وسائل الاعلام وبناء المجتمع الديمقراطي

دراسة في دور التلفزيون

د. حيدر شلال متعب الكريطي



بسم الـلـه الرحمن الرحيم

وسائل الاعلام وبناء المجتمع الديمقراطي

دراسة في دور التلفزيون

وسائل الاعلام وبناء المجتمع الديمقراطي

دراسة في دور التلفزيون

الدكتور

حيدر شلال متعب الكَريطي

الطبعة الأولى

2018م



دار امجد للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2017/12/6430)

302.23

الكّريطي ، حيدر شلال متعب

وسائل الاعلام وبناء المجتمع الديمقراطي، حيدر شلال متعب الكّريطي.- عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع،2017.

( ) ص

ر.إ: 2017/12/6430

الواصفات:/ الاعلام// وسائل الاتصال الجماهيري// التلفزيون

Copyright ©

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. NO Part of this book may be reproduced, stored in aretrival system, or transmitted in any form or by any means, without prior permission in writing of the publisher.







عمان الأردن وسط البلد مجمع الفحيص الطابق الثالث

Tel: +9624652272 Mob: +962796914632

Fax: +9624653372 +962799291702

+962796803670

dar.amjad2014db@yahoo.com dar.almajd@hotmail.com

المحتويات

الفصل الثالث

الفصل الرابع

تقديم الكتاب

تعد القنوات الفضائية في سلسلة التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، والانجاز الأبرز في العصر الحديث لقدرتها على أحداث التأثير النفسي والاجتماعي والثقافي الجماهيري وعلى نقل المجتمعات من مرحلة الى أخرى في عمليات التحول من نظام حكم أو فلسفة الى أخرى، وكذلك قدرتها في الحملات الإعلامية في مختلف القضايا السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية او الثقافية أو في مواجهة الدعايات المضادة وفي الحروب النفسية أو الدعائية سواء في الحرب او في السلم وهي أي الفضائيات لتحقيق ذلك تستخدم أحدث النظريات الإعلامية من تأطير الاخبار أو الشخصيات أو القضايا والاحداث أو اعادة ترتيب اولويات الجمهور أو نظرية الغرس الثقافي او الاستخدامات والاشباعات وغيرها اعتماداً على مبادئ اساسية في علوم النفس والاجتماع والسياسة والاقتصاد في محاولة منها لتشكيل اراء الجمهور ازاء مختلف القضايا ومنها تعزيز البناء الديمقراطي للمجتمع.

لأجل كل ذلك فأن الفضائيات برغم وجود شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي مازالت هي الأكثر استخداماً جماهيرياً ويسراً ونفوذاً، فبفضل يسر استخدامها وتوفرها في كل بيت تقريباً والتعرض الجماعي لها وتنوعها وأساليب الاثارة والتشويق التي تعتمدها والثقة العالية بموضوعية ما تذيعه من أخبار وتغطياتها المستمرة والمباشرة للأحداث والقضايا ظلت حتى الان الوسيلة الأنجح لتسويق السياسات والفلسفات والرؤى والموضوعات والبرامج على مختلف مستوياتها والجهات التي تدعو لها.

وقد كان المؤلف موفقاً في محاولة الكشف عن دور الفضائيات العراقية في تعزيز قضايا الديمقراطية لدى الجمهور العراقي وبناء مجتمع ديمقراطي لاسيما وانه قد خرج لتوه من تجربة حكم شمولي شديد التمركز حول شخصية الحاكم وحزبه الذي لا يؤمن بالتعددية السياسية ولا الإعلامية وكان رافضاً لأي دور سياسي للأفراد او الجماعات بعيداً عن طروحاته الايديولوجية مثلما كان يضيق على الحريات الفردية مثل حرية الرأي والتعبير والتجمع والتظاهر وغيرها مما يتنافى والانظمة الديمقراطية الحديثة التي سعى النظام السياسي الجديد في العراق بعد عام 2003 الى الأخذ بأسبابها والعمل بمقتضياتها، وكان العراق قد شهد بعد هذا التاريخ عاتية من الارهاب امتد ليشمل بآثاره الخطيرة النسيج الاجتماعي مزعزعاً أساسياته القيمية وأركان الدولة ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية

والقضائية كما شهد ضروباً من الفساد المالي والاداري وأختلاط العمل الارهابي بالعمل المقاوم للأحتلال وآثاره مثلما اختلطت مفاهيم الحرية بالفوضى فأصبح لكل جماعة أو هيئة أو حزب أو حتى أشخاص ومدن وأعراق فضائيته الناطقة بأسمه مما زاد من ضبابية المشهد السياسي والاعلامي وافاقه المستقبلية، وفي كل تلك الفوضى وتعددية الخطاب والمنابر كان لابد من مسار وطني يوحد البناء الديمقراطي على أسس صحيحة ويعيد اللحمة الى الشعب، ولم يكن هناك حلاً سوى اللجوء الى وسائل اعلام وطنية قادرة عبر طروحاتها الموضوعية الصادقة ان توضح أهمية النظام الديمقراطي وتشرح آلياته ودور مؤسساته ودور الافراد في الالتفاف حوله ونجاحه، ومن هنا كان لابد من دراسة البرامج التي تتناول موضوعات الديمقراطية في القنوات الفضائية العراقية لمعرفة أبرز القضايا التي تطرحها وكيفية معالجتها واي الاساليب التي كانت أكثر تأثيراً في الجمهور في سواها ومعرفة هل استطاعت هذه الفضائيات عبر برامجها تعزيز البناء الديمقراطي الذي سعت إليه الحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام 2003 وهل نجحت هذه القنوات الفضائية في تعزيز او تعديل اتجاهات سابقة لدى الجمهور إزاء قضايا الديمقراطية أو حثه على تبني موضوعات أو آليات ديمقراطية جديدة تسهم في تعزيز البناء الديمقراطي للدولة.

الموضوع الذي يبحثه هذا الكتاب يستحق أن يقرأ لأنه يسلط الضوء على أسباب ودافعية الجمهور العراقي لمتابعة القضايا الديمقراطية التي تثيرها برامج القنوات الفضائية العراقية بكل توجهاتها السياسية مما يكشف عن جمهور عراقي نشط وفعال برغم كثافة الارهاب الذي تعرض له وانواع الفساد والتخريب الذي تعرضت له مؤسسات الدولة وبرغم تعددية الخطاب الاعلامي والسياسي فأن هذا الشعب مازال مصراً على التعرض للبرامج التي تتناول قضايا الديمقراطية لكي يؤدي دوره بشكل أفضل.

أ.د.عبد النبي خزعل

المقدمة

إنّ التحول الديمقراطي الذي يعيشه المجتمع اليوم أدى إلى ازدياد أهمية الإعلام في نطاق العملية السياسية في المجتمع، كما أدى إلى أن تؤدي وسائل الإعلام ولا سيّما التلفزيون دوراً رئيساً وفاعلاً في تشكيل سياق هذا التحول، وأن تعكس القنوات التلفزيونية طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، كما أصبحت هذه القنوات تحتل مكانة بارزة في مراقبة مفردات العمل الديمقراطي والتقصي عنها والاستحواذ على قدر لابأس به من الاهتمام والمتابعة من قبل الجمهور، واستطاعت الإسهام بقدر كبير في خلق تصورات وقناعات واتجاهات معينة بشأن القضايا الديمقراطية بين أوساط الجمهور باتّباعها أساليب متعددة تتناسب وحجم الحريات المتاحة لها، والمرتبطة بطبيعة النظام السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تعمل في ظّله لاسّيما بعد الانفتاح الإعلامي الكبير، والتحول من بلد أحادي الإعلام، إلى بلد متعدد ومنفتح الإعلام، ومن ثَمَّ أصبحت الفضائيات مسرحاً للنقاش في قضايا الديمقراطية، ومنها حماية حقوق الإنسان، وزيادة نسبة مشاركة الفرد في صنع القرار السياسي والاجتماعي، والفصل بين السلطات، والحديث عن نظام انتخابي حر، وكذلك حرية الرأي والتعبير.

لذلك فقد كانت الدراسة ضرورية للتعرف على دور الفضائيات العراقية في تعزيز قضايا الديمقراطية، وفي بناء مجتمع ديمقراطي يتفهم ويتبنى الفكر الديمقراطي، حيث صار فيه الجمهور عنصراً فعالاً ومشاركاً أصيلاً في صنع القرار السياسي من خلال هذه الفضائيات التي تمثل المجال الحيوي الذي تتصارع فيه المصالح والأفكار والتوجهات، وهو ما دأبت عليه شاشات هذه القنوات التلفزيونية العراقية منذ أكثر من عقد كامل في تسابق دعائي لتسويق الأهداف والمشاريع والرؤى الديمقراطية لمَن يقف وراء هذه القنوات، وبذلك فقد وجد الباحث ممّا تقّدم من أهمية وانتشار للديمقراطية ومفاهيمها في مسرح وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري بأنها ظاهرة تستحق الرصد والاستقصاء بهدف التعّرف على الدور المهم الذي تقوم به الفضائيات العراقية في تعزيز القضايا الديمقراطية لدى الجمهور بغية بناء المجتمع الديمقراطي.

وقد جرى تقسيم الكتاب الى أربعة فصول، إذ تطرق **الفصل الأول** إلى الإطار المنهجي من حيث (المشكلة، والأهمية، والأهداف، والفروض، والمنهج، ومجالات البحث وحدوده،

ومجتمع البحث وعينته، إجراءاته وأدواته، وطرائق جمع المعلومات، ثم تحديد المفاهيم والمصطلحات والتعريفات الإجرائية للمفاهيم الأساسية في البحث، إضافةً إلى الدراسات السابقة)، وجاء **الفصل الثاني** بعنوان "التعرض للتلفزيون وتشكيل الاتجاهات" و قد قُسّم على مبحثين، كان **الأول** منها بعنوان "التلفزيون وتشكيل الاتجاهات للجمهور"، أمّا **المبحث الثاني** فقد جاء بعنوان "نظرية الغرس الثقافي والتلفزيون".

أمّا **الفصل الثالث** فقد حمل عنوان " التلفزيون والديمقراطية "، وتضمن مبحثين، **الأول** بعنوان الديمقراطية والتحول الديمقراطي، فيما جاء **المبحث الثاني** بعنوان التلفزيون وعلاقته بالديمقراطية.، فيما تناول **الفصل الرابع** " الفضائيات العراقية ودورها في تعزيز قضايا الديمقراطية لدى الجمهور" بدراسة ميدانية من خلال ثلاثة مباحث، تعّرض **المبحث الأول** إلى التحليل الوصفي لنتائج الدراسة المسحية على جمهور مدينة بغداد، وتناول **المبحث الثاني** أبرز نتائج العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة واختبار الفروض والعلاقة بينهما، ومن ثم تطرق المؤلف الى أبرز الاستنتاجات التي رآى المؤلف جدارتها وجديتها.

والله ولي التوفيق

المؤلف

الفصل الأول

الإطار المنهجي

اولاً: مشكلة البحث

يمكن عدّ مشكلة البحث ظاهرة تحتاج إلى تفسير, أو قضية تباينت وجهات النظر بشأنها وتقتضي إجراء عملية البحث في جوهرها[1].

أو هي (عبارة عن موقف غامض أو قضية أو فكرة أو مفهوم يحتاج إلى البحث والدراسة العلمية للوقوف على مقدماتها، وبناء العلاقة بين عناصرها ونتائجها الحالية, وإعادة صياغتها في ضوء نتائج الدراسة، ووضعها في الإطار العلمي السليم) [2]، لذلك يجب أن تبدا كُلّ دراسة علمية بمشكلة تكون عبارة عن تساؤلات أو نوع من العلاقة بين متغّيرين أو أكثر[3].

وتكمن مشكلة البحث الحالي في أنّ هنالك نوعاً من الغموض وعدم الوضوح في فهم الدور الذي تؤديه الفضائيات العراقية في تعزيز قضايا الديمقراطية التي تطرحها عبر برامجها لدى الجمهور، والتي تتناول مجموعة المضامين عن تلك القضايا، فضلاً عن عدم وضوح طبيعة مضامين البرامج التي من شأنها تعزيز قضايا الديمقراطية لدى الجمهور.

وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الآتي: **(هل تسهم الفضائيات العراقية في تعزيز قضايا الديمقراطية لدى الجمهور وتحديداً جمهور مدينة بغداد)**، وتتفرع منه تساؤلات عدة، منها:

1- ما أبرز الفضائيات العراقية واتجاهاتها التي يتابع الجمهور فيها البرامج التي تتناول قضايا الديمقراطية ؟

2- ما عادات مشاهدة المبحوثين لتلك البرامج وأنماطها ؟

3- ما مضامين البرامج التي تتناول قضايا الديمقراطية والتي يحرص الجمهور على متابعتها في الفضائيات العراقية ؟

4- ما أهم قضايا الديمقراطية التي تابعها الجمهور في الفضائيات العراقية والتي أسهمت في تعزيز معرفته بها ؟

5- ما حاجة المبحوثين للمعلومات عن القضايا المتعلقة بالشأن الديمقراطي؟

6- ما أبرز اتجاهات الفضائيات العراقية التي يشاهد فيها المبحوثون البرامج التي تتناول قضايا الديمقراطية؟

7- ما الصورة التي تظهرها الفضائيات العراقية في برامجها عن الشخصيات الداعمة للعملية الديمقراطية ؟

ثانياً: أهمية البحث

أسهمت الزيادة الكبيرة في عدد الفضائيات العراقية وتنوع توجهاتها الايدولوجية والفكرية والسياسية وكذلك العقائدية والحزبية، فضلاً عن تزايد عدد حاجات الجمهور ورغباته، والتطور الكبير والهائل في مجال تكنلوجيا الاتصال والإعلام ولا سّيما في القنوات الفضائية، وظهور الحاجة لدى الجمهور في التعرف على أبرز القضايا التي تكون ضمن أولوياته، أسهم ذلك كلّه وبشكل كبير في تكوين آراء ومواقف واتجاهات محددة لديهم، سواء بتشكيلها أم تعزيزها أم تغييرها ام تعديلها إزاء قضايا مختلفة ومطروحة في المجتمع الذي ينتمون إليه.

وتأتي أهمية البحث أيضاً من اهمية أنّ الديمقراطية تعُدّ النظام الأمثل بكّل ما يجب أن يحمله هذا النظام من مبادئ وقيم متحررة من القيود وإنسانية في مضمونها تكفل الحقوق للمواطنين جميعهم وتزدهر المجتمعات بوجودها, لذلك فإنّ قضايا الديمقراطية أصبحت الأكثر حضوراً في المشهد الإعلامي والسياسي والاجتماعي.

ولا بّد من الإشارة إلى أنّ البحوث والدراسات العلمية تكتسب أهميتها من خلال عناصر عدة يرتبط بعضها بالمجتمع, حيث يفترض أن تسهم في حل مشكلاته, فضلاً عمّا يمكن أن تمثله من إضافة مُهمة إلى المعرفة ضمن ميدان العلم والمجال التخصصي الذي تنتمي إليه[4].

ومن ذلك يمكن النظر إلى أهمية هذا البحث من جانبين, هما:

1- الاهمية العلمية:

يسعى البحث إلى التعّرف على حجم الدور الذي تؤديـه الفـضائيات العراقيـة بالنـسبة إلى الجمهـور العراقي في ظّل التجـارب الجديـدة لديـه في مجـال حقـوق الإنـسان، والانتخابـات، والدسـتور، والتـداول السلمي للسلطة والرقابة والمساءلة والمشاركة واستقلال القضاء...

وممكن أن يُقدم البحث مجموعة من النتائج والمؤشرات والملاحظات والتوصيات التي يـستفيد منهـا الباحثين في مجال الاختصاص للشروع بمجموعة من البحوث والدراسات التـي ترفـد المكتبـة الإعلاميـة. لا سّيما أنّ أكثر الدراسات التي تناولت موضوع الديمقراطية تطرقت إليها من جانـب تحليـل المـضمون، ولم تدرس جمهورها إلّا ما ندر.

ونأمل من ذلك أن تسدّ هذه الدراسة النقص في المكتبة الإعلامية لما توفره من قاعدة بيانـات دقيقـة في مجال الأبحاث والدراسات المرتبطة بالعلاقة بين التلفزيون والديمقراطية من جهة والجمهور من جهـة أخرى، بحيث تكون مرجعاً للباحثين مـن خـلال سـعيها إلى تقـديم صـورة واضـحة عـن مـدى مـساهمة الفضائيات العراقية في نشر قضايا الديمقراطية وتعزيزها لدى الجمهور.

2- الاهمية للمجتمع

يسعى البحث إلى تقـديم صـورة واضـحة عـن قـضايا الديمقراطيـة التـي تعـزز الفـضائيات العراقيـة مفاهيمها لدى الجمهور العراقي إزاء تعرضهم لبرامجها المتنوعة، لاسّيما بعد الانفتاح الذي شهده العراق عبر وسائل الإعلام والفضائيات على وجه الخصوص بعد عملية تغيير النظـام الـسياسي بعـد عـام 2003م، ويتم ذلك عبر الاساليب العلمية والمنهجية للبحث العلمي، وإفادة المهتمين بشؤون الديمقراطية والقائمين عـلى القنـوات الفـضائية العراقيـة مـن النتـائج التـي سـيتم التوصـل إليهـا.والتـي تمكّـنهم مـن مراجعـة استراتيجياتهم وخططهم في إعداد برامج تحمل مضامين ديمقراطية.

ثالثاً: أهداف البحث

حتى يصل الباحث إلى غايات محددة يتم من خلالها الكشف عن الغموض الحاصل في مشكلة البحث، فقد تمّ وضع مجموعة من الأهداف التي تسهل خطوات الدراسة الأخرى، وتسهم في سرعة الإنجاز، والحصول على المعلومات الملائمة للدراسة، ومن أهم هذه الأهداف:

1- التعرف على حجم التعرض للفضائيات العراقية وانماطه وعلاقة ذلك بتعزيز قضايا الديمقراطية.

2- الكشف عن الفضائيات العراقية التي يتابع الجمهور فيها البرامج التي تتناول قضايا الديمقراطية.

3- تشخيص أكثر المضامين التلفزيونية التي تحظى بمتابعة الجمهور واستقاء المعلومات حول قضايا الديمقراطية.

4- معرفة أهم قضايا الديمقراطية التي كانت محور اهتمام الفضائيات العراقية والجمهور.

5- التعرف على حاجة المبحوثين للمعلومات عن القضايا المتعلقة بالشأن الديمقراطي

6- الكشف عن قدرة الفضائيات العراقية على تغيير اتجاهات الجمهور إزاء قضايا الديمقراطية.

7- التقصي عن دور الفضائيات العراقية في بناء الصورة (الذهنية، النمطية) بشأن قضايا الديمقراطية.

رابعاً: فروض البحث

يعّرف المختصون بفلسفة العلوم وبمناهج البحث العلمي الفرض بأنه: "عبارة عن تخمين أو استنتاج ذكي يتوصل إليه الباحث ويتمسك به بشكل مؤقت، فهو أشبه برأي الباحث المبدئي في حلّ المشكلة"[5].

وتحقق الفروض العلمية اهداف مهمة، منها توجيه الدراسة، فالدراسات التي لا تنطلق من فروض بحثية تفتقر الى الموجه، فهي بمثابة خطة عمل تحدد للباحث الخطوات التي

يجب عليه اتباعها، والهدف الثاني للفروض هي انها تقلل من احتمالات التجربـة و الخطأ التـي تنـتج عن الدراسات العشوائية لبعض الموضوعات [6]

وهنالك مجموعة من الفروض الاستنباطية التي وضعها الباحث بالاستعانة بفروض نظريـة الغـرس الثقافي باعتبارها النظرية الأنسب والأقرب إلى موضوع الدراسة، وهذه الفروض تمثل توقعـات الباحـث لنتائج بحثه، وتعّد حلولاً مؤقته لمشكلة البحث، وهي كالآتي:

1- يـسهم تعـرض الجمهـور بـشكل مقـصود للـبرامج التلفزيونيـة التـي تتنـاول الموضـوعات الديمقراطية في إكسابه معارف وغرس ثقافة قضايا الديمقراطية فيه.

2- يسهم التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة لدى الجمهور إزاء قضايا الديمقراطية.

3- ترسم الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المـضامين الديمقراطيـة مجموعـة مـن الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه المجتمع.

وقد اختبر الباحث العلاقات الارتباطية بين الخصائص الديموغرافية للمبحوثين وفروض الدراسة عن طريق اختبار الفروض البديلة الآتية:

1- توجد علاقـة ذات دلالـة معنويـة بـين المتغـيرات الديموغرافيـة (النـوع، والعمـر، والمـستوى التعليمي، والمهنة، والحالة الاجتماعية، والدخل) وبين الفرض الأول.

2-توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرات الديموغرافية (النوع، والعمر، والمـستوى التعليمـي، والمهنة، والحالة الاجتماعية، والدخل) وبين الفرض الثاني.

3-توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرات الديموغرافية (النوع، والعمر، والمـستوى التعليمـي، والمهنة، والحالة الاجتماعية، والدخل) وبين الفرض الثالث.

خامساً: نوع البحث ومنهجه

يعد هذا البحث وصفّياً بما يستهدفه من تحليل خصائص ظاهرة معينـة أو موقـف معـين أو دراسـة حقائق ظاهرة مـن الظـواهر التـي تغلـب عليهـا صـفة التحديـد, أو دراسـة مجموعـة مـن الجمهـور أو الأحداث للحصول على البيانات والمعلومات وجمعها وتبويبها وجدولتها، ومن ثـم تفـسير تلـك البيانـات واستخلاص التعميمات والاستنتاجات[7].

فقد وردت تعريفات عديدة للمنهج الوصفي منها: "التصور الدقيق للمعلومات المتبادلة بين المجتمع والاتجاهات والميول والرغبات والأنشطة الأخرى بحيث، يعطي البحث صورة للواقع الحياتي مع وضع مؤشرات وبناء تنبؤات مستقبلية"[8].

واستُخدم أيضاً المنهج المسحي في إطار مسح جمهور القنوات الفضائية العراقية، ويمكن تعريفه بأنه: "أسلوب في البحث يتم عبر جمع معلومات وبيانــات عن ظاهرة مـا أو حادثـة أو واقعـة، وذلـك بقـصد التعرف إلى الظاهرة التي ندرسها وتحديد الوضـــــــع الحالي لها"[9]. إذ جـرى مـسح العينـة المـستهدفة مـن جمهـور مدينـة بغـداد المركـز، وذلـك لقيـاس دور القنـوات الفـضائية العراقيـة في تعزيـز قـضايا الديمقراطية لديهم.

ولجأ الباحث كذلك إلى أسلوب الدراسات الارتباطيّة، وقـد اسـتخدم الباحـث هـذا الأسـلوب بهـدف التعّرف على طبيعة العلاقات الخاصة بمتغيرات البحث.

سادساً: حدود البحث

إنّ تحديد مجالات البحث او حدوده يعّد خطوةّ أخرى مُهمة ومكّملة في عملية البحـث، عـلى وفـق خطوات منسقة ومتكاملة: ويتخذ هذا البحث ثلاثة مجالات رئيسة، وهي كالآتي:

أ- الحد الزماني

يمتد عبر مراحل إنجاز البحث لاسّيما الجانب الميداني، منـه حيـث يتحّـدد زمنيـاً مـن 2016/1/10 إلى 2016/5/25، وهي المدة المتمثلة بالإجراءات الخاصة باستمارة الدراسة الميدانيـة بـدءاً بتوزيـع الاسـتمارة الاستطلاعية (التمهيدية) على جزء من عينة البحث، ثم تصميم الاستبانة النهائية والمقياس وعرضهما على المحكمين واجراء التعديلات عليهما، فضلاً عن توزيعهما على العينة المختـارة مـن جمهـور مدينـة بغـداد المركز على وفق المناطق المختارة والمستهدفة للبحث، ومـن ثـم إعـادة جمعهـا وفرزهـا وعـدّها وتحليـل معلوماتها، ومعالجتها إحصائياً واستخراج النتائج التي اسفرت عنها.

ب- الحد المكاني

ويُقصد به المنطقة الجغرافية التي يجرى فيها البحث، حيـث يـتمّ جمـع البيانـات الميدانيـة منها، وبالنظر لصعوبة تطبيق هذه الدراسة على الجمهور العراقـي بأكملـه مـن قبـل الباحـث، فقد تمّ تحديد المجال المكاني للبحث في مدينة بغداد المركـز متمـثلاً بالأقـضية الـستة: (الكـرخ،

الرصافة، مدينة الصدر الأولى والثانية، الكاظمية، والأعظمية)، ولم يشمل البحث الأقضية الواقعة في أطراف مدينة بغداد، وذلك لأنها بعيدة عن مركزها، فضلاً عن عدم خضوع هذه الأقضية للترقيم والترتيب وفق معيار محدّد في المناطق السكنية كما هو معمول به في مركز مدينة بغداد، بسبب توزّع الدور السكنية لها في مناطق متباعدة يصعب حصرها، وتمّ اختيار مدينة بغداد، لأنها أكثر المحافظات تمثيلاً للمجتمع العراقي، فضلاً عن أنها:

1- عاصمة العراق وما يعنيه ذلك من أنها مركز للقرار الرئيس للعراق، ولتبادل النشاط الاقتصادي والعلمي والإعلامي في البلد.

2- تعدّ المدينة العراقية الأكبر من حيث عدد السكان بالمقارنة مع مدن العراق الأخرى، حيث بلغ عدد نفوسها عام 2015 م بحسب تقديرات وزارة التخطيط (7,877,888) نسمة.

3- تعدّ المدينة الأكثر تمثيلاً للجمهور العراقي، لأن سكانها يرجعون في أصولهم للمحافظات العراقية كافة، وهم من مكونات اجتماعية متنوعه دينياً وقومياً، فضلاً عن كونها مجتمعاً مفتوحًا بدرجة كبيرة أمام المواطنين كافة من شتى أنحاء العراق.

ت- الحد البشري

وهو الأفراد الذين يكوّنون مجتمع البحث الأصلي أو المصدر الذي يوفر بيانات الدراسة، وتمثّل المجال البشري للبحث بجمهور مدينة بغداد المركز الذين تمّ تحديدهم واختيارهم على وفق إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء / وزارة التخطيط بحسب التقديرات السكانية لعام 2015 م لمدينة بغداد، ومن الفئات العمرية التي تبدأ من 18 عاماً فأكثر من الذكور والإناث، ضمن مختلف المستويات الاقتصادية والجغرافية والثقافية والاجتماعية والعوامل الديموغرافية الأخرى.

سابعاً: مجتمع البحث

يقصد بمجتمع البحث الأفراد جميعهم أو الأشياء أو العناصر الذين لهم خصائص واحدة يمكن ملاحظتها ورصدها[10].

ويتمثل مجتمع البحث في جمهور مدينة بغداد المركز (من 18 سنة فأكثر) ومن الذكور والإناث, وقد جرى تحديده واختياره اعتمادا على إحصائيات وزارة التخطيط /الجهاز المركزي

للإحصاء)، إذ بلغ مجموع عدد سكان مدينـة بغـداد المركـز لعـام 2015 (2,749,613) [11]نـسمه، كانـت نسبة الذكور منهم (51%) , ونسبة الإنـاث (49%) مـن مجمـوع سـكان مدينـة بغـداد للأقـضية الـستة المشاركة في البحث.

ثامناً: عينة البحث

فقد استخدم الباحث العينة المتعددة المراحل (لأن المجتمع كبير وافراده متباعـدون جغرافيـاً) وهـي من ضمن العينات الاحتماليـة التـي تمـنح فرصـة أو احـتمال أمـام كـلّ مفـردة مـن المجتمـع للظهـور في العينة[12].

وشملت العينة أقضية بغداد المركز (الرصافة، الاعظمية، الصدر الاولى والثانية، الكاظميـة، الكـرخ) وحـسب النـسبة الـسكانية (للإحـصائيات المعتمـدة في الجهـاز المركـزي للإحـصاء/ وزارة التخطـيط) وبأسلوب العينة العنقودية (المساحية) أو عينة التجمعات (القضاء/ الناحية/اسم الحي/ المحلة) ولأجل ان تكون العينة اكثر تمثيلا لمجتمع مدينـة بغـداد المركـز, تـم اختيـار تلـك المنـاطق بطريقـة الـسحب العشوائي (بطريقة القرعة). بعدها تم اختيار عدد أفراد الجمهور المطلوب مـن كـلّ محلـة عـلى وفـق احصائيات وعدد سكان تلك المنطقة , ومن ثم اختيار المنازل من الأزقة التابعة لكل محلـة ومـن هـذه المنازل تمّ اختيار افراد عينة البحث ممن يقترب تأريخ ميلاده ليـوم توزيـع الإسـتبانة وهـو مـا يـضمن عدالة أكبر في اختيار أفراد العينة.

وقد تم اختيار عينة قوامها(779 مبحوث) (*)(لتمثيـل مجتمـع البحث،امّـا نـسبة الخطـأ المعيـاري لهذه العينة فهو لا يتجاوز (5%) وبنسبة ثقة (95%)، وبحسب المعادلة الآتية: (**).

* عدد المبحوثين المستجيبين للاستمارة الموزّعة من الذين جرت عليهم العمليـات الإحـصائية (779) مبحوثـاً، فـضلاً عـن اسـتبعاد (34) مبحوثـاً ممّـن لا يـشاهدون الفـضائيات العراقيـة، وقـد جـرى التعـرّف عـلى أسـباب عـدم مـشاهدتهم للفضائيات العراقية، ولم يدخلوا في إحصائيات المشاهدين الذين بلغ عددهم (745) مبحوثاً.

** تم احتساب العينة في وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والسكان والقوى العاملة، بالتعاون مع الدكتور فاضل نايوخ.

$$z_{\alpha} = 1.96, \ P=.5, \ d =.035 \text{ حيث ان } n = \frac{z^2 * pq}{d^2}$$

حيث تمثل Z القيمة الجدولية ,p احتمال سحب الفرد ضمن العينة , d الخطأ المعياري, n حجم العينة المطلوب ويساوي 779 مبحوثا.

تاسعاً: أدوات البحث:

للبحث العلمي أدوات تساعد الباحث في بحثه، وترتبط هذه الأدوات بموضوع البحث والمنهج المستخدم في الدراسة، ومن أجل الوصول إلى أهداف البحث فقد استخدم الباحث عدة أدوات للحصول على قدر أكبر من المعلومات الخاصة بموضوع البحث، ويمكن توضيحها كما يأتي:

1- الملاحظة العلمية

استعان الباحث بالملاحظة العلمية البسيطة ضمن إطار متابعة الباحث للبرامج المتنوعة للفضائيات العراقية التي تحمل مضامين قضايا الديمقراطية وذلك لتسجيل أبرز المؤشرات بشأن مشكلة الدراسة، ورصد القضايا التي تركز عليها الفضائيات العراقية، وبعد ذلك يتم الاستفادة منها في بناء الاستبانة والمقياس.

2- المقابلة العلمية

وهي وسيلة شفاهية لجمع البيانات يتم في ضوئها توجيه سؤال إلى خبير من أجل الحصول على معلومات لا تتوافر عادةً في الكتب أو المصادر الأخرى[13]. وقد استخدم الباحث أداة المقابلة العلمية من خلال جمعه للمعلومات والبيانات عبر الاستمارات، وعن طريق الباحث مباشرةً أو عن طريق مجموعة من المندوبين ذات التخصصات المختلفة والمتدربين لجمع البيانات بشان موضوع البحث الذين ساهموا بشكل كبير في مساعدة الباحث اثناء عملية التوزيع.

3- الاستبانة

تعد الاستبانة اكثر ادوات البحث العلمي شيوعاً، لكثرة استعمالها من قبل الباحثين. والاستبانة تعطي تصور مكتوب عن اراء مجتمع البحث في الموضوع الجاري بحثه[14]

ومن اجل بناء استبانة البحث قام الباحث بأتباع خطوات عدة، منها الاطّلاع على التراث النظري والأدبيات العلمية للباحثين الذين تناولوا الموضوع، ودراسة الاستبانات والمقاييس التي أُعدت لدراسة موضوعات قريبة من موضوع البحث، والإفادة منها في بناء استبانة الدراسة.

ثم قام الباحث بإعداد صحيفة استبانة تمهيدية (أولية) تضمنت أسئلة مفتوحة بهدف التعرف على أبرز المؤشرات، بشأن أبرز القنوات الفضائية العراقية التي يتابعها جمهور بغداد وأبرز القضايا التي يهتم بها جمهور مدينة بغداد، إذ تم توزيعها على (60) مبحوثاً من مدينة بغداد ونسبتهم (10%) بواقع (30) من الذكور و(30) من الإناث، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وروعي أن يكون تمثيلها لجميع طبقات مجتمع البحث، ومن ثم استخدم الباحث نتائجها لغرض بناء الاستمارة النهائية وإعدادها في صورتها النهائية، والتي تضمنت (26) سؤالاً قسّمت على ثلاثة محاور، احتوى المحور الأول على البيانات العامة، والمحور الثاني تضمن أسئلة تعرض الجمهور للقنوات الفضائية العراقية, والمحور الثالث تضمن الاسئلة الخاصة بمحور التعزيز الديمقراطي، واستخدمت الأسئلة المغلقة التي تم تحديد الاختيارات فيها للمبحوث, وكذلك الأسئلة المفتوحة التي تسمح للمبحوث في التعبير عن رأيه والإجابة بحرية أكثر عن الأسئلة المغلقة المحددة, وتم عرضها على مجموعة من الخبراء لتقويم الأسئلة، وبعد الأخذ بآرائهم تم إعدادها بالشكل النهائي، ووُزّعت على عينة البحث، ومن ثم استبعد الباحث عدداً من الاستمارات غير مكتملة الإجابات.

4- المقياس

هو العملية التي تتضمن إعطاء أرقاماً أو رموزاً للخصائص أو الأشياء أو الاحداث وفق قواعد محددة تطبق بشكل ثابت لا يتغير باختلاف الوقت أو الأشياء، أما بناء المقياس فإنها تعد إنتاج متصل توضع الأشياء التي تقاس عليه، ويمكن اعتباره امتداداً لعملية القياس[15].

وقد قام الباحث ببناء المقياس الخاص بهذا البحث على وفق فروض نظرية الغرس الثقافي و استنباط فقراته من خلال إجراء دراسة أولية(واستطلاعية) تضمنت استبانة قام بتوزيعها على عينة بلغت (60) مبحوثاً من ضمن المجتمع الأصلي (جمهور مدينة بغداد)، وقد تم اختيارهم بشكل عشوائي وتضمنت الأسئلة الاستطلاعية سبعة أسئلة مغلقة، وكما مبين بالملحق رقم (3)، وقد أسهمت بشكل كبير في وضع أسئلة الاستبانة والمقياس عبر إجابات الأفراد عن أسئلتها, وتم أيضاً الاعتماد على التراث النظري للدراسة، فضلاً عن

الدراسات السابقة والقريبة من الموضوع ومن أجل التأكد من صدق فقرات المقياس النهائية ومدى صلاحيتها في تحقيق الأهداف المطلوبة، فقد تم عرضها على مجموعة من المحكّمين ذوي الاختصاص في مجال الإعلام والاجتماع وعلم النفس والعلوم السياسية للتعرف على آرائهم، وقد تم إجراء بعض التعديلات على المقياس طبقاً لتوجيهاتهم العلمية، كما عُرض المقياس (تعليماته وفقراته) على خبير إحصائي للتأكد من سلامته، وقد جاءت ملاحظات الخبير مكملة لسلامة المقياس وتعليماته وفقراته بعد إجراء التعديلات، وبعد الأخذ بالتعديلات المقترحة تم إعداد العبارات بالشكل النهائي، إذ تضمنت (48) عبارة موزّعة في (3) فروض، منها (37) إيجابية وأخرى سلبية (11) , واستخدم الباحث مقياس ليكرد الثلاثي (أوافق, لا أوافق , محايد) ذلك لأن الجمهور عام يضم مختلف شرائح المجتمع، وليس متخصّصاً.

عاشراً: الصدق

وهو الوصف الفعلي لما يريد الباحث أن يقيسه أو يصفه, ويعّد من الشروط الضرورية والمهمة في بناء الاختبارات والمقاييس في الجانب الميداني, والتيقن من صحة بناء الأداة, ويدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها[16].

وفي هذه الدراسة تحقق الباحث بنوعين من الصدق، وهما:

اولاً: الصدق الظاهري

يعتمد على عرض أداة الاستبانة والمقياس على مجموعة من الخبراء المحكّمين والمتخصصين، وقد تم عرض استبانة البحث على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في علوم الإعلام والسياسية وعلم النفس والاجتماع *, للتأكد من صدقها ومدى صلاحية الفقرات لقياس ما أُعدت لقياسه, وقد أعطوا آراءهم ومقترحاتهم عليها, وبعد الأخذ بآراء الخبراء تم إجراء تعديلات على بعض فقرات الاستبانة والمقياس، وإدماج عدد منها وحذف

---

* أسماء الأساتذة المحكّمين للاستمارة والمقياس (بحسب الألقاب العلمية والاختصاص الدقيق):

1- أ.د. وسام فاضل، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية.
2- أ.د. علي جبار الشمري، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة.
3- أ.د. عامر الفياض، جامعة النهرين، عميد كلية العلوم السياسية.
4- أ.د. كريم محمد حمزة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع.
5- أ.د. جليل وادي، جامعة ديإلى كلية التربية الأساسية.
6- أ.د. إنعام الهنداوي، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم النفس.
7- أ.د. سناء مجول فيصل، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم النفس (قياس نفسي وتربوي).
8- أ.م.د. عبد السلام أحمد السامر، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية.
9- أ.م.د. طالب عبد المجيد علاوي، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية.
10- أ.م.د. رعد جاسم الكعبي، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية.
11- أ.م.د. عمار طاهر محمد، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية.
12- أ.م.د. ايمان عبد الرحمن، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية.
13- أ.م.د. حسين علي نور، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية.
14- أ.م.د. عادل عبد الرزاق الغريري، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية.
15- أ.م.د. أسعد طارش عبد الرضا، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية.
16- أ.م.د. حسين علاوي خليفة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية.
17- م.د. شريف سعيد حميد، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية.

الأسئلة التي لم يتم الاتفاق عليها واستبدال بعضها الآخر على وفق ما أفاد به الخبراء من ملاحظات, ووضع الأسئلة بشكلها النهائي كما مبيّن في ملحق رقم (1), وكانت نسبة اتفاق الخبراء على صلاحية فقرات الاستبانة والمقياس (88,6). ممّا جعلها ذات صلاحية عالية للتطبيق على عينة الدراسة. وهي نسبة مقبولة على وفق معادلة استخراج الصدق الظاهري الآتية:

$$\text{الصدق} = \frac{\text{مجموع الفئات المتفق عليها بين المحكمين}}{\text{مجموع الفئات الكلية}} \times 100$$

$$\frac{140}{158} \times 100 = (88,6)$$

ثانياً: صدق بناء المقياس

ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس

تمثل علاقة الفقرة بالدرجة الكلية (الاتساق الداخلي) إيجاد العلاقة الارتباطية بدرجة كّل فقرة مع المقياس بشكل عام، واستخدم الباحث معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين درجة كّل فقرة بالدرجة الكلية للمقياس، وعند اختبار معاملات الارتباط وجد الباحث أنها جميعاً ذات دلالة إحصائية لأن القيم المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وقيمتها (0,088) عند مستوى (0,05) ودرجة حرية (743). أنظر جدول رقم (1).

جدول (1) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس

رقم الفقرة	معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس	الدلالة	رقم الفقرة	معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس	الدلالة
1	0.24	دال	25	0.41	دال
2	0.50	دال	26	0.39	دال
3	0.31	دال	27	0.30	دال
4	0.24	دال	28	0.27	دال
5	0.29	دال	29	0.37	دال
6	0.21	دال	30	0.52	دال
7	0.32	دال	31	0.50	دال
8	0.30	دال	32	0.27	دال
9	0.33	دال	33	0.44	دال
10	0.40	دال	34	0.17	دال
11	0.32	دال	35	0.44	دال
12	0.38	دال	36	0.26	دال
13	0.36	دال	37	0.30	دال
14	0.42	دال	38	0.22	دال
15	0.31	دال	39	0.41	دال
16	0.38	دال	40	0.44	دال
17	0.39	دال	41	0.37	دال
18	0.36	دال	42	0.36	دال
19	0.45	دال	43	0.31	دال
20	0.43	دال	44	0.42	دال
21	0.30	دال	45	0.35	دال
22	0.34	دال	46	0.46	دال
23	0.25	دال	47	0.47	دال
24	0.35	دال	48	0.52	دال

احد عشر: الثبات

الثبات: هو الحصول على النتائج نفسها عند تطبيق الأداة أكثر من مرة على الأفراد نفسهم, وفي هذه الدراسة يمكن للباحث أن يعتمد على طريقة الاتساق الداخلي في التحقّق من ثبات المقياس, بواسطة استخدام اختباري التجزئة النصفية ومعامل ألفا[17].

ويعّرف أيضاً بأنه الاتساق في نتائج المقياس، إذ يعطي النتـائج نفـسها بعـد تطبيقـه مـرتين في زمنـين مختلفين على الأفراد نفسهم, وتم حساب الثبات بطريقتين:

أ- **الثبات بطريقة التجزئة النـصفية:** تقـوم فكـرة التجزئـة النـصفية عـلى أسـاس قـسمة فقـرات المقياس على نصفين متجانسين، ولغرض حساب الثبـات عـلى وفـق هـذه الطريقـة تـم اسـتخدام جميـع استمارات أفراد العينة والبالغ عددها (745) استمارة، وتم تقسيم فقـرات المقيـاس البـالغ عـددها (48) فقرة على نصفين، يضم الأول الفقرات الزوجية، ويـضم الثـاني الفقـرات الفرديـة, وتـم اسـتخراج معامـل ارتباط (بيرسون) بين درجات النصفين فبلغ (0,73)، وباستخدام معادلة (سبيرمان براون التصحيحية) بلـغ معامل الثبات بهذه الطريقة (0,84)، وهو معامل ثبات عالٍ.

ب- **معامل (ألفا) للاتساق الداخلي:** إنّ معامل إلفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف، وتعتمـد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، ولاستخدام الثبات على وفق هـذه الطريقـة تـم استخدام جميع استمارات البحث البالغ عددها (745) استمارة, ثم استخدمت معادلة (ألفـا)، وقـد بلـغ معامل ثبات المقياس (0,86)، ويعّـد المقيـاس متـسقاً داخليـاً, لأن هـذه المعادلـة تعكـس مـدى اتـساق الفقرات داخليا.

اثنا عشر: المعادلات والأدوات الإحصائية *.

تحقيقاً لأهداف البحث، ولغرض تحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً تطلبت الدراسة إجراء عدد من الاختبارات والعمليات الإحصائية، وهي كلآتي:

أ. التكرارات البسيطة والنسب المئوية لوصف البيانات.

ب. تطبيقات برنامج Spss. أو برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية (spss):

ت. . مربع كا2 (CHI-SQUARE) لمعرفة العلاقات الارتباطية.

ث. الانحراف المعياري والوسط الحسابي لوصف البيانات.

ج. معامل ارتباط بيرسون لحساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية.

---

* قام بإجراء المعاملات الإحصائية الدكتور صباح منفي رضا/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد/ قسم الإحصاء.

ح. استعمال معامل ارتباط سبيرمان براون التصحيحية لحساب الثبات.

خ. استعمال ANOVA Test للمتغيرات التي تحتوي على أكثر من مستويين.

د. استخدام معامل ارتباط (ألفاكرونباخ) لحساب الاتساق الداخلي.

ذ. الاختبار التائي T test لعينتين مستقلتين، واستخراج الفقرات المميزة وغير المميزة للحدود العليا والدنيا.

ر. الاختبار التائي لعينة واحدة مستقلة لاختبار العلاقات.

ز. استخراج الوسط الفرضي للفقرة، لمقارنة إجابات المبحوثين لكّل فقرة، والتعرف على اتجاه الإجابة نحو الاتفاق أو عدمه.

ثلاثة عشر: تحديد المصطلحات والتعريفات الإجرائية

أطلع الباحث على التراث النظري المتعلق بكل مصطح من المصطلحات التي تخص البحث وقد تبني مصطلح واحد يرى أنه الاقرب الى موضوع بحثه ومن ذلك تم وضع مجموعة من التعريفات الاجرائية، وهي:

1- **الدور**: في مجال الإعلام فيعرف الدور بأنه: "الوظيفة أو الأداء الذي تقوم به وسيلة من وسائل الإعلام بالنسبة إلى الجمهور في مجال معّين: التعليم- الأخبار- الإرشاد- التوجيه..إلخ"[18]. وهو في هذا البحث يعني الوظيفة أو المهمة التي تقوم بها القنوات الفضائية العراقية في تعزيز قضايا الديمقراطية لدى الجمهور من خلال تقديمها البرامج المتنوعة التي تتناول قضايا الديمقراطية.

2-**التعزيز**: هو عملية تدعيم السلوك الإنساني وتنظيمه وتقويته، لكي يصبح الإنسان جديراً بالحياة، وواثقاً بقدرته على التكيف مع التحديات الأساسية فيها، من خلال إضافة المثيرات الإيجابية أو إزالة المثيرات السلبية[19]. وهو في هذا البحث بمعنى عملية دعم الاتجاهات والقيم والآراء السائدة في المجتمع عن مفهوم الديمقراطية وقضاياها بما يجعلها أكثر قوةٍ ووضوحاً عند متبنيها، ويستطيعون من خلاله معرفة أسسها ومبادئها وفهمها فيزدادون تمسكاً واعتقاداً بها.

3-**القضية (issue)** هي موضوع أو مسألة يتم فيها نقاش أو جدل أو خلاف أو تساؤل، وتشمل الخلافات وجهات نظر المتخاصمين عمّا يجب أن يعمل أو عمّا يجب أن لا يعمل في حالة بعينها، ويكون الخلاف في كيفية التعامل مع مسألة ذات اهتمام مشترك بين الأطراف[20].

ويمكن تعريف القضايا إجرائياً في هذا البحث بأنها: هي الموضوعات أو المسائل التي تجري حولها نقاشات أو يدور حولها جدال أو خلاف أو تساؤل، وتختلف وجهات النظر فيها, وتشمل في هذه الدراسة (الدستور- التعددية السياسية- الانتخابات- التظاهرات والاعتصامات- الحقوق والحريات- التداول السلمي للسلطة).

اربعة عشر: دراسات سابقة

لم يجد الباحث دراسات سابقة تتناولت موضوع قضايا الديمقراطية والتلفزيون من جانب الجمهور بصورة مباشرة، بل وجد دراسات تتحدث عن قضية واحدة فقط مثل حقوق الإنسان والانتخابات والإعلام بصورة عامة، وبناءً على ذلك ارتأى الباحث استعراض الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة على وفق معيار المتغير التابع للدراسة و بشكل منهجي وصولاً إلى قربها من دراسته.

أولاً: دراسات وبحوث عراقية

1- دراسة سعد معن الموسويّ[21]:

تتمحور مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1. هل تمكّن الإعلام من أداء وظيفته بكفاءة عالية؟
2. هل استطاع الإعلام أنّ يحقّق التوازن في المعلومات والأخبار بين البرامج والأحزاب والأفراد؟
3. هل تمكّنت منظمات المراقبة الإعلامية من تتبع وسائل الإعلام وما تنشره بشأن الانتخابات النيابية ؟

وقد استخدم الباحث المنهج المسحي بهدف جمع المعلومات المفصلة عن الظاهرة الموجودة واستعمال المعلومات والبيانات اللازمة لذلك.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج، منها:

1. إنّ التغطية التلفزيونية للقوائم كانت متوافقة نوعاً ما مع التغطية التلفزيونية للمرشحين الرئيسيين على رأس هذه القوائم.

2. إنّ قناتي العربية والجزيرة تناولتا القوائم العراقية باتجاهات سلبية على الأغلب، حيث تراوحت نسبة التغطية السلبية بين 60% و90%.

3. حصول الائتلاف العراقي الموحد على أعلى نسبة تغطية في القنوات الفضائية والإذاعة العراقية والصحف المحلية.

(أوجه التشابه والاختلاف بين الدراستين)

تشابهت دراسة سعد مع بحثنا في أنها ركّزت على الانتخابات، وهي قضية من قضايا الديمقراطية التي درسناها، واقتربت أيضاً باتباع منهج علمي هو المنهج الوصفي، بهدف إجراء الدراسات المسحية، أمّا أوجه الاختلاف فإنها تركز على دراسة تقييمه لبرامج المراقبة الإعلامية في الانتخابات النيابية، بينما دراستنا الحالية تركز على جمهور مدينة بغداد ومدى تعزيز قضايا الديمقراطية لديه من خلال برامج الفضائيات العراقية المتنوعة.

2-دراسة ابتسام إسماعيل قادر[22]

تتمثل مشكلة البحث في رؤية وسائل الإعلام الكردية لمفهوم الديمقراطية، وكيف تتناول هذه الوسائل قضايا الديمقراطية.

وتبلورت أهداف البحث على وفق الآتي:

1- الكشف عن مدى الاهتمام الذي أولته قناة (كوردسات) الفضائية بقضايا الديمقراطية في برامجها الحوارية.

2- الكشف عن قضايا الديمقراطية التي تعرضها قناة (كوردسات) الفضائية من خلال برامجها الحوارية.

3- الكشف عن اتجاهات البرامج الحوارية إزاء القضايا الديمقراطية.

يعّد البحث من البحوث الوصفية، وقد اعتمد على منهج تحليل المحتوى والحصر الشامل لمجمل مفردات الدراسة.

توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج، منها:-

1- إنّ قضية حقوق الإنسان أحتلت المرتبة الأولى في سلّم اتجاهات البرامج الحوارية في قناة (كوردسات) الفضائية إزاء قضايا الديمقراطية، وجاءت بعدها قضية مراقبة السلطات، ثم قضية المجتمع المدني.

2- ركزت البرامج الحوارية في قناة (كوردسات) الفضائية على الموضوعات السياسية، بينما كان اهتمامها بالموضوعات الأخرى ثانوياً.

3- أخذت البرامج الحوارية في قناة كوردسات الفضائية بنظر الاعتبار تخصص الضيف مع الموضوع المطروح للحوار، وهذه نقطة إيجابية، واستضافت شخصية حكومية وغير حكومية.

(أوجه التشابه والاختلاف بين الدراستين)

تقترب هذه الدراسة من بحثنا في أنَّها تبحث في موضوع قضايا الديمقراطية، وهو المتغير التابع ذاته المعتمد في بحثنا وتتشابهان كذلك في أنهما يعتمدان على المنهج الوصفي أيضاً، أمّا أوجه الاختلاف فيكشف بحثنا عن قضايا الديمقراطية التي تعززها الفضائيات العراقية لدى الجمهور، بينما دراسة ابتسام تكشف عن القضايا التي تبثها كوردسات الفضائية من خلال برامجها الحوارية، واعتمدت الباحثة على منهج تحليل المحتوى وعلى الحصر الشامل لمجمل مفردات الدراسة، بينما اعتمد بحثنا على منهج مسح الجمهور العام، وهو جمهور مدينة بغداد.

3-بحث حسين علي نور الموسويّ[23]

تدور مشكلة البحث حول دور القنوات الفضائية في تحقيق الاثر المطلوب في التحول الديمقراطي في العراق، من خلال زيادة المسافة التي قطعها العراقيون باتجاه مسيرتهم نحو الديمقراطية.

ويسعى البحث إلى التحقق من عدة أهداف، تمثلت في:

1- التعرف على أبرز القنوات الفضائية التي يتابعها الجمهور (عينة البحث).

2- أكثر الأشكال التلفزيونية التي يتابعها الجمهور ويستقي منها معلوماته، والتي تؤثر تأثيراً بارزاً فيه من قبيل (نشرة الأخبار، البرامج السياسية، الدراما، البرامج الثقافية) إضافةً إلى عدد ساعات المشاهدة.

3- تحديد اتجاهات الطلبة (عينة البحث) نحو الديمقراطية من خلال:

أ) معرفة آرائهم فيما يتعلق بمؤثرات الديمقراطية وتقييمهم للتغيرات التي طرأت على الحريات العامة مثل حرية الرأي، والإعلام، والاشتراك في التظاهرات والاعتصامات، وحرية الانتساب إلى الأحزاب.

ب) مدى نجاح التجربة الحزبية في العراق وأسباب تعثرها، ومدى مشاركتهم فيها، وأسباب العزوف عن الانتماء إلى الأحزاب.

4- تحديد اتجاهات الطلبة فيما يتعلق بالقوانين الصادرة والاقتراحات المتعلقة بتعديل الآخر من تلك القوانين، ودور تلك القوانين في تعزيز الديمقراطية.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي مستخدماً العينة العشوائية البسيطة، إذ بلغت (105) طالب وطالبة، وقد توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات، منها:

1- إنّ ضمان الحريات في أيّ مجتمع يعّد أمراً أساسياً للانطلاق نحو الديمقراطية الحقة، وخصوصاً ضمان تلك الحريات في العراق خاصة بعد التغيير (2003)، وفيما يتعلق بحرية الرأي والإعلام وحرية التظاهر وتشكيل الأحزاب حيث كانت درجاتها جيدة.

2- كان تركيز معظم القنوات الفضائية على الأخبار بالدرجة الأولى، جاء بعدها البرامج السياسية، أمّا الدراما فكانت عموماً ضعيفة، والبرامج الثقافية أضعف.

3- من خلال المقياس الذي تّم وضعه لمعرفة الدرجة التي استطاع أن يصل إليها المجتمع العراقي في السير نحو الديمقراطية اتضح أنه لا يزال يحتل مرتبة متوسطة انحسرت عند الدرجات (6،5،4) في حين انعدمت عند الدرجات العليا، وهذا دليل على أن المجتمع لا يزال في بدايته، ولم تستطع الفضائيات دفعه للارتقاء إلى تلك الحدود.

(أوجه التشابه والاختلاف بين الدراستين)

هذا البحث هو الأقرب إلى موضوع بحثنا من حيث الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. وكما هو ملاحظ فإنّ هذا البحث يركز على الفضائيات بوصفها أحد أبرز وسائل الإعلام العراقية، ويبحث في موضوع الديمقراطية، ولكنه يختلف عن بحثنا بأنه استهدف طلبة الجامعات، بينما بحثنا استهدف الجمهور العام، أمّا نوع العينة فهي العينة العشوائية البسيطة التي بلغت (105) طالب وطالبة، بينما عينة بحثنا هي العشوائية المتعددة المراحل وحجم العينة في بحثنا أكبر حيث بلغت (779) مبحوثاً.

4-دراسة سعد معن الموسويّ[24]:

ركزت مشكلة البحث على معرفة الدور الذي يضطلع به التلفزيون في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان لدى النزلاء في السجون العراقية، وإلى أيّ مدى يشكل التلفزيون مصدراً لإشاعة ثقافة حقوق الإنسان لدى النزلاء داخل السجن؟

يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التقصي عن معرفة النزلاء بحقوق الإنسان، ودور وموقع التلفزيون بين مصادر تلك المعرفة.

2- معرفة أنماط تعرض النزلاء للتلفزيون، وقياس حجم اعتمادهم عليه في التعريف بحقوق الإنسان.

3- التقصي عن البرامج التي تشيع ثقافة حقوق الإنسان بين النزلاء.

4- المقارنة بين ما يشيعه التلفزيون من ثقافة حقوق الإنسان، وما هو مطبق منها فعلاً على النزلاء.

ينتمي هذا البحث إلى الدراسات الوصفية، إمّا منهج البحث المستخدم فقد اعتمد على المنهج المسحي، وقد اختار الباحث عينة قصدية(عمدية)، تمثلت بالنزلاء من ذوي الأحكام المتوسطة والثقيلة في سجن الناصرية ممّن تجاوزت أعمارهم التاسعة عشرة، وقد بلغ عددهم (400) نزيل تبلغ نسبتهم حوالي (50%) من مجتمع البحث.

وقد توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات أبرزها:

1. يتعرض النزلاء للتلفزيون بشكل منتظم نتيجة قضائهم مدة زمنية معينة داخل زنزانات السجن.

2. يميل معظم النزلاء إلى تفسير مفردة حقوق الإنسان باحترام الكرامة الإنسانية أكثر من التفسيرات الأخرى.

3. يشكل التلفزيون مصدراً رئيساً من مصادر حصول النزلاء على المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن اعتماد هذه الوسيلة في التسلية والترفيه والأخبار وغيرها.

4. توزعت البرامج التلفزيونية التي يستفيد منها النزلاء لمعرفة حقوق الإنسان بين البرامج،الأخبارية والندوات التلفزيونية، والبرامج السياسية والبرامج والأفلام الوثائقية.

(أوجه التشابه والاختلاف بين الدراستين)

تقترب دراسة الموسويّ من بحثنا لأنها تعّد من دراسات الجمهور، وقد اعتمدت المنهج المسحي الذي اعتمده بحثنا، إضافةً إلى أنّ موضوع دراسة الموسوي كان حول قضية حقوق الإنسان التي تندرج في ضمن قضايا الديمقراطية.

إلّا أنّ نقاط الاختلاف تكمن في العينة، إذ اعتمدت دراسة الموسويّ على عينة قصدية(عمدية)، تمثلت بالنزلاء من ذوي الأحكام المتوسطة والثقيلة في سجن الناصرية، بينما عينة دراستنا هي العينة العشوائية المتعددة المراحل، وهي متنوعة من سكان مدينة بغداد المركز.

5-دراسة عبد القادر معروف الحديثي [25]

تمثلت مشكلة البحث في هذه الدراسة بـ(أنّ اتجاهات الرأي العام لدى سكان مدينة بغداد تزداد تبلوراً من مختلف القضايا ومنها الانتخابات البرلمانية كلما زادت حاجاتهم إلى وسائل الإعلام لطلب المعلومات عن الانتخابات ومشاريع الناخبين السياسيين).

وقد سعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. رصد طبيعة تعرض الجمهور العراقي لوسائل الإعلام بشكل عام وتحليلها لاسيّما ما يتعلق منها بقضايا الانتخابات النيابية التي جرت يوم 3/7 /2010م.

2. معرفة أي من وسائل الإعلام كانت أكثر تأثيراً أو فاعلية من غيرها في تشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء الانتخابات النيابية.

3. تحديد نوع المعلومات التي قدمتها وسائل الإعلام عن المرشحين والانتخابات إلى الجمهور وأهميتها فيما يتعلق بقياس(التأثير المعرفي).

4. تحديد دور وسائل الإعلام في دعم مشاركة الجمهور في الانتخابات وتشجيعها للتعرف على التأثير السلوكي لوسائل الإعلام.

5. الوقوف على إيجابيات الأدوار التي مارستها وسائل الإعلام يوم الانتخابات وسلبياتها.

وتعّد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تناسب هذا النوع من الدراسات المتعلقة بالآراء والمواقف الاجتماعية، كما استخدم الباحث المنهج المسحي بالاعتماد على

عينة قصدية شملت سكان مدينة بغداد الذين تتراوح أعمارهم من 18 سنة فما فوق، وبلغ عدد مفرداتها (460) مبحوثاً.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

1- جاء التلفزيون بالمرتبة الأولى عن باقي وسائل الإعلام التي يتابعها ويتعرض لها جمهور مدينة بغداد، واختلفت باقي الوسائل، مثل الصحف، والمجلات، والإنترنت، والراديو من حيث الترتيب تبعاً للعمر، والجنس، والتحصيل الدراسي.

2- أكدت النتائج على أنّ نسبة كبيرة من المبحوثين تتعرض لوسائل الإعلام بشكل (متوسط) من (1-2) ساعة يومياً.

3- أشارت النتائج إلى أنّ نسبة الذكور من المبحوثين هم أكثر اهتماماً بموضوع الانتخابات من الإناث، ولا سيّما عِبر النسب الإيجابية لإجاباتهم، ومن ثمَّ يؤكد الاعتماد الكبير من الذكور على وسائل الإعلام كمصدر أساس للمعلومات المتعلقة بالانتخابات.

(أوجه التشابه والاختلاف بين الدراستين).

على الرغم من وجود الاختلافات بين هذه الدراسة ودراستنا إلّا أنها تعدّ الأقرب، لأنها تناولت الدور وقضية الانتخابات التي تندرج من ضمن قضايا الديمقراطية التي شكلت المتغير التابع لدراستنا، ويكمن التشابه أيضاً في أنّ الدراستين كانتا دراسة جمهور، وأهدافهما متقاربة، ومجتمع الدراسة والمجال المكاني والبشري هو واحد، لكن الاختلاف كان في نوع العينة وحجمها، ففي الدراسة السابقة تم اختيار العينة القصدية التي بلغت(460) مبحوثاً، وأمّا في دراستنا الحالية فقد تّم اختيار العينة العشوائية المتعددة المراحل التي بلغت (779) مبحوثاً.

6- دراسة أحمد عبد الستار[26]

تتجلى مشكلة البحث لهذه الدراسة في التعرف على الطريقة أو الأساليب الفنية في مضمون التغطية التي استخدمتها القنوات الفضائية الوافدة باللغة العربية لتأطير قضايا الديمقراطية في برامجها الحوارية، ويمكن تحديد أبرز أهداف الدراسة بالآتي:

1- التعرف على نوع الأطر العامة المستخدمة في البرنامجين الحواريين (عين على الديمقراطية) و (أجندة مفتوحة) عند تغطيتهما لقضايا الديمقراطية.

2- التعرف على الأفكار المحورية لقضايا الديمقراطية التي ركزت عليها التغطية في البرنامجين.

3- التعرف على عناصر الإبراز والفنون الصحفية التي يستخدمها البرنامجان في أثناء التغطية.

4- التعرف على جنس الشخصيات المستضافة في البرنامجين وتخصصاتهم واتجاهاتهم من موضوع حوار الحلقة بشكل عام، فضلاً عن التعرف على طريقة توزيع الزمن في البرنامجين.

واعتمد الباحث على المنهج الوصفي القائم على مسح المضمون من خلال استمارة تحليل المضمون بشقيها الكمي والكيفي، وتمثل مجتمع الدراسة في البرامج الحوارية التي تبثها القنوات الفضائية الوافدة باللغة العربية، وتم اختيار البرنامجين الحواريين "عين على الديمقراطية" الذي تبثه قناة الحرة الفضائية و"أجندة مفتوحة" في قناة BBC الفضائية، ولمدة دورة برامجية تمتد لثلاثة أشهر ابتداءً من 2011/10/1م إلى 2011/12/31م.

وقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1- تركيز البرنامجين "عين على الديمقراطية، وأجندة مفتوحة" على أطر إسناد المسؤولية في تغطيتهما لقضايا الديمقراطية.

2- تركيز برنامج "عين على الديمقراطية" على استضافة النشطاء الحقوقيين، بينما يركز برنامج أجندة مفتوحة على استضافة الشخصيات الحزبية.

3- تخصيص هذين البرنامجين المساحة الأكبر من زمنهما للحوار.

4- يولي البرنامجان اهتماماً أكبر لحوار الرأي عند تغطيتهم لقضايا الديمقراطية.

5- تركيز هذين البرنامجين على التقارير التلفزيونية من بين الفنون الصحفية الأخرى في تغطيتهم لقضايا الديمقراطية.

(أوجه التشابه والاختلاف بين الدراستين)

تقترب هذه الدراسة من دراستنا في أنّها تبحث في موضوع قضايا الديمقراطية، وهو نوع المتغير التابع نفسه في بحثنا، واعتمدت الدراستان على المنهج الوصفي أيضاً.

وتختلف عنها بأنّ بحثنا عام إزاء مختلف البرامج، أمّا دراسة أحمد فكانت محدودة في متغيرها المستقل للبرامج الحوارية، وكذلك بحثنا ارتبط بالقنوات الفضائية العراقية، بينما دراسة أحمد اعتمدت على القنوات الفضائية الوافدة باللغة العربية، واختلفتا أيضاً في أنّ بحثنا يندرج من

ضمن بحوث الجمهور، إذ استخدمت فيه (استمارة الاستبانة والمقياس)، بينما دراسة أحمد اتجهت نحو تحليل المضمون.

ثانياً: الدراسات والبحوث العربية

1- دراسة عبد اللـه بن محمد الرفاعي [27]

تأتي هذه الدراسة لتعالج إشكالية اتجاهات القائمين بالاتصال في العالم العربي نحو الديمقراطية في محاولة لإدراك البعد الإعلامي والفكري للديمقراطية لدى هذه الفئة التي تقوم بدور مهم في تشكيل الفكر والوعي العام لدى الجماهير العربية، وتضمنت التساؤلات الآتية:-

1- ما الخصائص الديموغرافية للقائمين بالاتصال في العالم العربي.

2- ما السمات الوظيفية للقائمين بالاتصال في العالم العربي.

3- ما اتجاهات القائمين بالاتصال في العالم العربي نحو الديمقراطية.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات القائمين بالاتصال في العالم العربي نحو الديمقراطية، والمتغيرات ذات الصلة التي تؤثر في هذه الاتجاهات، أمّا نوع الدراسة ومنهجها فهي تنتمي إلى الدراسات الوصفية، وتم إجراؤها على عينة من الدول تمثلت ب (مصر، والسعودية، واليمن) بلغت 356 مبحوثاً.

أمّا أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فهي:

1- أنّ نسبة مَن يفضلون الوظائف القيادية في وسائل الإعلام محل الدراسة بلغت 9 % مقابل 91 % احتلتها الوظائف غير القيادية.

2- جاءت لبنان بالمرتبة الأولى في الاتجاه الإيجابي نحو الديمقراطية، حيث مثلت أعلى المتوسطات وكانت القيمة (13)، وجاءت بعدها مصر، ويرجع هذا إلى رسوخ مفاهيم الديمقراطية في الحياة السياسية اللبنانية والمصرية.

3- إن الديمقراطية بغض النظر عن المسميات العديدة في المجتمع العربي تحظى بتأييد عالٍ في أوساط القائمين بالاتصال.

4- إنّ الجنسيات الثلاث (سوداني، لبناني، فلسطيني) احتكت بطريقة ما بمستوى تمثيل ديمقراطي متنوع في بلادها.

(أوجه التشابه والاختلاف بين الدراستين)

تقترب هذه الدراسة من بحثنا في تناولها المتغير التابع ذاته وهو قضية الديمقراطية، أمّا الاختلاف فهو في نوع الجمهور المستهدف، فدراستنا كانت حول الجمهور العام العراقي، أمّا الدراسة السابقة فكان جمهورها محدداً بالقائم بالاتصال العربي، حيث تناولت عينات عربية من جنسيات مختلفة ودول مختلفة وبيئات اتصالية مختلفة، تمثلت بثلاث دول هي (مصر، والسعودية، واليمن) حيث بلغت عينتها (356) مبحوثا، بينما دراستنا تناولت عينة من جمهور مدينة بغداد بلغ عددها (779) مبحوثاً.

2- بحث حسن السوداني [28]:

لقد أوجز الباحث مشكلة بحثه في تساؤل رئيسي، هو (ما الكيفية التي يتم بها الاستفادة من التقنيات كمصدر رئيسي للمعلومات الانتخابية من قبل الناخبين السويديين من أصول عربية ؟)

أمّا أهداف البحث فهي كالآتي:

1. مدى مشاركة الناخب السويدي من أصول عربية في الانتخابات العامة، وأثره في النتائج الإجمالية.
2. الصعوبات التي تعيق استخدام الناخب السويدي من أصول عربية في استخدام تقنيات الإعلام والاتصال في العملية الانتخابية.
3. الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي ستساهم في رفع معدلات استخدام تقنيات الإعلام والاتصال في العملية الانتخابية من قبل الناخب السويدي.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي المسحي لدراسة واقع استخدام المواطنين السويديين من اصول عربية لتقنيات الإعلام والاتصال في العملية الانتخابية، ولقد اعتمد الباحث اسلوب العينة العشوائية البسيطة.

وتوصل الباحث في نهاية بحثه إلى نتائج، أهمها:

1. يوجد تباين واضح في استخدام تقنيات الإعلام والاتصال, ويعدّ في مجمله منخفضاً نسبياً.
2. غالبية أفراد العينة المشاركين في البحث يوافقون على أنّ هناك صعوبات تعيق استخدامهم لتقنيات الإعلام والاتصال في العملية الانتخابية ومنها:

أ. عدم توافر وقت كافٍ للتعلم والتدريب في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات.

ب.عدم توافر فرصة التدريب المناسبة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات.

ت.عدم توافر التجهيزات التقنية الملائمة في الجامعة.

(أوجه التشابه والاختلاف بين الدراستين)

الاتفاق في موضوع التحول الديمقراطي، وأيضاً الاشتراك في قضية الانتخابات التي تعّد قضية من القضايا الديمقراطية المهمة التي تناولها الباحث في دراسته الحالية، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي المسحي، أمّا الاختلاف فهو في نوع العينة، ولقد اعتمد الباحث أسلوب العينة العشوائية البسيطة، أمّا بحثنا الحالي فقد اعتمد العينة العشوائية المتعددة المراحل، ودراستنا اعتمدت على الجمهور العام، بينما الدراسة السابقة فقد اعتمدت على جمهور محدد وهو الناخب السويدي من أصول عربية.

3-دراسة فتحي محمد شمس الدين [29]

إنّ مشكلة الدراسة ترتكز على رصد ا العلاقة بين التعرض للأفلام السينمائية العربية من جهة وإدراك الشباب المصري لمفهوم الديمقراطية من جهة أخرى وتحليلها، وتهدف الدراسة إلى:-

1- التعرف على أبرز القضايا السياسية التي تطرح من خلال الأفلام السينمائية العربية المعروضة على القنوات الفضائية المتخصصة.

2- معرفة العلاقة بين إدراك الشباب للقضايا السياسية في الأفلام العربية على القنوات المتخصصة وبين إدراك مفهوم الديمقراطية في المجتمع المصري.

3- معرفة أبرز قيم الديمقراطية التي تتناولها الأفلام السينمائية العربية المقدمة على القنوات الفضائية المتخصصة، ومدى إدراك الشباب المصري لها.

وتقوم الدراسة على اختبار نظرية الغرس الثقافي، وتعّد من البحوث الوصفية التي تعتمد على منهج المسح، وتم سحب عينة عشوائية قوامها (400) مفردة ممثلة للشباب المصري الذين تتراوح أعمارهم مابين 18 – 35 عاماً.

وتمثلت النتائج بالآتي:-

1- تبّين من تحليل أفلام عينة الدراسة التحليلية أن قيم الديمقراطية التي وردت بها جاء في مقدمتها مبدأ سيادة القانون، تلاه في المرتبة الثانية المحاسبة والمساءلة، ثم مبدأ

احترام الحقوق والحريات، ثم جاءت قيمة حق التعبير والرأي وحقّ الفرد في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة للدولة.

2- تبيّن من تحليل الأفلام الأجنبية الروائية عينة الدراسة التحليلية أنّ أبرز المظاهر السياسية الإيجابية جاء في مقدمتها مظهر تدعيم حرية الرأي والتعبير، وفي المرتبة الثانية جاء مظهر تدعيم مفاهيم الانتماء، ثم جاء بعدها مظهرا تدعيم الديمقراطية وتشجيع المشاركة السياسية.

3- أظهر مقياس الديمقراطية لدى عينة الدراسة الميدانية أنّ الذكور كانوا أكثر تأثراً بالديمقراطية، وأنّ الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي كانوا أكثر تأثراً بالديمقراطية.

أوجه التشابه والاختلاف

تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في المنهج الوصفي المستخدم، وتناولها لمتغير الديمقراطية، وايضاً الاشتراك بنظرية الغرس الثقافي، وتختلف معها في تناولها لعينة متمثلة بالشباب المصري ذات الفئة العمرية مابين 18 – 35، أمّا عيّنة بحثنا تشمل الجمهور العام بمختلف الأعمار فوق 18 سنة، وأيضاً درست تحليل المضمون والجمهور، بينما دراستنا ركزت على الجمهور فقط.

ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة بشكل عام

تبيّن للباحث من خلال ما تم استعراضه من دراسات سابقة أمور عدة، يمكن إجمالها في ما يأتي:

1-لا توجد دراسة سابقة أنجزت في صلب موضوع البحث الذي نحن بصدد إجرائه، بل هناك بعض المشتركات التي تم استعراضها والتي يمكن الإفادة منها في بحثنا.

2- ركزت أغلب الدراسات السابقة على قضية واحدة فقط، منها قضية الانتخابات، وحقوق الإنسان، فيما ركزت الدراسة الحالية على قضايا ديمقراطية عديدة يهتم بها الجمهور العراقي، منها (الانتخابات، والحقوق والحريات، والتعددية السياسية، والتظاهرات.. إلخ).

3- تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة التي نحن بصددها في العنوان والإشكالية البحثية التي تصدت لها تلك الدراسات والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، فضلاً عن الاختلاف في الحدود الزمانية، ومجتمع الدراسة باستثناء دراسة حسين علي نور التي

تشابهت في بعض الأهداف، ودراسة أحمد عبد الستار التي تشابهت مع بحثنا في نوع القضايا.

4-اختلف اختيار مجتمع البحث لأكثر الدراسات، إذ أشارت بعض الدراسات إلى اختيار مجتمع يتمثل في (الجمهور العراقي، أو الجمهور العربي، أو الطلبة في الجامعات، أو الشباب)، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة موضوع الدراسة، وكذلك اختيار الباحث للمجتمع تحقيقاً لأهداف الدراسة، وعلى وفق المنهجية العلمية.

5-اختلفت الدراسات السابقة عن بعضها في اختيار العينة التي أُخضعت للدراسة، إذ تم اختيار عينات احتمالية عن طريق الاختيار العشوائي، كما في بحثي حسين علي نور الموسويّ، وحسن السوداني، بينما اختيرت عينات غير احتمالية عن طريق الاختيار العمدي في دراسات أخرى مثل دراسة سعد معن الموسويّ، ودراسة عبد القادر الحديثيّ.

6-تراوحت بعض الدراسات ما بين دراسة الجمهور وبعضها الآخر اعتمد طريقة تحليل المضمون للبرامج الحوارية أو الأفلام، مثل دراسة ابتسام إسماعيل، ودراسة أحمد عبد الستار، وهناك من الدراسات التي جمعت بين دراسة الجمهور وتحليل المضمون، مثل دراسة (فتحي محمد شمس الدين). بينما الدراسة التي نحن بصددها تناولت دراسة الجمهور من خلال الاستبانة، والمقياس.

7-أظهرت الدراسات السابقة جميعها أنها تنتمي إلى الدراسات الوصفية, وتعتمد منهج المسح الإعلامي في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة.

8-أكثر الدراسات التي تم استعراضها تناولت وسائل الإعلام بصورة عامة من دون تحديدها للقنوات الفضائية العراقية، ماعدا دراستي الحديثيّ وحسين علي نور الموسوي.

رابعاً: الفائدة من الدراسات السابقة

إنّ الخطوات التي سارت عليها الدراسات السابقة لم تتعارض مع دراستنا، وقد أوضحت لنا مدى الأهمية التي يشكلها موضوع الدراسة الحالية على مستوى الدراسات التي سبقته، وما يمكن أن تُضيفه دراستنا من معطيات جديدة في ضوء الأهداف المحددة لها، وإنّ الباحث أفاد بشكل أو بآخر من هذه الدراسات من نواحٍ عديدة يمكن إدراجها بما يأتي:

1- أسهمت الدراسات السابقة في تحديد عنوان الدراسة ومتغيراته بحيث يكون غير متطابق مع بقية الدراسات التي اطّلع الباحث عليها، وعلى وفق المنهجية العلمية, فضلاً عن صياغته بشكل متكامل بما يحقّق أهداف البحث.

2- أسهمت الدراسات السابقة وبخاصة الدراسات التي اعتمدت على الجمهور في تحديد مشكلة البحث وأهدافه وصياغتها بشكل واضح ودقيق، والأفادة منها في تحديد المنهج العلمي الملائم للبحث الحالي والذي تم من خلاله عملية الوصول إلى أهداف الدراسة. وبذلك تم تحديد المنهج المسحي لدراسة جمهور مدينة بغداد.

3- التعرف على أسلوب تحديد مجتمع الدراسة ونوع العينة التي يجب أن يخضع إليها البحث، ذلك من خلال الاطّلاع على أنواع العينات التي خضعت اليها الدراسات السابقة.

4- أسهم اطّلاع الباحث على استمارات الاستبانة لبعض الدراسات السابقة في بناء تصورات كاملة بشأن محاور الاستبانة، فضلاً عن التعرف على المقاييس المختلفة التي طورها الباحث على مستوى الإضافة أو الصياغة أو اعتماد مقاييس قبلية معتمدة تسهم في تحقيق أهداف البحث.

5- الإفادة من تلك الدراسات في الاطّلاع على أهم المعالجات الإحصائية التي تخدم الباحث في الوصول إلى النتائج العلمية الدقيقة، والتي اعتمدها الباحث في دراسة اتجاهات الجمهور إزاء موضوع الدراسة.

6- أفادت الباحث في تحديد الإطار النظري الخاص بدراسته، وأنّ اطّلاع الباحث على الدراسات السابقة دفعه إلى إعداد خطة البحث عن طريق التركيز على الجوانب المهمة التي أشارت إليها تلك الدراسات، فضلاً عن عدم تكرار ما كتبه الآخرون.

7-الإفادة من الدراسات السابقة في تحديد المجال المكاني والزماني والبشري للدراسة التي نحن بصددها.

8- أسهم الأّطلاع على الفروض والتساؤلات المستخدمة في الدراسات السابقة في بلورة فروض وتساؤلات جديدة وصياغتها بما يلائم ويحقّق أهداف الدراسة أو اعتماد فروض سابقة تسهم في صياغة فروض جديدة موازية للفروض الرئيسة، وتتفق مع متغيرات الدراسة، ويمكن اختبار تلك الفروض للوصول إلى النتائج.

9- أفادت الدراسات السابقة الباحث عن طريق مقارنة النتائج التي توصلت إليها مع النتائج التي توصل إليها هذا البحث للتعّرف على مدى التشابه والاختلاف بينهما، ومن ثمَّ إصدار أحكام أو تعميمات بما يوازي تلك النتائج.

هوامش الفصل الاول

1- حميد جاعد الدليمي, أساسيات البحث المنهجي, بغداد, شركة الحضارة للطباعة والنشر 2004م , ص4.

2- محمد عبد الحميد, البحث العلمي في الدراسات الإعلامية, القاهرة, عالم الكتب, 2000م, ص70.

3- رجاء محمود أبو علام, مناهج البحث العلمي في العلوم النفسية والتربوية, ط4, القاهرة, دار النشر للجامعات, 2004م, ص64.

4- عاطف عدلي العبد, الرأي العام وطرق قياسه: الأسس النظرية والجوانب المنهجية, القاهرة, دار الفكر العربي, 2000م, ص167.

5- كامل حسون القيم, مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية, بيروت, بيسان للنشر والتوزيع والإعلام, 2012, ص245.

6- رعد جاسم الكعبي، تقنيات البحث الاعلامي المعاصر، بغداد، دار ميزو بوتاميا،2015،ص62.

7- محمود حسن إسماعيل, مناهج البحث الإعلامي, القاهرة, دار الفكر العربي, 2011, ص96.

8- كامل حسون القيم, مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الانسانية, ط1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل, 2007, ص72.

9- ذوقان عبيدات وآخرون, البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه, ط11, عمان، دار الفكر، 2009, ص186.

10- رجاء محمود ابو علام، مصدر سابق، ص149.

11- مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور فاضل نايوخ يعمل بصفة خبير إحصائي في مجال العينات والتحليل في الجهاز المركزي للإحصاء / وزارة التخطيط وقد زوده بحجم العينة المطلوبة حسب إحصائيات أعداد سكان مدينة بغداد بتاريخ 2015/12/13 م وتاريخ 2015/2/16م.

12- سامي طايع, مقدمة في مناهج البحث, برنامج بكالوريوس الإعلام, مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح, 2004م, ص197.

13- أحمد حسين الرفاعي, مناهج البحث العلمي, عمان, دار الوائل, 1998 م, ص181.

14-رعد جاسم الكعبي، مصدر سابق، ص116.

15- شيماء ذو الفقار زغيب، مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2009م، ص65.

16- محمد منير حجاب, أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية, ط3, القاهرة, دار الفجر للنشر والتوزيع, 2006, ص156.

17- بركات عبد العزيز, مناهج البحث الإعلامي, القاهرة, دار الكتاب الحديث, 2012م, ص190.

18- كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية، بيروت, دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع, 1994م، ص837.

19- رانجيت سينغ مالهي، وروبرت دبليو ريزير، تعزيز تقدير الذات، الرياض، ترجمة مكتبة جرير للنشر والتوزيع، 2005م، ص25.

20- محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، المجلد الاول، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003م، ص1939.

21- المراقبة الإعلامية والتحول الديمقراطي في العراق، دراسة تقييمه لبرامج المراقبة الإعلامية في الانتخابات النيابية للمدة من 14 /11/ 2015م إلى 25 /12 / 2005م، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية، 2007.

22- قضايا الديمقراطية في البرامج الحوارية – دراسة تحليلية للبرامج الحوارية في قناة كوردسات الفضائية / للمدة من 10/1 /2007 م/ ولغاية 12/31 /2007 م، رسالة ماجستير، جامعة السليمانية، كلية العلوم الإنسانية، 2008.

23- دور القنوات الفضائية المحلية في تحديد اتجاهات الجمهور نحو الديمقراطية في العراق- بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع، الإعلام وحقوق الإنسان، 28 /29 / أيلول 2010م.

24- دور التلفزيون في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، دراسة مسحية على النزلاء السجناء في السجون العراقية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية، 2011م.

25-دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام لدى سكان مدينة بغداد إزاء الانتخابات النيابية العراقية 2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2011م.

26- أطر تغطية قضايا الديمقراطية في البرامج الحوارية للقنوات الفضائية الوافدة باللغة العربية دراسة تحليلية لبرنامجي عين على الديمقراطية في قناة الحرة و أجندة مفتوحة في قناة BBC، رسالة ماجستير، جامعة الجنان، كلية الإعلام، 2012 م.

27-اتجاهات القائم بالاتصال العربي نحو قضية الديمقراطية – دراسة وصفية تحليلية لعينة شاملة في ثلاث دول عربية، بحث قدم في المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر (الإعلام وتحديث المجتمعات العربية)، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2006 م.

28- الإعلام والتحول الديمقراطي، دراسة آراء الناخب السويدي من أصول عربية في استخدام وسائل الاتصال كمصدر رئيسي للمعلومات الانتخابية، بحث منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، 2011م.

29- فتحي محمد شمس الدين، معالجة القضايا السياسية في الأفلام السينمائية العربية المقدمة على الفضائيات المتخصصة وإدراك الشباب المصري لمفهوم الديمقراطية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، 2014 م.

الفصل الثاني

التعرض للتلفزيون وتشكيل الاتجاهات

المبحث الاول: التلفزيون وتشكيل اتجاهات الجمهور

المبحث الثاني: نظرية الغرس الثقافي والتلفزيون

المبحث الأول

التلفزيون وتشكيل اتجاهات الجمهور

تمهيد

إنّ الاتجاهات التي يكّونها الأفراد في أذهانهم عن طريق ما يتلقونه من معلومات ومعارف عن العالم المحيط بهم، تسهم بنحوٍ أو بآخر في تشكيل الوعي الفردي والجماعي بقضايا واقعهم الحالي وأبعاده، ماضيهم ومستقبلهم، بل حتى أحلامهم، وما تطرحه البرامج التلفزيونية من مسائل تتعلق بالديمقراطية ذات أهمية كبيرة من شانه تشكيل اتجاهات سلبية أو إيجابية اتجاه ما يطرح عنها، ومن ثَمَّ فإنّ بحث العلاقة بين التلفزيون وتشكيل الاتجاهات للجمهور هي قضية أكثر من مُهمة، وكل ذلك لا يتحقق الا بوجود الجمهور والتعرض فهما من العناصر الأساسية والمهمة في العملية الاتصالية ولا وجود للاتصال من دونها، لذلك فقد شغلا حيزاً كبيراً في العديد من الدراسات والبحوث المتخصصة في الإعلام

لذلك وجد المؤلف ضرورة التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث محاور المحور الأول عن الجمهور من حيث مفهومه وخصائصه وأنواعه، وعن التعرض من حيث مفهومه ودوافعه وأنواعه، اما المحور الثاني فيتناول الاتجاه من حيث مفهومه وخصائصه ومكوناته الرئيسة ومراحل تكوينه، فيما سيتطرق المحور الثالث إلى التلفزيون وتشكيل الاتجاهات.

المحور الأول: الجمهور والتعرض الاتصالي

اولاً: جمهور وسائل الإعلام (المفهوم – الخصائص – الأنواع)

مفهوم الجمهور

يعد الجمهور الركيزة الأساسية في عملية الاتصال، وإليه يتوجه القائمون على الاتصال باهتمام بالغ وتركيز شديد، بوصفه المحطة النهائية التي يهدف هؤلاء القائمون الوصول إليه بهدف التأثير في آراءه أو قيمه أو اتجاهاته أو لخلق قناعات معينة لديه. وعلى نوع الأثر أو استجابة الجمهور يتحدد مدى تأثير الرسالة الإعلامية ونجاحها، وتؤثر الجوانب المتعلقة بالجمهور في فاعلية المضمون من حيث السن والجنس والشخصية والخلفية والتجارب والعواطف والتعليم والثقافة والظروف النفسية والاجتماعية والحضارية والسياسية[1]. فكّل عملية اتصال فعّال يجب إنّ تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الجمهور التي تتوجه إليه

الرسائل الاتصالية كمحدد أساسي لعملية الاتصال، وإنّ خطوة تحديد معالم فئات الجمهور تعّد خطوة أساسية مهمة لنجاح الاتصال الفعّال، مع ضرورة انسياب المعلومات بَدءً بالجمهور المستهدف الذي تقّدم الرسائل من أجله والتي يجب إنّ تتوافق مع طبيعته وخصائصه [2]، ومهما كانت الرسالة الاتصالية معّدة ومصمّمة تصميماً جيداً، ومهما كانت قدرات القائم بالاتصال والوسيلة متطورة، فإذا لم يكن لدى القائم بالاتصال فكرة كاملة عن قرارات الجمهور الفعلية وخصائصه النفسية والعاطفية وخصائصه الأولية، فسوف يحد ذلك في قدرته من الوصول إليه وإقناعه.

وهناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في المضمون الذي سوف يعرض المتلقي نفسهُ إليه، مثل تفكيره، وعواطفه، وسّنه، وشخصيته، ومزاجه، وميوله[3].

ممّا تقّدم يمكن القول أنّ الجمهور هو ذلك المتلقي أو المتفاعل مع رسالة إعلامية مكتوبة أو مسموعة أو مرئية أو إلكترونية تحتوي على أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية [4]، وقد استقر مصطلح الجمهور للدلالة على أعداد الناس الذين يستقبلون وسيلة أو رسالة اتصالية جماهيرية[5].

بمعنى أنهم أعداد كبيرة ومتنوعة من الناس موزعة في أماكن متفرقة، ولا يمكن الاتصال بهم إلا عن طريق أنظمة الإنتاج والتوزيع التي تلقي بالرسائل الاتصالية المتماثلة في وقت واحد أو أوقات زمنية متقاربة [6]، وهو أيضاً "مجموعة من الأفراد يجمع بينهم ميل أو اتجاه أو عاطفة مشتركة أو إدراك في وحدة المصالح لذلك يتولد لديهم شعور بالوحدة وتحقيق الذات، ويختلف مقدار هذا الشعور من جمهور إلى آخر "[7].

وفي العلوم الاجتماعية فإنّ مفهوم الجمهور يقصد به (مجموعة من الناس الذين يتركز اهتمامهم حول موضوع مشترك، وتكون استجاباتهم معلنة أو غير معلنة من دون أن يشترط أن يكون أفراد الجمهور متقاربين أو متباعدين)[8].

كما عُرّف الجمهور على وفق النظرة السياسية بأنه: الجماعة البشرية التي يمكن أن تمنح النظام السياسي فرصة لتحقيق أهدافها أو تمثل تهديداً مباشراً، ومن ثَمَّ فهي إمّا إنّ تكون معارضة للنظام السياسي بشكل علني أو مستتر، او أنها تستطيع أن تسعى إلى دعم برامج النظام السياسي وتأييدها[9].

ويعّد جمهور وسائل الإعلام جمهوراً نشطاً يختار وينتقي من وسائل الإعـلام ومحتواهـا مـا يتفـق مع اهتماماته وتفضيله، وبفعل التطور التكنلوجي أصبح نشاطه يتميز بالفاعليـة التـي تعنـي دوره في اسقاط المعاني على ما يتلقاه من رموز اتصالية في وسائل الإعلام[10].

ولابد من الاشـارة الى أن الفـضائيات تعـد مـن أفـضل أنـواع وسـائل الاعـلام قـدرة عـلى التـأثير في الجمهور بحكم سعة انتشارها، ومميزاتهـا الفنيـة والتقنيـة التـي تـوافرت لهـا بالبـث الرقمـي المبـاشر وتكنلوجيا الاتصال والمعلومات الأخرى التي وفرت القدرة لأفراد الجمهور على التفاعل مـع مـا يعرضـه التلفزيون من برامج مباشرة، واختيار واحدة من بين مئات الفضائيات أو البرامج المفـضلة لـديهم، كـما أصبحت لدى الجمهور القدرة على أن يشاهد معظم المحطات الفضائية إن لم يكن كلّها، حيـث تـشتد المنافسة بين الفضائيات من أجل تقديم برامج مميزة تحظى بمتابعـة جماهـير محليـة أو لـدول أخـرى واهتمامهم للتأثير في سلوكها وفي سياستها الداخليـة والخارجيـة، مـن أجـل كـسبها أو تحـسين الـصورة الذهنية لدولها أو شعوبها[11].

ومن خلال ما تم استعراضه من تعاريف ومفاهيم للجمهـور يلاحـظ انهـا تختلـف مـن باحـث الى اخر، ويرى الباحث بأن تعريف هادي نعمان الهيتي هو الاقـرب الى مفهـوم الجمهـور لأنـه شـامل ولا يقتصر على وسيلة من وسائل الاعلام دون غيرها.

خصائص الجمهور

إنّ معرفة خصائص الجمهور بالنسبة إلى القائم بالاتـصال مهمـة جـداً، لأن ذلـك مـرتبط بإمكانيـة التأثير فيه وإقناعه، ومن ثَمَّ ينعكس ذلك على نجاح الرسالة وتحقيق الأهداف المطلوبة.

وهنالك ثلاث خصائص للجمهور، وهي[12]:

1-**الخصائص الديموغرافية:** وهي خصائص أولية تتعلق (بالنوع، والعمر، والتعليم، والمهنة والحالة الاجتماعية، والدخل الاقتصادي).

2-**الخصائص الحضارية:** وترتبط هذه الخصائص بالـسلوك الإنـساني ومحدداتـه، التـي لهـا علاقـة(بأسلوب الحياة، وتصورات الجمهور، وانطباعاته، ومداركـه، والجماعـات المرجعيـة، وتأثيرهـا في الأفـراد المنتمين إليها).

3-**الخصائص النفسية:** تتّعلق (باتجاهات الأفراد والجماعات، والخصائص النفسية للأفراد داخل الجماعة، وبعض المتغيرات مثل: التكيّف، وشدة الاندفاع، ومدى تبّني الأفكار الجديدة).

قياس جمهور الاتصال:

يقاس جمهور أية وسيلة اتصالية على وفق أربعة مقاييس، وهي كالأتي[13]:

1-**حجم الجمهور:** والمراد به عدد الأفراد الذين يتعرضون للوسيلة أو الرسالة الإعلامية.

2-**تركيب الجمهور** وهو عبارة عن الطبقات أو الجماعات أو الفئات الاجتماعية التي يتكون منها الجمهور.

3-**درجة تجانس الجمهور**: ويراد بها قياس مدى الاختلاف بين أفراد الجمهور وطبقاته وفئاته استناداً إلى (متغّيرات عدة كالسكن والعمر والجنس والتحصيل الدراسي... إلخ)

4-**طول مدة التعرض**: ويقصد بها المدى الزمني الذي يقضيه أفراد الجمهور في الاستماع إلى الوسيلة أو المشاهدة.

أنواع الجمهور

يُصنّف الجمهور إلى تصنيفات عدة بحسب عدد من الخصائص، منها:

أولاً / بحسب السلوك الاجتماعي للأفراد، و يكون على النحو الآتي:-

أ- الجمهور العام

وقد عرّفه ديوي على أنه: "تجمّع سياسي لمجموعة من الأفراد يشكلون وحدة اجتماعية من خلال الاعتراف المتبادل بوجود مشاكل مشتركة ينبغي إيجاد حلول مشتركة لها "[14]

ويهدف هذا النوع من الجمهور إلى تكوين اهتمام أو رأي عام حول قضية معينة أو ظاهرة اجتماعية، وهو كبير الحجم بالمقارنة مع الأصناف الأخرى، ويتمّيز أعضاؤه بانهم أكثر تبعثراً وتباعداً في المكان، وأحياناً في الزمان، ولكنه ذو ديمومة أكثر، وهو يتشكل حول قضية مشتركة من الحياة العامة[15].

ب- **الجمهور الخاص**

يجمع أفراد هذا النوع من الجمهور بعض الاهتمامات أو الحاجات أو الاتجاهات المشتركة التي تمّيز عضويتهم واشتراكهم، لذلك يجب على وسائل الإعلام الاهتمام بهذا النوع وتلبية حاجاته من أجل الاحتفاظ بهذا الجمهور الذي يندمج أعضاؤه في التركيز الجمعي، وينشرون الاتصال الذي يرتبط بهذا التركيز ويركز على المضامين التي تلبي حاجاته مثل جمهور الاطفال او الشباب او الفلاحين [16].

ثانياً / بحسب الإسهام والتفاعل مع الوسيلة الإعلامية:

ويعود الفضل في هذا التقسيم للباحث الأمريكي (كلوس) الذي اقترح تقسيماً عددياً لجمهور وسائل الإعلام بحسب مستوى إسهامه وتفاعله مع الوسيلة، وكما يأتي:

أ- **الجمهور المفترض:**

وهم مجموعة من الجماهير الذين يمتلكون الوسائل المادية والتقنية التي يستطيعون من خلالها استقبال الرسالة الإعلامية لوسيلة معينة، ويُقاس الجمهور المفترض بكلّ من يمتلك أجهزة استقبال التلفزيون أو الإذاعة، أمّا بالنسبة إلى الصحف والمجلات فيقاس بعدد نسب السحب[17].

وترجع تسمية الافتراض لهذا الجمهور، لصعوبة قياس حجمه بشكل واقعي، كأن يكون ذلك لضخامة حجمه، ولتباعده في المكان أو الزمان.

ب- **الجمهور الفعلي:**

ويشمل أفراد الجمهور المواظبين على متابعة برنامج معيّن في التلفزيون أو المستمعين لبرنامج إذاعي أو قرّاء الصحف أو في وسائل الإعلام الأخرى[18].

وهذا النوع من الجمهور يمكن قياس حجمه أو معرفة عدده بشكل أكثر دقة من النوع الأول.

ثالثاً / بحسب درجة الاهتمام بالرسالة الإعلامية، وكالآتي:

أ- **الجمهور المتعرض أو المستهدف:**

وهو جزء من الجمهور الفعلي الذي يتعرض للرسالة الإعلامية بغض النظر عن الاستجابة لها، فهناك من يستجيب للرسالة لأنها تتفق مع اتجاهاته، وهناك من يستخف بها أو يتجاهلها، لأن مضمونها يتعارض مع معتقداته و أفكاره [19].

ب- **الجمهور الفعّال أو النشط**

وهو نوع خاص مـن الجمهـور حـدّده أحـد البـاحثين بأنـه: (جـزء مـن الجمهـور الـذي يـستجيب ويتفاعل مع الرسالة الإعلامية، ويكون محط اهتمام الـسياسيين ورجـال الأعـمال، ويـتم توجيـه بـرامج متنوعة تستهدف تغيير قناعاته أو كسب ودّه أو حياده)[20].

رابعاً. بحسب الاستعداد النفسي والثقافي للأفراد:

وهو تقسيم اقترحه الباحث (دينيس هوويت) الـذي رأى فيـه أن الجمهـور عـلى وفـق الاقـتراح المذكور من الممكن أن يقسم إلى ما يأتي[21]:

أ- الجمهور العنيد:

هذا النوع من الجمهور لا يستسلم تماماً لوسـائل الإعـلام التـي تـسعى إلى تغيـير آرائـه ومواقفـه وتحويلها والسيطرة عليه، ذلـك لأنـه يتميّـز بـوعي ثقـافي كبـير يتـسم بعـدم تقبلـه لمـضامين الرسـائل الإعلامية بسهوله، وهو دائماً يعرضها للنقاش والحوار مع نفسه قبل قبولها

ب- الجمهور الحساس:

ويتمثل هذا النوع بالأشخاص الذين يتميّزون بشخصية حساسة مرهفـة قـد تكـون أكـثر اسـتجابة لمضامين الرسائل الإعلامية، وهم أفراد محدودون يتأثرون بطريقة ما بوسائل الإعلام، وهـم أكـثر عرضـة للتأثير من غيرهم كالأطفال والمراهقين [22].

ج- الجمهور اللامبالي:

يتميّز هذا الجمهور بعدم اهتمامه بما يُعرض من رسائل في وسائل الإعلام، ولا يمكن لنـا إنّ نـصنّفه مع الجمهور العنيد أو الجمهور الحساس، بل هو جمهور سلبي يتعامل مع الرسالة الاتـصالية بـإهمال تام وبلا مبالاة [23].

وهنـاك مـن صـنّف الجمهـور إلى جمهـور أمـيّ وجمهـور واعٍ، وجمهـور فكـري وجمهـور عقـلاني، وجمهور محلي وجمهور وطني، وجمهور مؤقت وجمهور المصلحة وجمهور التطابق، وجمهـور داخـلي وجمهور خارجي، وجمهور مغلـق وجمهـور مفتـوح، وجمهـور رسـمي وجمهـور غـير رسـمي،وجمهور منتظم وجمهور غير منتظم[24].

ثانياً: التعرض (المفهوم - الدوافع - الأنواع)

مفهوم التعرض

ترجع المعاجم العربية مفردة التعرض إلى الفعل (عرض)، أي أتى العروض، وعرض الشيء أي أظهره له وعرضه عليه، ويعني أراه إياه، واستعرضه سأله أن يعرض عليه ما عنده، وتأتي أعرض عليّ ما عندك)[25].

أمّا المعنى الاصطلاحي للتعرض، فهو كلّ ما يصدر عن الفرد من عرض شفاهي أو كتابي لحقائق ووقائع معينة، متضمناً الشرح والبيان التفسيري للفكرة أو الموضوع المطروح[26].

ويشير التعرض الاتصالي إلى اكتمال العملية الاتصالية، واستجابة الجمهور النسبية للرسائل الاتصالية ومدى القبول والاهتمام بها، وبناءً على ذلك فهو يعني حدوث الصلة بين رسائل الاتصال الجماهيري ووسائله من جهة والجمهور من جهة أخرى [27].

ومن التعريفات الأكثر شمولية للتعرض هو التعريف الذي اقترحه المركز العربي للبحوث حيث عرفه بأنه عبارة عن: "عمليات استقبال الجمهور للوسيلة الاتصالية أو الرسائل الاتصالية عن طريق قراءة رموزها المطبوعة، أو مشاهدة رموزها المرئية، أو الاستماع إلى رموزها المسموعة، وفك تلك الرموز، وإدراك ما تحمله من معانٍ وفهمه "[28].

فيما تصف جيهان رشتي التعرض بأنه "تعرف الأفراد على الاخبار" [29]، ويعني مفهوم التعرض لوسائل الاتصال استقبال الجمهور للوسائل الاتصالية وتأثرهم بها وقد يكون هذا التأثير بوعي ودراية منه، فيكون مقصوداً، ويختلف الافراد بعضهم عن بعضهم الآخر في مدى التعرض لوسائل الاتصال المختلفة بسبب الفروق التي بينهم [30]، ومدى توافق ما يصدر عن وسائل الاتصال مع رغبات الأفراد واهتماماتهم واتجاهاتهم ازاء القضايا والموضوعات التي تطرحها تلك الوسائل.

لذلك فإنّ التعرض هو ميل الأفراد إلى تعريض أنفسهم اختيارياً للرسائل الاتصالية التي يهتمون بها أو يجدونها ملائمة لاتجاهاتهم وآرائهم، ويتجنبون الرسائل التي لا تفيدهم أو لا تتلاءم مع اتجاهاتهم الراهنة [31].

وفي ضوء ما تمّ عرضه من تعاريف لمفهوم التعرض نجد أن الباحثين جميعهم اتفقوا على أنّ التعرض هو عملية مقصودة و مدروسة، و ليست عملية عفوية أو اعتباطية، لأن هنالك جهوداً واعية تتم من خلال طرفي العملية الاتصالية (المرسل والمتلقي) لتحقيق

غايات وأهداف محّددة، لـذلك فهـو يحتـاج إلى مهـارات اتـصالية كمعرفـة القـراءة والكتابـة في حالـة المطبوعات وسلامة السمع في حالة الاذاعة، والنظر والسمع في حالة التلفزيون، فضلاً عن ضرورة وجود مهارات اتصالية أخرى من جانب المتلقي للرسالة الاتصالية [32].

ويرى الباحث أن القصدية في التعرض سـببها هـو أنّ الجمهـور يتعـرض لرسـائل ووسـائل اتـصالية تتلاءم مع حاجاته وميوله واتجاهاته، والانتقاء بذلك يكـون حـاضراً لـدى الجمهـور المتعـرض، ويكـون الفرد انتقائياً يختار بحرية تامة لوسائل الإعلام، ويحـدد ذلـك الميـول والاتجاهـات، فهـو- في النتيجـة - مهتم بوسائل إعلام معينة يريد أن يشبع رغباته منها، لاسيّما أنّ التطور التكنولوجي أتاح أمام الجمهور بدائل وخيارات مشاهدة واستماع وقراءة متنوعة وكثيرة.

دوافع التعرض

إنّ كلمة الدافع مـصطلح عـام يـأتي بألفـاظ عِـدّة تُعطـي المعنـى نفـسه مثـل (الحـافز، والباعـث، والرغبة، والحاجة، والعاطفة، والميل، والنزعة، والنيـة، والغايـة) [33]، ويُعـرّف الـدافع بأنـه (الرغبـة في إعادة التوازن وسدّ نقص حاجة الفرد، فالإحساس بالحاجة يثير الدافع مـمّا يـؤدي إلى حالـة مـن عـدم الاستقرار والتوتر، ومن ثَمَّ يقود الفرد إلى نوع من النشاط لإشباع هذه الحاجة)[34].

وقد قسّمت الدراسات الإعلامية دوافع التعرض بصورة عامة على نوعين رئيسين، هما:[35]

أ. دوافع طقوسية Ritualized Motives:

وترتبط هذه الدوافع بحاجة الفرد إلى تمضية الوقت والتنفيس والاسترخاء والصداقة والهروب مـن الواقع المرير والروتين اليومي في الحياة، وأكثر الأحيـان يـتم الحـصول عـلى ذلـك عـن طريـق التعـرض للبرامج الخيالية والترفيهية والدرامية، وهي ثابتة ومرتبطة بحياة الفرد أيضاً.

ب- دوافع نفعية Instrumental Motives:

وترتبط هذه الدوافع بحاجات الفرد إلى المعلومـات والمعـارف، حيـث يـسعى الأفـراد إلى التعرض لوسائل الإعلام لتلبية هذه الحاجات وإشباعها، ويتم ذلك عن طريق متابعـة الاخبـار

والبرامج الإخبارية والأحاديث والمقابلات، وكلّ ما له اثر في زيادة المعلومات والأفكار التي مـن الممكـن أنّ تتغير على وفق المنفعة والمصلحة.

أنواع التعرض

يتفق اغلب الباحثين على أن هنالك أنـواع عديـدة يـصنّف مـن خلالهـا التعـرض لوسـائل الاتـصال الجماهيري، وهي كالآتي:

1- التعرض المباشر:

ويعني استلام الجمهور للرسائل الإعلامية بشكل مباشر وبدون أي وسيط، إذ إنّ المتلقين يمكـن أن يـشاهدوا التلفزيـون أو يـستمعوا إلى الراديـو أو يقـرؤوا الـصحف والمجـلات والكتـب أو يـستخدموا الانترنت بطريقة مباشرة من دون الاستعانة بوسيط كما يحصل في أثناء عملية التعرض غير المباشر[36].

2- التعرض غير المباشر:

وتقوم فكرة هذا النوع من التعرض على انتقال حركة المعلومات عـبر مـرحلتين أساسـيتين، المرحلـة الأولى وتتم عند انتقال الرسائل من وسائل الإعلام إلى قادة الرأي، أمّا المرحلـة الثانيـة فتـتم مـن خـلال انتقال المعلومات من قادة الرأي إلى الجماهير[37].

وبذلك يكون دور قادة الرأي محورياً ومركزياً، ويمكن تصنيفه في ضمن الفئة الأولى التـي يتعـرض فيها هؤلاء الأشخاص أكثر من غيرهم لوسائل الإعلام، ويجب إنّ يكون قادة الرأي على درجة عالية مـن الاطّلاع والمعرفة بما يجري في محيطهم، حتى يتمكنوا من نقل الرسائل إلى الجمهور بنجاح تام[38].

3- التعرض المتكرر

ويعني أن الأفراد يتعرضون لنوع معين من الرسائل الاتصالية بشكل متكرر ولعدة مـرات، فيـؤدي ذلك إلى إحداث نوع من التأثير المعرفي بسبب التفاعل في مضمون وسائل الإعلام وخـبرات المتلقـين[39]. إذ تزيد معرفة الجمهور من خلال التعرض المتكرر ممّا يؤدي إلى حصول عملية إقناع لديه ولا سيما اذا كان التكرار متنوعاً [40].

4- التعرض الاستبدالي

ويعني استبدال وسيلة اتصالية بوسيلة أخرى من أجل التعـرف عـلى مـضامين أخـرى لإحدى الوسائل الإعلامية، وقد لاحظ عدد من الباحثين في عدد من الدراسات العلمية أن

التلفزيون ليس الوسيلة الوحيدة لتقديم مضمون معيّن للجمهور، بل إنّ هناك وسائل اخرى (كالإذاعة، والسينما، والإنترنت.. إلخ)، إذ يستبدل الأفراد وسيلة معينة مكان أخرى من أجل التعرف على مضمون معّين من مضامين الوسائل الإعلامية أو يستبدل المضمون في الوسيلة نفسها [41]، ويتم الاستبدال أيضاّ بتفضيل فضائية على أخرى أو برامج على غيرها في قنوات أو وسائل اتصال أخرى.

5- التعرض العرضي:

في هذا النوع يتلقى الفرد مضمون الرسائل عرضياً وعن طريق الصدفة وبدون توقع مسبق من الفرد، ويحصل ذلك مثلاً عند وجوده في مكان عام ويشغّل فيه جهاز التلفزيون أو عند صعوده في السيارة ويشغّل فيها المذياع، وقد يتولد لدى الفرد حافزٌ نحو الاستمرار في التعرض، وقد ينتهي التعرض عندما يسمح الموقف بذلك، وأغلب الأفراد يختارون ما يتعرضون له، لكنهم عرضيون في تعرضهم في بعض الأحيان [42].

6- التعرض المحدود:

ويقصد به أنّ هنالك بعض وسائل الإعلام تكون متاحة على نطاق واسع لجمهور ما وغير متوافرة لجمهور آخر، وبذلك يكون التعرض لهؤلاء محدوداً، ويعود ذلك لأسباب منها أن تكون أجهزة الاتصال غالية الثمن لأفراد من الجمهور أو قد تكون امكانية الوصول إلى بعض وسائل الاتصال الجماهيري محدودة، أو أنّ بعضها لا يمكن إنّ يُنقل إلا في الدائرة التلفزيونية المغلقة أو لا تنقل على نطاق البلاد بأسرها[43].

7- التعرض الانتقائي:

في هذا النوع يبحث الجمهور عن الرسائل التي تتفق مع مخزونه المعرفي وحاجاته وطموحاته، فيتعرض لها، ويعزف عن تلك الرسائل التي تتعارض مع أفكاره ومواقفه وميوله واعتقاداته، ويمكن تعريف التعرض الانتقائي بأنه: ميل الجمهور إلى تعريض انفسهم اختيارياً للرسائل الاتصالية؛ فيختارون مضموناً يتوافق مع ميولهم واتجاهاتهم، ويتجنبون شعورياً أو لا شعورياً المضامين التي لا يتفقون معها ولا تلبي الطموح[44].

8- التعرض التعويضي:

يسعى الأفراد من خلال هذا النوع إلى تحقيق نوع من التوازن النفسي والاجتماعي أو تعويض نقص معرفي أو عاطفي حاصل لديهم، ويتم ذلك عن طريق التعرض لوسائل

الإعلام ورسائله التي تحّقق من خلال مضامينها المتنوعة بديلاً لما يفتقده الجمهور في الواقع[45].

ويمكن الإشارة إلى أنه: كلما كانت وسائل الاتصال متيسرة للفرد، ازدادت إمكانية استخدامها لتعويض النقص المعرفي أو العاطفي، وتحقيق التوازن المطلوب لدى الجمهور المتعرض.

المحور الثاني: الاتجاهات (المفهوم –الخصائص- المكونات)

أولاً: مفهوم الاتجاه

يحتل موضوع الاتجاهات أهمية خاصة في علم النفس الاجتماعي، لأن الاتجاهات النفسية الاجتماعية تعّد من أهم نواتج عملية التنشئة الاجتماعية، وهي محددات موجهة وضابطة ومنظمة للسلوك الاجتماعي.

وتتكون لدى كل فرد في مراحل نموه اتجاهات نحو الأفراد والجماعات والمؤسسات والمواقف والموضوعات الاجتماعية. والحق أنّ كّل ما يقع في المجال البيئي للفرد يمكن أن يكون موضوع اتجاه من اتجاهاته، ولعل أول من استخدم هذا المصطلح هو الفيلسوف الإنكليزي هيربرت سبنسر في كتابه المسمى (المبادئ الأولى) عام (1862)[46].

لقد اجتهد العلماء في وضع تعريف لمفهوم الاتجاه، أذ عرفه احدهم بأنه: تكوين فرضي يعّبر عن استعداد نفسي وتهيؤ عقلي للاستجابة الموجبة أو السالبة (القبول أو الرفض) إزاء أشخاص أو موضوعات ومواقف في البيئة التي تستثير تلك الاستجابة، كما تمّثل الاتجاهات بناءات عقلية من قبل الأفراد إزاء الرسائل الإعلامية التي يتعرضون لها، وتتعلق بتوقعاتهم ومشاعرهم واعتقاداتهم، وتحدد الاتجاهات السلوك الاجتماعي للفرد ومشاعره نحو أشخاص أو أشياء أو موضوعات مُهمة[47].

أمّا بوجاردس " فيعرف الاتجاه بأنه: ميل الفرد الذي يدفع سلوكه تجاه بعض عناصر البيئة أو بعيداً عنها متأثراً في ذلك بالمعايير الموجبة أو السالبة تبعاً لقربه منها أو بعده عنها " وهو يشير بذلك إلى مستويين للتأهب، هما: إنّ يكون لحظياً، أو قد يكون ذا أمد بعيد [48]

فالاتجاه إذن هو: (حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي، تنتظم من خلال خبرة الشخص، وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثيرها هذه الاستجابات)[49].

وكذلك هو نسق أو تنظيم لمشاعر الفرد ومعارفه وسلوكه واستعداده للقيام بأفعال معينة، إنه استعداد مكتسب للاستجابة بشكل ثابت نسبياً، ويُعدّ الاتجاه المرحلة الأولى من سلسلة مراحل هي[50].

1-**الحوافز**: وهي المادة الخام التي تتكون منها دوافع السلوك.

2- **الدوافع**: وهي الأهداف والحاجات أو طرق إشباع تلك الحوافز.

3-**الاتجاهات:** وهي عبارة عن نظم إرشاد للدوافع.

ويشير الاتجاه إلى حالة استعداد عقلي محايد، يُبنى على التجربة، ولهذه الحالة تأثير ديناميكي أو توجيهي على استجابة الفرد للأمور والظروف المتصلة بهذه الحالة. ويقُدم الباحث (روكيش) تعريفاً أكثر بساطة، فيقول إنّ الاتجاه هو تنظيم للمعتقدات يتسم نسبياً بالاستمرار عن شيء او ظرف ما يهيئ هذا التنظيم الفرد للاستجابة بطريقة معينة[51].

فيما ينظر بعض الباحثين إلى الاتجاه على إنّه شعور أو ميل لمناصرة أو لمعارضة أشياء أو أفكار أو أشخاص أو جماعات، ومن هذه الناحية يمكننا دراسة الاتجاهات باعتبارها ميلاً نحو أو ضد شيء، وأمّا من حيث الدرجة فتتحكم بها المواقف الآتية: (كأن يميل بشدة، أو يميل إلى حدًّ ما، أو غير مكترث، أو يكره إلى حدً ما، أو يكره بشدة)[52].

بمعنى أنّ الاتجاه هو مجموعة من استجابات القبول أو الرفض التي تتعلق بموضوع جدلي، وأنه موضوع اجتماعي يقبل المناقشة[53].

ولابد من الاشارة بأن اكثر التعاريف قبولاً لدى المختصين هو تعريف (**جوردون** البورت) الذي عرف الاتجاه بأنه: (حالة استعداد عقلي عصبي، والتي تنتظم عن طريق الخبرات الشخصية، وتعمل على توجيه استجابة الفرد لكّل الأشياء والمواقف والموضوعات التي ترتبط بهذا الاستعداد)[54].

وسبب مقبولية هذا التعريف لأنه يؤكد على أن ما يكتسبه الفرد من اتجاهات هو عامل مهم يدفع الفرد للاستجابة إزاء الموضوعات والمواقف المختلفة، وذلك يرتبط بالاستعداد العقلي والعصبي والخبرة الشخصية.

وممّا سبق نرى إنّه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الاتجاهات النفسية، وعلى الرغم من عدم الاتفاق الكامل بين باحثي علم النفس الاجتماعي حول ما يسمّى بالاتجاه، إلّا أنّ هناك قاسماً مشتركاً يجمع بين أكثر التعريفات المعاصرة لهذا المصطلح، وهو أنّ (الاتجاه هو

مجموعة من الأفكار والمشاعر والإدراكات والمعتقدات المرتبطة بموضوع أو قضية ما، توجّه سلوك الفرد وتحدّد موقفه من ذلك الموضوع أو القضية)[55].

وفي بحثنا فإنّ الاتجاه نحو قضايا الديمقراطية يتشكل لدى الجمهور من جرّاء تعرضه لبرامج الفضائيات العراقية التي تطرح هذه القضايا، فتدفع إلى توجيه سلوك الأفراد، وتحدّد مواقفهم منها، ويتضح أيضاً أنّ الاتجاهات تسعى إلى دعم الجانب الإيجابي والسلبي الذي يرى الفرد تحقيق أهداف العمل فيها، وإضعاف الاتجاهات المعوقة، بل إنّ المعالجة النفسية في أحد معانيها هي تعبير الفرد نحو ذاته، أو نحو الآخرين، أو نحو المجتمع الذي يعيش فيه.

ثانيا: خصائص الاتجاهات

أشار عدد من الباحثين إلى مجموعة من السمات والخصائص للاتجاه، وهذه الخصائص والسمات تؤدي دوراً مهماً في تمييزه عن غيره من المفاهيم المشابهة، فضلاً عن إعطائه أهمية أكبر ويمكن إدراج هذه الخصائص بالآتي:

1-تميل الاتجاهات إلى الثبات والاستقرار النسبيين، والاتجاهات أكثر استمرارية وثباتاً واستقراراً من الدافع الذي ينتهي بإشباع الحاجة ويعاود الظهور بعودتها، وعلى الرغم من ثبات الاتجاهات واستمراريتها فإنها عرضة للتغيير عند التكرار[56].

2-الاتجاهات هي مركب من المعلومات والمشاعر التي توّلد نزعة واستعداداً معيناً للاستجابة لموضوع معين بطريقة معينة وبمقدار معين، فهي تحّرك السلوك وتوجّهه[57].

3- تتفاوت الاتجاهات في وضوحها وجلائها، فمنها ما هو واضح المعالم، ومنها ما هو غامض، وأغلب الاتجاهات يغلب عليها الذاتية[58].

4-يتأثر الاتجاه بخبرات المرء ويؤثر فيها، وهو نتاج الخبرة وعامل توجيه فيها، فضلاً عن كونه قابلاً للتغيير والتطور تحت ظروف معينة[59].

5-إنه يمثل علاقة بين ذات الشخص وموضوعات محددة، فليس هناك اتجاه يتكون من فراغ، وإنما يتكون الاتجاه بفعل موضوعات متجسدة في أشخاص، أو أشياء أو نظم معينة[60]

ثالثاً: مكونات الاتجاه:

تتكون الاتجاهات من ثلاثة مكونات رئيسة تساعد الجهور على تشكّل الرأي لديه إزاء مختلف القضايا التي يهتم بها، وتدفعه إلى اتخاذ قرار معيّن، وهي كالآتي:

1- المكون العقلي المعرفي

ويتضمن ما يمتلكه الفرد من المعلومات والأفكار والحقائق الموضوعية المتوافرة حول موضوع الاتجاه، حيث على ضوء هذه الحقائق وعلى أساسها تتم عملية تفضيل موضوع على آخر، فإنّ هذه العملية تتطلب عادة بعض العمليات العقلية للتمييز والفهم والاستدلال والحكم[61].

2- المكون الوجداني (العاطفي)

ويشير هذا المكون إلى الاستجابة الانفعالية والعاطفية التي يتخذها الفرد في قبول أو رفض الاتجاه، مثل مشاعر الحب أو الكراهية نحو موضوع الاتجاه، كما تتضمن المشاعر الإيجابية دائماً الاحترام والحب والتعاطف، أمّا المشاعر السلبية فتشير إلى الدونية والحقد والكراهية.

ويعدّ المكون الوجداني من أكثر المكونات أهمية بالنسبة إلى الاتجاه لما يضفي عليه من طابع الدفع والتحرك[62].

3- المكون السلوكي أو النزوعي

يتمثل هذا الجانب في الاستعدادات السلوكية التي يؤديها الفرد بالفعل نحو موضوع ما (سلبياً أو إيجابياً)، حيث يأتي سلوك الفرد ونزوعه تعبيراً عن رصيد معرفته بشيء ما والعاطفة المصاحبة لذلك، ويؤدي المكون السلوكي للاتجاه إلى المحصلة النهائية والترجمة العملية لتفكير الإنسان وانفعالاته نحو الاتجاه، لذا فإنّ الاتجاهات تعمل كموجهات لسلوك الإنسان، وهي تدفعه للعمل على نحو إيجابي عندما يكون لديه اتجاهات إيجابية نحو بعض الموضوعات، أو تدفعه إلى العمل على نحو سلبي عندما يمتلك اتجاهات سلبية لموضوعات أخرى[63].

رابعاً: مراحل تكوين الاتجاه:

تتشكل وتتكون الاتجاهات إمّا بالتعرض لموضوع الاتجاه أو بالتفاعل مع آخرين يتمسكون بهذا الاتجاه، أو بوجود استعدادات في الشخصية تتضمن المعايير عن طريق التنشئة في الأسرة، فقد تتكون اتجاهات سلبية نتيجة التعرض إلى خبرات مؤلمة في مراحل النمو المختلفة، وبخاصة في مرحلة الطفولة[64].

وتمر عملية تكون الاتجاه بثلاث مراحل أساسية، وهي:

1-**المرحلة الإدراكية أو المعرفية:** وتتضمن هذه المرحلة إدراك الفرد بصورة مباشرة لبعض عناصر البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية التي تتكون من طبيعة المحتوى العام لطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه، وهكذا قد يتبلور الاتجاه في نشأته حول أشياء مادية كالبيت الهادئ والمقعد المريح، وحول نوع خاص من الأفراد كالأخوة والأصدقاء، وحول بعض القيم الاجتماعية كالنخوة والشرف والتضحية، حيث يكتسب الأفراد هذه القيم ومعلومات وخبرات تكون بمثابة إطار معرفي لهم[65].

2-**مرحلة نمو الميل نحو شيء معين:** تتميّز هذه المرحلة بميل الفرد نحو شيء معيّن، فهو يتفاعل مع المثيرات على وفق الإطار المعرفي الذي تتشكل لديه عنها، فضلاً عن الكثير من إحساسه، بمعنى أدق أنّ هذه المرحلة تستند إلى خليط من المنطق الموضوعي والمشاعر والأحاسيس الداخلية التي تتصل بها[66].

3- **مرحلة الثبوت:**

إنّ الثبوت على اختلاف أنواعه ودرجاته يستقر ويثبت على شيء ما، عندما يكون الفرد اتجاهاً (سلبياً أو ايجابياً) نحو موضوع ما، فالثبوت هو المرحلة الأخيرة في تكوين الاتجاه[67].

وإنّ كلّ مجتمع يعيش في إطار ثقافي يتميّز بمجموعة من العادات والتقاليد والاتجاهات والمعتقدات، وهو إطار مؤثر في الفرد من خلال تفاعله مع الآخرين ويؤدي دوراً مهماً في تحديد الاتجاهات لديه، وهناك مجموعة من المؤسسات الاجتماعية التي تتبّنى عملية تكوين الاتجاهات المتعارف عليها في المجتمع لدى أفرادها وثبوتها، ومن أهم هذه المؤسسات ما يأتي[68].

1- الأسرة:

إنّ أقوى العوامل المباشرة التي تعمل على تكوين اتجاهات الفرد الاجتماعية هـي الوالـدان وسـائر الأعضاء الأخرى في الأسرة، فالطفل يتأثر في بداية حياته بالاتجاهات نحو موضوعات معينة أو أشـخاص معينـين أو أعـمال معينـة، مّـما يـؤدي إلى اكتـسابه لهـذه الاتجاهـات أو بعـضها عـن طريـق التقليـد والتعلم[69].

وتدور الاتجاهات النفسية في بدء نشأتها حول أمور مادية، كحبّ أفراد الأسرة، أو حبّ نوع معـيّن من الطعام، أو حبّ لون من الألوان، فتتصف موضوعات هذه الاتجاهات في بادئ الأمر بأنهـا محـددة أو ضيقة، ثم تتسع دائرتها بعد ذلك لتـشمل الموضـوعات المجـردة أو الأمـور المعنويـة، نتيجـة تكامـل مجموعة من الخبرات الجزئية التي تدور حـول موضـوع معـيّن، في وحـدة كليـة ينـتج عنهـا نـوع مـن التعميم[70].

2- المدرسة:

تؤدي المدرسة وغيرها من المؤسسات التربوية دوراً كبيراً في تكوين الاتجاهات النفسية والاجتماعية تبعاً لما لها من مكانة مُهمة في عملية التربية والتعليم داخل المؤسسات التربوية وغيرها مـمّا يـؤدي إلى تعديل اتجاهات الفرد نحو أشياء وموضوعات معينة، وذلـك عـن طريـق توضـيح الاتجاهـات القائمـة، ومحاولة إلقاء الضوء على بعض جوانبها، ولقد أوضحت دراسات عديدة أنّ الاتجاهات محصلة أو نتاج للتربية، وبصورة عامة كلما ازدادت عدد السنوات التي يقضيها الفـرد في التعلـيم الرسـمي كلـما بـدت اتجاهاته أكثر تحرراً[71].

3- **المجتمع:**

للاتجاه وظيفة اجتماعية حيث يوضح للفرد بلورة العلاقة بينه وبين المجتمع، والاتجاه يجعل الفرد يحسّ ويدرك ويفكّر بطريقة محدّدة ازاء موضوعات البيئـة الخارجيـة، حيـث تـنعكس الاتجاهـات في أقوال الفرد وأفعاله وتفاعله مع الآخرين في ثقافات مختلفة وجماعـات مختلفـة، لـذلك فـإنّ المجتمـع بعاداته وتقاليده وقيمه السائدة والعوامل المؤثرة فيه يؤدي دوراً بارزاً في تكوين الاتجاه وتنشيطه[72].

4- **وسائل الإعلام:**

هنـاك عوامـل تـؤدي دوراً مُهـماً في تكـوين الاتجاهـات، مثـل وسـائل الإعـلام المختلفـة كالسينما والإذاعة، والتلفزيون، ودور العبادة، والمـسارح، والـصحف والمجـلات، والمحـاضرات،

والندوات والمؤتمرات، والملصقات الإعلامية، ومواقع التواصل الاجتماعي حيث إنّ لهذه الوسائل دوراً مهماً في تكوين الاتجاهات لدى الفرد[73].

فعلى أساس المعنى الذي يستقر في أذهاننا عن الموضوعات مثل: الإرهاب، إدمان المخدرات، الايدز، تلوث البيئة، تنظيم النسل...إلخ، نبدأ بتكوين الاتجاه نحو الموضوع من خلال وسائل الإعلام، ويتكون هذا الاتجاه بحسب ما يستّقر لدينا عن هذا الموضوع من معانٍ، فإذا قدمّت مضامين تؤكد للأطفال بأنّ العلم مفيد، وأنه يخدم البشرية ويمّهد لسبيل التقدم، فسيكوّنون اتجاهاً إيجابياً نحو العلم، أمّا إذا قُدمّ معنى مغاير يشير إلى أنّ العلم أفسد الفطرة، وأنه السبب وراء تعقد الحياة، وأنه وراء تطور أدوات القتل والدمار في الحروب، مالوا إلى تكوين اتجاه سلبي إزاءه[74].

المحور الثالث: التلفزيون وتشكيل الاتجاهات

من الوظائف العامة والرئيسة التي يؤديها التلفزيون وظيفة تشكيل الاتجاهات لدى الأفراد والجماعات والشعوب, إذ إنّ له دوره المهم في تكوين الرأي العام. ولا يمكن عزلها عن بعض الوظائف الأخرى مثل وظيفة الإخبار، والتعليم إلّا أنها تمتاز بخصوصية تشكيل آراء الجمهور واتجاهاته [75].

ويحاول التلفزيون بوصفه أحد أهم وسائل الاتصال الجماهيري في ضمن أهدافه الوصول إلى الناس والتأثير فيهم وتوجيه سلوكهم بشكل محدد عن طريق الاستهواء والإقناع وبآليات محددة، ولمّا كان التلفزيون يزاول نشاطه داخل المجتمع فهو يمكن أنّ يهدف إلى المساهمة في التنشئة الاجتماعية والتنمية الثقافية وخلق الجو الحضاري الملائم للتقدم والنهضة، وتلقين الآداب والعلوم والفنون، والتوعية الشاملة والمحافظة على القيم والتقاليد السائدة فيه[76].

ويمثل التلفزيون أيضاً أهمية كبيرة للتأثير في اتجاهات الجمهور وتحديد مواقفه إزاء مختلف القضايا التي تدور حوله، إذ يسهم إلى حّد كبير في تشكيل الرأي العام وتحديد اتجاهاته، ويرسم تصور عّما يجري حوله في العالم، ذلك بناءً على ما يعرضه من مضامين سياسية وثقافية ودينية واجتماعية[77].

إضافةٍ إلى كونه مصدراً مهماً من مصادر التوجيه والتثقيف في أي مجتمع من المجتمعات، ويكون عادة ذا تأثير كبير على جماهير المتلقين للمضامين المختلفة بحسب اهتماماتهم وتوجهاتهم ومستوياتهم الفكرية والأكاديمية والاجتماعية، وهذا يؤكد مدى

أهمية التلفزيون بالمساهمة في بناء المجتمعات وتشكيل ملامحها [78]، سواء على مستوى الاشـخاص أم القضايا، أم على مستوى السلوك والقيم، لهذا يعّد التلفزيون مصدراً أساسياً للمعلومة، يبني عليه الفرد مواقفه واتجاهاته إزاء الأحداث الجارية سواء بالقبول ام الرفض.

ويقـع عـلى عـاتق التلفزيـون مَهمّـة تـشكيل مواقـف الجمهـور المتلقـي واتجاهاتـه إزاء القـضايا المطروحة على الساحة المحلية والعربية والدولية، ولا يقتصر على القضايا العامة أو الأحداث المثارة، بل يتعدى ذلك إلى تعزيز القيم وأنماط السلوك، إذ نجد الأشخاص بناء على ما يتلقونه من مـضامين سـواء أكانت صحيحة أم مشوهة أم مكذوبة أم شائعة فإنهم يتأثرون بها سلباً أو إيجاباً[79].

ولا بد من الإشارة إلى أنّ التعرض المستمر للمضامين التلفزيونية ذات الصبغة الفكريـة يـؤدي دوراً مهماً في عملية التشكيل المعرفي للأفراد، باعتبارها مصدراً من مصادر المعرفة، وهذا أمـر يتـيح للرسـالة الإعلامية إبدال الأصول المعرفية القائمة نحو قضية ما وإحلال أصول معرفية جديدة، وهـذه هـي بحـد ذاتها عملية مهمة لتشكيل الاتجاهات لدى الجمهور[80].

ويهـدف التلفزيـون إلى تزويـد الجماهـير بالمعلومـات والتـأثير في اتجاهـاتهم إزاء قـضايا المجتمـع ومشكلاته، حيث يعمل على تدعيم الاتجاهات الإيجابية ومحاولة تغيير الاتجاهات الـسلبية وتعـديلها وخلق اتجاهات جديدة، أو تعديل المواقف والاتجاهات القديمة عن طريق تكرارها ودعمها[81].

وإنّ الرسائل التي ينقلها التلفزيون يمكنها إنّ تقوم بدور مهم في تشكيل وعي الأفراد تجاه العديـد من القضايا والموضوعات السياسية وغيرها في مختلف جوانب الحياة، بما يسهم في تدعيم وصياغة رأي عام مشارك بعملية التنمية في المجتمع[82].

وقد أكدت البحوث العلمية على أنّ الصور والانطباعات التي يعرضـها التلفزيـون مـن خـلال نـشر المعلومات والأخبار والصور والتحلـيلات والتفـسيرات، تحـدث تـأثيراً كبـيراً في آراء الأفـراد وسـلوكياتهم ومواقفهم في المجتمع[83].

وبناءً على ما سبق يمكن القول: أنّ التلفزيون في المجتمعات الديمقراطيـة المعـاصرة أصـبح يقرر بشكل كبـير مـا الـذي يـشكل الـرأي العـام، مـن خـلال تزويـده بالمعلومـات التـي عـن طريقها يطلع على الـشؤون العامـة ويتعـرف عـلى الشخـصيات الـسياسية، وتعتمـد الـسلطة

السياسية على وسائل الإعلام وخصوصاً التلفزيون في توجيه الرأي العـام المحـلي، والتـأثير فيـه وتحديـد مواقفه المساندة لسياسات الحكومة ودعم برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني

نظرية الغرس الثقافي والتلفزيون

تمهيد

تُعدّ نظرية الغرس الثقافي إحدى نظريات التأثير المعتدل لوسائل الاتصال، وقد مرت بعدة تطورات عبر اختبارها بالعديد من الدراسات التي حددت مفهومها، وبحث القائمون عليها المزيد من آليات الغرس التي يؤديها التلفزيون عبر برامجه المتنوعة, ممّا دفع الباحث للاهتمام بدراسة نظرية الغرس الثقافي بوصفها إحدى النظريات المهمة التي ذكرها باحثون في الاتصال والإعلام، وقد اعتُمِدَ عليها بصورة رئيسة في بحثنا بوصفها مرتكزاً نظرياً، يُعنى بدراسة تعزيز الاتجاهات وغرس القيم والمبادئ لدى الجمهور الذي يتعرض لتلك القنوات التلفزيونية، ويحاول الباحث معرفة ذلك من خلال الدراسة الميدانية، عبر تطبيق فروض نظرية الغرس الثقافي.

لذا سيتم في هذا المبحث تناول نظرية الغرس الثقافي من خلال بدايات هذه النظرية ومراحل تطورها والفروض والانتقادات التي وجهت إليها, ومن ثم سيتم توضيح العلاقة بين التلفزيون والغرس ومدى تأثير الغرس الثقافي في الجمهور.

المحور الأول: نظرية الغرس الثقافي (النشأة والتطور – الفروض – الخ)

أولاً: نظرية الغرس الثقافي: نشأتها وتطورها

نشأت نظرية الغرس الثقافي في الولايات المتحدة الامريكية مقدّمة تصوراً أو تجسيداً تطبيقياً للأفكار الخاصة بعمليات بناء المعنى وتشكيل الحقائق الاجتماعية والتعلم من خلال الملاحظة، ومن خلال التأكيد على القدرات التي تمتلكها وسائل الإعلام في تشكيل معارف الأفراد والتأثير في إدراكهم للحقائق المحيطة بهم، لاسّيما الأفراد الذين يتعرضون لوسائل الإعلام بكثافة كبيرة[84].

وكان سبب ظهور هذه النظرية في البداية لمواجهة ظروف اجتماعية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، تمثلت في ظهور موجات من مظاهر العنف والجرائم والاغتيالات في المجتمع الأمريكي في نهاية الستينيات من القرن العشرين، إذ ربط الناس بين ظهور هذه الموجات وبين الانتشار الواسع للتلفزيون في تلك الحقبة، مما حدا بالباحثين والمؤسسات

البحثية في أمريكا لإجراء دراسات عديدة حول علاقة مشاهدة التلفزيون بارتفاع معدلات الجريمة والسلوك العدواني لدى الأفراد[85].

ويعّد العالم الأمريكي جورج جربنر (G. Gerbenr)* أول من وضع أصول هذه النظرية، عندما بحث عن تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية في البيئة الثقافية في إطار مشروعه البحثي الخاص بالمؤشرات الثقافية، وركزت بحوث المؤشرات الثقافية التي أجراها العالم جورج وباحثون آخرون على ثلاث قضايا متداخلة، وهي [86]:

1-دراسة الرسائل والقيم والصور الذهنية التي تعكسها وسائل الإعلام لاسّيما التلفزيون.

2-دراسة الهياكل والضغوط والعمليات التي تؤثر في إنتاج الرسائل الإعلامية.

3-دراسة المشاركة المستقلة للرسائل الجماهيرية في إدراك ونقل الجمهور للواقع الاجتماعي.

وقد انطلق جورج جربنر وزملاؤه من فكرة أنّ التلفزيون اصبح الذراع الثقافي المركزي للمجتمع الامريكي، وأنه أصبح عضواً أساسياً في العائلة. وهو العضو الذي يحتكر رواية معظم القصص لمعظم الوقت[87].

وإنّ التلفزيون أصبح المصدر الرئيس للمعلومات في مجتمعاتنا المعاصرة، مشكلاً تصور المشاهدين للواقع الاجتماعي، ومن ثّم ثقافتهم ككلّ. فالذين يشاهدون التلفزيون أربع ساعات فأكثر في اليوم يسميهم (جربنر) كثيفي المشاهدة مقابل خفيفي المشاهدة، كما أنه يرى إنّ كثيفي المشاهدة – وهم الذين نالوا القسط الأكبر من اهتمامه- يتعرضون لعنف أكثر، أمّا قليلو المشاهدة فهم أكثر واقعية، لأنه من المفترض أنّ لديهم مصادر تثقيفية أكثر تنوعاً[88].

ولقد انتهى(G. Gerbenr) بهذا المشروع إلى إنّ الغرس الثقافي كتأثير تلفزيوني يعمل في أتجاه الضبط والاستقرار الاجتماعي، وتنشئة المجتمع على وفق معايير وسلوكيات محددة, ويرتبط هذا التأثير بما انتهى إليه من أنّ التأثير الأساسي للتلفزيون هو تدعيم الأوضاع القائمة، فالاتصال الجماهيري، أو بعبارة أخرى الإنّتاج الجماهيري للبيئة الرمزية يعكس

---

* ولد جورج جربنر في هنغاريا سنة 1919 وهو من أصل بريطاني، وهو أستاذ الاتصال في جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الامريكية، وهو مؤسس نظرية الغرس الثقافي.**المصدر:** https://en.wikipedia.org/wiki/George_Gerbner

القوة السياسية والثقافية في المجتمع، وهو نوع القوة التي تنتج نوع المعلومات والرسائل التي تزرع أو تغرس الوعي الجمعي[89].

ومن ضمن ما تم تأكيده في هذه النظرية هو إنّ وسائل الإعلام لها تأثير طويل المدى، وإنّ تلك الوسائل تؤثر في الجمهور بشكل تدريجي وغير مباشر، بل هو تأثير تراكمي.

كما ركزت هذه النظرية على تأثير مشاهدة التلفزيون في اتجاهات المشاهدين أكثر من تأثيرها في سلوكهم، حيث إنّ المشاهدة المكثفة للتلفزيون تؤدي إلى غرس اتجاهات تكون أكثر اتساقاً مع عالم برامج التلفزيون من العالم الحقيقي [90]

ومن ثم فإنّ هذه النظرية تربط بين كثافة التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري ولاسيّما التلفزيون وبين ما يتم اكتسابه من معاني وأفكار وصور رمزية حول العالم المحيط بهم، وإنّ قوة التلفزيون تأتي من خلال ما يقّدمه من صور رمزية تعمل على تكوين صورة نمطية (stereotype) ثابتة حول الأحداث والواقع المحيط، أي إنّ التلفزيون يعدّ قوة مسيطرة تشكل المجتمع الحديث[91].

وتعتمد الدراسات الخاصة بالغرس الثقافي في إجراءاتها على أربع خطوات, وهي[92]:

1-تحليل نسق الرسالة الإعلامية من خلال التحليل العميق للمضمون التلفزيوني وما يقدّمه من صور وأفكار وقيم تتكرر في غالبية أنواع المضامين.

2-صياغة مجموعة من الأسئلة عن الواقع الاجتماعي الذي يدركه الجمهور.

3-إجراء مسح لاهتمامات الجمهور عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة التي تم صياغتها خلال الخطوة الثانية تبعاً للهدف من الدراسة.

4-عقد مقارنة بين الواقع الاجتماعي للجمهور كثيف المشاهدة والجمهور قليل المشاهدة.

ثانياً: مفهوم الغرس

يشير مصطلح الغرس إلى نوع من التعلم العرضي الناتج عن تراكم واستمرارية تعرض الجمهور لوسائل الإعلام وبخاصة التلفزيون، حيث يتعرف جمهور التلفزيون دون وعي على حقائق الواقع الاجتماعي لتصبح بصفة تدريجية أساساً للصورة الذهنية والقيم التي يكتسبها عن العالم الحقيقي، وعملية الغرس ليست عبارة عن تدفق موجة من تأثيرات التلفزيون إلى جمهور المتلقين، لكنها جزء من عملية مستمرة وديناميكية للتفاعل بين الرسائل والسياقات[93].

ويمكن تعريف عملية الغرس على أنها: (زرع وتنمية مكونات معرفية ونفسية تقوم بها مصادر المعلومات والخبرة لدى من يتعرض لها)[94].

ويحدث الغرس عبر النقل المكثف للصور الرمزية للأحداث، فتتكون الثقافة التي هي ببساطة عبارة عن وعاء من الرموز والصور الذهنية التي تنظم العلاقات الاجتماعية والمواقف، ولذا قال جورج جربنر (G. Gerbenr) : بأنّ الغرس هو ما تفعله الثقافة في مجتمع ما[95].

ويرى الباحثان (هاوكنز) و(بنجرى) إنّ عملية الغرس تتضمن عنصرين أساسيين، هما: التعلّم غير المقصود (العرضي)، ومهارات الاستدلال المعرفي, حيث يؤدي اهتمام المشاهد بما يراه على الشاشة إلى تعلم حقائق التلفزيون وقيمه، بحيث تصبح برامج التلفزيون مصدراً لمعلومات المشاهد عن الواقع الاجتماعي[96].

ثالثاً: فروض نظرية الغرس الثقافي

تقوم نظرية الغرس الثقافي على فرض رئيس, والذي يشير إلى أنّ الأفراد الذين يتعرضون لمشاهدة التلفزيون بدرجة كثيفة يكونون أكثر ادراكاً لتبّني معتقدات عن الواقع الاجتماعي، تتطابق مع الصورة الذهنية والنماذج والأفكار التي يقّدمها التلفزيون عن الواقع الفعلي للمجتمع أكثر من ذوي المشاهدة المنخفضة[97].

وتقوم نظرية الغرس الثقافي على مجموعة من الفروض الفرعية الآتية, وهي:

1- يتعرض الأفراد كثيفو المشاهدة للتلفزيون أكثر، بينما يتعرض الأفراد قليلو المشاهدة لمصادر متنوعة مثل التلفزيون ومصادر شخصية[98].

2-يختلف التلفزيون عن غيره من الوسائل الأخرى بأنّ الغرس يحدث نتيجة التعرض والاستخدام غير الانتقائي من الجمهور[99].

3-يقدم التلفزيون عالماً متماثلاً من الرسائل الموحدة والصور الرمزية عن المجتمع بشكل موحد أو متشابه عن الواقع الحقيقي[100].

4-يزيد حدوث الغرس عند اعتقاد المشاهدين بأنّ الدراما التلفزيونية واقعية (Realistic)، وتسعى إلى تقديم حقائق بدلاً من الخيال [101](Fiction).

رابعاً: المرتكزات الأساسية لنظرية الغرس الثقافي

وترتكز نظرية الغرس الثقافي على اعتبارات أساسية مهمة, وهي تمثل دعائم ضرورية للنظرية وهي كالآتي:

1- يعدّ التلفزيون وسيلة فريدة للغرس تتطلب مدخلاً خاصاً لدراستها

فهو الوسيلة الوحيدة التي تدخل المنازل لساعات طويلة خلال اليوم، وتمدّ الأطفال بالرموز البيئية خلال التنشئة الاجتماعية لهم. بينما تؤدي باقي الوسائل دورها بعد أن يكون الطفل قد اكتسب القيم والعادات والاهتمامات في المنزل أولاً، ومن ثَمَّ فإن الطفل يعيش أولاً في البيئة التي يرسمها له التلفزيون, ويمكن أن ينافس رواة القصص أو الحكايات الذين يعدّون المصدر الأساسي لمعلومات الطفل وحيث ترتفع ساعات المشاهدة في المراحل المبكرة, وبذلك يظهر واضحاً تأثير التلفزيون في الطفل، خصوصاً إنّ كلّ خصائصه ووضعه في المنزل واستخدامه داخل الأسرة عوامل تساعد على دعم انتقائه في التعرض، وهذه العوامل تدعم عملية الغرس أيضاً[102].

وهنالك أيضاً مزايا أخرى تجعل التلفزيون وسيلة مهمة للغرس، منها سهولة استخدامه، فهو لا يتطلب مهارات مسبقة للتعرض إليه، ويمتاز عن الوسائل الأخرى في أنّ الناس يمضون معه وقتاً أطول من الأوقات التي يقضونها في التعرض للوسائل الأخرى، وعلى خلاف الوسائل المطبوعة لا يتطلب التلفزيون معرفة القراءة، وعلى خلاف السينما يدار التلفزيون بصفة مستمرة بدون مغادرة المنزل، وعلى خلاف الراديو فإنّ التلفزيون يجعلنا نرى ونسمع[103].

2-يقدم التلفزيون عالماً متماثلاً من الرسائل والصور الذهنية تعبر عن الاتجاه السائد يشير الاتجاه السائد إلى مجموعة القيم المشتركة التي يستنبطها كثيفو التعرض ويتوحدون معها بصورة تراكمية، ومن ثَمَّ فإنّ كثرة التعرض للتلفزيون قد تسهم في تضييق الفجوة بين الاتجاه والسلوك[104].

يقوم التلفزيون بدور مهم في حياة الأفراد، لأنه يعكس الاتجاه السائد لثقافة المجتمع، ويقلّل أو يضيّق الاختلافات في القيم والاتجاهات والسلوك بين المشاهدين إلى الحّد الذي يجعلهم يعتقدون بأنّ الواقع الاجتماعي يسير على الطريقة التي يعّبر عنها العالم التلفزيوني، ولذلك ينظر إلى التلفزيون من خلال رسائله المتنوعة بأنه أداة الربط بين الصفوة والجمهور العام، حيث تقدّم الرسائل التلفزيونية المتنوعة العديد من الثقافات والآراء والتصوّرات الذهنية التي تشاهدها كلّ الفئات والمستويات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة للمجتمع[105].

3- تحليل مضمون رسائل التلفزيون يقدم علامات لعملية الغرس

هذا الاعتبار له علاقة بأسئلة المسح المستخدمة في تحليل بحوث الغرس الثقافي التي تعكس الاتجاه السائد الذي تجسده رسائل التلفزيون لجماعات كبيرة من المشاهدين، وعبر مدة زمنية طويلة. أمّا باستخدام المعلومات التي تقيس أفضلية المشاهدة، أو مقارنة إجابات المبحوثين عن تفضيل هذا أو ذاك من البرامج بدلاً من قياس حجم المشاهدة الكلية، فقد يؤدي ذلك إلى نتائج غامضة أو مضّللة، لذلك يجب أن تتجه الأسئلة نحو اعتبارات الواقع الحقيقي، ويسمى ذلك المطلب الأول للغرس، وهو يكشف عن نتائج مهمة ومشوقة[106].

إي إن هناك مطلبان أساسيان في عملية تحليل بحوث الغرس: الأول هو صياغة الأسئلة التي تكشف إجاباتها عن العالم الواقعي أو الحقيقي، والثاني هو الأسئلة المقارنة التي تكشف عن العالم الرمزي الذي يقّدمه التلفزيون. ومن ثَمَّ يمكن أن نصل إلى الاتجاه السائد الذي يرسمه التلفزيون في المجالات المختلفة والصور الرمزية التي يهدف إلى غرسها في أذهان المشاهدين.

4- يركز تحليل الغرس على تدعيم استقرار المجتمع وتجانسه

وينطلق هذا الاعتبار من فكرة أنّ التلفزيون يعمل على تحقيق الاتجاهات الثقافية الثابتة، ويعمل على تنمية المفاهيم والسلوكيات والقيم المتماسكة في المجتمع، أي إنّه يسهم في تحقيق التجانس داخل الفئات الاجتماعية المختلفة، ويمكن ملاحظة هذا التماسك بوضوح من خلال العالم الرمزي الذي يقدّمه التلفزيون، إذ يعمل على مساعدة الاستقرار ودعمه، وثبات المفاهيم المرتبطة بالواقع الاجتماعي، وأحياناً تكون المفاهيم الرمزية – التي يقدّمها التلفزيون – أكثر قوة وصلابة من الواقع الاجتماعي الحقيقي[107].

وبذلك فإنّ أهمية التلفزيون كما يراها العالم الامريكي (جورج جربنر) وزملاؤه لا تأتي من قدرته على تكوين مجتمع جماهيري، ولكن تظهر قدرته على تكوين بيئة مشتركة من المعاني يعيش خلالها الأفراد ويفهمون الأحداث عن طريقها، وبذلك يمكن النظر إلى عملية الغرس التي يقوم بها التلفزيون على إنّها حالة خاصة من حالات التنشئة الاجتماعية التي من خلالها نصبح أعضاء في المجتمع وجزءاً من كيانه[108].

5-تزيد المستحدثات التكنولوجية الحديثة من وصول الرسائل التلفزيونية إلى الجمهور

يرى جربنر(Gerbner) أنّ نظم التلفزيون السلكي والمحطات المستقلة والفيديو قد أعطت للمشاهدين قدراً أكبر من التحكم في تلقي البرامج، وأنّ التعرض المستمر لهذه الرسائل قد يحلّ محل قراءة الجريدة أو الذهاب إلى السينما، لأنه اصبح أكثر تطوراً، ولا يمكن إنّ تحلّ تلك الرسائل محل التعرض للتلفزيون[109].

وإنّ هذه التكنلوجيا المتمثلة بتلفزيون الكيبل وأجهزة الفيديو سوف تعمل على الحدّ من التعرض الجماعي الواسع من جانب المشاهدين للمحتوى التلفزيوني نفسه، وهو ما يشكل أساس نظرية الغرس الثقافي، ومع هذا فقد وجد (جيرارد ديبرو)* أنّ كثيفي المشاهدة يستخدمون أجهزة الفيديو الخاصة بهم لمشاهدة المزيد من أنواع البرامج نفسها التي سبق وأن استمتعوا بها، بينما يستخدم المشاهدون قليلو المشاهدة أجهزة الفيديو لتنويع أنماط المحتوى الذي يتعرضون له[110].

---

* جيرارد ديبرو Gérard Debreu (و. 4 يوليو 1921 - ت. 31 ديسمبر 2004)، هو أستاذ اقتصاد في جامعة كاليفورنيا، بركلي، بدأ العمل في عام 1962م، حاز على جائزة نوبل التذكارية في الاقتصاد لعام 1983م **المصدر** http://www.marefa.org .

خامساً: المفاهيم المرتبطة بنظرية الغرس الثقافي

هناك مفهومان رئيسان يرتبطان بعملية الغرس الثقافي، تم إضافتهما من قبل (جربنر)، وهما:

مفهوم الاتجاه السائد: يقصد به درجة الكثافة الواحدة في اكتساب الخصائص الثقافية للمجتمع، وكنتيجة لهذه النظرية يمكن اكتشاف التباين بين من يتعرضون لوسائل الاتصال الجماهيري بكثافة وبين من يتعرضون لها بدرجة أقل، ومن ثَمَّ فإنّ الاتجاه السائد يشير إلى مدى سيطرة التلفزيون في غرس الصور والأفكار في شكل يجعل الفوارق والاختلافات تقلّ بين الفئات التي تكون خصائصها الثقافية متباينة[111].

و مفهوم الرنين (التضخيم): (وهو الموقف الذي يؤدي فيه إدراك الفرد المباشر للبيئة الحقيقية إلى زيادة تأثيرات الغرس بالنسبة إلى المواقف المشابهة التي يتم عرضها تلفزيونياً)[112]، حيث إنّ الغرس التلفزيوني يؤثر في بعض القضايا خاصة البارزة منها بما يسمّيه الخبراء بالرنين، فصدى هذا الجهاز يغرس في المشاهدين ممّن لديهم تجارب مع العنف البدني والنفسي، وينشر الجريمة، ويوسع الرغبة في العدوان خاصة عند الأطفال والمراهقين، وتبّني الخوف وعدم الأمان عند الأسوياء أو مَن كانت له خبرات مؤلمة[113].

ومن ثم فإنّ هناك عدة أبعاد لإدراك المشاهدين للواقع الاجتماعي، من أهمها[114]:

- النافذة السحرية: يميّز الأفراد من خلالها بين الواقع والخيال، والنظر للتلفزيون على إنّه وسيلة سحرية للتعبير عن الواقع.
- التعلّم: يشير إلى دوافع المتلقي من خلال المشاهدة.
- التوحد: يشير إلى العلاقة بين المتلقي والشخصيات التلفزيونية وما تتركه لديه من انطباعات.

ويمكن الإشارة إلى أنّ هذين المفهومين(الاتجاه السائد والرنين) ينطلقان من حقيقة واحدة هي أنّ نتائج المشاهدة الكثيفة تختلف باختلاف الجماعات الاجتماعية. ويحدث الاتجاه العام عندما تؤدي كثافة المشاهدة إلى اندماج الرؤى عبر الجماعات، ويحدث الرنين عندما يرتفع تأثير الغرس لدى جماعة معينة من السكان، وتمثل إضافة مفهومي الاتجاه العام والرنين تعديلاً أساسياً في نظرية الغرس ورداً على الانتقادات التي وجهها (هيرش) وغيره الى النظرية[115].

سادساً: الانتقادات التي وجهت إلى نظرية الغرس الثقافي

وُجّهت إلى نظرية الغرس الثقافي انتقادات عديدة، من أهمها:-

1-انّ المادة المقدمة من خلال التلفزيون قد تتعرض إلى القلب والتزييف في الحقائق من قبل المشاهدين، كما أنّ استجابة المشاهدين قد تكون متحيزة، ومن ثمَّ تصبح الأسس التي تبنى عليها أبعاد العلاقة بين المشاهدة والتأثير طبقاً لمنظور الغرس الثقافي مفاهيم وأبعاداً غير دقيقة[116].

2-إنّ نظرية الغرس الثقافي أهملت متغّير الدوافع، لأنهم يرون أنّ جربنر لم يبذل جهداً للتفرقة بين الذين يشاهدون التلفزيون بطريقة روتينية، والذين يشاهدون التلفزيون بطريقة نشطة إنتقائية، وهنا يصبح الغرس متغيراً تابعاً لمتغير الدوافع، وليس التعرض للتلفزيون[117].

3-تجاهل هذا الاتجاه البحثي للمشاهد الذي يمكن أن يفسر مضمون ما شاهده بطرق مختلفة عمّا يحتويه النص، فهناك فرق بين الواقع كما يعبّر عنهُ المضمون التلفزيوني والواقع كما يستوعبه المشاهد، فالرسالة التلفزيونية في رأي بعض الباحثين تعني أشياء مختلفة لجماهير مختلفة، أمّا الرؤية الاجتماعية العامة التي تنطبع في أذهان الجمهور عن الواقع الاجتماعي فربّما لا تكون واقعية، ويرتبط بهذا الانتقاد ما ذكره بعضهم من أنّ نظرية الغرس الثقافي تفترض سلبية المشاهد[118].

4-هذه النظرية لم تستطع أن تنشئ علاقة بين التعرض الكثيف للتلفزيون وبين الخوف من العنف على الرغم من ترابطهما، لكن التفاعل والتداخل بينهما ليس كبيراً ليمكن الباحثين من التنبؤ بوجود خوف شديد في ضوء معرفة كثافة المشاهدة، فالعلاقة هنا غير وطيدة[119].

5-إنّ نظرية الغرس تنظر إلى التأثير التلفزيوني بشكل عام من خلال عدد ساعات المشاهدة الكلية أو كثافة المشاهدة من دون الاهتمام بنوعية البرامج التي يتعرض لها المشاهد، حيث إنّ التعرض لنوعية معينة من البرامج الترفيهية الدرامية يكون أكثر تأثيراً في حدوث عملية الغرس، وليس المشاهدة الكلية[120].

6-انتقد هيرش (Hirsh) * وجربنر وزملاءه النظرية لعدم تحري الدقـة في تحليـل البيانـات التـي حصلوا عليها، وتقسيم الجمهور إلى كثيفي التعرض وقليلي التعـرض، وذلـك لعـدم مقـدرتهم الـسيطرة على مصادر الاختلافات الخارجية [121]

7-يرى كّل من الباحثان (هاوكنز وبنجرى) أنّ العلاقـة بـين مـشاهدة التلفزيـون والغـرس الثقـافي وانعكاسها عند مشاهديه يمكن أن ترجع إلى بعض محتوى مواد أو برامج التلفزيـون، ولا تنطبـق عـلى بعض البرامج الأخرى، وكذلك فإنّ تلك العلاقة لا تنطبق على مشاهدة محتـوى جميـع مـواد أو بـرامج التلفزيون في عمومها، ولكنها قد تحدث نتيجة مشاهدة برامج محددة[122].

المحور الثاني: التلفزيون والغرس الثقافي

يؤدي التلفزيون دوراً حيوياً في عملية الغرس الثقافي لدى الجمهور فهو مـن أخطـر الوسـائل التـي تستخدم في التسويق للأفكار، وفي تعبئة الرأي العام، والتأثير فيه وغرس القيم والمبادئ، لا سيما المبادئ والقيم والمعارف الخاصة بالثقافة الديمقراطية، التي اصبحت من اكـثر المواضـيع التـي تثيرهـا القنـوات الفضائية وتأخذ مساحة واسعة ضمن برامجها المتنوعة.

ولابد من الاشارة الى أن عملية الغرس الثقافي نوع من التعلم الـذي يحـدث بـشكل عـرضي نتيجـة التعرض المكثف لوسائل الاتصال الجماهيري، وخاصة التلفزيون لما له من تأثير في المشاهد عـن طريـق غرس أفكار واتجاهات وصور ذهنية عن العالم المحيط به[123].

وباختصار فان المـشتغلين عـلى نظريـة الغـرس الثقـافي يـرون أنّ التلفزيـون لـه تـأثيرات في المـدى الطويل، وتكون صغيرة تدريجية وغير مبـاشرة، لكنهـا تراكميـة ومعتـبرة، ويعتقـد جـربنر مـن الناحيـة الأبستمولوجية بحقيقة واحدة تتمثل في حتمية تأثر جمهـور التلفزيـون بمـشاهده العنيفـة، وأنّ هـذا التأثير يزيد كلما زادت مدة المشاهدة للتلفزيون[124].

* سيمور هيرش صحفي أمريكي ولد لأسرة يهودية، فاز بجائزة بولتزر للصحافة عام 1973م، وقد اشتهر بعد أن اكتشف مذبحة قرية ماي لاي التي قامت بها القوات الامريكية في حرب فيتنام عام 1969م: **المصدر.**

https://ar.wikipedia.org/

وأن عملية الغرس الثقافي ليست عبارة عن تدفق موجة من التـأثيرات مـن التلفزيـون إلى جمهـور المتلقين، ولكنها جزء من عملية مـستمرة وديناميكيـة للتفاعـل بـين الرسـائل والـسياقات، وبجانـب أنّ الغـرس الثقـافي يعتمـد عـلى هيمنـة الـصور التلفزيونيـة عـلى المـشاهدين، فإنـه يوضـحها كمـصدر للمعلومات، وجوهر هذه النظرية الربط بين كثافة المشاهد والسلوك[125].

ويؤكد مفهوم عملية الغرس الثقـافي عـلى القـول بـأنّ مداومـة التعـرض للتلفزيـون ولمـدة طويلـة ومنتظمة تنمّي لدى المشاهد اعتقاداً بأنّ العالم الذي يراه على الشاشة ما هو إلّا صورة مطابقـة للعـالم الحقيقي الذي يعيش فيه، ويؤكد الباحثون على قدرة التلفزيون بصفة خاصة عـلى تزويـد المـشاهدين بتلك الصور الذهنية، حيث يقوم التلفزيون بتكرار نقل الصور الذهنية نفسها للشخـصيات والأحـداث والقضايا بما يجعل المشاهد كثيف المشاهدة يعتقد أن ما يراه على الشاشة يعكس الواقع تماماً[126].

حيث يرى جرنبر أن التلفزيون يغرس الاتجاهات والقيم التي تكـون موجـودة بالفعـل في الثقافـة وايضاً يحافظ على هذه الاتجاهات والقيم ويروّج لها بين أعضاء المجتمع، وهذه العملية هي ما نعنيـه بدور التلفزيون في تعزيز القيم والاتجاهات لدى الجمهور، وكما يرى ماكويل أنّ نظريـة الغـرس تقّـدم التلفزيون ليس كنافذة على العـالم، ولكنهـا تقّدمـه عـلى إنّـه أو باعتبـاره العـالم نفـسه، كـما أنّ القـوة الحقيقية للتلفزيون تكمن في قدرته على تغيير الحساسيات الأخلاقية، وتحديد ما هو مقبول اجتماعيـاً، وما هو منحرف[127].

المحور الثالث: تأثيرات الغرس الثقافي في الجمهور

تـم تطـوير نظريـة الغـرس الثقـافي لـكي تـشرح تـأثيرات مـشاهدة التلفزيـون في إدراك الجمهـور واتجاهاته وقيمه.

ويقول فريق جربنر إنّ الذين يشاهدون التلفزيون بكثافة يتفوق لديهم التلفزيون ليكون المـصدر الوحيد للمعلومات والأفكار والوعي، والذي يلغـي تقريبـاً كـلّ المـصادر الأخـرى. وينـتج عـن التعـرض لرسائل التلفزيون الموحدة ما أسماه الباحثون تـأثير "الغـرس " أو تـشكيل الرؤيـة عـن العـالم المحـيط، وتعلّم الأدوار العامة والقيم العامة[128].

ويؤكد الباحثون على قدرة التلفزيون بصفة خاصة عـلى تزويـد المـشاهدين بتلـك الـصور الذهنيـة، حيـث يقـوم التلفزيـون بتكـرار الـصور الذهنيـة نفـسها للشخـصيات والأحـداث

والقضايا بما يجعل المشاهد كثيف المشاهدة يعتقد أنّ ما يراه على الشاشة يعكس الواقع تماماً[129].

لذلك فقد ركزت النظرية على دراسة دور التلفزيون في غرس الثقافة عند الجمهور بشكل عام، والفئات التي تجلس طويلاً أمامه، وتعني أنّ كثافة التعرض للتلفزيون والتعلم من خلال ملاحظة الصورة عبر الاستخدام غير الانتقائي للرسائل تقود المشاهد إلى الاعتقاد بأنّ العالم الذي يشاهده على شاشة التلفزيون هو صورة من العالم الواقعي الذي يعيش فيه[130].

وعلى وفق نظرية الغرس الثقافي يجري تناول الجمهور المستهلك للمواد الإعلامية سواء أكانت تلفزيونية أم مواد إنترنت فقط من حيث زمن التعرض، وليس بما يتعلق بالمعاني التي استنتجها الجمهور من خلال هذا الاستهلاك، ومن خلال هذه النظرية يبدو أنه لا توجد مصادر أخرى للأدراك الحسي ولمعرفة الواقع الاجتماعي تتناقض مع مضامين الاستهلاك التي ترى أنّ الأجوبة التلفزيونية هي المسيطرة على أجوبة الجمهور[131].

ولا بد من الإشارة إلى أنّ هنالك أسلوبين لقياس تأثير الغرس الثقافي في الجمهور، هما:

الأسلوب الأول

يسّمى بالطلب الأول: وفيه يُطلب من المبحوثين إعطاء توقعات كمية عن نسبة حدوث أشياء معينة سبق قياس نسبتها في التلفزيون من خلال تحليل المضمون، ثم بعد ذلك تجري التحليلات الإحصائية لمقارنة التوقعات الكمية بين كثيفي المشاهدة وبين قليلي المشاهدة[132].

الأسلوب الثاني

ويسمّى بالطلب الثاني: ويُطلب فيه من المبحوثين الإدلاء بآرائهم أو توقعاتهم حول بعض العبارات والمواقف التي تقيس الاتجاهات الاجتماعية مثل الأمن أو العلاقات الشخصية، ثم بعد ذلك تعقد مقارنة بين كثيفي المشاهدة ومتوسطي المشاهدة وقليلي المشاهدة، لتحديد مدى الغرس[133].

هوامش الفصل الثاني

1- زهير عبد اللطيف عابد، أحمد العبد أبو السعيد، الإعلام والبيئة بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2014م، ص69.

2- سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، ط2، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، عالم الكتب، 1993م، ص130.

3- منى سعيد الحديدي، سلوى إمام علي، الإعلام والمجتمع، ط3، الدار المصرية اللبنانية، 2010م، ص93.

4- خلدون عبدالله، الإعلام وعلم النفس، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص40.

5- هادي نعمان الهيتي، الاتصال الجماهيري، المنظور الجديد، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1998م، ص37.

6- هادي نعمان الهيتي, مصدر سابق، ص38.

7- حميدة سميسم، نظرية الرأي العام، بغداد، كلية الآداب، قسم الإعلام، 1992م، ص65- 66.

8- محمد عبد الحميد، دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، القاهرة، عالم الكتب، 1993م، ص42.

9- سعاد جبر سعيد، سيكولوجية الاتصال الجماهيري، عمان، عالم الكتب الحديث، 2008م، ص21.

10- سامي محسن ختاتنة، أحمد عبد اللطيف أبو سعد، علم النفس الإعلامي، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2010 م، ص174.

11- فارس عطوان، الفضائيات العربية ودورها الإعلامي، عمان، دار اسامة للنشر، 2008م، ص 7.

12- ينظر كلٌّ من:

- سمير محمد حسين، مصدر سابق، ص131 -132.
- منى سعيد الحديدي، سلوى إمام، مصدر سابق، ص95-96.
- جيهان أحمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، القاهرة، دار الفكر الجامعي، 1987م،ص 528.

13- هادي الهيتي، مصدر سابق، ص39 – 40.

14- كامل خورشيد مراد، الاتصال الجماهيري والإعلام، ط2، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2014م، ص 306

15- خلدون عبدالله، مصدر سابق، ص41.

16- فواز منصور الحكيم، سيسيولوجيا الإعلام الجماهيري، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2011م، ص55.

17- مي العبدالله، البحث في علوم الإعلام والاتصال، بيروت، دار النهضة العربية، 2011م، ص76.

18- فواز منصور الحكيم، مصدر سابق، ص56.

19-محمد فلحي, صناعة العقل في عصر الشاشة, عمان, الدار الثقافية للنشر والتوزيع, 2002م، ص44.

20- خلدون عبدالله، مصدر سابق، ص42.

21- محسن جلوب الكناني، الإعلام الفضائي والجنس، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2012م، ص175.

22- المصدر نفسه، ص176.

23- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط10، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2012م، ص16.

24- ماجد فاضل الزبون، الإعلام وثقافة التفكيك، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2013م، ص96.

25- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، بيروت، دار صادر، مجلد 10، 2004م، ص103.

26- ب أ فتيان, معجم التعابير الإنّكليزية, ترجمة سمير عبد الرحيم, بغداد, دار المأمون للترجمة والنشر,1987م, ص117.

27- هادي نعمان الهيتي، مصدر سابق، ص24

28- المركز العربي للبحوث، خصائص وعادات الجمهور العربي في التعرض للإذاعة، بغداد، أتحاد إذاعات الدول العربية، بلا سنة نشر، ص1:- نقلاً من بشرى داود السنجري، التعرض لبرامج قناة العراق الفضائية، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2003م، ص56.

29- جيهان أحمد رشتي، الإعلام ونظرياته في العصر الحديث، القاهرة، دار الفكر العربي، 1971م، ص183.

30- كرم شلبي، مصدر سابق، ص213.

31- ابو النجا العمري، الاتصال في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986م، ص172.

32- محمد عبد الحميد، مصدر سابق، ص116.

33- محمد جاسم محمد، المدخل إلى علم النفس العام، عمان، دار الثقافة والنشر، 2004م، ص108.

34- نزار طالب وكامل الويس، علم النفس الرياضي، العراق، جامعة بغداد، كلية التربية الرياضـية، 2000م، ص113.

35- حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، مصدر سابق، ص246-247.

36- محسن جلوب الكناني، مصدر سابق، ص11-18.

37- فواز منصور الحكيم، مصدر سابق، ص170.

38- أرمان وميشال ماتيلار، تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة: نصر الـدين العيـاضي والـصادق رابـح، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م، ص58.

39- محسن جلوب الكناني، مصدر سابق، ص13.

40- محمود حسن اسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، القـاهرة، الـدار العالميـة للنـشر والتوزيع، 2003م، ص111.

41- سوزان القليني، الاتصال ووسائله ونظرياته، مصر، دار النهضة العربية، 2007 م، ص33.

42- ملفين. ل. دفلير وساندرا بول. روكيتش، نظريات وسائل الإعلام، ترجمـة كـمال عبـد الـرؤوف، ط2، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999م، ص228- 229.

43- المصدر نفسه، ص426.

44- عاطف عدلي العبد، مدخل إلى الاتصال والرأي العام الأسس والنظريـة العلميـة، القـاهرة، دار الفكر العربي، 1999م، ص 246.

45- سوزان القليني، الاتصال ووسائله ونظرياته، مصدر سابق، ص 33.

46- صالح محمد أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، عـمان، دار المـسيرة للنـشر والتوزيـع، 2010م، ص 189.

47- محمد حسن العامري، سيكولوجيا الاتصال الإعلاني، عـمان، دار أسـامة للنـشر والتوزيـع، 2013 م، ص 30

48- سامي محسن الختاتنة، فاطمة عبد الـرحيم النوايـسة، علـم الـنفس الاجتماعـي، عـمان، دار الحامـد للنشر والتوزيع، 2011م، ص148.

49-عبد الحافظ سلامة، علم النفس الاجتماعي، عـمان، دار البـازوري العلميـة للنـشر والتوزيـع، 2007 م، ص59.

50- أديب خضور، الإعلام المتخصص، ط2، دمشق، المكتبة الإعلامية، 2005م، ص 151.

51- جيهان أحمد رشتي، الاعلام ونظرياته في العصر الحديث، مصدر سابق، ص626.

52- شفيق رضوان، علم النفس الاجتماعي، ط2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسـات والنـشر والتوزيـع، 2008م، ص 151.

53- ممدوح الكناني، وآخرون، المدخل إلى علم النفس، الامارات، مكتبـة الفـلاح للنـشر والتوزيـع، 1994م، ص139.

54- أمال أحمد يعقوب، علم النفس الاجتماعي، وزارة التعلـيم العـالي والبحـث العلمـي، جامعـة بغـداد، بيت الحكمة، 1989م، ص155.

55- سليمان عبد الواحد يوسف إبراهيم، علم النفس التعليمي، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيـع، 2013، ص104 – 105.

56- ممدوح الكناني وآخرون، مصدر سابق، ص 143.

57- المصدر نفسه، ص 143.

58- صالح محمد أبو جادو، مصدر سابق، ص 192.

59- المصدر نفسه، ص 191.

60- زيـن العابـدين درويـش، علـم الـنفس الاجتماعـي اسـسه وتطبيقاتـه، القـاهرة، دار الفكـر العـربي، 2005م،ص91.

61- محمد جاسم محمد، مصدر سابق، ص 126.

62 حسني الجبالي، علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 2003م، ص237.

63- أحمد محمد مبارك الكندي، علم النفس الاجتماعي والحياة المعاصرة، الكويت، مكتبة الفـلاح للنـشر، 1992م، ص298.

64- إقبال محمد رشيد صالح، اتجاهات الطلاب نحو المدرسة، عمان، دار صفاء للنـشر والتوزيـع، 2010م، ص45.

65- سامي محسن الختاتنة، فاطمة عبد الرحيم النوايسة، مصدر سابق، ص150.

66- محمد جاسم محمد، مصدر سابق، ص466.

67- سامي محسن الختاتنة، فاطمة عبد الرحيم النوايسة، مصدر سابق، ص 150.

68- سليمان عبد الواحد يوسف، علم النفس التعليمي، مصدر سابق، ص 111.

69-عبد الحافظ سلامة، علم النفس الاجتماعي، مصدر سابق، ص 64.

70- زين العابدين درويش، علم النفس الاجتماعي، مصدر سابق، ص99.

71- اقبال محمد رشيد صالح الحمداني، مصدر سابق، ص 58.

72- نبيلة عبد الكريم الشرجي، علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة، عـمان، دار الايـام للنـشر والتوزيـع، 2011، ص155.

73- محمد جاسم العبيدي، باسم محمد ولي، مصدر سابق، ص 141.

74- حسني الجبالي، مصدر سابق، ص 243.

75- صالح خليل ابو أصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، عـمان، دار مجـدلاوي للنـشر، 2006م، ص108.

76- عبد الرزاق محمد الدليمي، عولمة التلفزيون، عمان، دار جرير للنشر، 2004م، ص39.

77- راضي رشيد الجبوري، وسائل الإعلام وأهميتها في بناء وتعزيز القيم الاجتماعية السليمة، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الإعلام، الجامعة العراقية، عمان، دار امجد للنشر والتوزيع، 2013م، ص 501.

78- فواز منصور الحكيم، مصدر سابق، ص 158.

79- صالح خليل الصقور، الإعلام والتنشئة الاجتماعية، عمان، دار أسـامة للنـشر والتوزيـع،2011م، ص 28.

80- متولي علي المتولي، وسائل الإعلام والتنمية المجتمعية، القاهرة، دار الكتـاب الحـديث، 2010م، ص 121.

81- صالح ابو اصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، مصدر سابق، ص 108.

82- حسين علي نور الموسوي، الدعوات السياسية في القنوات التلفزيونية المحلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2008 م، ص104.

83- سعد آل سعود، الاتصال والإعلام السياسي، الرياض، دار الكتاب الحديث، 2010م، ص69.

84- كامل خورشيد مراد، مصدر سابق، ص151.

85- محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م، ص307.

86- محمد منير حجاب، مصدر سابق، ص306.

87- حسني محمد نصر، نظريات الإعلام، لبنان، دار الكتاب الجامعي، 2015، ص231.

88- فضيل دليو، التكنلوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010م، ص66- 67.

89- بسيوني إبراهيم حمادة، دراسات في الإعلام وتكنلوجيا الاتصال والرأي العام، القاهرة، عالم الكتب، 2008م، ص112- 113.

90- سليمان صالح، الإعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة، الأردن، دار الحنين للنشر والتوزيع، 2009م، ص363.

91- آمال سعد المتولي، مبادئ الاتصال بالجماهير ونظرياته، القاهرة، دار الاسراء للنشر والتوزيع، 2007م، ص144.

92- مصطفى يوسف كافي، الرأي العام ونظريات الاتصال، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015 م، ص221.

93- نضال فلاح الضلاعين ومصطفى يوسف كافي واخرون، نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري، عمان، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014م، ص246.

94- فتحي حسين عامر، علم النفس الإعلامي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2012 م، ص141

95- رضا عكاشة: تأثيرات وسائل الإعلام من الاتصال الذاتي إلى الوسائط الرقمية المتعددة، القاهرة، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع، 2006م،ص142.

96- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مصدر سابق، ص302.

97- منال هلال المزاهرة، مصدر سابق، ص 345.

98- حسنين شفيق، نظريات الإعلام وتطبيقاتها في دراسات الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي، القاهرة، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، 2013م، ص235.

99- منال هلال المزاهرة، مصدر سابق، ص345.

100- حسنين شفيق، مصدر سابق، ص235.

101- المصدر نفسه، ص235.

102- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط3، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2004م، ص334- 335.

103- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مصدر سابق، ص304.

104- شدوان علي شيبة، الإعلان المدخل والنظرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005م، ص70.

105- منال هلال المزاهرة، مصدر سابق، ص343.

106- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مصدر سابق، ص306.

107- حسن عماد مكاوي، سامي الشريف، نظريات الإعلام، 2000، ص117

108- مرفت الطربيشي وعبد العزيز السيد، نظريات الاتصال، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006م، ص285

109- المصدر نفسه، ص286.

110- حسني محمد نصر، مصدر سابق، ص236- 237.

111- آمال سعد المتولي، مصدر سابق، ص144- 145.

112- مرفت الطرابيشي، عبدالعزيز السيد، مصدر سابق، ص 289.

113- رضا عكاشة، مصدر سابق، ص147.

114- شدوان علي شيبة، مصدر سابق، ص69.

115-حسني محمد نصر، مصدر سابق، ص233.

116- مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق، ص222.

117- منال هلال المزاهرة، مصدر سابق، ص354.

118- بسيوني ابراهيم حمادة، مصدر سابق، ص114.

119- مرفت الطرابيشي، عبد العزيز السيد، مصدر سابق، ص291.

120- منال هلال المزاهرة، مصدر سابق، ص354.

121- مرفت الطرابيشي، عبد العزيز السيد، مصدر سابق، ص 291- 292.

122- محمود حسن اسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، مصدر سابق، ص270.

123- فتحي حسين عام، علم النفس الإعلامي، مصدر سابق، ص141.

124- فضيل دليو، مصدر سابق، ص67.

125- آمال سعد المتولي، مصدر سابق، ص144.

126- سوزان القليني، علم النفس الإعلامي المداخل النفسية للأعلام، القاهرة، دار النهضة العربيـة، 2003م، ص99- 100.

127- سليمان صالح، مصدر سابق، ص363.

128- حسني محمد نصر، مصدر سابق، ص231.

129- سوزان القليني،علم النفس الإعلامي المداخل النفسية للأعلام، مصدر سابق، ص 100.

130- رضا عكاشة، مصدر سابق، ص142.

131- يسرى خالد إبـراهيم، فاطمـة عبـد الكـاظم حمـد، نظريـات الاتـصال، بغـداد، دار النهـرين للتوزيع والإعلان والنشر، 2010م، ص92.

132- فتحي حسين عامر، مصدر سابق، ص143.

133- سوزان القليني، علم النفس الإعلامي المداخل النفسية للأعلام، مصدر سابق، ص101.

الفصل الثالث

التلفزيون والديمقراطية

المبحث الأول: الديمقراطية والتحول الديمقراطي

المبحث الثاني: التلفزيون وعلاقته بالديمقراطية

المبحث الأول

الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي

تمهيد

يحتل موضوع الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي مكاناً مميزاً بين المواضيع المثارة في عصرنا الراهن لما لهما من آثار محلية وعربية وعالمية وانعكاسات كبيرة على مختلف الاصعدة، وتعددية وسائل الإعلام لاسيما القنوات الفضائية هي أنموذج مهم لذلك، إذ شهدت البيئة السياسية والإعلامية بعد احداث التغيير السياسي عام 2003 م تحولاً غير مسبوق نحو الديمقراطية وتعددية القنوات الفضائية العراقية بعد ان كان الخطاب الإعلامي محدود لمدة زمنية طويلة على عدد من الوسائل الإعلامية التي تنقل لسان حال السلطات الحاكمة، إذ يعّد تاريخ التاسع من نيسان 2003 عهداً جديداً لتعددية وسائل الإعلام بشتى أنماطها، ومرجعياتها، وأهدافها.

ولأن المؤلف يرى أنّ موضوع الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي يشكل أهمية في بحثه مع تقدّم وسائل الاتصال الجماهيرية وتطورها، فقد ارتأى تقسيم هذا المبحث على ثلاثة محاور: الأول تناول فيه الديمقراطية من حيث مفهومها وصورها ومبادئها، والمحور الثاني تطرق فيه الباحث إلى التحوّل الديمقراطي من حيث المفهوم والمراحل والأنماط والمتطلبات وآليات نجاحه، أما المحور الثالث فقد اشتمل على التحوّل الديمقراطي في العراق وتعددية القنوات الفضائية في العراق.

المحور الأول: الديمقراطية (المفهوم – الصور – المبادئ)

أولا: مفهوم الديمقراطية

يعدّ مفهوم الديمقراطية من المفاهيم الواسعة والمتعددة المعاني وأكثرها إثارة للجدل، فضلاً عن شيوعها في الخطاب السياسي المعاصر على الرغم من أنه ليس مفهوماً جديداً، وأحد الأسباب الرئيسة لذلك ليس المصطلح بحد ذاته، بقدر ما يثيره محتواه ومعانيه عند مختلف الشعوب ولدى العديد من أصحاب الدراسات السياسية والفكرية[1].

وقد ظهرت الديمقراطية منذ القدم واستخدمت في مجالات متعددة ومتنوعة، وهي بحسب مدلولها اللغوي اليوناني القديم تتكون من كلمتين، أولاهما ديموس DEMOS وتعني الشعب، وقراطيا KRATIA وتعني السلطة أو الحكم، وبذلك يكون المعنى (سلطة أو حكم الشعب)، وقد كان هذا النوع من الحكم ميسوراً في الجماعات الصغيرة، كما كان الأمر في المدن اليونانية المستقلة[2]. وهي بذلك تستند إلى الشعب أو غالبيته، لذلك فهي مطلب مهم يحقّق المصالح للشعوب آنذاك، وهي تعطي القيمة الكبرى للشعب، وتضمن استقراره، وتحقّق طموحاته التي يسعى إلى تحقيقها على مختلف الأصعدة الحياتية.

وجاء تعريف أرسطو ليؤكد هذا الرأي فقد عرف الديمقراطية بأنها: النظام السياسي الذي يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه، وهو أمر تعود تطبيقاته الأولى إلى دولة المدينة (City State) في أثينا[3].

ولم تعد الديمقراطية مفهوماً يقتصر على المعاني التي ذكرناها، بل تعدت في ذلك حيث برزت العديد من التعريفات للديمقراطية التي تجعلنا نقول إنه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية صالح لكّل زمان ومكان، لكن ذلك لا ينفي أنّ للديمقراطية قوانين وقيماً لابد من مراعاتها، وأهمها: الحرية، المساواة، العدل، التسامح، والرفاهية، لكننا سنعتمد تعريف يرى الباحث أنه اقرب الى الديمقراطية في الوقت الحاضر، والذي يشير إلى أنها (حكم يقيمه الشعب، وتكون السلطة العليا فيه مناطة بالشعب، يمارسها مباشرة، أو بواسطة وكلاء عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر)[4].

ورغم ذلك فإنّ الضرورة تقتضي أن نقوم باستعراض عدد من التعريفات للديمقراطية ومن التعريفات البارزة والأكثر شهرة لها هو التعريف الذي يعود إلى الرئيس الامريكي الأسبق

ابراهام لنكولن عندما عبر عنها بأنها: (حكم الشعب بالشعب وللشعب، بمعنى أن تكون السلطة في أيدي الشعب بدون وساطة)[5].

(أي أنها نظام سياسي ينظم أمور السلطة على أساس الناس، ويقوم هذا النظام على مبدأ سيادة الشعب، حيث للشعب الحق باختيار ما يريد ومن يريد، وتعريف (لنكولن) يشير إلى طاعة الناس للحكومة والمشاركة الإيجابية لتشكيل القرارات)[6].

واستطاع العالم الاجتماعي المعاصر (سيمور مارتن ليبست) * صياغة عبارة الديمقراطية في مجتمع معقد بأنها نظام سياسي يوفر الفرص المؤسساتية المنتظمة لتبديل موظفي الحكم آلية تسمح لأكبر جزء ممكن من السكان بالتأثير في القرارات الرئيسة، وذلك بالاختيار من بين المرشحين لإشغال المنصب السياسي[7].

وبحسب ما ورد في معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية فإنّ الديمقراطية: هي نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء المجتمع في إدارة شؤونه، وتتخذ هذه المشاركة أنواعاً مختلفة[8].

وبمعنى آخر هي: شكل من أشكال ممارسة السلطة، وآلية من آليات اتخاذ القرار السياسي، وقوام الحكم الصالح الشفافية والمساواة أمام القانون من ثَمَّ فأن الجامع بين الحكم الديمقراطي والحكم الصالح يرتكز على مبدأ المساءلة والمحاسبة[9].

أمّا تعريف الديمقراطية لدى الكتاب والباحثين العرب، فقد عرّفها المفكر العربي (محمد عابد الجابري) بأنها: سلطة الشعب معّبراً عنها بمؤسسات تنتخبها انتخاباً حراً[10].

وعرّفها عبد الرحمن منيف بأنها: (حق الفرد والمجتمع معاً في الحرية والمساواة، والحق في التعبير، والمشاركة في اختيار شكل النظام ورموزه، والحق في تعديله وتغييره)[11].

وقد وصف علي خليفة الكواري الديمقراطية بأنها: (مفهوم سياسي حي ومتطور يؤثر في المجتمعات التي تجري ممارسته فيها، وتؤثر قيم المجتمعات وثقافتها ومصالحها في مضمونه.

---

* سيمور مارتن ليبست: عالم اجتماع سياسي عمل أستاذاً في مجال علم الاجتماع السياسي والتنظيم النقابي والتقسيم الطبقي الاجتماعي والرأي العام في جامعة ستانفورد، كما اختص في مجال الحياة الفكرية، كما كتب بإسهاب عن شروط الديمقراطية من منظور مقارن. **المصدر** https://ar.wikipedia.org/wiki.

إن الديمقراطية اليوم هي نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح، ويتم ذلك من خلال إقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعّالة من قبل الكثرة polarch في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة السياسية، بما في ذلك تداول السلطة وفق شرعية دستور ديمقراطي)[12].

ويعّرفها جورج طرابلسي بأنها: مجموعة ممارسات أو أساليب عمل لإدارة الصراعات الاجتماعية في ضمن مؤسسات شرعية تضمن التداول السلمي للسلطة، وتكفل الحل العقلاني للمشكلات الطارئة[13].

تبعاً لما تقدّم من تعاريف فإنّ الديمقراطية قائمة على أساس الحوار المباشر بين الحاكم والمحكوم، والمشاركة الفعّالة والاسهام في إدارة شؤون البلاد، والرقابة على تصرفات الحكام أو المسؤولين، فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم في ظلّ الأنظمة الديمقراطية علاقة وطيدة قائمة على أساس تعزيز ثقافة المشاركة الواسعة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد وحرياتهم.

ومن خلال التعريفات السابقة للديمقراطية يمكن التمييز بين مجموعتين رئيستين من مفاهيم الديمقراطية، هما[14]:

المجموعة الأولى: نطلق عليها المفهوم الضيق للديمقراطية، وفيه يتم تحديد معنى الديمقراطية من خلال الإطار السياسي، أي أنها شكل لنظام الحكم تتعارض مع أنظمة الحكم الاستبدادية والفردية المطلقة، فهي بذلك منهج وأسلوب لتوزيع السلطة السياسية بحسب مصلحة المجتمع، وهذا هو المفهوم التقليدي للديمقراطية.

المجموعة الثانية: يمكن أن نطلق عليها المفهوم الواسع للدمقراطية، وفيه يمتد المفهوم الديمقراطي خارج إطاره السياسي ليشمل العديد من المجالات في جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وبذلك تتحول إلى ممارسة ونمط من السلوك الاجتماعي والمنهج الحياتي.

في ضوء ما تقدّم نستطيع أن نخلص إلى أنّ الديمقراطية ليست فقط نظاماً للحكم، أي أنّ ممارستها ليست محصورة فقط في الجانب السياسي، بل يجب أن تكون شاملة لكل نواحي الحياة، وأن يصل تأثيرها إلى كلّ المجالات التي تؤثر في حياة الأفراد، ولكن يبقى لها

التأثير الأكبر والأكثر فعالية في الحياة السياسية، لأن كل ما موجود في المجالات الأخرى مرتبط بالحياة السياسية، لذلك فإنّ التطور الذي يحصل في الحياة السياسية ينعكس بشكل إيجابي على كل جوانب الحياة الأخرى التي تساعد على التقدم والتطور.

ثانياً: صور وأشكال الديمقراطية

اتخذت الديمقراطية صوراً شتى في واقع الحياة العملية، حيث بدأت بكيفية حكم الشعب لنفسه، ووصلت إلى اختيار النواب الذين ينوبون عن الشعب، ويمكن حصر هذه الصور في الآتي:-

1- الديمقراطية المباشرة:

يمارس الشعب بواسطتها السلطة بنفسه لنفسه من دون أي وساطة لممثلين عنه أو نواب، حيث يجتمع في منطقة واحدة لممارسة سلطاته في كافة القضايا سواء القضائية أم التشريعية أم التنفيذية، وكان هذا النظام الديمقراطي مطبقاً في البلدان القليلة السكان، أماّ في الوقت الحاضر ونتيجة للتزايد الكبير في أعداد السكان في معظم الدول، فقد أصبح من الصعب الأخذ بهذه الصورة وتطبيقها على أرض الواقع، باستثناء بعض المقاطعات السويسرية التي لا تزال تعمل بهذا النظام لحد يومنا هذا، ولابد من الإشارة إلى أنّ النظام المباشر هو أنموذج مثالي، وهو من أكثر النظم ديمقراطية، لأنه يسمح بمباشرة أفراد الشعب لمظاهر السلطة والسيادة بنفسه من دون تدخل من أحد [15]، فضلاً عن أنّ هذا الشكل من الديمقراطية له قيمة معنوية تتمثل في رفع الروح المعنوية للمواطنين عن طريق مشاركتهم في تحمل المسؤولية العامة ممّا يترك أثاراً إيجابية لدى المواطن.

2-الديمقراطية غير المباشرة (النيابية):

هي عبارة عن نظام ديمقراطي تمثيلي يقوم على أساس قانون انتخاب، ويتم من خلاله اختيار الشعب نواباً عنه يمثلونه في برلمان أو مجلس نيابي، والنواب يمارسون السلطة كوسيط عن الشعب، وأمّا الشعب نفسه فلا يمارس الحكم من إصدار التشريعات وسن القوانين، إنما يمارس العمل السياسي مرة واحدة، وهي المرة التي يختار فيها نوابه لممارسة السلطة بالنيابة عنه. ووظيفة النواب أعضاء البرلمان إصدار التشريعات باسم الشعب الذي اختارهم، والموافقة على الميزانية العامة [16]، فضلاً عن أنّ عضو البرلمان ينتخب لمدة معينة، ويعّد ممثلاً للمجتمع وليس لدائرة معينة.

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الصورة أدت إلى ظهور الأحزاب السياسية، إذ بدأ كلّ حزب يعمل من أجل الحصول على أكثرية المقاعد البرلمانية، لكي يشكل الحكومة (السلطة التنفيذية) بمفرده أو بالائتلاف مع الحزب الذي يختاره أو الحزب الذي يقبل التعاون معه. ونتيجة لظهور الأحزاب واتساع نفوذها أصبحت الديمقراطية تعني بالضرورة حقّ المنافسة بين الأحزاب للسيطرة على الحكومة عن طريق الحصول على الأكثرية البرلمانية، إذ تؤدي المنافسة الحزبية أو قوائم المرشحين لعضوية البرلمان ليتم التصويت عليهم لاختيار واحد منهم في كلّ منطقة انتخابية[17].

3-الديمقراطية شبه المباشرة:

وهي أهم شكل من أشكال الديمقراطية، لأنها تجمع بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة، وتعّد نظاماً وسطاً بينهما، فهي تهدف إلى تدخل الشعب للتقرير في الشؤون العامة فتعتمد هذه الديمقراطية على وجود هيئة سلطوية منتخبة إلى جانب احتفاظ المواطنين ببعض الجوانب التي يباشرونها بأنفسهم، كتدخلهم في شؤون الحكومة من خلال المظاهر والممارسات الآتية[18]:

1- **الاستفتاء الشعبي:** ويعني أخذ رأي المواطنين في قضية معينة قبل إقرارها نهائياً.

2- **الاعتراض الشعبي:** وهو حق الشعب في الاعتراض على أي قانون في مدة محددة.

3- **الاقتراح الشعبي:** هنا يتم طرح مشروع معّين كأن يكون تعديلاً دستورياً أو قانونياً من قبل الشعب على النواب لإقراره، ويشترط هنا أنّ يتمتع هذا الطرح بعدد معيّن لقبوله.

4- **الحل الشعبي:** حل البرلمان إذا توافر العدد الكافي من المؤيدين لمثل هذا المطلب.

5- **عزل رئيس الجمهورية:** وذلك في حالة ارتكابه أخطاء كبيرة فيكون من حقّ الشعب عزله.

ويتبيّن أنّ الديمقراطية شبه المباشرة بمظاهرها والياتها تحول من دون استبداد البرلمان بالسلطة بعيداً عن رقابة الشعب، فضلاً عن ذلك تضمن صدور القوانين المتفقة مع رغبات الشعب وميوله بما يحقق الاستقرار التشريعي في الدولة، وهي أيضاً تعّد وسيلة فعّالة للسيطرة على الصراعات الايديولوجية والدينية، وفي الحفاظ على حقوق الأقليات

للمكونات المختلفة، إذ إنها (تسهم في عدم تهميش بعض الجماعات، لأنها تفسح المجال أمامها لعرض مطالبها والدفاع عن مواقفها)[19].

ثالثاً: مبادئ الديمقراطية وركائزها

تدعم الديمقراطية المعاصرة وتساعد على نجاحها ورقيها مجموعة من المبادئ الأساسية، حيث لا وجود للديمقراطية بدونها، لذلك فهي ركائز أساسية، وتمثل جوهر العملية الديمقراطية في كلّ مجتمع، ولا يمكن الحديث من دونها عن وجود نظام حكم ديمقراطي، وهي مبادئ مترابطة فيما بينها حيث الواحدة تكمل الأخرى، وهي على النحو الآتي:-

1- الدستور

يعدّ من أركان النظام الديمقراطي وجود دستور ديمقراطي، إذ يتم وضعه من قبل جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً عاماً حراً، ليكون معبّراً عن مصالح الشعب، كما يجب أن يتضمن وجود آلية ورقابة صارمة، لكي تضمن دستورية القوانين، وتمنع التعسف في إصدار القوانين التي تخدم المجتمع.[20]

كما تعّد عملية صياغة الدستور من أخطر الأعمال التي قد تحصل في أي دولة من دول العالم، لذا نلاحظ أنّ عملية صياغة الدستور العراقي الدائم لعام 2005 كان من أصعب العمليات التي تكبد مشاقها واضعو الدستور، وذلك لعدة أسباب، منها: سياسية و اقتصادية و دولية[21].

ومن هنا يتبيّن لنا: (أنّ الدستور هو القانون الأول في الدولة، ولا يجوز لأي قانون آخر أن يتعارض مع أحكامه، وهو وسيلة لا غاية، ومن خلاله تتحقق الحرية، والدستور هو السلاح الذي يدافع عن الديمقراطية ويرسم خطواتها، ويبّين ما للشعب من حقوق وما عليه من واجبات في ظلّ الحريات العامة، كما يحدّد الدستور نظام الحكم في الدولة، ويوضح كيفية اختيار الحاكم، ويبّين سلطاته، ويرسم حدود هذه السلطات، وغير ذلك من الأمور المتعلقة برئيس الدولة ملكاً كان أو رئيساً للجمهورية)[22].

كما أنّ الدستور هو وثيقة عادة ما تكون مكتوبة تتضمن المبادئ والقواعد والأحكام والالتزامات القانونية الملزمة التي تتم من خلالها عملية إدارة نظام الحكم في الدولة،

ويوضح الدستور (السلطات الثلاث التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) ويحدد صلاحية كلّ منهما، إضافةً إلى تحديد العلاقة بين مؤسسات الحكم وكيفية اتخاذ القرارات وإصدار القوانين المستمدة منه[23].

وذلك، لأن الدستور هو الذي يديم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ويطورها على وفق إطار الشرعية القانونية التي تحاسب كلّ الدول ذات الأنظمة الديمقراطية عليها، إذ إنّ الهدف الأساسي لأي دستور هو السعي إلى توفير نظام متكامل من الضوابط القانونية التي بإمكانها أن توقف أي مظهر من مظاهر الممارسة الاستبدادية للسلطة، وتكون وسيلته إلى ذلك تحديد الإجراءات والتدابير القانونية والسياسية التي يمكن بواسطتها ردع أي انتهاك للقوانين الأساسية التي يحرص الدستور على تأكيدها، ودفع الجميع حكاماً ومحكومين إلى احترامها والتقّيد بها[24].

ولا بد من الاشارة إلى أنّ الدساتير تقسم على نوعين رئيسين، فهي من حيث الشكل تكون إمّا مدونة مكتوبة، وإمّا عرفية غير مكتوبة، وتنقسم الدساتير أيضاً من حيث إمكانية تعديلها إلى دساتير مرنة، وأخرى جامدة، فالدستور المرن لا يتطلب إجراءات خاصة في تعديله، حيث يمكن تعديله بقانون تصدره الهيئة التشريعية أو الهيئة التنفيذية في الدولة، أمّا الدستور الجامد فإنّ تعديله يتطلب إجراءات أشد تعقيداً كاستفتاء الشعب أو إجماع مجلس البرلمان، وأغلب الدساتير المكتوبة جامدة، كما أنّ أغلب الدساتير العرفية مرنة، ولكن بعضها جامد[25].

2 - الانتخابات

لا يمكن الحديث عن أية حريات عامة، ولا عن حقوق مدنية وسياسية، ولا عن تعددية سياسية، مالم تكن الحياة السياسية مبنية على أساس الانتخابات، وهي شرط وجود الديمقراطية التي يتحقق بها قيام السلطات الدستورية التشريعية بوصفها ركناً من أركان الدولة الوطنية الحديثة، و ينبغي أن تحاط عملية الاقتراع بضمانات دستورية وقانونية لأجل أن تكون نزيهة وشفافة، قادرة على إنتاج مؤسسات تمثيلية حقيقية، تتمتع بقدر عالٍ من المصداقية لدى الشعب [26].

فالانتخاب هو وسيلة لتمثيل الشعب عبر أنموذج الاقتراع الذي يمارسهُ الشعب لاختيار ممثليه، ومن ثَمَّ هو الأسلوب الغالب الذي يعّبر من خلاله الشعب عن حقّه بتمثيل جماعة الحكم نيابة عنه، سواء أكان الانتخاب بطريقة مباشرة لِمَن سيمثله أم بطريقة غير مباشرة[27].

وبهذا يكون "الانتخاب" هو الوسيلة الديمقراطية النيابية, فعن طريقهُ يختار الشعب نوابه الذين يمثلونهُ ويعبرون عن إرادته, ولذلك تحرص النظم المختلفة على تنظيم هذه الوسيلة تنظيماً دقيقاً , وإحاطتها بالضمانات الكافية حتى تكون نتائجها معبرة بالفعل عن إرادة الشعب الحقيقية من دون تشويه أو تزوير [28].

على أنّ الانتخابات يجب أن تكون حرة ونزيهة، أي أن تكون هناك مشاركة واسعة لكلّ المواطنين الذين وصلوا إلى السن القانوني الذي يؤهلهم للمشاركة في التصويت، وأن يتمتعوا بحرية التعبير من دون خوف من تهديدات لأمنهم، كما تعني أن يكون هناك مستوى من الترفع عن الأخطاء والفساد والخلو من كل سوء أو استغلال، فضلاً عن شروط أخرى خصوصاً عملية التزوير في أثناء عملية الانتخابات[29].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الانتخابات تعتمد على مجموعة شروط لكي يتحقق لها النجاح، نذكر بعضاً منها، وهي:

إيمان النخب الحاكمة بضرورة التداول السلمي للسلطة، والاتفاق بين الحكومة والمعارضة على الإجراءات والترتيبات الإدارية والتنظيمية الخاصة بعملية الانتخابات، إضافةً إلى وجود مراقبين للإشراف على سير العملية الانتخابية [30]:-

3- **التداول السلمي للسلطة**

يعني سلطة الشعب في اختيار حكومته وتغييرها خلال المدة الزمنية التي يقرّها الدستور، والقدرة على إقصاء الحكومة القائمة على السلطة واستبدالها سلمياً بحكومة أخرى عن طريق إجراء الانتخابات الديمقراطية، و ينبغي أن يتم ذلك بشكل دوري ومنتظم[31].

ويتمثل هذا المبدأ بعدم جعل الحكم بيد شخص أو مجموعة واحدة، أي أنّ التعاقب الدوري للحكام يتم عبر انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون

اختصاصاتهم الدستورية لمدد محددة سلفاً، وبهـذا سـوف لا يتغـير اسـم الدولـة ولا يتبـدل دسـتورها بتغير الحكام والأحزاب الحاكمة[32].

كما أنّ التداول لا يعني تغيير مؤسـسات الإدارة بالكامـل، بـل الاكتفـاء بتغيـير قياداتهـا، لأن ثبـات المؤسـسات وخاصـة المهمـة منهـا مثـل (الجـيش، والأمن،والمؤسـسات الاقتـصادية، وكبـار موظفيهـا، والمؤسسات القضائية، وغيرهم) هو ضمان استمرارية استقرار الدولة وتراكم الخبرة(33).

وبهذا يشكل التداول السلمي للسلطة أحد معايير وجود النظام الـديمقراطي، ووفقـه لا يمكـن أن تبقى جهة سياسية في السلطة إلى ما لا نهاية لتحلّ محلّها جهة سياسية أخرى جـاء بهـا الاقـتراع العـام، وأن تتخلى القوى السابقة عن السلطة طوعاً ووفقـاً لإرادة الأغلبيـة لـكي تـدخل في المعارضـة، وهكـذا تجري عملية تداول السلطة.

حيث إنّ تطبيقه يكون سلمياً بين جميع القوى والاتجاهـات الـسياسية المنظمـة، وفي ضـمن مـدد محددة دستورياً، وذلك لضمان اشتراك الجميع في تقريـر مـسألة الـسلطة، والـسماح بتجديـد المـصالح وتعديلها، ومنع الصدام بين الأطراف الاجتماعية، وذلك بحسب قواعد إجرائيـة تنافـسية حـرة ونزيهـة تتيح إمكانية انتقال السلطة وَفقاً لنتائجها[34].

ولا بد مـن الإشـارة إلى الفـرق بـين هـذا المبـدأ ومبـدأ الانتخابـات، حيـث إنـه أشـمل لأن هنالـك شخصيات ومؤسسات يجب أن تتغير من دون انتخابات، حيث تخـضع لمـدة معينـة، ومـن ثـم تنتهـي لتحل محلّها شخصيات أو مؤسسات أخرى.

4- **الفصل بين السلطات**

ويعني عدم تركيز الوظائف الجوهرية الثلاث للدولة (التشريعية، والتنفيذيـة، والقـضائية) في يـد فرد واحد أو هيئة واحدة، وإنما توزيعها على هيئات متعددة تلتـزم كـلّ منهـا بقواعـد الدسـتور، لـكي تمارس اختصاصاتها، فكلّ سلطة لها وظيفة خاصة يجب أن تتمتع بها[35].

ويعدّ مونتسكيو الفيلـسوف الفرنـسي الـديمقراطي الأول الـذي شرح مفهـوم الفـصل بـين السلطات والقانون الأساسي للحكومات, وقد أثنى عليه في كتابه (روح القوانين)، ففـي نظـر مونتـسكيو أنّ الأجهــزة المختلفــة في الحكومــة وفي الأنظمــة الديمقراطيــة وبعــض أنــواع

الحكومات الأخرى وهي (جهاز التشريع, والتنفيذ, والقضاء) لابد من الفصل فيما بينها على المستوى السياسي، لإيجاد إشراف أكثر على عمل الحكومة، ويذهب هذا الفيلسوف إلى أبعد من ذلك، فيرى أنه: لا يمكن الاعتماد على شخصية الحاكم وخصوصياته الذهنية والأخلاقية لحفظ حرية الأفراد والفكر، بل إنّ الطريق لذلك ينحصر بإيجاد التوازن والتعادل بين المصالح والقوى العاملة في الساحة السياسية والاجتماعية[36].

ولاشك أنّ الفصل بين السلطات يمنع الاصطدام بين الأجهزة الثلاثة (التشريع، والتنفيذ، والقضاء)، لأنّ كلاً منها سيوقف عدوان الأخرى، وذلك سيؤدي إلى منع تركز السلطة والحيلولة دون التعسف والاستبداد، وقد ظهر هذا المبدأ كردّ فعل للسلطة المطلقة للملوك، وسلاح للكفاح ضدها استعملته الثورة الفرنسية منذ بدايتها معتبرة إياه الوسيلة المثلى للتخلص من السلطة المطلقة للملوك الذين كانوا قد جمعوا في قبضتهم جميع السلطات من تشريعية, وتنفيذية، وقضائية، وهو ما أفضى إلى سير السلطة باتجاه الاستبداد والطغيان[37].

وعليه، يجب أن يكون التعاون والتوازن بين السلطات الثلاث حاضراً في إطار مبدأ الضبط والموازنة، وهو مبدأ دستوري يفترض بكلّ سلطة أن توازن وتراقب إحداها الأخرى.

ويمكن إجمال المبررات والأهداف التي أدت إلى الأخذ بهذا المبدأ وتطبيقه بالآتي [38]:

1- **منع الاستبداد وصيانة الحريات:** إذ إنّ تركيز السلطة بأيدي هيئة واحدة يؤدي إلى الاستبداد، لذا فإنّ توزيعها على هيئات متعددة يحول دون الاستبداد.

2- **ضمان شرعية الدولة:** إذ يعّد وسيلة فعّالة لكفالة القوانين واحترامها وحسن تطبيقها، لأن توزيع وظائف الدولة على هيئات متعددة سيكفل تحقّق عناصر الدولة القانونية، ومن أهمها كفالة احترام القانون.

3- **تقسيم العمل وإتقانه:** حيث إنّ تقسيم الوظائف على السلطات الثلاث يؤدي إلى تخصيص كلّ سلطة من هذه السلطات بالمهام الموكلة إليها، الأمر الذي يؤدي إلى إجادة كلّ سلطة لعملها وإتقانه.

4- التعددية السياسية

إنّ مبدأ التعددية السياسية كمفهوم (تعني الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفضل وجود عدة دوائر انتخابية في ضمن الهوية الواحدة أولاً، واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب

عليه من خلاف العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات واختلافها ومن ثمّ الأولويات ثانياً، وثالثاً إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك بحرية في إطار مناسب)[39].

وتعني أيضاً الحرية الكاملة لأفراد المجتمع في التعبير عن آرائهم ومواقفهم وَفقاً لما يقرّه الدستور، وكذلك قيام الأحزاب السياسية أو التجمعات أو مؤسسات المجتمع المدني التي تتنافس فيما بينها لتنفيذ برامجها المختلفة عبر الوصول إلى السلطة[40].

وبهذا الشكل لن يبقى المجال السياسي حكراً على فريق من دون آخر، وإنما يتحول العمل السياسي إلى حقّ عمومي تشترك في ممارسته مؤسسات المجتمع المدني التي من خلالها يتمكن الشعب من التعبير عن إرادته في التغيير السلمي الذي يريده في شؤون الحكم، مجّنباً الأمة أسلوب التغيير العنيف الذي يتنافى مع مبادئ الديمقراطية[41].

ولا تتشكل التعددية السياسية التي يعدّها الفكر السياسي المعيار الرئيس لوجود الديمقراطية من دون الاعتراف بالحريات الأساسية، وتحقيق سلطة القانون، وإلغاء كلّ أشكال التميز بين المواطنين، لكون ذلك يشكل ضمانة حقيقية للمشاركة في السلطة، فكثيراً ما جاءت المجالس النيابية مثلاً في مدة كانت أحزاب وقوى تمتلك الثروة والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي، وهي تمنع أي مشاركة جدية لغيرها في السلطة والقرار[42].

وإنّ التعددية السياسية تتخذ عدة أشكال، ولعل من أهمها التعددية الحزبية المتمثلة بوجود أحزاب سياسية مختلفة من حيث أيديولوجياتها وبرامجها، وتتنافس على السلطة في ظل انتخابات حرة ونزيهة، وهي متنوعة في القيم والإيديولوجيات والممارسات العملية، في حين أنّ التعددية الحزبية في بلد معيّن لا تعني دائماً تعددية سياسية إذا ما انطوت على هيمنة لحزب واحد وتهميش دور الأحزاب الأخرى[43].

وتعّد الأحزاب السياسية من أهم ركائز النظام السياسي، لكونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية، فهي توفر إمكانية المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي، وتسهم في إضفاء الشرعية على نظام الحكومة[44].

ويمكن عدّ حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية أحد المرتكزات الأساسية للديمقراطية إلا أنّ ظهور الأحزاب الكثيرة من دون أن تستند إلى قانون خاص بها فضلاً عن

افتقارها للقواعد الشعبية أسهم في تشرذم الحياة السياسية وتشظيها، وأثّر سلباً في اختيارات المـواطنين كما هو الحال في التجربة الديمقراطية العراقية[45].

حيث إنّ وجود الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية أصبح ضرورة ملحة لتحقيـق التعدديـة الـسياسية والتداول السلمي للسلطة وهي ايضاً يوفر تنافساً إيجابياً عـلى الـسلطة، ويجـسد المـشاركة الـسياسية، فضلاً عن التعبير عن آراء المجتمع بكافة أطيافه ومصالحه[46].

وإنّ المجتمع الذي توجد فيه تعددية يتم فيه ضمان الوحدة السياسية الوطنية والقيم التي يـؤمن بها ذلك المجتمع، ذلـك عـلى أسـاس مجموعـة مـن الأصـول والمبـادئ المقبولـة لـدى جميـع الفـصائل والتيارات، ويحاول الحزب والتيار الحاكم بسبب ما يعيـشه مـن تعـارض وتنـافس دائـم مـع التيـارات الأخرى أن يقدّم خططاً وبرامج توفر أقصى ما يمكن من مصالح الشعب لغرض كسب أكثر مدى ممكن من الدعم الجماهيري[47].

وممّا تقدّم يمكن القول بأن التعددية السياسية هي صفة ملازمة للأنظمة الديمقراطيـة التـي يقـوم بناؤها على التداول السلمي للسلطة بين احزاب متعددة يسمح النظام الديمقراطي بقيامهـا بـديلاً عـن الحزب الواحد الذي يحصر السلطات بيده، وفي ظل التعددية السياسية تنتعش الحريات وتتنـوع الآراء والافكار والانتماءات، وحقوق التجمع والتظاهر وتأسيس الاحزاب والجمعيات.

5-ضمان الحقوق والحريات العامة

تعّد مسألة احترام حقوق الإنسان وحرياته من المسلّمات الأساسـية في البنـاء الـديمقراطي، ولا يمكن تصور ديمقراطية من دون احترام كامل لحقوق الإنسان وحرياتـه، حيـث إنّ الديمقراطيـة لا تقتصر على الحماية من تعسف السلطة ولا على المواطنـة الفعليـة، لكـن الديمقراطيـة هـي التـي تضمن للمواطن حقّه في التعبير عن رأيه، وحقّه في التجمع والانتماء، وضمان حقّه في المـشاركة في الانتخابات[48].

ويشمل نطاق حقوق الإنسان توفير الحريات العامـة للمـواطنين، مـن حريـة التعبـير الفردي والجماعي، وحق التعبير السياسي بما في ذلك نقد الحكام، ونقد تـصرف الحكومـة ومنهجها، ونقد النظام السياسي والاقتـصادي والاجتماعـي الـسائد، ونقـد الإيـديولوجيات

السياسية المسيطرة، فضلاً عن إعطاء الحق للمواطنين في الوصول إلى مصادر المعلومات وتداولها، وحرية التنظيم من خلال إعطاء الحق في تشكيل منظمات غير حكومية مستقلة، ومنها حقّ التنظيم السياسي مثل تشكيل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح بهدف الوصول إلى السلطة، أو التأثير في قرارات الحكومة من خلال الانتخابات وغيرها من الوسائل السلمية[49].

ومن المهم هنا التأكيد على ثلاثة جوانب لهذه الحقوق: أولها تحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع، وثانيها ضمان الحقوق الاجتماعية للمواطنين بما فيها حق العمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وثالثها الممارسة الإيجابية لهذه الحقوق على نحو يقود إلى مشاركة المواطنين بصورة فعالة في صنع قراراتهم الاجتماعية[50].

وتعدّ حرية الرأي والتعبير جوهر الحريات العامة، ولعل أهميتها تنبع من ارتباطها بحرية الإعلام وحريات الاجتماع والتظاهر والانتخاب وتأسيس الجمعيات والأحزاب، وتشير إلى حق المواطنين الفعلي في التعبير عن آرائهم بشكل فردي أو جماعي وخصوصاً حق التعبير السياسي، بما في ذلك نقد الحكام وتصرفات الحكومة ومنهجها، ونقد النظام السياسي القائم، كذلك نقد النظامين الاقتصادي والاجتماعي السائدين، ونقد الأيديولوجيات المسيطرة[51].

ويترسخ ذلك من خلال التظاهرات والاعتصامات التي أصبحت القضية المهمة التي يدور حولها النقاش والجدال، مهمة لأكبر عدد من الناس، لأنها تعّبر عن رأيهم أو اعتراضهم، وتحقق مطالبهم لتغيير الأوضاع السيئة.

أمّا حرية الإعلام فتشير إلى الحق في كتابة التقارير ونشر الأخبار والمواد الإعلامية الأخرى ونقد الحكومة، من دون التنكيل أو التهديد من الحكومة للصحفيين أو للمؤسسة الإعلامية[52].

وقد أكد على هاتين الحريتين المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأنّ الإعلانات والمعاهدات الدولية نصت على تأكيد حقّ الجمهور في الحصول على المعلومات عن طريق وسائل الإعلام المتوافرة والمهيأة له، وهذا التنوع في وسائل الإعلام مهم حتى يتأكد الأفراد من صحة المعلومات التي يحصلون عليها من وسائل الإعلام المختلفة والمتعددة، حتى يكون هذا الأمر متاحاً للأفراد [53].

ولابدّ من الإشارة إلى انّ الدستور نصّ على الحريات العامة، وأكـد عـلى احترامهـا وتقـدير ضـمانات ممارستها، ووضع القيود للحّد من تقييد السلطات لها، بشرط عدم مساسها بحريـات الآخـرين، وعـدم الإضرار بمصالح المجتمع[54]، وذلك ما نصّ عليه الدستور العراقي في الفقـرة (ج) مـن المـادة الثانيـة: "لا يجوز سـن قـانون يتعـارض مـع الحقـوق والحريـات الأساسـية"، وتـضمن البـاب الثـاني منـه الحقـوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية في المواد (14-36)، ونصّ في المـواد (37-46) عـلى الحريـات العامة [55].

والواقع أنَّ مفهوم الحقوق والحريات شهد اتساعاً ملحوظاً، فهو لم يعد يخصّ البعد السياسي فحسب، بل يشمل كذلك أبعاداً اقتصادية واجتماعية وتربوية وثقافية، عاكسا بذلك التطورات التي مرّ بها العالم في العقود الأخيرة [56].

وتصنف هذه الحقوق إلى حقوق مدنية وسياسية واجتماعيـة واقتـصادية وثقافيـة، اعتمـدتها الوثيقـة العالمية لحقوق الانسان على وَفق ما يأتي [57]:

أ- الحقوق المدنية والسياسية: وتشمل حق الأمان من التعذيب ومن الاعتقال الكيفـي، وحريـة الفكـر والدين أو العقيـدة، وحريـة الـرأي والتعبـير، وحريـة التجمـع والتظـاهر الـسلمي، والحـق في المـشاركة في الشؤون العامة، وحق الترشيح وانتخاب مَن يمثلهم.

ب- الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية: وتشمل حـق الحـصول عـلى الغـذاء والـصحة والعمـل والتعليم، وحق الحصول على المعلومة والمشاركة الثقافية، وحق عدم التمييز بين الناس على أساس الجـنس أو العرق أو الدين أو الاعتقاد...إلخ.

المحور الثاني:التحوّل الديمقراطي

(المفهوم-المراحل-الانماط-المتطلبات-الآليات)

أولاً: مفهوم التحوّل الديمقراطي

يشير لفظ التحوّل لغةً إلى التغيير أو النقل فيقال حول الشيء أو غيره أو نقله من مكان إلى أخر أو غيره من حال إلى حال، وكلمة تحول تقابلها في اللغة الانكليزية كلمة (transition) وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة إلى أخرى[58].

أمّا أصطلاحاً فمفهوم التحوّل الديمقراطي يُستخدم تارة ليعني العمليات الديمقراطية، وتارة أخرى ليعني (المرحلة الانتقالية) للحكم من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم يقوم على أسس ومبادئ ديمقراطية تتيح فرصاً للتداول السلمي على السلطة [59].

وكما يعني المرحلة الانتقالية للحكومة من حكومة غير ديمقراطية إلى مختلف أشكال تقاسم السلطة والحكم، والمساءلة العامة في أنظمة حكم جديدة، ولكن في الحالتين يميل مصطلح التحوّل الديمقراطي إلى معنى العملية, حيث يمثل سلسلة من التطورات، ويتضمن مجموعة من التغييرات والإصلاحات في كافة مجالات الحياة وبخاصة فيما يتعلق بقضية المحاسبة للمقصرين، وتحديد المسؤوليات عن التجاوزات التي ارتكبتها أنظمة حكم سابقة [60].

ولا يبتعد التحوّل الديمقراطي كثيراً عن مفهوم الديمقراطية، فهو بمثابة إجراء عملي يأتي بعد توافر مبادئ الديمقراطية التي تم الحديث عنها سابقاً، فعملية التحوّل الديمقراطي تتمحور في تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية، واستبدالها بأخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة نزيهة وعلنية، ومن هنا يكون أساس عملية التحوّل الديمقراطي هو تغيير بنية النظام السياسي غير الديمقراطي بنظام آخر ديمقراطي من خلال عملية انتخابية تستند على أساس المشاركة والتنافس مع توفير الحريات المدنية والسياسية[61].

إذ يشير التحوّل الديمقراطي إلى تراجع نظم الحكم السلطوية بأشكالها المتعددة، لتحلّ محلّها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي، وعلى المؤسسات

السياسية التي تتمتع بالشرعية، وعلى الانتخابات النزيهة بوصفها وسيلة للتداول السلمي بديلاً عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور[62].

ولهذا فالتحوّل الديمقراطي هو: عملية تدريجية، تتحوّل إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى، ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية والثقافة السياسية وشرعية السلطة السياسية. [63].

ويتم في عملية التحوّل الديمقراطي تطبيق الأسس الديمقراطية سواء أكانت في مؤسسات لم يتم تطبيق ذلك فيها من قبل وتمتد هذه القواعد لتشمل أفراداً أم موضوعات لم تشملهم من قبل، فهي عمليات وإجراءات سيتم اتخاذها للتحّول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، إذ يوجد تنظيم مؤسسي يجعل بموجبه الأفراد يملكون سلطة اتخاذ القرار من خلال انتخابات عادلة ونزيهة ودورية، يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين للوصول إلى السلطة والمشاركة فيها [64].

ولا بد من الاشارة إلى أنّ التحوّل الديمقراطي ينتج عن زيادة مستوى الوعي السياسي ورفعه لقيم المشاركة السياسية والبناء القانوني والمؤسساتي للمجتمع، ويحتاج إلى مجتمع ناضج وحديث. وبعض عمليات التحوّل الديمقراطي والمراحل الانتقالية فيها قد تحمل أحياناً في البلدان ذات المجتمعات التعددية مخاطر الانقسام والنزعات الأهلية، وضعف الدولة يمكن أن يؤدي إلى تدعيم الانتماءات الأولية والعائلية والعشائرية والدينية، أي الانتماءات الأدنى من الانتماء للدولة، ولا شك أنّ شيوع تلك الانتماءات يقلّص احتمالات التطور الديمقراطي، لأنها ترتبط بثقافة غير ديمقراطية تعتمد على الشغب والانغلاق [65].

إن جوهر عملية التحوّل إلى الديمقراطية هو تغيير حكومة لم يتمّ اختيارها بطريقة ديمقراطية، واستبدالها بأخرى ويتم ذلك في ظل انتخابات حرة وعلنية ونزيهة، وفي كلّ الأحوال فإنّ عملية التحوّل إلى الديمقراطية قبل الانتخابات وبعدها هي عملية معقّدة وتستغرق وقتاً، فهي تشتمل على إسقاط النظام غير الديمقراطي، وإقامة بديل ديمقراطي، ثم تدعيم أسس البنية الديمقراطية [66].

تبعاً لما تقدّم من معانٍ للتحوّل الديمقراطي فلابد من الإشارة إلى أنّ التحوّل الديمقراطي هو عملية انتقال أو تحول الحكم من سلطة الفرد الواحد (النظام الاستبدادي) إلى سلطة أو حكم الأغلبية(النظام الديمقراطي) المتمثل بالسلطة التشريعية والقضائية

والتنفيذية، والمرتبط ارتباطاً وثيقاً ببنود دستورية، والذي يتمّ فيه تعدّد المؤسسات السياسية، وتتاح فيه عملية التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات، وتوسيع دائرة المشاركة الحقيقية للمواطنين في الحكم.

وبناءً على ما سبق يرى الباحث أنّ من غير الممكن بل العسير الوصول إلى الديمقراطية بدون المرور بمرحلة التحوّل الديمقراطي التي هي المرحلة الرئيسة والمهمة في البناء الديمقراطي، ذلك لأنّ الانتقال المباشر إلى الديمقراطية سيؤدي إلى حدوث فوضى عارمة، وإرباك في المنظومة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

ثانياً: مراحل التحوّل الديمقراطي

التحوّل عملية مستمرة لا يمكن حدوثها دفعة واحدة، وإنما تمرّ بسلسلة من المراحل التطورية حتى تصل إلى النضج والاكتمال، وهي مراحل مُهمة يتوقف عليها نجاح التحوّل من عدمه، حيث تبدأ بزوال النظام الاستبدادي، وتنتهي برسوخ النظام الديمقراطي وتأصيله، وهذه المراحل هي: [67]

المرحلة الأولى: مرحلة الاستعداد والتأهّب والتحضير للتحوّل الديمقراطي، وتتمثل هذه المرحلة بتزايد حدة الصراعات السياسية والاجتماعية، وتمثل تهديداً واضحاً للأنظمة الاستبدادية لدرجة تهدّد سيطرة نظام الحكم غير الديمقراطي، ويؤدي هذا الصراع المتواصل إلى انهيار الاستبداد.

1- **المرحلة الثانية:** تتمثل هذه المرحلة بظهور إجماع حول ضرورة اتخاذ قرار التحوّل وتبنّي حكم ديمقراطي، وتحديد مطالب ومجالات أساسية ومؤسسية من قبل الزعماء السياسيين الجدد.

2- **المرحلة الثالثة:** مرحلة تأمين التحوّل الديمقراطي، وذلك عندما يعتاد السياسيون والناخبون على هذا النظام ويتقبلونه، ويقومون بإرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية، وتنّمي الثقافة السياسية والديمقراطية، وليس من حق أي أحد النقض للقرارات مثل إصدار قانون انتخابات، وتحديد مواعيدها وآلياتها أو تشريع قانون للأحزاب السياسية.

ثالثاً: أنماط التحوّل الديمقراطي

تتخذ عملية التحوّل الديمقراطي أنماطاً متعددةً ويقصد بها (تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحوّل والإجراءات التي اتّبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي)[68].

كما تجدر الإشارة إلى أنّ أهم أنماط التحوّل الديمقراطي بحسب تحديد صامويل هنتنجتون * ما يأتي[69]:

1- **نمط التحوّل:** يكون فيه التحوّل الديمقراطي بمبادرة من النظام الحاكم نفسه من دون تدخل جهات أخرى.

2- **نمط التحوّل الإحلالي**: الذي يحدث فيه التحوّل بمبادرة مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.

3- **نمط التدخل الأجنبي**: الذي يكون نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية.

4- **نمط الإحلال**: تحدث فيه عملية التحوّل نتيجة للضغوطات الشعبية؛ وبسبب حدوث أزمة وطنية تؤدي إلى تعبئة واسعة ضدّ النظام الذي لا يستطيع حلّ هذه الأزمة.

رابعاً: متطلبات التحوّل الديمقراطي

يقدّم علماء السياسية متغيّرات مُهمة تشكّل عناصر التفاعل التي تحرك التحوّل الديمقراطي، وهي أدوات مُهمة يجب اتّباعها للوصول إلى التحوّل الديمقراطي، ونذكر منها الآتي[70]:-

1- **العامل الاقتصادي والاجتماعي**: يعدّ مدخلاً مناسباً لدفع النظم غير الديمقراطية في سبيل التحوّل الديمقراطي، فالنمو الاقتصادي قد يكون عاملاً محّفزاً أو ضاغطاً لإحداث التحوّل كونه يؤدي إلى ارتفاع مستوى التعليم، وتفعيل الإدارة المشتركة للعملية الاقتصادية

---

* صاموئيل هنتنجتون/ أستاذ العلوم السياسية اشتهر بتحليله للعلاقة بين العسكر والحكومة المدنية وبحوثه في انقلابات الدول، وهو صاحب اطروحة ان اللاعبين السياسيين المركزيين في القرن الحادي والعشرين سيكوّنون الحضارات وليس الدول القومية. **المصدر** http://www.ektab.co.

التنموية بين الحكومة وفئات المجتمع الفعّالة، وذلك من شأنه أن يزيد من عملية المشاركة في العمل السياسي.

2- **الثقافة السياسية:** تعني وجود ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على السواء، تسعى إلى تشجيع الحريات المدنية السياسية، وتقّبل فكرة وجود سلطة سياسية واحترامها، وتسمح ببناء وعي وإدراك سياسي جديد من قبل المجتمع، كونها تؤسس سلوك الأفراد على المواطنة والشعور بالانتماء للجماعة.

3- **القيادة السياسية:** التحوّل الديمقراطي يحتاج إلى قيادة تمتلك القدرة والجرأة على الشروع بعملية التحوّل، لكن مع وجود قيادة سياسية تؤمن بالديمقراطية كشكل مثالي للحكم يمكن أن تنقل مجتمعاتها نحو الديمقراطية.

4- **المتغير الدولي:** ويثير هذا المتغّير مؤشرات عديدة ومُهمة، منها حجم التدخل الخارجي في القرارات السياسية للدولة، ومسألة التبعية السياسية والاقتصادية، ودور دول الإقليم في استقرار تلك الدولة أو عدم استقرارها، وغيرها من المسائل التي يمكن عدّها متطلبات أو عوامل مساعدة على إنجاح عملية التحوّل الديمقراطي.

خامساً: آليات نجاح التحوّل الديمقراطي

يرتكز التحوّل الديمقراطي الحقيقي على جملة من المتطلبات الأساسية التي تؤدي الى نجاحه، حيث إنها تجعل من التجربة الديمقراطية أكثر تماسكاً، وتمثل نوعاً من استقرار التحوّل، وينعكس ذلك على استقرار البلد، وتتحدد بالآتي[71]:

1- وجود دستور ديمقراطي معاصر يتمّ وضعه من قبل جمعية تأسيسية منتخبة أنتخاباً عاماً حراً، يتم فيه تحديد الصلاحيات والحقوق والواجبات، يحترم الحريات الأساسية، ويضمن للمواطنين جميعهم حقوقهم وواجباتهم في مواجهة الدولة.

2- عدّ الانتخابات أداة مُهمة للوصول إلى السلطة، شرط أن تكون حرة ودورية تتسم بالنزاهة وفق المعايير المتعارف عليها دولياً، ووفق الدستور الديمقراطي.

3- العمل بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) بعضها عن بعض، مع ضرورة ضمان التوازن بينها، وذلك ضروري لأي تحوّل ديمقراطي حقيقي.

4- التداول السلمي للسلطة ونبذ العنف مع الآخر وقبوله، تمهيداً لإجراء المنافسة وفق أسس وضوابط ديمقراطية مبنية على تكافؤ الفرص، ومحظية باتفاق عام من قبل المجتمع السياسي.

5- الشفافية وحرية تدفق المعلومات، ومكافحة الفساد، وإرساء دولة العدل والحرية التي يتمتع فيها الفرد بالمساواة أمام القانون بعيداً عن التمييز بسبب الدين أو العرق أو المركز الاجتماعي.

المحور الثالث: التحوّل الديمقراطي وتعددية القنوات الفضائية في العراق

أولاً / التحوّل الديمقراطي في العراق بعد 2003

لم تكن انطلاقة التحوّل الديمقراطي في العراق بعد العام 2003من صنع النظام السياسي الجديد القائم على أنقاض نظام شمولي لا يؤمن بالتعددية الحزبية والإعلامية، بل تمّ بفعل عامل خارجي قادته الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق، وتأسيس نظام ديمقراطي من خلال عملية التوافق التي تمت بينهم وبين من تولى زمام شؤون السياسة في العراق[72]

وقد مثّلت عملية التحوّل هذه من النظام التسلطي (الشمولي) إلى النظام النيابي المتعدد الأحزاب والمراعي للحريات العامة وأهمها حرية الرأي والتعبير وحرية وسائل الإعلام لاسيمّا القنوات الفضائية نقلة نوعية في المجتمع العراقي بعد 9 نيسان 2003.

وألقت هذه التجربة الديمقراطية بظلالها على مختلف الصُّعُد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية، إذ شكّلت قاعدة أساسية يستند عليها المشروع الوطني الجديد الرامي إلى إعادة تأسيس الدولة العراقية الجديدة, والتي لابد من أن تحترم مواطنيها، ويضطلع نظامها السياسي بالواجبات أو المهام التي تسعى إلى خدمة المجتمع العراقي وعلى مختلف الصُّعُد [73].

ولقد مرت العملية السياسية الجديدة بمجموعة من المراحل والصيغ المتعددة والمتنوعة تمثلت بظهور حكومات ونظم سياسية ممهدة للديمقراطية، ذلك في سبيل تحقيق الشروع

بالبناء الديمقراطي، ويمكن استعراض أبرز هذه المراحل والعمليات السياسية التي شهدها العراق بعد سقوط النظام، والتي كان لها الأثر الكبير في خدمة عملية التحوّل الديمقراطي بالآتي [74]:

1- سلطة الحاكم العسكري الأمريكي (جي كارنر) التي تشكلت في أعقاب سقوط النظام السابق، واستمرت لمدة شهر واحد، حيث كان يسعى من خلالها إلى تشكيل حكومة عراقية مؤقتة مقبولة من قبل الشعب العراقي، لكنه فشل في مهمته هذه، ومن ثمّ أعقبتها سلطة الائتلاف المؤقتة التي قادها (الحاكم المدني بول بريمر) في 6|5|2003والذي حكم العراق حكماً مباشراً لمدة سنة واحدة، وقد أصدر العديد من الأوامر والقرارات أبرزها الأمر رقم (1) المعروف بقانون اجتثاث البعث، والأمر رقم (2) المتعلّق بحلّ الجيش العراقي، وغيرها من القرارات التي أججت الوضع العراقي.

فكان أول ما تمّ ملاحظته من مؤشرات رئيسية للتحول الديمقراطي في العراق هو إعلان بريمر تشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي في7/13 / 2003 استناداً إلى قرار مجلس الأمن المرقم (1483في 2003/5/22) والذي مثّل أول مؤسسة تشريعية تنفيذية بعد تغيير النظام السياسي في العراق، وقد تّكون من (25) سياسياً عراقياً تناوبوا على رئاسته شهرياً[75].

وقد أصدر مجلس الحكم العراقي بعد ذلك وبالتحديد في 16 تشرين الثاني من عام 2003 بياناً صحفياً بشأن التحوّل السياسي والديمقراطي في العراق محدّداً فيه بعض النقاط الأساسية التي تبدأ من صياغة قانون لإدارة الدولة العراقية للمدة الانتقالية، ومناقشة الجدول الزمني لإنهاء الاحتلال، واحترام الحريات الأساسية، وتأكيد الفصل بين السلطات الثلاث، وإقرار مبدأ السيطرة على قوى الأمن والجيش، وضمان حقوق الأديان والطوائف الأخرى وينتهي البيان بالتأكيد على إقرار الدستور الدائم وتحول السلطة إلى حكومة منتخبة وفقاً لأحكامه[76].

2- الحكومة العراقية المؤقتة التي ترأسها الدكتور إياد علاوي، والتي تشكّلت في 2004/5/28 واستمرت لمدة سنة واحدة، وتميّزت هذه المرحلة بحلّ سلطة الائتلاف

المؤقت وتسليم السيادة لحكومة عراقية مؤقتة، ثم أعقبتها حكومة الدكتور إبراهيم الجعفري الانتقالية في 28 نيسان 2005 التي استمرت في الحكم حتى نهاية آيار لعام 2006، وهذه الخطوة التطبيقية الأولى للعملية السياسية العراقية، ذلك لأنه تمّ من خلالها الإعداد لانتخاب مجلس نواب وحكومة دائمين، والتصديق على مُسوَّدة الدستور الدائم للعراق الذي تمت كتابته من قبل الجمعية الوطنية المنتخبة بشكل ديمقراطي.

3- الحكومة الدستورية التوافقية برئاسة نوري المالكي التي تشكلت في 2006/5/20، واستمرت لمدة أربع سنوات، وهو مرشح الائتلاف العراقي الموحد، أي الكتلة الكبرى الفائزة في مجلس النواب، والتي حصلت على أعلى الأصوات في الانتخابات التي جرت في 30/ 1/ 2005، حيث بلغ عدد المقاعد (128) مقعداً ممّا استوجب أن يكون رئيس الحكومة من قائمة الائتلاف العراقي، وبعد سلسلة من المباحثات تمّ اختيار نوري كامل المالكي رئيساً للوزراء، وقد شكّل المالكي حكومة ائتلافية مع معظم القوى السياسية المشاركة في مجلس النواب، حيث شارك فيها ممثلو جميع المكونات العراقية الأساسية والصغيرة، لذلك سمّيت بحكومة الوحدة الوطنية كما كانت تُوصف آنذاك[77]، وامتدت حكومة المالكي إلى الولاية الثانية التي أعقبت انتخابات السابع من آذار / مارس 2010، والتي سميت باسم حكومة الشراكة الوطنية التي منحها مجلس النواب الثقة في 1/21/ 2011م.

4- حكومة الدكتور حيدر العبادي التي تشكلت في 11/ 8/ 2014، بعد محاولات تمديد حكومة المالكي لدورة ثالثة، حيث كلّف رئيس الجمهورية فؤاد معصوم بشكل رسمي مرشح التحالف الوطني لرئاسة الوزراء حيدر العبادي بتشكيل الحكومة المقبلة، وجاء في المرسوم الموقع بتاريخ 11/ 8/ 2014 وحمل الرقم (152) استناداً إلى أحكام المادتين (أولاً وثانياً) من المادة (76) والبند (سابعاً) من المادة (73) من الدستور، حيث كلف حيدر العبادي مرشح التحالف الوطني العراقي من ائتلاف دولة القانون" بتشكيل مجلس الوزراء، ويتولى تسمية أعضاء وزارته خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ صدور هذا المرسوم[78].

أمّا أنواع الانتخابات التي جرت في العراق لغاية الآن والتي كان لها الأثر الكبير في عملية التحوّل الديمقراطي في العراق، فهي[79]:

أولاً: انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في 30 / 1 / 2005.

ثانياً: انتخابات مجالس المحافظات في 30 / 1 / 2005.

ثالثاً: انتخابات المجلس الوطني الكردستاني في 30 / 1/ 2005.

رابعاً: انتخابات مجلس النواب العراقي الدورة الأولى في 15 / 12 / 2005.

خامساً: الانتخابات الثانية لمجلس المحافظات في 31/ 1 / 2009.

سادساً: انتخابات إقليم كردستان في 25 / 7 / 2005.

سابعاً: انتخابات مجلس النواب الدورة الانتخابية الثانية في 7 / 3 / 2010.

ولابد من الإشارة إلى أنّ كلّ أنواع الانتخابات التي حدثت في العراق تمّ تنظيمها وإعدادها وتنفيذها والإشراف عليها عن طريق المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهي السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق، وقد أُنشئت بموجب قانون رقم (92 في 5/31 /2004)، وهي هيئة مهنية حكومية مستقلة ومحايدة، تتمتع بالشخصية المعنوية، وتخضع لرقابة مجلس النواب، وتمّ إصدار القانون الجديد للمفوضية رقم (11) لسنة 2007 من قبل مجلس النواب العراقي، ويقوم بإدارتها مجلس المفوضين المكّون من (9) أعضاء، تم اختيارهم من قبل مجلس النواب [80]

ولقد واجهت الانتخابات في العراق صعوبات عديدة أخطرها هو الإرهاب، ولاسيّما الإرهاب السياسي والاجتماعي والعرقي والطائفي، حيث أصبح العراق ساحة مفتوحة لكّل أنواع الجريمة المنظمة وغير المنظمة وللصراعات، ممّا أسهم ذلك في خوف المواطنين من الذهاب إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم إضافةً إلى التصفيات السياسية والاقتتال بين الجماعات والتكوينات العرقية، ممّا أثر سلباً في مجمل العملية الانتخابية في العراق، وشكّل عائقاً أساسياً أمام عملية التحوّل الديمقراطي [81].

أمّا أبـرز المـؤشرات التـي طـرأت عـلى الـساحة العراقيـة فهـي ظـاهرة تعـدّد الأحـزاب والحركـات السياسية التي دخلت الانتخابات منافسة عالية ورغبة في الترويج لبرامجها، والتي شـكلت مظهـراً مـن مظاهر التحوّل الديمقراطي، ويقّدر عددها بما يقارب أكثر من (200) حـزب وحركـة سياسـية، تباينـت بين إسلامية(دعوة – فضيلة- حـزب إسـلامي عراقـي) وقوميـة (حـزب ديمقراطـي كردسـتاني – اتحـاد وطني كردستاني) وعلمانية (الحزب الوطني الديمقراطي – والحـزب الـشيوعي) بعـد أن كـان الحـزب الواحد هو السائد، لكنها ظهرت في ظل وضع حسّاس يكتنفه صراعٌ سياسيّ [82].

وإنّ من عوامل نجاحها هو ممارستها للعملية الديمقراطية، وتهذيب برامجها الحزبيـة والانتخابيـة القائمة على أساس تشجيع الحوار المـسؤول والهـادف الـذي يمهـد الطريـق إلى مـصالحة تاريخيـة عـلى قاعدة الديمقراطية بين التيـارات الفكريـة والحركـات الـسياسية المعارضـة في دول المهجـر مـن ناحيـة، الحركات المعارضة والقوى الحاكمة في داخل العراق من جهة أخرى[83].

ولا بد من الاشارة بان عمليـة التحـوّل نحـو الديمقراطيـة في العـراق وفي اي بلـد تحتـاج الى نخـب فكرية ديمقراطية لها حضورها القوي والفاعل على الساحة الشعبية، نخـب تحمـل الفكـر الـديمقراطي على شكل قبول ورفض في إطار سجال ومحاججة فكرية بين السلطة والمعارضة أو على شـكل معالجـة، سواء بالإضافة أم الإلغاء عبر نشاط وحضور فكري تحـت إطـار عمـل سـياسي تراكمـي، بحيـث تـتجلى الديمقراطية كنظام حكم، وكوسيلة لفضّ النزاعات، أو كطريقة لتبادل الـرأي، وكأسـلوب للتفـاهم عـلى الحل الوسط القائم على الحوار والعلانية والشفافية والعقلانية [84].

أمّا بعد سقوط النظام السابق فقد دخـل العـراق مرحلـة انتقاليـة جديـدة تتطلـب تأسيس نسق واضح المعايير من الديمقراطية، وذلك من خلال الاستناد إلى مبـدأ التعاقـب على السلطة، إذ توجد هنالك حقيقة جوهرية تتمثل في ان التحوّل الـديمقراطي الحاصـل في جميع الدول لن يؤدي إلى ممارسة ديمقراطية راسخة ومـن ثـمّ الوصـول إلى الاسـتقرار السياسي إلّا إذا ارتبط بوضع أسس وقواعد وآليات ثابتة ومقبولة لتعاقب القوى السياسية في تلك الدول، ومن أجل أنّ يأخذ التحوّل الديمقراطي مداه الحقيقي ينبغي توفير أسـسه المبدئية والمؤسساتية والإجرائية على صعيد بنية السلطة السياسية ومزاولتها وانتقالها من

قوة سياسية إلى أخرى، وبقدر ما تستهدف عملية تنظيم التعاقب على السلطة إرساء أسس ممارسة ديمقراطية ثابته ودائمة [85].

ثانياً / تعددية القنوات الفضائية بعد 2003 في العراق

إنّ تعددية وسائل الإعلام ضرورة من ضرورات المجتمعات الديموقراطية المعاصرة، وهي السبيل إلى رقي أي مجتمع في العالم، نظراً لما تنطوي عليه من التعدد الحاصل في وسائل الإعلام ولاسيّما الفضائيات، والتنوّع في الآراء والأفكار سواء أكانت موالية أم معارضة للحكم، وتكمن الأهمية من ذلك في النهاية إلى اعتماد الآراء البناءة والمفيدة للمجتمع وعلى مختلف الصُّعُد، إضافةً إلى أنها من الأسباب المهمة والداعمة لحركة التحوّل الديمقراطي في أي بلد [86].

ولقد انعكست جملة التغييرات التي شهدها العراق خلال سنوات الاحتلال بأشكال مختلفة على البيئة الإعلامية التي شهدت تحوّلاً غير مسبوق، من إعلام أحادي شمولي يخضع لرقابة حكومية صارمة إلى أعلام ديمقراطي غير مقّيد بضوابط وتشريعات، ويفتقد في الغالب إلى الشعور بالمسؤولية نتيجة عدم تهيؤ الذهنية الإعلامية لممارسة العمل الإعلامي في أجواء جديدة غير معتادة، فضلاً عن انتهاك المهنة من أطراف طارئة غير ملمة بطبيعة الإعلام، حيث قاد ذلك إلى أن يكون الإعلام منفلتاً ينتج رسائل إعلامية تتقاطع مضامينها مع ما يجب أن يقوم به في المرحلة التاريخية العصيبة [87].

وبالطبع لا يمكن تعميم ذلك على كلّ القنوات الفضائية الجديدة، فرغم هذه الصفات السلبية في الجانب المهني والتقني حتى الوطني عند بعضٍ منها إّلا أنّ هناك بعض الفضائيات العراقية امتازت بالمهنية والموضوعية العالية الملتزمة بالمشروع الوطني، وبذلك قامت سلطة الاحتلال بقيادة (بريمر) بإعادة بناء المؤسسات الإعلامية وتنظيمها من خلال إصدار عدد من القوانين ذات الأثر المهم في طبيعة النظام الإعلامي وفلسفته في العراق الجديد، أبرزها [88]:

1- حلّ وزارة الثقافة والإعلام وتسريح العاملين فيها وفق الأمر رقم (2) لسنة 2003، وتعطيل عمل جميع المؤسسات الإعلامية العراقية التابعة للنظام السابق.

2- أصدر الحاكم المدني بول بريمر قراره رقم (6) في بداية شهر حزيران / يونيو عام 2003 القاضي بإنشاء شبكة الإعلام العراقي على يد (سايمون هاسلوك) المتحدث باسم

سلطة الأمم المتحدة و بتمويل أمريكي على أن تعود ملكيتها للدولة العراقية، وكان الهدف من ذلك إنشاء شبكة على غرار (BBC) التي تحصل على التمويل عبر الحكومة؛ لكنها تمتلك استقلاليتها لكسر الروتين المعمول به في العراق.

3- أصدرت سلطة الائتلاف في آذار 2004 قراراً حمل الرقم 65 و66، لأجل إجراء عمل تنظيمي للإعلام العراقي الجديد في أطار حرية الرأي والتعبير، وقد نصّ الأول على تأسيس (الهيئة الوطنية للاتصالات والإعلام) المكلّفة بتنظيم البثّ الإذاعي والتلفزيوني، ومنح التراخيص، ومراقبة وسائل الإعلام ورصد أدائها، أمّا الثاني فقد نصّ على تأسيس الهيئة العراقية العامة لخدمات البثّ والإرسال بهدف تنظيم البثّ والإرسال، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات المعلومات.

4- أصدر بريمر قراراً منع بموجبه اعتقال أي صحافي إلّا بموجب موافقة رئيس الوزراء حصرياً، وهو أمر لم يعرفه الإعلام العراقي في السابق.

5- تضمين قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الفقرة 12 التي أشارت إلى حقّ الناس في حرية التعبير، وتسلّم المعلومات وإرسالها وإلغاء الرقابة المسبقة، وبدء استحصال الإجازة المسبقة الواردة في قانون المطبوعات رقم 206 لسنة 1968.

6- إصدار قانون رقم (14) لسنة2003م الذي يمنع وسائل الإعلام من بثّ أو نشر أية مادة تحرّض على العنف أو الإخلال بالنظام أو تدعو إلى إثارة الشغب والإضرار بالممتلكات، وقد خوّل هذا القانون سلطة الائتلاف باتخاذ إجراءات بحق وسائل الإعلام التي لا تلتزم بما جاء فيه من تعليمات، ومنها التفتيش من دون إنذار مسبق، ومصادرة المواد والمعدّات المحظورة، وإغلاق المبنى،

حيث شهد الإعلام العراقي بعد التغييرات الحاصلة في العراق بعد عام 2003 انتشاراً وتعدداً واسعاً في وسائله وباتجاهات ورؤى حزبية، ومستقلة، وأخرى حكومية، وقد أثر ذلك وبشكل بارز في التحوّل الديمقراطي في العراق[89]، وصدرت في الأشهر الأولى من الاحتلال أكثر من(200) صحيفة وانطلقت حوالي (70) محطة فضائية وإذاعية، فضلاً عن الانفتاح على المحطات الفضائيات العربية، والانطلاقة الواسعة للاتصال عبر شبكات المعلومات مستفيدة من الانفلات والفوضى الإعلامية التي حصلت - آنذاك - في الساحة الإعلامية [90].

ويمكن القول أنّ القنوات الفضائية العراقيـة المختلفـة قـد سـاهمت بـدور كبـير في عمليـة ترسـيخ مبادئ الديمقراطية، من خلال تسليط الضوء على حقوق الإنسان، ومنها حرية الرأي والتعبـير، وأهميـة الحفاظ عليها، والدعوة إلى المشاركة الفعلية والجادة في الانتخابات التي تجـري في العـراق، والتعريـف بالأحزاب والشخصيات السياسية، وكشف البرامج الانتخابية لكلّ منهـا، وممارسـة النقـد والرقابـة عـلى الأداء الحكومي والتشريعي والقضائي[91].

وبالرغم من تعدّد الاتجاهات والرؤى التي تمثل القنوات الفضائية في العراق, يمكـن تـصنيف تلـك القنوات على النحو الآتي [92].

1. **قنوات فضائية شبه رسمية:** المتمثلة بقناة العراقية التي أطلقتها شبكة الإعلام العراقي التـي أُنشئت من قبل سلطة الاحتلال بعد 9 نيسان 2003، وعُدّت فيما بعد الناطق الرسمي باسم الحكومـة وتتمثل بقناة العراقية الفضائية *.

2.قنوات فضائية حزبية: وتعتمـد هـذه الفئـة مـن القنـوات الفـضائية عـلى أحـزاب أو تنظـيمات وحركات سياسية معينة تموّلها مادياً وتـسندها مهـما بلغـت خـسائرها، وبـسبب اعـتماد تمويلهـا عـلى مخصصات الحزب الذي يصدرها أو على مساعدات أفراد داخله، لذا فهي تهتم بـالترويج والـدفاع عـن عقائده ومواقفه السياسية، وتسلك هذه القنوات اتجاهاً معيناً إزاء القضايا السياسية أو الاقتـصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، فضلاً عـن تغطيتهـا المـستمرة لأخبـار الحـزب الناطقـة بلـسانه،[93]، ومـن أبـرز القنوات الفضائية الحزبية (الفرات, بغداد, بلادي , المسار، آفاق, العهد).

3.قنوات فضائية خاصة: وهي تابعة إلى شخـصيات سياسـية عراقيـة مـستقلة، ويـشار إليهـا بأنهـا القنوات التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص، ولا ترتبط هـذه الفئـة مـن القنـوات بجهـة سـواء أكانـت حكوميـة أم مؤســسة ذات هــدف سـياسي[94]، ومـن أبـرز القنـوات الخاصـة (الـشرقية, الـسومرية, البغدادية, السلام, الديار).

* تعد قناة العراقية الفضائية من القنوات شبه الرسمية حسب الاطلاع على مشروع قانون شبكة الإعلام العراقي لسنة 2009 تحديداً في المادة (5) من الفصل الاول / والمادة (30) من الفصل التاسع.

ولعّل أحداث التغيير والتعددية الإعلامية المفرطة جعلت المجتمع أمام ممارسات ديمقراطية لم يألفها من قبل، وفي الوقت الذي تمكّن فيه المجتمع من التكّيف مع بعض تلك الممارسات من جرّاء التبلور السريع للوعي الديمقراطي، إلّا أنه أخفق في ممارسات أخرى، بل إنه في أحيان أخرى أساء أستخدام الاجواء الديمقراطية نتيجة التناقضات الحادة التي انطوت عليها الثقافة السائدة التي تحلّى بها[95].

وإنّ هذا الانفتاح الإعلامي الواسع والمتمثل بإنشاء العديد من القنوات الفضائية العراقية هو مظهر قوة من جانب، حيث انعكس على مجمل الحياة العامة للمواطنين في العراق بعد أن عانوا من قسر السياسة الإعلامية الواحدة وعلى مدى طويل، ومن جانب آخر كان باعثاً على الانقسام وتجزئة الرأي العام، وعدم توحيد الخطاب الإعلامي في مواجهة الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل حظي الإعلاميون أيضاً ببيئة تنّوعت فيها المؤسسات والوسائل الإعلامية وتعددت توجهاتها وغاياتها، وتؤدي دوراً مميزاً في حسن سير الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي، وقد انعكس هذا التحوّل والتعدد على مزاولة عملهم الإعلامي بحرية تامة محاولةً بذلك إرساء الديمقراطية في البلد[96]، كلّ ذلك مرتبط باحترام الحرية والتعددية التي تتمتع بها وسائل الإعلام وتعزيزها من قبل السلطات الحاكمة، حيث يكون ذلك مؤشراً مهماً ينعكس على احترام حرية الرأي والتعبير والممارسات الديمقراطية الأخرى، وهو في حدّ ذاته شرط أساسي للديمقراطية الفاعلة [97].

ولابد من الإشارة إلى أن هذا التنوع والتعدد في الفضائيات العراقية الذي حصل بعد عام 2003 أدى إلى إشاعة ثقافة الديمقراطية لدى الجمهور العراقي واحترام الرأي الآخر، وهو أحد منابع الديمقراطية، لأن التعدّدية هذه تخدم المذاهب والآراء ووجهات النظر والأذواق للجمهور، وتشكّل عامل ضغط على الحكّام[98]، هذا من ناحية الجانب الإيجابي، وهنالك جانب سلبي تمثل بأنّ التعددية الإعلامية أصبحت تدلّ على الضعف والانقسام، وأدت إلى الانفلات الإعلامي الذي شكّل فوضى إعلامية عارمة قامت بغرس قيم ديمقراطية، وبشكل يصعب على الجمهور فهمه وقبوله، ذلك لأنها نشأت في ظلّ التعددية والمحاصصة السياسية والطائفية والعرقية [99].

المبحث الثاني

التلفزيون وعلاقته بالديمقراطية

تمهيد

أعطى التلفزيون اهتماماً بالديمقراطية وبمختلف موضوعاتها، وقضاياها, وذلك بتسليط الضوء عليها عبر برامجه المتنوعة, لأنها تمثل أمراً مهماً بالنسبة إلى وسائل الإعلام المتنوعة لاسّيما التلفزيون, الذي أضحى وسيلة فعالة ومؤثرة في ترسيخ مبادئ الديمقراطية في المجتمعات الديمقراطية, من أجل تحقيق خطاب إعلامي هادف ومؤثر في توجهات الجمهور، خاصة جمهور المشاهدين.

وسيناقش هذا المبحث التلفزيون وعلاقته بالديمقراطية من خلال ثلاثة محاور: الأول سنحاول أنّ نقدم فيه شيئاً عن ديمقراطية الإعلام ورصد جدلية العلاقة بينهما على وفق ثلاثة آراء, وسنحدد أهدافها فضلاً عن أبرز معوقات ديمقراطية الإعلام، والمحور الثاني سيتضمن الوظائف التي يقدّمها التلفزيون للمجتمع الديمقراطي, أما المحور الثالث فسيتطرق إلى التلفزيون ودوره في تعزيز الديمقراطية.

المحور الأول: ديمقراطية الإعلام (العلاقة – الأهداف – المعوقات)

أولاً: العلاقة بين الإعلام والديمقراطية

نشأت الديمقراطية من أجل أن يعتز الإنسان بهويته الإنسانية, ويسعى إلى تطبيقها في المجتمع ليسود الخير والعدل والسلام، ولمّا كانت الديمقراطية مطلوبة في ممارسة الحكم وإدارة مؤسسات الدولة والمجتمع، فإن الإنسان أكثر ما يكون بحاجة إلى ممارسة حقّه في الاتصال عبر وسائل الإعلام ليعبر عن رأيه بحرية على وفق السياق أو المنهج العام الذي يؤمن بمصالح الدولة الوطنية والقومية معاً، وهذه الرسالة التي يطمح إليها تحتاج إلى إبداع، وخلق الإبداع لا يكون الاّ في مناخ تسود فيه الحرية والديمقراطية من خلال توفير كامل لمستلزمات ممارسة الديمقراطية في مجال الإعلام [(100)].

لذلك يمكن القول إنّ تطور الديمقراطية كممارسة ارتبط بظهور وسائل الإعلام وتطورها، بل إنّ بداية التطور الديمقراطي يرجع بالأساس إلى اختراع الطباعة التي أتاحت نقل الأفكار وتبادلها بين مختلف المفكرين أو الشرائح المثقفة والناس، ولا يمكن تحقيق انتشار عالمي للديمقراطية من دون انتشار مكثف لوسائل الإعلام والتفاعل معها لكونها تعدّ

المنبر المفتوح الذي تتلاقى وتتعارض فيه الأفكار، والشيء المهم أن تجد جميع الآراء والأفكار فرصاً متساوية في التعبير عن نفسها من خلال هذه الوسائل[101].

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن الديمقراطية القائمة على حرية الاختيار لا قوام لها بغير إعلام حقيقي صادق وأمين، أساسه الحوار المبدع والخلاق والمفتوح لتبادل مختلف وجهات النظر المتباينة وصولاً إلى المشاركة الفعالة والمؤثرة من جانب مواطن ايجابي مدرك وواعٍ ومستنير، يسعى عن بصر وبصيرة إلى إنجاز الصالح العام بمختلف مفاهيمه المادية والمعنوية في إطار مجتمع ديمقراطي تعلو فيه مبادئ الحرية والمساواة، وتسمو فيه قيم الفضيلة والعدالة الاجتماعية[102].

ولذلك فإن مضامين الديمقراطية تؤكد على أهمية أن يكون الإعلام هو الصوت الحر المعبر عن إرادة المجتمع بمكوناته وأطيافه وفئاته كافة، وعرض قضاياه وطرح همومه وتلبية طموحات أبنائه، لأن ذلك سيؤدي دوراً فاعلاً في إنجاح مسيرتها في المجتمع, إذ يقوم الإعلام بالتبصير بأهمية الديمقراطية, ويرسخ ممارستها السليمة, ويدافع عنها بما يسهم في إيجاد حالة من الوعي الديمقراطي الذي سيكون له انعكاس في إنجاح مفاصل العملية الديمقراطية في البلد.

فوسائل الإعلام تعمل كحارس للمجتمع ضد أية مظاهر لسوء استغلال السلطة, لهذا فقد حرصت على ممارسة دور الرقيب الجماهيري لمراقبة وكشف انحرافات السلطة الحاكمة ومتابعة حالات استغلال السلطة والفساد، لِما يوّفر ذلك من حماية لحقوق أفراد المجتمع, وهذا ما يمثل جوهر دعوات الديمقراطية ومقاصدها[103].

وقد أصبح من الضروري إقرار ثقافة الديمقراطية في الإعلام، بأنّ يكون الجمهور شريكاً واقعياً بالرسائل الإعلامية، وليس مجرد هدف سلبي للإعلام، كما يجب أن يكون التنوع الإعلامي والتعدد أمراً منتشراً بين أفراد الشعب، إذ تكون المساهمة الاجتماعية هي رائدة الموقف، وهذه الأمور كلّها من مرتكزات الدولة الديمقراطية، فالواضح أنّ التدفق العمودي وفي الاتجاه الواحد من فوق نحو الأسفل يحّد من إمكانات الفرد، ويجعل منه مجرد آلة استقبال سلبية, بسبب انصراف اهتماماته إلى الأمور الشخصية, ولا يهتم بطموحاته ومطالبه الحتمية[104].

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إنه لا يمكـن الإقـرار بوجـود ديمقراطيـة حقيقيـة مـن دون وجـود ديمقراطية الإعلام والاتصال، لأن الارتباط وثيـق بيـنهما, وأحـدهما يكمـل الآخـر, ويـسعى إلى تـصحيح المسار، وذلك لما تقوم به وسائل الإعلام من دور فعّـال في تعزيـز الممارسـة الديمقراطيـة بـشكل سـليم, وتسعى إلى نقل ثقافتها إلى كلّ أفراد المجتمع وباختلاف التنوعات والطبقات حكامـاً ومحكـومين، مّـما يتيح ذلك المشاركة الفعالة للجمهور في عملية الاتصال, وفي تبادل الافكار والمعـاني، وهـو مـا يعّـبر عـن جوهر ديمقراطية الإعلام والاتصال[105].

وفي ضوء ما ذكر فإن ديمقراطية الإعلام هي مجموعة مـن الأفكـار التـي تـدعو إلى إصـلاح الإعـلام، والتي تسعى إلى التركيز على دعم مشاركة الجمهور من خلال استخدام وسـائل الإعـلام الفّعالـة، بغيـة خلق نظام إعلامي يقوم بإخبـار جميـع أفـراد المجتمـع وتمكيـنهم مـن المعلومـات لتحقيـق الاسـتفادة المطلوبة، وتعزيـز قـضايا الديمقراطيـة, ويتحقـق ذلـك أيـضاً مـن خـلال التركيـز عـلى الحـوار الهـادف واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتنمية قـدرات الجمهـور, وتعزيـز الديمقراطيـة عـبر نـشر المعلومـات الصحيحة والهادفة عنها[106].

لذا من الضروري أن ترتكز ديمقراطية الإعلام والاتـصال عـلى المناقـشات والحـوارات، ولـيس عـلى فرض وجهة النظر الواحدة أو الرأي الواحد، ويتم ذلك من خلال اتبـاع طـريقين للحـوار ولـيس طريقـاً واحداً، الطريق الأول يتجه من الأعلى إلى الأسفل, والطريق الآخر يتجه من الأسفل إلى الأعـلى, ويتعّـين على جميع أفراد الشعب المشاركة في المناقشات، وصنع القرار في كافـة المجـالات التـي تتعلّـق بـشؤون حياتهم, سواء أكانت سياسية أم اقتصادية إلخ[107].

ولابد من التأكيد على أنّ تحقيق ديمقراطية الإعلام يتطلب توافر ثلاثة شروط أساسية, وهي [108]:

1- أن يصبح المواطن شريكاً نشطاً وليس مجرد هدف للإعلام.

2- أن يوجد تنوع في الرسائل الإعلامية المتبادلة، مع ازدياد مساهمة المواطنين في وسائل الإعلام.

3- ضرورة تنمية الوعي النقدي للمواطنين تجاه ما يقّدم لهـم مـن وسـائل الإعـلام، لأنـه يمكـن للمواطن التمييز بين الرأي والخبر، وبين الإعلام والإعلان، وبين الحقيقة والزيف، وبين الموضوعي والذاتي في أحكام الإعلاميين.

وهناك مقاربات أساسية تميّز الدور الديمقراطي للإعلام, وتتحدد أبعاد العلاقة والدور على ثلاث مراحل [109]:

1- شرح تعريفات الديمقراطية التي تسمح بتبرير نوع من توزيع ادوار الإعلامي ورجل السياسة.

2- مراحل المطالبة بدور ديمقراطي للإعلام المكتوب والسمعي والمرئي.

3- أنواع العلاقات بحسب التركيبات الاجتماعية والفكرية المميزة لقواعد اللعبة الديمقراطية.

وبناءً على ما سبق يرى الباحث أنّ ديمقراطية الإعلام والاتصال هي عملية ثنائية تستند على أساس الحوار بين أطراف العملية الاتصالية، وتتيح تبادل الآراء والأفكار والمعلومات بما يسهم في تطبيق مبدأ حق الاتصال، أي التهيئة لخطاب قائم على أساس المشاركة والقبول بالآخر بعيداً عن الرقابة الحكومية الخاطئة، كما أنها تعني أن تمارس وسائل الإعلام دورها الفاعل كحارس لقيم المجتمع وثوابته الوطنية, وكرقيب على السلطة بحيث تمنع عنها الانحراف, وتكشف نواحي القصور أو الفساد فيها.

ثانياً: جدلية العلاقة بين الإعلام والديمقراطية

على الرغم من تأكيد العديد من المؤلفين في مجال الإعلام والاتصال السياسي على أهمية دور وسائل الإعلام في دعم الديمقراطية، ولاسّيما وجود ارتباط وثيق بينهما، إلا أن هناك تباين واضح لابد من الإشارة إليه, وهو تباين أوجدته الدراسات والنظريات حول ما إذا كانت هناك علاقة إيجابية أو سلبية بين الإعلام والديمقراطية، وانقسمت على ثلاثة تيارات أو اتجاهات متباينة حول طبيعة هذه العلاقة، وهي:

التيار الأول:

ينظر هذا التيار إلى تلك العلاقة نظرة أكثر إيجابية مؤكداً فاعلية ارتباط الإعلام بالعملية الديمقراطية, وقدرته على توجيه الرأي العام نحو التغيير والإصلاح، فضلاً عن دوره الرقابي على جميع مؤسسات الدولة، وطرحه للآراء الحرة المستنيرة لجميع القوى السياسية وإيضاحها للجمهور, وتدريبه على المشاركة السياسية الفعّالة، فضلاً عن دوره في تقويض شرعية النظم السلطوية[110].

الباحث مع هذا الرأي مع ضرورة عدم أغفال أدوار مؤسسات أخرى معنية بدعم التحوّل الديمقراطي إلى جانب وسائل الإعلام, وهي (القوى السياسية الفاعلة، ومؤسسات المجتمع المدني, وقادة الرأي في البلد).

التيار الثاني:

ينظر أنصار هذا التيار نظرة سلبية إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية، فلا يرى وجود في الخبرات العملية ما يثبت وجود علاقة إيجابية واضحة بين المفهومين، كما أنّ أصحاب هذا التوجه لا يمتلكون إطاراً فكرياً مشتركاً، فبعضهم ممّن يعتمد على النظريات الثقافية في التفسير ويذهب إلى تبني مواقف أيديولوجية تفترض أن وسائل الإعلام ما هي إلا أداة تقوم بوظيفة مساندة السلطة في المجتمع والوقوف معها على فرض نفوذها، والعمل على دعم الوضع القائم، وينظر إلى دور وسائل الإعلام في نشر الثقافة الجماهيرية التي تسهم في استمرار تعزيز نفوذ الفئات المستفيدة في المجتمع، على أنه عودة إلى الدور التعبوي للإعلام تحت غطاء التعددية الأمر الذي يسهم في إطالة عمر الأنظمة الاستبدادية[111].

ويرى الباحث أنّ هذا الاتجاه أو التيار فيه خلل واضح, إذ لا يمكن تعميم ذلك في الوقت الحاضر, وفي ظلّ التطور التكنولوجي وتعددية وسائل الإعلام التي من الممكن أن لا تلجأ إلى الأنظمة الحكومية, وتكون ذات طابع غير حكومي يعارض الاستبداد والتسلط, ويساند الديمقراطية أينما وُجدت.

التيار الثالث:

ينظر أصحاب هذا التيار إلى دور وسائل الإعلام في عملية التحوّل الديمقراطي بحذر في المرحلة التي تسبق عملية التحوّل إلى أنهُ تبدأ إشارات واضحة إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية، حيث أفادت الكثير من التجارب السياسية للعديد من المجتمعات بأنّ وسائل الإعلام لا تسهم بشكل إيجابي أو جدّي في التهيئة للتحول الديمقراطي، بل إنّ بعض التجارب تفيد بأنها أسهمت في مساندة الأنظمة الاستبدادية، ودعمت استمرار الوضع القائم، بينما يبدأ دورها الفعّال في أثناء عملية التحوّل الديمقراطي ذاتها، إذ تعّد مهمة إصلاح وسائل الإعلام واحدة من المهام الأساسية للإصلاح السياسي بشكل عام, لذلك تكون ذات نظرة معتدلة تعطي للإعلام أدواراً محددة في مرحلة التحوّل[112].

ويرى الباحث أنّ الآراء الثلاثة ترتبط ارتباطا وثيقاً بثقافة الجمهور, وبطبيعة النظام السياسي القائم في البلد الذي تتواجد فيه وسائل الإعلام، فهو الذي يحدّد مسار العلاقة (إيجابية أم سلبية أم معتدلة) بين الإعلام والديمقراطية، ولا علاقة للإعلام بذلك إذا أراد أن يطبق المبادئ والقيم التي جاء من أجلها.

ولا يمكن أن ننكر أبداً دور الإعلام في تعزيز الديمقراطية، لاسّيما وقد أصبح سلطة رابعة تضاف إلى السلطات الثلاث التي تحكم أيّ بلد ديمقراطي.

وفيما يخصّ القنوات الفضائية العراقية فتجدر الإشارة إلى أنّ بعضها يتأثر بالنظام الحالي وبعضها الآخر موقفها بالضدّ, فبعضها تحوّل إلى أداة مساندة للسلطة الحاكمة لدعم نظامها وسياساتها، وهي فاقدة للدور الأساسي الذي جاءت من أجله، وأخرى بالضد من ذلك لها، وثالثة موقفها معتدل أو غير واضح, كلّ ذلك يتعلق بالمصلحة والانتماء والايديولوجيا وتحقيق الربح والشهرة.

ثالثاً: أهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال

بناءً على ما تم ذكره من معطيات حول ديمقراطية الإعلام والاتصال يمكن الخروج بأهداف عديدة تتباين باختلاف الزمان والمكان، وبطبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد في كلّ بلد، وثقافة المجتمع الذي تسود فيه الديمقراطية، وتتسم هذه الأهداف بالشمول والتنوع، وهي كالآتي:-

1- تهدف إلى إتاحة فرصة أكبر لحقّ الرد على كلّ ما يُنشر أو يُذاع أو يُبثّ عبر وسائل الإعلام، وكذلك تسعى إلى تشجيع عمليات التغذية المرتدة التي يشارك الجمهور عبرها في التعبير عن رأيه، بحيث يتم الوصول إلى مرحلة تتحقق فيها التفاعلية بين وسائل الإعلام والجمهور[113].

2- تهدف إلى تزايد الرسائل المتبادلة وتنوعها لتغطي كافة المجالات من دون تعتيم أو إبهام، ممّا يؤدي ذلك إلى تزايد المشاركة الاجتماعية في عملية الاتصال, سواء من حيث الكم أم من حيث الكيف، وذلك يساهم في تعزيز النشاط الإعلامي والاتصالي في الحياة العامة, ويحقّق ديمقراطية الإعلام في آن واحد [114].

3- تعمل على معالجة أوجه القصور ومواطن الخلل التي تنشأ عن تطبيقات الديمقراطية وممارستها، وبذلك تسعى إلى تنقية الديمقراطية من شوائبها, والحّد من عيوبها في الممارسة والتطبيق [115].

4- تسعى إلى إيصال الرسائل المتنوعة إلى قطاعات واسعة من الجماهير سواء في المجتمع المحلي أم القومي أم الدولي، وذلك يستلزم من وسائل الإعلام والاتـصال مواكبـة التطـورات التكنولوجيـة، مـن خـلال العمل على توفير أجهزة وأدوات حديثة ومتطورة مع تسهيل عملية اقتنائها [116]

5- تسليط الضوء على القضايا التي تحتاج إلى مزيـد مـن الاهـتمام وتـؤدي إلى تثقيـف المـواطنين لـكي يتمكنوا من التوصل إلى الخيارات السياسية، واتخاذ القرارات الصائبة, وإقامة التواصـل بيـنهم مـمّا يـساعد ذلك في خلق الترابط الاجتماعي الذي يعزز دعم المجتمع المدني لبعضه بعض، وبما يكفل تحقيـق الأهـداف والطموحات المطلوبة[117].

6- تؤدي إلى توفير أجواء من الحرية التي من شأنها رفع أداء العاملين في ميدان الإعـلام والاتـصال، وتكفل وجود وسائل اعلام واتصال حـرة ومتعـددة تتـيح حريـة تـدفق المعلومـات وتـداول الآراء مـن مصادر متعددة، ومناقشة الرأي والـرأي الآخـر مـن دون تحّيـز أو محابـاة, مـمّا يعـزز أهميـة الإعـلام والاتصال في حياة المجتمع[118].

رابعاً: معوقات ديمقراطية الإعلام

إنّ النظام السياسي الذي تتبعه أي دولـة مـن الـدول يـنعكس بالـضرورة عـلى نظـام الإعـلام والاتـصال المعمول به في الدولة نفسها، وهناك علاقة تناسبية بين الإعلام والاتصال وبين الديمقراطية، إذ كلـما تزايـدت مساحة الديمقراطية كلما أضفت الشرعية على وسائل الإعـلام والاتـصال وسـاعدتها للقيـام بـدورها، وكلـما فرض النظام السياسي ضوابط وتشريعات سلطوية أدى إلى عدم تمكن وسائل الإعـلام والاتـصال مـن القيـام بواجباتها كمؤسسات اجتماعية تخدم المجتمع.

وإن استبعاد فئة معينة من وسائل الإعلام والاتصال عن فئة أخـرى يعـد مـن العقبـات الرئيـسة التـي تواجه ديمقراطية الإعلام والاتصال، لأنها قد تخضع إلى تمييـز اجتماعـي أو ثقـافي أو اقتـصادي أو تـؤدي إلى حدوث أسباب عرقية أو لغوية أو دينية، ولأن افتقـار هـذه الفئـات إلى المعلومـات والمعرفـة يترتـب عليـه حاجز اتصالي بين من يقدمون الرسائل الإعلامية والاتصالية، وبين من يتلقونها[119].

وعندما يكون النظام السياسي الحاكم غير ديمقراطي (سلطوياً أو دكتاتورياً) سيؤدي ذلـك إلى عدم تمتع وسائل الإعلام بهامش مـن الحريـة بـسبب القـوانين والتـشريعات الـصارمة التـي تحّـد

من تمتع وسائل الإعلام بحريتها في المجتمع، والتي تضمنت احتكار الدولة لوسائل الإعلام وإحكام سيطرتها عليها، وأيضاً هنالك إشكاليات أخرى تتعلق بنمط الملكية للوسائل الإعلامية، ومنها بأنّ المالك يبقى هو المسيطر على ما يتم إنتاجه من مضامين إعلامية[120].

كما ترتبط تلك العقبات بوجود فئات عريضة من الجمهور غير قادرة ربما علمياً على الاستفادة من بعض وسائل الإعلام أو التفاعل الديمقراطي معها، اضافةً إلى افتقارهم للمعرفة اللازمة لحلّ رموز الرسالة الإعلامية وفهمها، ممّا يؤدي إلى استبعاد عدد كبير من المواطنين من المشاركة الحقيقية في العملية الإعلامية، وكلّها أمور تعوق ديمقراطية وسائل الإعلام التي ينبغي أن تكون ثنائية الاتجاه يجري فيها حوار بين جانبين أو طرفين، وذلك هو أساس الإعلام الديمقراطي، في حين أنّ الحديث من طرف واحد هو أساس الإعلام السلطوي[121].

ويضاف إلى هذه العقبات ما يتعلق بسياسات الاتصال غير الصحيحة التي يمكن أن تضع العراقيل أمام حرية الإعلام ومن ثم يحدّ ذلك من ممارسة حرية الرأي والتعبير والفكر التي نصت عليها كلّ الدساتير، ممّا يؤدي إلى تقييد مشاركة الجمهور في صنع القرار, ويفقد الإعلام دوره الفعّال في المجتمع [122]، ولا بد من الإشارة إلى المعوق المرتبط بالتمويل المالي لوسائل الاتصال إذ إن اعتماد وسائل الاتصال على التمويل الخاص يؤدي إلى رغبة أصحاب المال بالتحكم بالمعلومات وتعديلها بحسب مصالحهم أو التأثير على عملها الديمقراطي، ومن ثمّ على استقلالية هذه الوسائل أيضاً [123].

ولكي يتم التغلّب على هذه المعوقات التي تحول من دون تطبيق ديمقراطية الإعلام وضعت العديد من الحلول للحدّ من ذلك، ومن هذه الحلول ما يأتي[124]:

1- توسيع مشاركة الشعب من خلال توفير حرية الردّ والتصويت والنقد وكافة أنواع ما يُعرف بالتغذية المرتدة، وإنشاء علاقات طيبة بين رجال الإعلام والمواطنين، حيث يؤدي ذلك إلى تنمية وعي الجماهير وتحصينها ضّد الأيدولوجيات المغرضة.

2- تفعيل العلاقة التبادلية والتفاعلية بين كلّ من المؤسسات التعليمية والإعلامية والاجتماعية والسياسية، والقضاء على تنميط وسائل الإعلام، وخلق إعلام قادر على بلورة الأفكار بموضوعية وجدية.

3- الارتقاء بمستوى الملاكات الإعلامية بدءاً من التكوين العلمي والأكاديمي مروراً بالتدريب الجيد المستمر, ممّا ينعكس ذلك على الارتقاء بمستوى المضامين الإعلامية من حيث الأداء

والجودة لتثبت وجودها في حال المنافسة، وكذلك الاستجابة لمطالب الجماهير وتحقيق آمالها, ويؤدي ذلك أيضاً إلى تفعيل المشاركة والحوار في مختلف القضايا.

4- تحقيق اللامركزية في وسائل الاتصال الجماهيرية, ممّا يعدّ وسيلة لدعم ديمقراطية الإعلام والاتصال وتحقيقها.

5- الأمانة والإخلاص والمصداقية في كلّ ما يُنشر أو يُذاع مع الإيمان بمبدأ: لا حرية بلا مسؤولية. مع التعامل والالتزام بكلّ ما جاءت به المواثيق الدولية عن حقوق الإنسان والديمقراطية سواء لرجل الإعلام أم المواطن.

المحور الثاني: وظائف التلفزيون في المجتمع الديمقراطي

يؤدي التلفزيون من خلال البرامج ذات المضامين المتنوعة دوراً مهماً للمجتمع الديمقراطي، ويحقق وظائف متعددة، إذ انه يعد منبر وطني مهم يمنح صوتاً لقطاعات المجتمع المختلفة، ويتيح ثقافة الديمقراطية من زوايا ووجهات النظر المختلفة.

وكثيراً ما يحصل الخلط بين الوظائف والتأثيرات التي تؤديها وسائل الإعلام ولا سيما التلفزيون، فبينما تهتم الوظائف بالدور العام الذي تؤديه وسائل الإعلام, نجد أنّ التأثيرات, هي نتائج لهذا الدور العام، وعلى سبيل المثال فإنّ الترفيه هو أحد وظائف الاتصال الجماهيري إلّا أنّ هذه الوظيفة قد تحقّق تأثيرات نفسية واجتماعية مختلفة عند الجمهور, وقد يكون هذا التأثير سلبياً أو إيجابياً [125].

ويمكن تعريف الوظيفة بأنها: "الدور الذي يؤديه الجزء في الكلّ أي النظام في البناء الاجتماعي الشامل, أي أنّ درجة الاستمرار والاطراد في البناء هي التي تحقّق وحدته وكيانه, ولا يمكن أن تتم إلا بأداء وظيفة هذا البناء, أي الحركة الديناميكية المتمثلة في الدور الذي يلعبه كلّ نظام أو نسق في داخل البناء "[126].

وتعرّف أيضاً بأنها: "نوع من العمل الذي يمكن للبناء أو النظام أداؤه بوضوح لتحقيق أهداف معينة، ويتضمن المفهوم الإداري للكلمة الواجبات والمسؤوليات والسلطات, وهي مكونات الوظيفة"[127].

ويشير مفهوم وظائف التلفزيون إلى "مجموعة الأدوار والفعاليات والنشاطات التي يؤديها التلفزيون، بهدف صياغة رسالة إعلامية ذات مضامين واضحة، وبثها إلى الجمهور المتلقي

عن طريق تخطيط وإنتاج مسبق، وفي ضوء رؤية تتفق مع منهج القناة التلفزيونية وتوجهاتها العامة، بهدف التأثير في الجمهور"[128].

ويمكن القول إنّ التلفزيون يحقّق للمجتمع الديمقراطي وظائف عدة، وهي لا تختلف عن الوظائف العامة ولكنها تقّدم خدمة كبيرة للمجتمع الديمقراطي، وتؤدي إلى ازدهاره، حيث إن التلفزيون يتمتع بخصائص تمّيزه عن باقي الوسائل الإعلامية الأخرى، وتجعله يمتلك القدرة على إدارة الحياة العامة, وتوجيه مناقشات الناس تجاه القضايا التي يطرحها, وتزويد المتلقين حكاماً ومحكومين بالخبرات التي يحتاجونها بغية تحقيق التواصل بين الطرفين، ومن هذه الوظائف:

أولاً: الوظيفة السياسية

تأتي هذه الوظيفة في مقدمة الوظائف التي يسعى التلفزيون إلى القيام بها في المجتمع الديمقراطي, إذ يمثل التلفزيون السيادة في المجتمع الديمقراطي، والتي يجب أن تتكيف معه بقية مؤسسات المجتمع من أجل ترسيخ الديمقراطية في المجتمع، ويقوم أيضاً بمهمة مساندة وجهة نظر الرأي العام وتمثيلها لمواجهة الحكومة، إذ يقوم بعملية تشكيل الرأي العام من خلال القضايا والملفات التي يتم تسليط الضوء عليها، ويسعى إلى إعلام الحكومة عن اتجاهات الرأي العام, ولهذا يتم النظر إلى هذه الوظيفة بأنها العنصر الفعّال في العملية الديمقراطية[129].

ويتم من خلال هذه الوظيفة ترتيب قائمة الاهتمامات السياسية في إطار من القيم والمعارف والآراء بشكل متوافق, واستبعاد الآراء والأفكار المتنافرة بشكل يقدّم القضايا والمعلومات والموضوعات السياسية في شكل مترابط يقوم على الدقة والوضوح للحقائق, ممّا يخلق صورة ذهنية بموضوعية هذه القضايا، فتعبر بوضوح عن الواقع السياسي وتعكسه بدقه، وتهتم بالتنشئة السياسية والتعبير عن المصالح والدفاع عنها, وتحقيق التكامل بين طبقات المجتمع المختلفة، و كلّ ذلك يتم في إطار الوظيفة السياسية [130].

(ويتمتع التلفزيون بمكانة خاصة في النظام السياسي, ويؤدي دوراً مُهماً في ضمن الأحداث السياسية الجارية في المجتمع، حيث يركز على نشر المعلومات, وإعلام الشرائح الاجتماعية بما يجري من أحداث وظواهر في الدولة، وغيرها من دول العالم)[131].

وتتفرع من هـذه الوظيفـة مجموعـة مـن الوظـائف التـي يؤديهـا التلفزيـون في مجـال الـسياسة للمجتمع الديمقراطي, وهي:

1-التنشئة السياسية

تعرف التنشئة السياسية بأنها العملية التي يتم بواسطتها تـشكيل الثقافـة الـسياسية أو المحافظـة عليها أو تغييرها, وحتى تعديلها, وتتسم بـصفة أساسـية بالاسـتمرارية عـلى مـدى حيـاة الإنـسان[132]، والتي يكتسب من خلالها الأفراد المعلومات والاتجاهات والقيم الأساسية التي تتعلق بالنسق الـسياسي للمجتمع والتي تعّد الأساس في تكوين معارف الفرد، كما أنها العملية التي يكتسب عن طريقها الأفراد التوجهات والمدركات السياسية المهمة[133].

ويستطيع التلفزيون أن يقوم بدوره في التنشئة السياسية للمجتمع الديمقراطي، مـن خـلال تزويـد الجمهور بكم هائل من الأخبار والمعلومات عّما يدور حولهم من أحداث سياسـية، بالـصورة والـصوت والحركة والألوان, هذه المزايا وغيرهـا تـؤدي إلى قيامـه بـدور مهـم في التنـشئة الـسياسية عـبر تـدعيم العقائد السياسية المكتسبة، أو القدرة على الحوار والمناقشة والمشاركة في الحياة الـسياسية لما لـه مـن أثر في تعزيز الديمقراطية في المجتمع[134].

2- الوظيفة التفسيرية للأحداث

لا يقتصر دور التلفزيـون عـلى تغطيـة الأحـداث والوقـائع فحـسب، وإنمـا يقـوم بتفـسير معانيهـا وإيضاحها إلى الجمهور وتوقع نتائجهـا، حيـث إنّ كثـيراً مـن الأحـداث الـسياسية تـؤدي إلى تفـسيرات مختلفة, إذ إنّ التفسير المختـار يـؤثر في النتـائج الـسياسية, ومـن ثـمّ فالاصـطلاحات التـي يـستخدمها التلفزيون لإيضاح نقطة ما, أو تشخيصها, أو وصـف الفاعـل الـسياسي ضروريـة جـداً في تـشكيل الآراء وتطوراتها[135].

وفي المجتمعات الديمقراطية المعاصرة يقوم التلفزيون بالشرح والتفـسير، وتـشكيل مفـاهيم النـاس وتـصوراتهم بالنـسبة إلى الحقـائق في المجـالات كافـة، إضـافةً إلى دوره في تزويـد الجمهـور بـالخبرات السياسية التي من خلالها يتشكل الرأي العام في المجتمع، كما أنه يقوم بمهمة خلق التماسك بين جميع أفراد المجتمع في المواقف السياسية البارزة أو عند الحاجة إلى اتخـاذ قـرارات سياسـية مـصيرية تخـدم المجتمع، وكلّ ذلك يندرج في ضمن المتطلبات الرئيسة للمجتمعات الديمقراطية [136]

3- **التثقيف السياسي:**

يؤدي التلفزيون دوراً مهماً وحيوياً في تقديم كلّ مجالات المعرفة السياسية التي تتعلق بالأمور السياسية في إطار تقديم مجموعة من المعارف والمفاهيم والنظريات والأفكار التي تمثل في مجموعها جزءاً لا يتجزأ من بناء شخصية الفرد داخل المجتمع الديمقراطي[137].

وتتعدد المهام التي يمارسها التلفزيون في الحياة السياسية، فهو يسهم في تزويد المتلقين بالمعلومات السياسية التي تخدم المجتمع، لذلك تهتم الحكومات بتوظيفه بوصفه وسيلة اتصال فعّالة في إدامة صلتها بالجمهور من أجل عرض سياستها وأهدافها وشرحها بغية كسب التأييد الشعبي لها، وخلق أجواء الديمقراطية في المجتمع [138].

4- **التلاعب أو التأثير المدروس بالعملية السياسية**

يسعى التلفزيون من خلال برامجه إلى التلاعب والتأثير المباشر في العملية السياسية، فقد يكون غرض بعض الأخبار التي تتناول الشأن السياسي إثارة ردود الأفعال العامة، وخلق مطالب سياسية جديدة, أو قد يكون الهدف إثارة النخبة السياسية المُهمة من أجل القيام ببعض الإصلاحات, وقد يكون الهدف التعاون بين موظفي الحكومة والإداريين والصحفيين لإثارة موضوع من الموضوعات العامة التي تصب في مصلحة المجتمع الديمقراطي[139].

وهنا يؤدي التلفزيون دوراً مهماً في تزويد الناس بالمعلومات والأفكار التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات سليمة، ومن جانب آخر يشكل أداة مُهمة من أدوات توفير التغذية المرتدة للحكومة حول القرارات والسياسات التي اتخذتها، والتعرف على مدى تأييد الجماهير لها، وبيان مواضع رضا الجماهير وتدعيمها، ومواضع انتقادها وتلافيها، وكّل ذلك يصب في معنى التلاعب والتأثير بالعملية السياسية من اجل خدمة مبادئ الديمقراطية في المجتمع [140].

5- وظيفة صنع القرار السياسي

تتمثل هذه الوظيفة بصنع القرار الذي يمسّ حياة المواطنين، والذي يتعلق بحياتهم في المجتمعات الديمقراطية من خلال التعبير عن احتياجاتهم وقضاياهم وهمومهم وتطلعاتهم، إذ إنه يسعى إلى توفير المعلومات اللازمة والضرورية لصانع القرار ولفت انتباهه إلى الأمور والأوضاع التي تستلزم اتخاذ قرارات فاعلة، فهو يمثل المرآة التي تعكس ما يدور داخل الوطن والمجتمع، لذا يتوجب عليه أن ينقل صورة صادقة للواقع من دون تزويق أو تهويل أو تشويه أو إخفاء للحقائق[141].

ولا بدّ من الإشـارة إلى أنّ القـرارات تتخـذ أشـكال مختلفـة ومتعـددة،(قـد تكـون مهمـة تـؤثر في محتوى سياسة عامة، أو قد تكون قرارات روتينية، تتعلق بسنّ قوانين أو قرارات تنفيذية خاصة بقطاع حكومي) [142].

ثانياً: الوظيفة الاخبارية

لقد أصبح الانسان اكثر من أي وقت مضى شديد الاهتمام بما يجـري حولـه مـن أحـداث وقـضايا، فالأخبار أصبحت تنطوي على كثير من الحقائق التي تؤثر في حياتنا, وتبني عليها القـرارات المهمـة[143], لذلك تعدّ الوظيفة الأخبارية من الوظائف المهمة التـي يقـدّمها التلفزيـون في كـلّ الأنظمـة الإعلاميـة وعلى اختلاف فلسفاتها, و تشكل الأخبار المادة الأكثر أهمية لأغلـب وسـائل الإعـلام التـي تهـتم بنقـل الأحداث فور وقوعها, سواء أكانت محلية أم عربية أم عالميـةً, بـصورة مبـاشرة أو عـن طريـق الأقـمار الصناعية[144].

ويقوم التلفزيون من خـلال هـذه الوظيفـة بمهمـة نقـل الأخبـار الى كافـة الأصـعدة، ومهـما كـان مضمونها السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي فهي تؤدي دوراً مهماً في تكوين الرأي العام عـن طريـق إمداده بالمعرفة العامة، وتنمية المجتمعات عن طريق تزويدها بالأخبار الصادقة والمعلومات الدقيقـة, والكاملة، والآراء الجديدة الهادفة[145].

ثالثاً: الوظيفة الثقافية

يقدّم التلفزيون إلى المجتمعات الديمقراطية مضامين ثقافية متنوعة مـن خـلال تقـديم المعلومـات التـي تـؤدي إلى الاطّـلاع عـلى ثقافـات المجتمعـات وقيمهـا وحـضاراتها، والتعريـف بالثقافـة الوطنيـة والموروث الحضاري للبلد من فنون وآداب وعلوم [146]، فضلاً عن أنّ التلفزيون من خلال برامجه يقـوم ببث الأفكار والمعلومات والقيم الديمقراطية التي تحـافظ عـلى ثقافـة المجتمـع, وتـساعد أفـراده عـلى التنشئة الاجتماعية[147].

حيث إنّ التلفزيون يسهّل مـن عمليـة تـداول الافكـار والقـيم والمعـايير ذات الـشأن الـديمقراطي وانتشارها بين فئات المجتمع وطوائفه وطبقاته كافة، وباختلاف الأعمار والمهن والثقافات.

ويسعى التلفزيون من خـلال المـادة الثقافيـة إلى تثبيـت القـيم والمبـادئ، والعمـل عـلى صياغتها والمحافظة عليها، إذ يعمل على تزويد الجماهير بمحتوى ثقافي وفني يسهم في تكوين

الـذوق الفنـي للمجتمـع, وتحقيـق النـسيج الثقـافي المقبـول, ومـن ثـمّ الإسـهام في تعزيـز الممارسـة الديمقراطية في المجتمع[148].

رابعاً: الوظيفة التربوية والتعليمية

إن الأثر التعليمي للتلفزيون لا يمكن إغفاله أو التقليل منه خصوصاً إذا كان التعليم شاملاً لكلّ مـا يؤدي إلى زيادة قدرات الانسان الفكرية عن طريق المعلومات ذاتها أو القدرة عـلى اسـتعمالها، وسـواء أكان الغـرض مـن التعلـيم هـو مـساعدة النـاس عـلى الملاءمـة مـع البيئـة والتـصرف الحكـيم أم نـشر المعلومات والحقائق أم تنمية المهارات فإنّ التلفزيون له دور في كـل ذلـك, فـضلاً عـن التـدريب عـلى التفكير السليم والتصرف الحكيم[149].

لذلك فقد أكد خبراء الإعلام حقيقة (أنّ التلفزيون أقدر وسائل الإعلام عـلى تهيئـة المنـاخ العلمـي بين القاعدة العريضة للمتلقين، وحثّ الناس عـلى أن يتوجهـوا في تعلـيمهم بمـا يفيـد المـسيرة العلميـة والتكنولوجية) [150].

حيث يقوم التلفزيون في الوقت نفسه بتوجيه المشاهد نحـو سـلوكيات اجتماعيـة إيجابيـة، ترسّـخ مفهوم العادات الاجتماعيـة الـسليمة، والأخـلاق الحميـدة، وتعـزّز التواصـل الاجتماعـي بـين مختلـف الفئـات, وتعمـل عـلى تنـشئة أجيـال مؤمنـة بالديمقراطيـة، وبنـاء الـوعي، واكتـساب الأدوار التربويـة الإيجابية على المستوى الاجتماعي والأخلاقي والسلوكي أو العكس من ذلك كله([151].

خامساً: الوظيفة الترفيهية

تعّد الوظيفة الترفيهية مـن أقـدم الوظـائف التـي عرفهـا الجمهـور عـن وسـائل الإعـلام، ولا سّـيما التلفزيون الذي قدّم ألواناً مختلفة من الفنون التـي تـستهدف تـسلية الجمهـور وإمتـاعهم, كـالأعمال الدرامية من مسلسلات وأفلام وتمثيليات ومسرحيات, فـضلاً عـن التحقيقـات واللقـاءات الخفيفـة مـع كبار الفنانين والشخصيات الاجتماعية البارزة[152].

وتسعى وظيفة الترفيه الأساسية إلى تحقيق بعض الاشباعات النفسية والاجتماعية، وتؤدي إلى إزالة التوتر الإنساني على مستوى الأفراد والجماعات في أي مجتمع كان، ولكن هذا يستدعي أن يكون هنـاك توازن بين وظائف التلفزيون, فلا يغلـب الترفيـه عـلى وظائفـه الأخـرى كـما يُلاحـظ في بـرامج معظـم القنوات التلفزيونية[153].

والوظيفة الترفيهية لا تقّل أهمية عن الوظائف الأخـرى، لأنهـا تـشاركها في غاياتهـا, وهـي وظيفـة تثقيفية وتعليمية وتربوية وإعلامية في آن واحد، ولكن في قالب طريف وغير مباشر, وليس صحيحاً مـا يقال من أن مواد الترفيه لا تنطوي على أية قيمة اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو تربوية أو تعليمية، وبالمقابل فالترفيه الذي يخـرج عـن نطـاق القـيم والمبـادئ لا يعّـد ترفيهـاً، بـل يـصبح لعبـاً بالمـشاعر والأحاسيس, وخلافاً للقيم والمبادئ و الأخلاق [154]

المحور الثالث: دور التلفزيون في تعزيز الديمقراطية

يؤدي التلفزيون دوراً مهماً في تعزيز الديمقراطية، فـلا نجـد مـضموناً يخلـو مـن قـيم الديمقراطيـة ومبادئها بغض النظر عن طبيعة مضامينها(سياسية أو أخبارية أو ثقافية أو دينية أو ترفيهية).

ويأتي التلفزيون من الناحية العلمية في مقدمة الوسائل الإعلامية التـي تعـبّر عـن أشـكال الممارسـة الديمقراطية, ويسعى إلى غرس ثقافاتها لـدى الجمهـور، لأنـه يتمتـع بمزايـا الـصوت والـصورة والألـوان والحركة التي تجعله أكثر تأثيراً وحيوية, ويتجاوز مـا هـو مـسموح بـه لأدوات الممارسـة الأخـرى مثـل الأحزاب, وجماعات المصالح, وبعض أشكال التعبير عن الرأي من خلال الصحف والدوريات والمجـلات، فهو منبر يـتّم مـن خلالـه ترسـيخ الـوعي بالديمقراطيـة ولـدى مختلـف الأطـراف والهيئـات والـشرائح الاجتماعية[155].

ويعد التلفزيون منبراً لتسويق الافكار والاراء، ورافداً مهماً من روافـد حريـة الـرأي والتعبـير يقـوم بدوره في المجتمع من اجل تنمية الرأي العام وتدعيم ركائز الديمقراطيـة، فهـو يـوفر للفـرد المـساحات المناسبة ليعبر عن ارائه بحرية ويكون فاعلاً في العملية الاتصالية [156]

فهو يسعى من خلال البرامج المتنوعة التي يقدّمها للمشاهد إلى إبراز السلبيات وجوانب الـضعف للنظم غير الديمقراطية، ومن ناحية أخرى يقوم بدعم طرق الممارسـة الديمقراطيـة واسـاليبها في الـنظم نفسها، ويؤدي إلى زيادة الوعي والإدراك لدى الجماهير، وتشجيعهم للمطالبـة بالإنجـازات للحـصول عـلى الحقوق والممارسات الديمقراطية [157].

ويعمل التلفزيون في النظم الديمقراطيـة أيـضاً عـلى تعزيـز مبـادئ الديمقراطيـة مـن خـلال إتاحة الفرصة للنخبة الفكرية والثقافية لإبـداء رأيهـا بـشأن المجريـات الـسياسية، والـدفاع عـن حرية الرأي والتعبير ومتابعة الأداء الحكومي، وتصحيح المسار الديمقراطي، وتقديم بدائل حلول

للموضوعات السياسية, فضلاً عن إعطاء الأحزاب والتجمعات والتنظيمات السياسية الفرصة المناسبة للتعبير عن نفسها, ليسهم كلّ ذلك في تعزيز الممارسة الديمقراطية في المجتمع [158].

فوسائل الإعلام ولا سّيما التلفزيون تؤدي دوراً أساسياً في بناء النسيج السياسي للديمقراطية لأنها أكثر الوسائل المتاحة انتشاراً, ومن خلالها يعبّر القادة عن وجهات نظرهم، ويلتمسون حشد المساندة الجماهيرية لسياساتهم، وذلك يعمل أيضاً في الاتجاه العكسي فيقدّم للمسؤولين أخباراً حول ما يفكر فيه الناس ويريدونه[159].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ دور التلفزيون في مجال الديمقراطية لا يقتصر بالتأكيد على توجيه الاتصال من الحكام إلى المحكومين، بل أيضاً له دور في توجيه الاتصال من المحكومين إلى الحكام، حيث توظف البرامج التلفزيونية للنظر بمطالب المحكومين وشكاواهم، ليقوم الحكام باستقبالها بعد أن يكونوا قد شاهدوا ذلك عن طريق التلفزيون، ليتخذوا بعد ذلك الإجراءات والقرارات الملائمة بشأنها[160].

والمسألة ليست اختيارية دائماً، فوسائل الإعلام تشكل قوة ضغط معنوية هائلة على صانعي القرار للاستجابة لمطالب الرأي العام.

وبذلك يؤدي التلفزيون دوراً مهماً في دعم الحوار الجماهيري وكلّ ما يرتبط بالقرار الديمقراطي, حيث يمارس دوراً مزدوجاً، فهو ينقل مواقف الحاكم إلى المحكوم, والمحكوم إلى الحاكم، أي أنه يدعم حكم الشعب أو بعبارة أدق حكم الأغلبية, وهكذا يساهم التلفزيون في صنع القرارات، فضلاً عن أنّ المضامين التي يقدّمها التلفزيون تسهم في إمداد الجمهور بالمعلومات التي تسعى إلى تقديم البدائل المتعلقة بالقرارات الصائبة، التي تخدم المجتمع وتنقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات، ممّا يساعد ذلك على تزايد التفاعل بين صانعي القرارات والجماهير[161].

إنّ هذا الأمر لا يتحقق عملياً من دون أن يمتلك التلفزيون من خلال برامجه المتنوعة القدرة على خلق المواطن الواعي بقضايا مجتمعه ومشكلاته، وتوحيد العمل السياسي، وإشاعة الحوار, وترسيخ قيم الديمقراطية والتسامح, وتأصيل مبدأ المواطنة، وتعقّب جميع صور الانحراف والفساد بالمجتمع ومعالجتها[162]، ولا شك أنّ دور التلفزيون في تعزيز الديمقراطية مرتبط بمستوى الحرية التي تتمتع بها كمؤسسة اجتماعية، وطبيعة علاقته بالنظام السياسي القائم، فتحرير وسائل الإعلام ولاسّيما التلفزيون من قبضة الأنظمة الدكتاتورية يكفل له القيام بدوره الرقابي على السلطة السياسية، ومحاربة الفساد، والمساهمة في تحقيق معايير الحكم الجيد، ومن شأن ذلك أن يهيئ المناخ الملائم لعملية الإصلاح السياسي [163].

وفي ضوء ما تقدم يتأكد أنّ العلاقة بـين التلفزيـون والديمقراطيـة علاقـة متلازمـة ووثيقـة, لأنّ بـرامج التلفزيون تقوم بدور جوهري في تعزيز مبادئ العملية الديمقراطية وثقافاتها, وإيضاح مفاهيمها وقضاياها خصوصاً في الوقت الحاضر، لذلك نحن بحاجة ماسة إلى خطاب فعّال ومستقل يكون فيـه لجميـع وسـائل الإعلام الدور الحقيقي في بناء النظام الديمقراطي القائم على اساس المـشاركة والحـوار والعمـل عـلى خلـق جمهور مهني قادر على التعرف على الصواب والخطأ حتى يتسنى له أدارة هذه العملية بعد سـنوات مـن التسلط والاستبداد والظلم.

هوامش الفصل الثالث

1- رياض عزيز هادي، الديمقراطية دراسة في تطورها مفاهيمها أبعادها، بغداد، مطبعة الغفران، 2008، ص 74.

2- ناجي علوش، الديمقراطية: والإشكالات، عمان، المؤسسة العربية للنشر، 1994، ص12

3- غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مطبعة وزارة التعليم العالي، 1988م، ص52.

4- علي وتوت، الديمقراطية وحقوق الانسان – منظور اجتماعي، بغداد، دار المدينة الفاضلة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013 م، ص124.

5- حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، بغداد، مركز العراق للدراسات، 2013م، ص 15.

6- محسن باقر الموسوي، الشورى والديمقراطية، بيروت، دار الهادي للنشر والتوزيع، 2003 م،ص264.

7- فيليب غرين، الديمقراطية، ترجمة محمد درويش، بغداد، دار المؤمون للترجمة والنشر، 2007م، ص 22.

8- معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، سلسلة وثائق ودراسات التنمية الاجتماعية، القاهرة،الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، 1983م، ص47: نقلاً عن عادل حميد مكيطف، التحوّلات الديمقراطية في الوطن العربي الدوافع والمستقبل، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية، 2006م، ص66.

9- وسيم حرب، إشكاليات الديمقراطية في المنطقة العربية، ومشاركة ساسين عساف واخرون، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010 م، ص 14.

10- محمد عابد الجابري، نحو أعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م، ص 208.

11- عبد الرحمن منيف، الديمقراطية أولاّ / الديمقراطية أبداً، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992م، ص126.

12- علي خليفة الكواري، ماهية الديمقراطية المنشودة في الوطن العربي، دراسة مقدمة لمجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (6)، حزيران، 2001 م، ص97.

13- برهان غليون وآخرون، الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م، ص 12.

14- للمزيد ينظر:-

- عيسى الشماس، المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008، ص85.

- أحمد الواعظي، الدولة الدينية، تأملات في الفكر السياسي الإسلامي، ترجمة: حيدر رجب اللـه، بيروت، دار الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م، ص287.

15- محمد أحمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012م، ص 57.

16- محمد فخري راضي، الديمقراطية مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014م، ص57-58.

17- كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، القاهرة، دار الحكمة، 2000م، ص104.

18- للمزيد ينظر:-

- ماهر صبري كاظم، حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات العامة، ط2، بغداد، مطبعة الكتاب، 2010م، ص 80- 81.

- تامر سليمان محمد، الديمقراطية الغربية بين مثالية الفكر وأزمة التطبيق، الإسكندرية، بستان المعرفة للنشر والتوزيع، 2010، ص 62- 63.

19- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989م، ص240-241.

20- أحمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي بعد التغير: جدل التأصيل والممارسة، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثالث، العدد1، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006م، ص59.

21- ميادة عبد الله الحجامي، دراسة نظم الحكم وشكل الدولة في الدستور العراقي الدائم، مجلة المستقبل العربي، العدد (9)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، اذار 2007م، ص9.

22- خليل زامل الجليحاوي، الديمقراطية ما لها وما عليها، بيروت، دار الرسول الاكرم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001 م، ص 193- 194.

23- زكي لطيف، الديمقراطية في ظل التشريع، بيروت، دار المحجمة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2003 م، ص 91.

24- حميد موحان عكوش، أياد خلف محمد، الديمقراطية والحريات العامة، بغداد، مكتبة السنهوري، 2013م، ص 55- 56.

25- علي وتوت، مصدر سابق، ص 170 -171.

26-عبد العظيم جبر حافظ، التحوّل الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، بغداد، مؤسسة مضر مرتضى للكتاب العراقي، 2011م، ص51.

27- الشيخ جعفر حسن عتريسي، الديمقراطيات الغربية في مواجهة الانتشار الاسلامي، بيروت، دار الهادي للطباعة وللنشر والتوزيع، 2005م، ص97.

28- جورجي شفيق ساري, النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا, القاهرة, دار النهضة العربية، 2001 م, ص 7.

29- عقيلة عبد الحسين الدهان، مفهوم الديمقراطية وتطبيقاتها في العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2013 م، ص 26.

30- عبد الجبار أحمد عبد الله، الانتخابات والتحوّل الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد(32)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006، ص122.

31- السيد عبد المنعم المراكبي، الدساتير المصرية وأثارها في دعم الديمقراطية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008 م، ص49.

32- حسين علوان، التعاقب على السلطة في الوطن العربي، مجلة دراسات استراتيجية العدد (4)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1998م، ص173.

33- جاسم حمد أحمد، الديمقراطية واشكالية التداول السلمي للسلطة، بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي، العدد (10)، جامعة تكريت، كلية الآداب، 2012 م، ص251.

34- عمر جمعة عمران العبيدي، العولمة والتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي، بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، 2012م، ص 70.

35- ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص21-22.

36- هاشم مرتضى، الديمقراطية وجهات نظر إسلامية، بغداد، دار الغدير للنشر والتوزيع، 2008م، ص 61.

37- خليل زامل الجليحاوي، مصدر سابق، ص 186.

38- للمزيد ينظر كل من:-

- عبد الغني بسيوني عبد اللـــه، الـنظم الـسياسية: أسـس التنظـيم الـسياسي، الدولـة، الحكومـة، الحقوق والحريات العامة، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984م، ص267-269.

- حسين الفلاحي، قضايا الديمقراطية في الصحافة العربية، اطروحة دكتـوراه، جامعـة بغـداد، كليـة الاعلام،2007 م، ص114.

- فـراس البيـاتي، التحـوّل الـديمقراطي في العـراق بعـد 9نيـسان 2003, العـراق – النجـف الاشرف، العارف للمطبوعات، 2013 م، ص58.

39- عبد الجبار أحمد عبداللـــه، العـالم الثالـث بـين الوحـدة الوطنيـة والديمقراطيـة، بغـداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2010 م، ص178.

40- زكي لطيف، مصدر سابق، ص 92.

41-عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص 50.

42- سعدي كريم سلمان، الدستور والديمقراطية - إعادة تأسـيس الدولـة العراقيـة، مجلـة العلـوم السياسية، العدد (33)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006 م، ص244.

43- أحمد فاضل جاسم داود، مـستقبل التجربـة الديمقراطيـة في بلـدان المغـرب العـربي، اطروحـة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، فرع النظم السياسية والسياسات العامـة، 2010 م، ص11.

44- فراس البياتي، مصدر سابق، ص 121

45- حسنين توفيق إبـراهيم، معوقـات التحـوّل الـديمقراطي في العـراق مـا بعـد صـدام، الإمـارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2005م، ص31.

46- جواد العطار، البعد السياسي في قانون الأحزاب العراقي، بغداد، مطبعة الفرح، 2011، ص3.

47- حسن السيد عز الدين بحر العلوم، جدلية الثيوقراطية والديمقراطية، لندن، دار الرافدين، 2006، ص 198.

48- ديدي ولد السالك، الممارسة الديمقراطية مدخل الى تنمية عربية مستدامة، مجلة المستقبل العربي، العدد (356)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول، 2008 م، ص30.

49- السيد عبد المنعم المراكبي، مصدر سابق، ص55.

50- عبد الوهاب حميد رشيد، التحوّل الديمقراطي والمجتمع المدني، سوريا، دار المدى، 2003م، ص 41.

51- عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص 50.

52- عبد الرزاق محمد الدليمي، الخبر في وسائل الإعلام، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012م، ص198.

53- جمال محمد ابو شنب، الاعلام الدولي والعولمة، مصر، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص203.

54- حميد موحان عكوش وأياد خلف محمد، مصدر سابق، ص199.

55- دستور جمهورية العراق لسنة 2005، الفقرة (ج) من المادة الثانية.

56- محمد حسن العامري وعبد السلام محمد السعدي، الإعلام والديمقراطية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2010م، ص168.

57- ديفيد بيتهام وكيفن بويلي، مدخل الى الديمقراطية، ترجمة: احمد رمو، دمشق، وزارة الثقافة، 1997م، ص116: نقلاً من أحمد عبد الستار، أطر تغطية قضايا الديمقراطية في البرامج الحوارية للقنوات الفضائية الوافدة باللغة العربية دراسة تحليلية لبرنامجي عين على

الديمقراطية في قناة الحرة و أجندة مفتوحة في قناة BBC، رسالة ماجستير، جامعة الجنان، كلية الإعلام، 2012 م، ص42.

58- بلقيس احمد منصور، الاحزاب السياسية والتحوّل الديمقراطي، دراسة تطبيقية عن اليمن وبلاد أخرى، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004 م، ص 28 -29.

59- محمد شريف بسيوني، الديمقراطية والحريات العامة، المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان، كلية الحقوق، جامعة ديبول، شيكاغو، 2005، ص12- 13.

60- محمد شريف بسيوني، مصدر سابق، ص 13.

61- حافظ علي حافظ ابو عياش، دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحوّل الديمقراطي في الضفة الغربية، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية نابلس – فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2008م، ص 36.

62- عبد الجبار احمد عبد الله، مصدر سابق، ص112.

63- بلقيس أحمد منصور، مصدر سابق، ص29.

64- إبراهيم خضير لطيف، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2006، ص128

65- إبراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة، وخصوصية التطبيق، مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب، منشورات الزمن، سلسلة شرفات (5)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001م، ص163.

66- محمد سعد ابو عامود، الرأي العام والتحوّل الديمقراطي، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2010 م، ص 129.

67- للمزيد ينظر

- ياسين البكري، هالة كريم تركي، التنشئة السياسية والتحوّل الديمقراطي في العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2013 م، ص39.

- بلقيس أحمد منصور، مصدر سابق، ص14 و ص30.

- قاسم علوان سعيد الزبيدي، التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي بحث في امكانية تداول السلطة سلمياً، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2009م، ص60.

68- معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الدخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد (326)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2006م، ص16.

69- صامويل هنتنجتون، الموجة الثالثة: التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب العلوي، دار الصباح، القاهرة، 1993م، ص364.

70- للمزيد ينظر

- فراس البياتي، التحوّل الديمقراطي في العراق بعد نيسان 2003 م، مصدر سابق، ص 25- 26.

- عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، بيروت، الدار البيضاء، 2001م،ص 123- 124

- نصير نوري، الديمقراطية والتكامل الوطني: مقاربة موضوعية، مجلة دراسات عراقية، العدد (3)، جامعة بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2005م، ص57

71- للمزيد ينظر:-

- لويس مارتيز، استخلاصات من واقع تجارب عربية في الانتقال الديمقراطي، الديمقراطية والتنمية في مواجهة تحديات العصر، مؤتمر قطر الرابع حول الديمقراطية والتجارة الحرة، الدوحة، 5-6 نيسان، 2004، ص 279: نقلاً عن مرتضى أحمد خضر، الانتخابات ووسائل تولي السلطة في ظل تجربة التحوّل الديمقراطي للعراق، جامعة تكريت، مجلة آداب الفراهيدي، العدد (18)، 2014م، ص 586-587.

- ثناء فؤاد عبدالـلـه، مصدر سابق، ص 29.

72- حسين علوان البيج، مصدر سابق، ص 161.

73 -علي دريول محمد، إعادة تشكيل الهوية الوطنيـة مقدمـة لبنـاء عـراق ديمقراطـي، بحـث منـشور في مجلة العلوم السياسية، العدد (36)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، الـسنة 19 كـانون الثـاني – حزيـران 2008م، ص178.

74- ينظر كل من:-

- حسين علي نور الموسوي، دور القنوات الفضائية المحلية في تحديد اتجاهات الجمهور نحـو الديمقراطيـة في العراق، جامعة بغداد، كلية الاعلام، بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع، الاعلام وحقوق الإنـسان، 28 / 29 / أيلول 2010 م، ص 103.

- خميس دحام حميد، النظام السياسي العراقي وموقفه مـن المـصالحة الوطنيـة، بحـث منـشور في مجلـة العلوم السياسية، العدد(36)،جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008م،ص195– 196

- عبد العظيم جبر، مصدر سابق، ص99- 100.

75- رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق، دراسة الواقع والتأملات في المستقبل، بغداد، 2005م، ص10.

76- جريدة الصباح، تقرير صحفي، بغداد، العدد 118 في 16 تشرين الثاني، 2003،ص9.

77- يسرى أحمد غرباوي، العملية السياسية في العـراق في ظـل الاحـتلال، الـشارقة، دار الخلـيج للطباعـة والنشر، 2008م، ص202.

78- جريدة الصباح، العدد (900)، 2014م، ص8.

79-حسين علي نور الموسوي، مصدر سابق، ص104.

80- موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق / http://wwwiheciq.

81- أحمد شحاذه محمد علي، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الديمقراطية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008م، ص 133.

82- عقيلة عبد الحسين الدهان، مصدر سابق، ص116.

83- فراس البياتي، مصدر سابق، ص 129- 130.

84- رياض عزيز هادي، مصدر سابق، ص102

85- باسم علي خريسان، سعد علي حسين وأخرون، آليات التحوّل الديمقراطي في العراق، بحوث ومناقشات الورشة العلمية التي أقامها مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية – القسم السياسي للمدة من 15-5 الى 15 – 8 – 2014م، العراق- كربلاء المقدسة، ص29.

86- سعدي محمد الخطيب، التنظيم القانوني لحرية الاعلام المرئي والمسموع، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009م، ص 109.

87- جليل وادي، الاعلام في البيئات المتأزمة (العراق إنموذجاً)، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2013م، ص 7.

88- ينظر كلّ من:-

- محمد عبود مهدي، مشكلات السياسة الاتصالية في العراق بعد أحداث 9/ 4 /2003م، بحث منشور في مجلة الباحث الإعلامي، العدد(19)، جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2013م، ص148.
- التحوّل الديمقراطي في العراق، اعداد مجموعة رصد الديمقراطية، التقرير الأول 2009م - 2010م المعهد العراقي – تموز / يوليو 2011 م، ص44.
- عبد الرحمن عزي، حسن مظفر الرزو وآخرون، ثورة الصورة المشهد الاعلامي وفضاء الواقع، سلسلة كتب المستقبل العربي (57)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م، ص 24- 25.

- علي حسن الفواز، النظام الاعلامي العراقي- القوانين والتشريعات، نـشرة راصـد، العـدد (1)، بغداد، هيئة الاعلام والاتصالات، 2011 م، ص105-106.

89-علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة الـسلام، بـيروت، المؤسـسة العربيـة للدراسات والنشر، 2009م، ص228.

90-التحوّل الديمقراطي في العراق – إعداد مجموعة رصد الديمقراطية، مصدر سابق، ص45.

91-حيدر محمود محسن الخزرجي , دور القنوات الفضائية العراقية في ترتيب اولويـات الجمهـور العراقي ازاء انتخابات مجالس المحافظات العراقيـة , اطروحـة دكتـوراه، جامعـة بغـداد، كليـة الاعـلام 2010م.,, ص 152.

92-فراس سعدون ابـراهيم، دور الفـضائيات العراقيـة في ترتيـب اولويـات قـضايا الـسياسية لـدى اعضاء مجلس النواب، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الاعلام، 2011م، ص 97.

93- أحمد عبد المجيد، أزمة التمويـل في الـصحافة العراقيـة، مجلـة الآداب, العـدد (73), جامعـة بغداد،2006 م، ص257.

94-المصدر نفسه، ص257.

95-جليل وادي حمود، مصدر سابق، ص26.

96- عبد النبي خزعل، الحريـة والمـسؤولية المهنيـة كـما يفهمهـا الإعلاميـون العراقيـون، في كتـاب الإعلام العراقي وحرية التعبير والوصول إلى المعلومة، بغداد، هيئة الاتصالات والإعلام، الهيئة (1) 2010 م، ص 66.

97- محمد حسن العامري، دور وسائل الاعلام في نشر وتعزيـز الثقافـة الانتخابيـة، بحـث منـشور في مجلة تواصل، العدد (56)، بغداد، هيئة الاعلام والاتصالات، السنة السادسة / نيسان – ايار 2013م، ص 9.

98- هادي نعمان الهيتي، تعددية وسائل الاعلام وحرية الرأي والتعبير، في كتاب الاعلام العراقي وحرية التعبير والوصول الى المعلومة، هيئة الاعلام والاتصالات، 2010، ص 54.

99-عبد النبي خزعل، تجزئة الجمهور الوطني في ظل تعدد الفضائيات العراقية في المجتمع، بحث منشور في مجلة الباحث الاعلامي، العدد (15)، جامعة بغداد، كلية الاعلام، 2012م، ص 8.

100- بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام البرلماني والسياسي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010م، ص 104 – 105.

101- سعيد خمري، الإعلام والديمقراطية المحلية بالمغرب، موقع الحوار المتمدن، العدد 1824،12/ 2/ 2007م، ص1:/ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88483.

102- علي بسيوني، الاعلام السياسي وتكوين الأحزاب السياسية وتأثيره في الحياة السياسية المعاصرة، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2012م، ص 93.

103- حسين علي إبراهيم الفلاحي، قضايا الديمقراطية في الصحافة العربية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013م، ص 52.

104- السّيد محمد الحسيني الشيرازي، الرأي العام والإعلام، لبنان، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006 م، ص 366.

105-حسين علي إبراهيم الفلاحي، ديمقراطية صحافة الإنترنت، وقائع المؤتمر العلمي لكلية الإعلام – الجامعة العراقية، للمدة 4-5/ 2013م، ص 351- 352.

106-علي كنعان، المجتمع المدني والإعلام، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع،2015 م،ص60.

107-محمد عبد القـادر، ديمقراطيـة الإعـلام والاتـصال، القـاهرة، الهيئـة المـصرية العامـة للكتـاب، 1996م، ص24.

108- فاروق ابو زيد، الاعلام والديمقراطية، القاهرة، عالم الكتب، 2010م، ص 31-32.

109-مي العبد الـلـه، الاتصال والديمقراطية، بيروت، دار النهضة العربية، 2005 م، ص59.

110-خالد زكي، الصحافة والتمهيد للثورات، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2015م، ص 44.

111- عيـسى عبـد البـاقي، وسـائل الإعـلام والتحـوّل الـديمقراطي، القـاهرة، دار الجـوهرة للنـشر والتوزيع، 2015م، ص28.

112-محمد حسن العامري، عبد السلام محمد الـسعدي، الاعـلام والديمقراطيـة في الـوطن العـربي، مصدر سابق، ص194.112

113- فاروق أبو زيد، الإعلام والديمقراطية، مصدر سابق، ص31.

114-محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص41.

115- حـسين عـلي إبـراهيم الفلاحـي، الديمقراطيـة والاعـلام والاتـصال، عـمان، دار غيـدان للنـشر والتوزيع، 2013م، ص 104.

116- محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص48- 67.

117-عيسى عبد الباقي، مصدر سابق، ص45.

118- المصدر نفسه، ص354.

119-محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص 41- 42.

120-خالد زكي، مصدر سابق، ص 54-55.

121- فاروق ابو زيد، الاعلام والديمقراطية، مصدر سابق، ص30- 31.

122- عيسى عيال مجيد، قضايا الديمقراطية في الصحافة اليزيدية، بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي، العدد (15) حزيران 2013 م، ص551.

123-مي العبدالله، الاتصال والديمقراطية، مصدر سابق، ص11.

124-للمزيد ينظر:

- محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص37-39.

- خالد زكي، مصدر سابق، ص58.

125- صالح خليل أبو أصبع، الاتصال الجماهيري، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999م، ص161.

126- زكي إسماعيل، الانثروبولوجيا والفكر الإنساني، جدة، مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع،1982م، ص 228.

127- احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1982م، ص170.

128- Edwin Emery, introduction to mass communication, New York, 1970, pp. 202

129-تيسير أبو عرجه، دراسات في الصحافة والإعلام، الاردن، دار مجدلاوي للنشر، 2000م، ص281.

130-عزيزة عبدة، الإعلام السياسي والرأي العام دراسة في ترتيب الأولويات، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004 م، ص72.

131- هزوان الوز، الإعلام أدوار وامبراطوريات، وزارة الثقافة – دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012م، ص81.

132-Goabral A. Almond and Brigham. G. Powell, Comparative Politics, System, Process and policy 2nd, Boston, 1978, p.83 .

133- عزيز عبدة، مصدر سابق، ص128.

134- مجد هاشم الهاشمي، الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، عمان، دار المناهج للنـشر والتوزيـع، 2005، ص39.

135- مجد هاشم الهاشمي، الاعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، مصدر سابق، ص38.

136- هزوان الوز، مصدر سابق، ص 79.

137- بسيوني ابراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م.

138- راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، ط2، بيروت، مركز دراسـات الوحـدة العربية،2001م، ص48.

139- مجد هاشم الهاشمي، الاعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، مصدر سابق، ص 40

140- محمود يوسف السماسيري، فلـسفات الاعـلام المعـاصرة في ضـوء المنظـور الاسـلامي، المعهـد العالمي للفكر الاسلامي – هرندن – فرجينيا – الولايات المتحدة الامريكية، 2008 م، ص 520.

141- منذر صالح الزبيدي، دور وسائل الاعلام في صنع القرار الـسياسي، عـمان، دار مكتبـة الحامـد للنشر والتوزيع، 2013 م، ص 53.

142- سعد آل سعود، مصدر سابق، ص73.

143- عزيزة عبدة، الاعلام السياسي والرأي العام دراسة في ترتيب الأولويات، مصدر سابق، ص 75-76.

144- جمال محمد أبو شنب، الاعلام الدولي والعولمة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 50 -51.

145-محمد معوض، الخبر في وسائل الاعلام، القاهرة، دار الفكر العربي، 1994م، ص32.

146- للمزيد ينظر

- محمد جمال أبو شنب، مصدر سابق، ص 52.

- مجد الهاشمي, الإعلام الدولي والصحافة عبر الأقمار الصناعية، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2001م، ص62–64.

147- إبراهيم إمام، دراسات في الفن الصحفي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1972م، ص83.

148- سهير جاد، البرامج التلفزيونية والإعلام الثقافي، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1987م، ص63.

149- أحمد بدر، الاتصال بالجماهير والدعاية الدولية، الكويت، دار القلم، 1974م، ص 109.

150- سعد لبيب، دراسات في العمل التلفزيوني، بغداد، مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، 1984م، ص46.

151- رحيمة الطيب عيساني، مدخل الى الإعلام والاتصال، عمان، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2008م، ص 115.

152- فاروق أبو زيد، مقدمة في علم الصحافة، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز التعليم المفتوح، 1999م، ص34.

153- صالح خليل ابو أصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، مصدر سابق، ص 107.

154- رحيمة الطيب عيساني، مصدر سابق، ص115- 116.

155- غالب الفريجات، على طريق التنمية السياسية،عمان، دار أزمنة للنشر والتوزيع، 2005 م، ص180.

156- قدري علي عبد المجيد، الاعلام وحقوق الانسان، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2010، ص230.

157- شكرية السراج، تقويم النخبة العراقية للتغطية الاعلامية لأحداث التحوّل الديمقراطي في المنطقة العربية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السادس، جامعة بغداد، كلية الاعلام، 16- 15 مايس 2012 م، ص 11.

158- حسين ابراهيم الفلاحي، مسؤولية الصحافة العراقية في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع، بحث منشور في مجلة الباحث الاعلامي، العدد (20)، جامعة بغداد، كلية الاعلام، نيسان، 2013 م، ص175.

159- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 م، ص 97.

160- يامين بودهان، وسائل الاتصال وعلاقتها بعملية الاتصال السياسي، بحث منشور في مجلة الاذاعات العربية، العدد (3)، تونس، 2009، ص 82.

161- منذر صالح الزبيدي، مصدر سابق، ص175.

162- خالد زكي، الصحافة والتمهيد للثورات، مصدر سابق، 2015، ص43.

163- المصدر نفسه، ص43.

الفصل الرابع

الفضائيات العراقية ودورها في تعزيز قضايا الديمقراطية

لدى الجمهور

المبحث الأول: التحليل الوصفي لنتائج الدراسة المسحية على جمهور مدينة بغداد

المبحث الثاني: اختبار الفروض والعلاقات الارتباطية والفروق

المبحث الأول: التحليل الوصفي لنتائج الدراسة المسحية على جمهور مدينة بغداد

وزّع الباحث (779) استبانة وهو حجم العينة الذي تم اختياره بالاعتماد على خبير في قسم الاحصاء في وزارة التخطيط تم توزيع ذلك على عيّنة من جمهور مدينة بغداد المركز، حيث شملت أقضية (الكرخ، مدينة الصدر الأولى والثانية، الرصافة، الأعظمية، والكاظمية). ويستعرض هذا المبحث نتائج الدراسة الميدانية على وفق ما جاء في استمارة الاستبانة والمقياس، وكما يأتي:

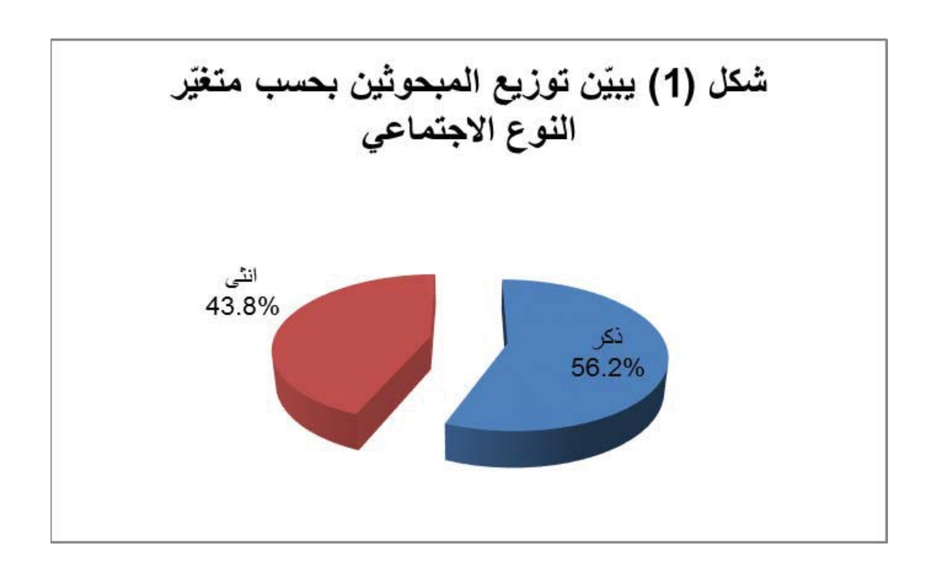
المحور الأول: البيانات العامة

1- النوع الاجتماعي

أظهرت نتائج الاستبانة الموزعة ضمن العينة المختارة من مدينة بغداد التي بلغت (779) مبحوثاً توزعوا بحسب متغيّر النوع إلى (438) مبحوثاً من الذكور بلغت نسبتهم (56.2%) من حجم العينة المختارة، يقابلها (341) مبحوثاً من الإناث شكلت نسبتهنّ (43.8%) من إجمالي العينة أنظر جدول رقم (2) أدناه.

جدول (2) يبيّن توزيع المبحوثين بحسب متغيّر النوع الاجتماعي

ت	النوع	العدد	النسبة المئوية
1	ذكر	438	%56.2
2	أنثى	341	%43.8
	المجموع	779	%100



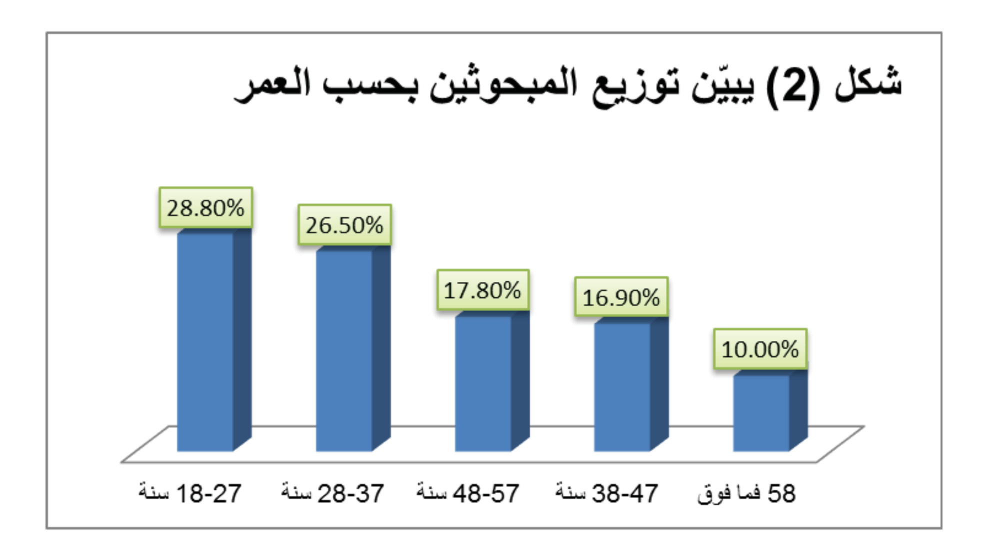
يُلاحظ من المؤشرات السابقة في الجدول والشكل أعلاه أنّ نسبة الذكور كانت أكبر من نسبة الأناث بحسب ما أفرزته نتائج الاستبانة التي وزّعت على المبحوثين بطريقة عشوائية، وتتفق هذه النتيجة مع أغلب نتائج الدراسات السابقة العراقية والعربية التي تناولت موضوع التعرض.

2- العمر

تباينت أعمار المبحوثين بحسب ما أشارت إليه النتائج، حيث جاءت الفئة العمرية (18-27 سنة) بالمرتبة الأولى من بين الفئات العمرية المشاركة في البحث، إذ بلغ عددهم (224) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (28،8%)، ثم جاءت الفئة العمرية (28-37 سنة) بالمرتبة الثانية، إذ بلغ عددهم (206) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (26،5%)، فيما جاءت الفئة العمرية (48-57 سنة) بالمرتبة الثالثة، إذ بلغ عددهم (139) مبحوثاً وبنسة مئوية بلغت (17،8%)، تلتها الفئة العمرية (38-47 سنة) بالمرتبة الرابعة، إذ حصلت على عدد (132) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (16،9%)، أمّا الفئة العمرية (58 فما فوق) فقد جاءت بالمرتبة الخامسة والأخيرة، وقد حصلت على عدد (78) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (10،0%). أنظر جدول رقم (3)

جدول (3) يبيّن توزيع المبحوثين بحسب العمر

ت	الفئات العمرية	العدد	النسبة المئوية
1	18-27 سنة	224	%28،8
2	28-37 سنة	206	%26،5
3	48-57 سنة	139	%17،8
4	38-47 سنة	132	%16،9
5	58 سنة فما فوق	78	%10،0
	المجموع	779	%100



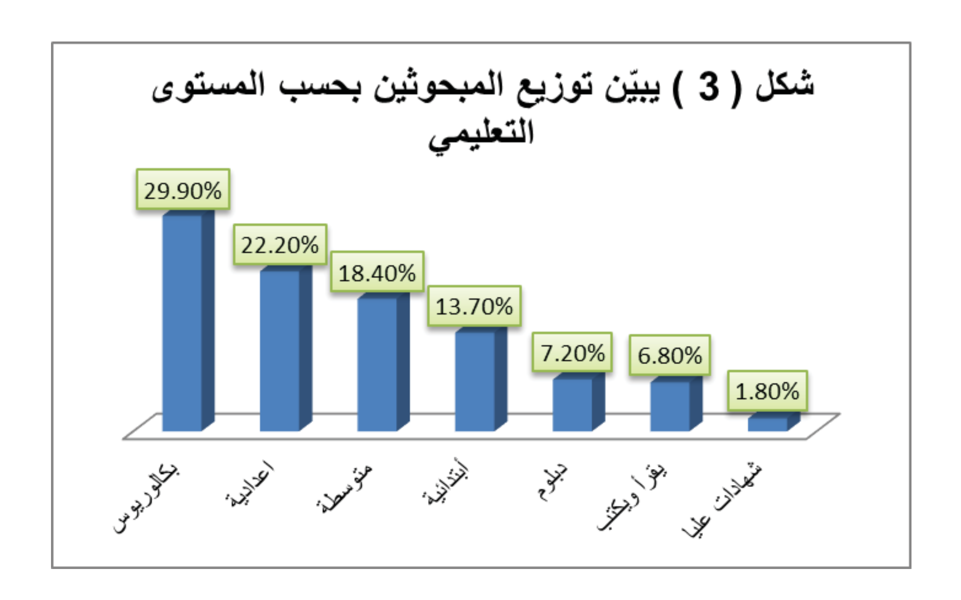
نُلاحظ من الجدول في أعلاه أنّ غالبية المبحوثين هم من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم مابين (18-27 سنة) و(28-37 سنة)، إذ حصلوا على أعلى المراتب، وهذه النتيجة التي ظهرت هي طبيعية تتوافق مع واقع سكان مدينة بغداد الذي يحتل الشباب فيه النسبة الأكبر، كما أشارت إحصائية وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في تقديرات سكان بغداد لعام 2015.

3- المستوى التعليمي

أظهرت نتائج الاستبانة أنّ شهادة (البكالوريوس) قد جاءت بالمرتبة الأولى، إذ بلغ عدد المشاركين في الاستبانة من الحاصلين على هذه الشهادة (233) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (29.9%)، ثم جاءت بعدها بالمرتبة الثانية شهادة (الإعدادية)، إذ بلغ عدد المبحوثين من حاملي هذه الشهادة (173) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (22.2%)، فيما جاءت شهادة (المتوسطة) بالمرتبة الثالثة، وبلغ عددهم (143) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (18.4%)، وجاء بالمرتبة الرابعة المبحوثون الحاصلون على شهادة (الابتدائية)، إذ بلغ عددهم (107) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (13.7%)، وقد حصلت شهادة الدبلوم على المرتبة الخامسة بواقع (56) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (7،2%)، أمّا المبحوثون الذين (يقرؤون ويكتبون فقط) فقد جاءوا بالمرتبة السادسة، إذ بلغ عددهم (53) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (6،8%)، وجاء بالمرتبة السابعة والأخيرة المبحوثون الحاصلون على شهادات عليا (دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه)، وكان عددهم (14) مبحوثاً، ونسبتهم المئوية بلغت (1،8%). أنظر جدول رقم (4).

جدول (4) يبيّن توزيع المبحوثين بحسب المستوى التعليمي

ت	المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
1	بكالوريوس	233	%29،9
2	اعدادية	173	%22،2
3	متوسطة	143	%18،4
4	ابتدائية	107	%13،7
5	دبلوم	56	%7،2
6	يقرأ ويكتب	53	%6،8
7	شهادات عليا	14	%1،8
	المجموع	779	%100



يتضح من الجدول والشكل في أعلاه أنّ المبحوثين من ذوي شهادة البكلوريوس قد جاءوا بالمرتبة الأولى في عينة البحث، وهؤلاء تزيد دائرة اهتمامهم واحتياجاتهم لمعرفة المعلومات عن مختلف القضايا، ويزيد عندهم أيضاً النقاش والحوار حول القضايا التي تطرحها البرامج لمَا يملكونه من معلومات جيدة تصلح لذلك، ولابدّ من الإشارة إلى أنّ هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراستي كلّ من شريف سعيد، ومثنى فيحان•

4- **المهنة**

كذلك احتوت العينة بحسب المهنة على الفئات الواردة في أدناه مرتبةً تنازلياً، وكما يأتي:

فئة (موظف) حصلت على المرتبة الأولى بواقع (226) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (29.0%)، أمّا فئة (طالب) فقد حصلت على المرتبة الثانية بواقع (217) مبحوثاً

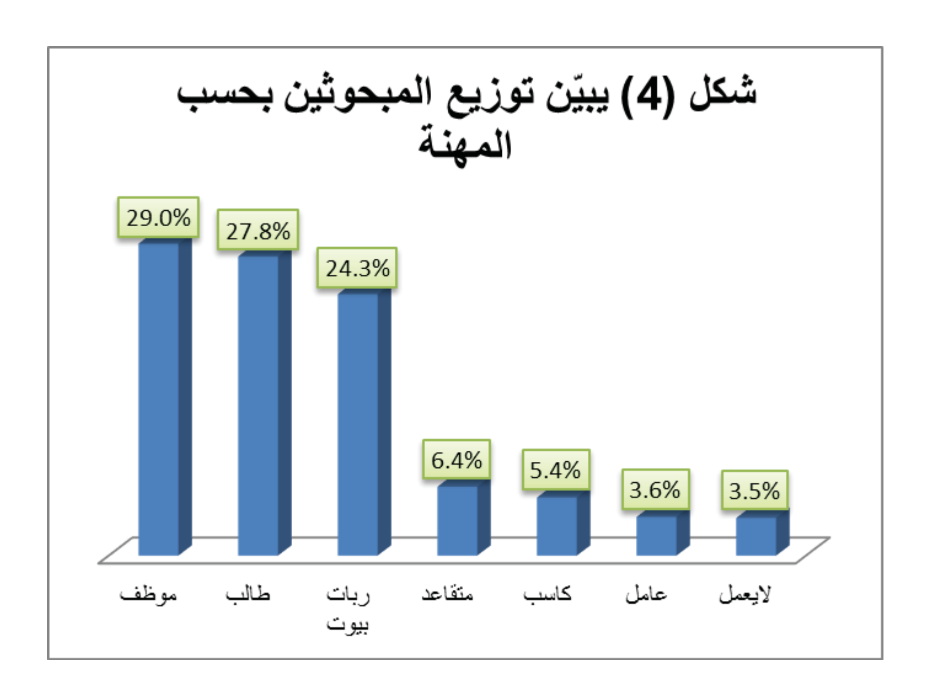
• شريف سعيد، اعتماد الجمهور على نشرات الأخبار في القنوات الفضائية والآثار المتحققة عنه، أطروحة دكتوراه،جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية، 2013، ص 170.

ومثنى محمد فيحان، دور الفضائيات العراقية في تشكيل صورة الحكومة العراقية لدى جمهور مدينة بغداد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية، 2011م، ص 123.

وبنسبة مئوية بلغت (27.8%)، فيما جاءت فئة (ربة بيـت) بالمرتبـة الثالثـة بواقـع (189) مبحوثـاً وبنسبة مئوية بلغت (24.3%)، وحصلت مهنة (متقاعد) على المرتبـة الرابعـة، إذ بلـغ عـددها (50) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (6.4%)، وجاءت بالمرتبة الخامسة مهنة (كاسب) وبلغ عـددهم (42) مبحوثاً، وبنسبة بلغت(5.4%)، وقد حصلت على المرتبة السادسة مهنة (عامل) بواقع (28) مبحوثـاً وبنسبة مئوية بلغت (3.6%)، وجاء بالمرتبة السابعة والأخيرة المبحوثون الذين لا يعملون بواقع (27) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (3.5%). أنّظر جدول رقم (5) في أدناه.

جدول (5) يبيّن توزيع المبحوثين بحسب المهنة

ت	المهنة	العدد	النسبة المئوية
1	موظف	226	%29.0
2	طالب	217	%27.8
3	ربة بيت	189	%24.3
4	متقاعد	50	%6.4
5	كاسب	42	%5.4
6	عامل	28	%3.6
7	لا يعمل	27	%3.5
	المجموع	779	%100



يتضح من الجدول والشكل في أعلاه أنّ مهنتي (موظف وطالب) قد حصلتا على أعلى تكرار ونسبة من بين باقي المهن للمبحوثين، ويرى الباحث أنّ ذلك مؤشر جيد، لأنّ المواطن الذي يقضي يومه في العمل أو مكان الدراسة لابدّ له من مادة تلفزيونية يناقشها مع زملاء العمل أو الدراسة أو أفراد أسرته، ولابدّ له من الاطّلاع على مايدور حوله من أحداث وقضايا خصوصاً التي تمسّ حياته ومستقبله.

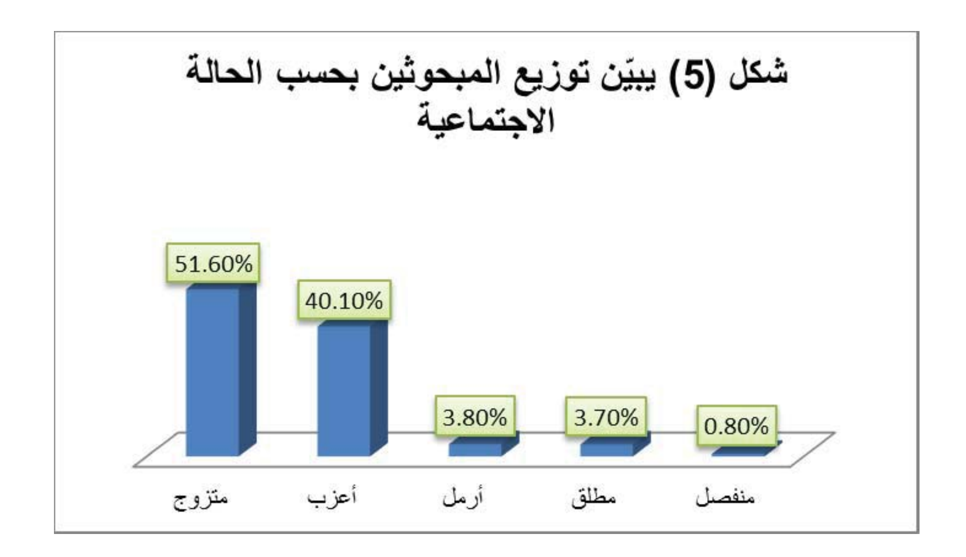
5- **الحالة الاجتماعية**

في خصائص الحالة الاجتماعية للعينة جاءت فئة (متزوج) بالمرتبة الأولى من بين الحالات الاجتماعية الأخرى للمشاركين في ضمن عينة البحث، إذ حصلت على أكثر من نصف عدد العينة بواقع (402) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (51.6%) مثّلوا الفئة الأكبر من تلك العينة، ثم جاءت فئة (أعزب) بالمرتبة الثانية من بين الحالات الاجتماعية في ضمن عينة البحث، إذ بلغ عددهم (312) مبحوثا وبنسبة بلغت (40.1%)، فيما حصلت فئة (أرمل) على عدد (30) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (3.8 %)، أمّا فئة (مطلق) فقد جاءت بالمرتبة الرابعة وهي مقاربة جداً مع الفئة التي سبقتها، وبلغ عددها (29) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (3.7%)، وجاءت بالمرتبة الخامسة والأخيرة فئة

(منفصل) التي حصلت على عدد (6) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (0.8%).أنظر جدول رقم (6)

جدول (6) يبيّن توزيع المبحوثين بحسب الحالة الاجتماعية

ت	الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
1	متزوج	402	%51.6
2	أعزب	312	%40.1
3	أرمل	30	%3.8
4	مطلق	29	%3.7
5	منفصل	6	%0.8
	المجموع	779	%100



نُلاحظ من الجدول والشكل السابقين أنّ أغلب المبحوثين هم من المتزوجين الذين حصلوا على أكثر من نصف مجموع العينة، وهي نسبة كبيرة جداً بالمقارنة مع الحالات الأخرى، وجاءت بعدها فئة أعزب، ويرى الباحث أنّ ذلك ينسجم مع واقع مدينة بغداد

الذي يتكون غالبية جمهوره من هاتين الفئتين على خلاف الفئـات الـثلاث (أرمـل، مطلـق، منفـصل) الذين تكون نسبتهم منخفضة بالمجتمع، وهو ما يبرّر قلة تكرارات هاتين الفئتين بـين المبحـوثين، ولابـد من الإشارة إلى أنّ هذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي خرجت بها العديد من الدراسات، ومنها دراسـة معد عاصي فيما يتعلّق بكون أغلب المبحوثين هم من المتزوجين[1].

6- **الدخل الشهري** *

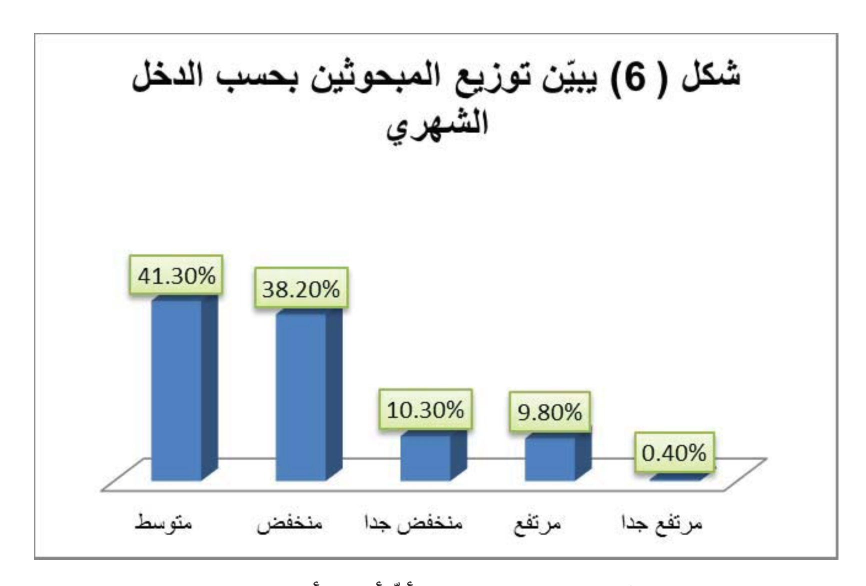
توزّعت فئات العينـة بحـسب الـدخل الـشهري لأفرادهـا إلى: فئـة ذوي (الـدخل المتوسـط) وقـد حصلت على المرتبة الأولى، إذ بلغ عدد أفرادها (322) مبحوثاً وبنسبة مئويـة بلغـت(41.3%)، حيـث شكّلوا النسبة الأعلى من مجموع أفراد عينة البحث، وجاءت بعدها بالمرتبة الثانية فئة ذوي (الـدخل المنخفض)، إذ بلغ عدد أفرادها(298) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت(38.2%)، في حين جـاءت بالمرتبـة الثالثة فئة ذوي الدخل (المنخفض جداً)، إذ بلغ عـدد افرادهـا (80) وبنـسبة (10.3%) ليـأتي بعـدها بالمرتبة الرابعة فئة ذوي الدخل (المرتفع) التي بلغ عدد أفرادها (76) مبحوثاً وبنـسبة مئويـة بلغـت (9.8 %)، وجاءت بالمرتبة الخامسة والأخيرة فئة ذوي الدخل (المرتفع جداً) وبلغ عـدد أفرادهـا (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (0.4%). أنظر جدول رقم (7) في ادناه.

([*]) معد عاصي، دور التلفزيون في تشكيل الأطر الإخبارية للجمهور، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإعـلام، قـسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية، 2014، ص 188.

** تم تقسيم مستوى الـدخل للمبحـوثين بحـسب التقـسيم المعتمـد لـدى الجهـاز المركـزي للإحـصاء/ وزارة التخطـيط وبحسب ما يسمّى بالمئيني والرباعيات والخماسيات، خارطة الحرمان ومـستويات المعيـشة في العـراق، دراسـة في ثلاثـة أجزاء, جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,2011, ص7.

جدول (7) يبيّن توزيع المبحوثين بحسب الدخل الشهري

ت	مستوى الدخل	قيمة الدخل الشهري	العدد	النسبة
1	متوسط	من 750 ألف دينار إلى أقل من1,250,000دينار شهرياً	322	%41.3
2	منخفض	من250ألف دينار إلى أقل من 750 ألف دينار شهريا	298	%38.2
3	منخفض جدا	أقل من 250 ألف دينار شهرياً	80	%10.3
4	مرتفع	من1,250,000 دينار إلى أقل من 2,000,000 دينار شهرياً	76	%9.8
5	مرتفع جدا	2,000,000دينار فأكثر	3	%0.4
	المجموع		779	%100



تشير نتائج الجدول والشكل السابقين اعلاه إلى أنّ أغلب أفراد العينة هم من ذوي الدخل المتوسط، و يتضح أنّ أغلب المبحوثين هم من الموظفين الذين عادةً ما يكون دخلهم

الشهري بهذا المستوى، إذ تتفق هذه النتيجة مع جدول رقم (5) الذي يبيّن توزيع المبحوثين بحسب المهنة.

المحور الثاني: التعرض للفضائيات العراقية:

7- مشاهدة الفضائيات العراقية

أظهرت نتائج تحليل إجابات المبحوثين أنّ عدد الذين يشاهدون الفضائيات العراقية بشكل دائم (399) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت(51.2%)، وهم اكثر من نصف المبحوثين، إذ جاءوا بالمرتبة الأولى، أما المبحوثون الذين هم أحياناً يشاهدون الفضائيات العراقية فقد كان عددهم(346) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (44.4 %) من مجموع المبحوثين، وقد حصلوا على المرتبة الثانية، أمّا الذين لا يشاهدون الفضائيات العراقية فقد جاءوا بالمرتبة الثالثة والأخيرة بعدد قليل بلغ (34) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (4.4%) من مجموع المبحوثين، وقد تم التعّرف على أسباب عدم المشاهدة، ومن ثَمَّ جرى استبعادهم من حجم العينة في الأسئلة القادمة. أنظر جدول رقم (8):

جدول (8) يبيّن مدى مشاهدة المبحوثين للفضائيات العراقية

ت	مدى المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية
1	أشاهدها دائماً	399	% 51.2
2	أشاهدها أحياناً	346	% 44.4
3	لا أشاهدها	34	% 4.4
	المجموع	779	% 100

نستنتج من الجدول أعلاه أنّ نسبة كبيرة من المبحوثين تتجاوز نصف العينة تتابع بشكل كبير ما تعرضه الفضائيات من برامج وأخبار بشكل دائم ومنتظم، ممّا يؤكد الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه الفضائيات لديهم، وقدرتها على التأثير في جمهورها، يضاف إليها نسبة مهمة من العينة تتجاوز 44% تتابع بدون انتظام، ربّما لأسباب تعود إلى انشغالهم بأعمال أخرى تؤدي الى عدم الانتظام في متابعة ما تعرضه هذه الفضائيات من برامج.

8- **أسباب عدم مشاهدة الفضائيات العراقية**

أظهرت نتائج تحليل الاستبانة أنّ هناك عدداً قليلاً جداً من المبحوثين لا يشاهدون الفضائيات العراقية، بلغ تعدادهم (34) مبحوثاً من مجموع العينة الكلي البالغ (779) مبحوثاً.

وتبيّن أنّ هناك أربعة أسباب تقف وراء عدم مشاهدتهم للفضائيات العراقية، السبب الأول هو (أنّ الفضائيات لا تلبي ما يحتاجونه من معلومات)، أشار إلى ذلك (11) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت(32.4%) من مجموع المبحوثين الذين لا يشاهدون الفضائيات العراقية، أمّا السبب الثاني فهو (لأنّ هنالك مصادر أخرى يستقي منها هؤلاء المعلومات)، وقد أشار إليه (9) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (26.5%) من مجموع إجابات المبحوثين الذين لا يشاهدون الفضائيات العراقية، والسبب الثالث وهو (عدم وجود وقت كافٍ للمشاهدة) وقد تم اختياره من قبل (8) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (23.5%)، واختار السبب الرابع وهو(لا أثق بما تعرضه الفضائيات من مضامين) (6) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (17.6%). أنظر جدول رقم (9):

جدول (9) يبيّن توزيع المبحوثين بحسب أسباب عدم مشاهدتهم للفضائيات العراقية

ت	اسباب عدم المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية
1	**لا تلبي ما أحتاجه من معلومات**	**11**	**% 32.4**
2	**لأنّ هنالك مصادر أخرى أستقي منها المعلومات**	**9**	**% 26.5**
3	**ليس لدي الوقت الكافي للمشاهدة**	**8**	**% 23.5**
4	**لا أثق بما تعرضه الفضائيات من مضامين**	**6**	**% 17.6**
	المجموع	**34***	**% 100**

* العدد (34) هو عدد الذين لا يشاهدون القنوات الفضائية العراقية، وسوف يحذف من حجم العينة الأصلي البالغ (779) مبحوثاً ليصبح حجم العينة هو (745) مبحوثاً.

نستنتج من الجدول أعلاه أنّ الـذين لا يـشاهدون الفـضائيات العراقيـة كـان عـددهم قلـيلاً جـداً بالمقارنة مع عدد المتابعين لها، وكانت لديهم مبرّرات لذلك، أبرزها هو أنّها لا تلبي مـا يحتاجونـه مـن معلومات، وأيضاً وجود مـصادر أخـرى يـستقي منهـا المبحوثـون معلومـاتهم، فهـؤلاء قـد وفـرت لهـم التطورات التكنلوجية في وسائل الاتصالات والمعلومات بدائل أخرى أشهرها مواقع التواصل الاجتماعـي الموجودة على شبكة الأنّترنت إضافةً إلى الصحف والإذاعات والفضائيات الأخرى غير العراقية.

9- نوع الفضائيات العراقية التي يشاهد من خلالها المبحوثين قضايا الديمقراطية

أظهرت النتائج أنّ المبحوثين يشاهدون جميع الفضائيات العراقية وبكلّ انتماءاتها وتبعيتها، ولكـن بنسب متفاوتة بحسب درجة تفضيلها لديهم، فقد جاءت هذه الفئـة بالمرتبـة الأولى وبتكـرار (433) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (58.1 %) من حجم العينة، أمّا الذين يتـابعون القنـوات شـبه الرسـمية (تابعة للدولة) فقد جاءوا بالمرتبة الثانية بتكرار (131) مبحوثاً وبنـسبة مئويـة بلغـت (17.6%)، فـيما جاء الذين يتابعون القنوات الخاصة (مملوكة لأفراد وشركات) بالمرتبة الثالثة وبتكرار (104) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (13.9%)، وجاء بالمرتبـة الرابعـة والأخـيرة الـذين يـشاهدون القنـوات الحزبيـة (مملوكة للأحزاب) حيث حـصلوا عـلى تكـرار (77) مبحوثـاً وبنـسبة مئويـة بلغـت (10.4%). أنظـر جدول (10) في أدناه.

جدول (10) يبيّن نوع القنوات الفضائية العراقية التي يشاهد المبحوثين فيها قضايا الديمقراطية

ت	نوع القناة	التكرار	النسبة المئوية
1	جميع أنواع الفضائيات	433	% 58.1
2	شبه الرسمية (تابعة للدولة)	131	%17.6
3	خاصة (مملوكة لأفراد وشركات)	104	%13.9
4	حزبية (مملوكة للأحزاب)	77	% 10.4
	المجموع	745	%100

ويتضح من النتائج أنّ نسبة كبيرة من الجمهور تتعرض للفضائيات العراقية كافة بحثاً عن استكمال أو متابعة تفاصيل إخبارية معينة أو متابعة برامج مميّزة لديها في هذه الفضائية أو تلك، وبالتأكيد فأنّ حجم المتابعة والاهتمام يتفاوت من فضائية إلى أخرى، كما يمكن استنتاج أنّ نسبةً من هذا الجمهور لا تهتم بالشكل والسياسة والانتماء للقناة في اكتساب المعلومات، وإنما هي تهتم بما تقدّمه الفضائيات من مضامين تلبّي رغباتها وحاجاتها المتنوعة، لذلك فقد جاءت النسبة الأعلى لجميع أنواع الفضائيات العراقية، وكما أظهرت نتائج تحليل بيانات الاستبانة ازدياد نسبة المشاهدة للقنوات شبه الرسمية (تابعة للدولة) التي تتمثل بقنوات شبكة الإعلام العراقي ومنها قناة العراقية الفضائية والتي تفوّقت على أنواع القنوات الأخرى، وذلك عائد إلى اعتقاد الجمهور بأنّها تمثل الوسائل الرسمية الناطقة باسم الحكومة، فضلاً عن كونها تمثل طائفة واسعة من الجمهور العراقي.، كما أشارت النتائج إلى انخفاض نسب المشاهدة للقنوات الممثلة لجهات حزبية سياسية، ذلك لأنّها تعبّر عن أفكار تلك الأحزاب ومصالحها، وفئة محددة من الجمهور.

10- مدى مشاهدة البرامج ذات المضامين الديمقراطية على مدى الأسبوع الواحد

حصلت فئة المشاهدة بشكل شبه منتظم للبرامج التي تحمل مضامين ديمقراطية على المرتبة الأولى وبتكرار(351) مبحوثاً من بين الفئات الأخرى وبنسبة مئوية قدرها(47.1 %)، تلتها بالمرتبة الثانية فئة المشاهدة بشكل منتظم، إذ بلغ تكرارها (334) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (44.8 %)، أمّا فئة المشاهدة بشكل نادر فقد جاءت بالمرتبة الثالثة والأخيرة بتكرار (60) مبحوثاّ وبنسبة مئوية بلغت (8.1 %). أنظر جدول (11) في أدناه.

جدول (11) يبيّن مديات مشاهدة المبحوثين للمضامين التي تحمل قضايا الديمقراطية

ت	الفقرة	التكرار	النسبة المئوية
1	أشاهدها أحياناً	351	% 47.1
2	أشاهدها دائماً	334	% 44.8
3	أشاهدها نادراً	60	% 8.1
	المجموع	745	%100

يتضح من إجابات المبحوثين في الجدول اعلاه تقارب نسبة المشاهدة بين فئتي (أشاهدها أحياناً، وأشاهدها بشكل دائم)، وهو ما يبيّن أنّ المبحوثين يتعرضون للبرامج التلفزيونية التي تتطرق إلى قضايا الديمقراطية بشكل جيد بغض النظر عن الانتظام من عدمه، ممّا يدلّ على اهتمامهم الكبير بمتابعة تلك البرامج في الفضائيات العراقية. في حين أنّ هناك نسبة ضئيلة تتابع البرامج بشكل أقل، وقد يعود السبب في قلة المتابعة إلى الانشغال بأعمال أخرى أو متابعة وسائل أخرى أو أنّ موعد عرض البرنامج قد لا يناسبهم في بعض الأحيان.

11- استمرارية متابعة البرامج التي تعرضها الفضائيات عن قضايا الديمقراطية

أظهرت النتائج أنّ المبحوثين الذين يتابعون البرنامج التلفزيوني الذي يحمل مضامين ديمقراطية حتى نهايته قد جاءوا بالمرتبة الأولى بتكرار (493) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت(66.2 %)، أمّا الذين أجابوا أنّهم يكتفون بمشاهدة أجزاء من البرنامج فكانّ تكرارهم (158) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (27.4 %) من مجموع الإجابات، فيما جاء خيار تغيير القناة من قبل المبحوثين لمجرد رؤيتهم عناوين البرنامج والاكتفاء بذلك بالمرتبة الثالثة وبتكرار (48) مبحوثاً، وبنسبة مئوية بلغت (6.4 %). أنظر جدول (12) في أدناه.

جدول (12) يبيّن استمرارية متابعة البرامج التي تعرضها الفضائيات عن قضايا الديمقراطية

ت	الخيار	التكرار	النسبة المئوية
1	أتابع البرنامج حتى نهايته	493	% 66.2
2	أكتفي بمشاهدة أجزاء منه	204	% 27.4
3	أغيّر القناة لمجرد رؤيتي عناوين البرنامج	48	% 6.4
	المجموع	745	% 100

نلاحظ من الجدول في أعلاه أنّ الجمهور متابع جيد للبرامج التي تحمل مضامين تتحدث عن الديمقراطية وقضاياها، وهنالك رغبة في الحصول على المعلومات لدى هذا الجمهور

ومتابعة كلّ تفاصيل البرامج منذ بدايتها حتى انتهائها، وهذا مؤشر جيد يدلّ على كثافة المشاهدة واهتمام المبحوثين بمضامين هذه البرامج أمّا النتيجة التي ظهرت في الخيار الثاني الخاص (باكتفاء المبحوث بمشاهدة أجزاء محددة من مضمون البرنامج) فنستنتج منها أنّ المبحوثين يقومون بتخصيص توقيتات محددة وترقب برامج أخرى, فالمبحوثون في غالبيتهم أمّا يستغرقون في التعرض أو يعودون للبرنامج الذي يشاهدونه بعد البحث عن القنوات. أمّا المبحوثون الذين اختاروا الخيار الثالث وهو تغيير القناة لمجرد رؤيتهم عناوين البرنامج والاكتفاء بها فلم يؤثروا في النتيجة السابقة، لأنهم يشكلون عدداً قليلاً من المبحوثين.

12- عدد ساعات تعرض المبحوثين للبرامج التي تحمل قضايا ديمقراطية

أظهرت نتائج التحليل أنّ المبحوثين الذين يقضون وقتهم في متابعة البرامج التي تحمل قضايا ديمقراطية يومياً على جهة التقريب لمدة ساعتين قد جاءت بالمرتبة الأولى، إذ حصلت على تكرار (233) ونسبة مئوية بلغت (31.3 %) من حجم العينة، وهم لا يكتفون بمتابعة برنامج واحد فقط، ثم تلتها فئة مدة ساعة واحدة بالمرتبة الثانية بتكرار (232) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (31.2%)، ثم جاءت بالمرتبة الثالثة فئة المشاهدة لمدة ثلاث ساعات فما فوق بتكرار (140) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (18.8%)، أمّا عن طريق الصدفة أي فئة المشاهدة بحسب ظروف المبحوثين فقد جاءت بالمرتبة الرابعة بتكرار (73) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (8.9%)، وجاءت بالمرتبة الخامسة والأخيرة مدة المشاهدة أقل من ساعة، حيث حصلت على تكرار (67) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (8.9 %). أنظر جدول (13) في أدناه.

جدول(13) يبيّن عدد الساعات التي يقضيها المبحوث في مشاهدة البرامج ذات المضمون الديمقراطي

ت	عدد ساعات التعرض	التكرار	النسبة المئوية
1	ساعتان	233	% 31.3
2	ساعة	232	%31.2
3	ثلاث ساعات فما فوق	140	% 18.8
4	بالصدفة بحسب الظروف	73	% 9.8
5	أقل من ساعة	67	%8.9
	المجموع	745	%100

نستنتج من الجدول في أعلاه أنّ تعرض المبحوثين للبرامج التي تحمل مضامين ديمقراطية بواقع ساعة واحدة أو ساعتين في اليوم الواحد قد حازت على تكرار ونسبة أعلى في ساعات التعرض، ويشير ذلك إلى أنّ البرامج ذات المضمون الديمقراطي تشغل حّيزاً مناسباً من وقت المشاهدين أي متابعة جيدة، وهو ما يعكس رغبة الجمهور في الحصول على معلومات حول قضايا الديمقراطية، لاسّيما وأنّها تتعلّق بمجمل أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وأنعكاسها على وضعهم المعاشي ومستقبل بلدهم.

13- الأوقات المفضلة لمشاهدة البرامج التي تحمل مضامين ديمقراطية

بيّنت النتائج أنّ أفضل وقت مشاهدة لدى المبحوثين لمتابعة هذا النوع من البرامج هي المشاهدة المسائية، وقد احتلت المرتبة الأولى، إذ بلغ عدد الذين يشاهدون البرامج في هذا الوقت (409) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (54.9 %)، أمّا الذين لم يحدّدو وقت محدد لمشاهدة البرامج فقد جاءوا بالمرتبة الثانية، إذ بلغ تكرارهم (146) مبحوثا وبنسبة بلغت (19.6%)، فيما جاء بالمرتبة الثالثة الذين يفضلون وقت الظهيرة بتكرار(73) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (9.8 %)، وجاء بالمرتبة الرابعة الذين يفضلون وقت العصر، إذ حصلوا على تكرار (71) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (9.5 %)، ثم جاء بالمرتبة الخامسة الذين يفضلون ساعات الليل بتكرار (24) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (3.2 %) ، وجاء بالمرتبة السادسة والأخيرة الذين يشاهدون في وقت الصباح و بتكرار (22) مبحوثاً

وبنسبة مئوية بلغت (3.0 %) من المجموع، ويعود سبب ذلك إلى أنّ قسماً ضئيلاً منهم قد يتعرض للتلفزيون في ساعات الصباح في أثناء وجوده في البيت في غير أيام العمل. أنّظر جدول (14) في أدناه.

جدول (14) يبيّن أوقات المشاهدة للبرامج التي تحمل مضامين ديمقراطية

ت	المدة	التكرار	النسبة المئوية
1	**الساعات المسائية (7-10)**	**409**	**% 54.9**
2	**ليس هناك وقت محدّدٌ**	**146**	**% 19.6**
3	**ساعات الظهيرة (12-3)**	**73**	**% 9.8**
4	**وقت العصر (4-6)**	**71**	**% 9.5**
5	**ساعات الليل (11- إلى الصباح)**	**24**	**% 3.2**
6	**الساعات الصباحية (6-12)**	**22**	**% 3.0**
	المجموع	**745**	**%100**

يتضح من الجدول في أعلاه أنّ الوقت المفضّل للمبحوثين لمشاهدة البرامج التي تحمل مضامين ديمقراطية هي الساعات المسائية، وقد جاءت بالمرتبة الأولى لأنها الأوقات المتاحة لهم بما يتناسب مع تفضيلاتهم وانشغالاتهم الحياتية وظروفهم النفسية، أمّا المرتبة الثانية فلم يشر فيها المبحوثون إلى وقت محدد فهم يتابعون البرامج المفضلة بحسب التواجد في المنزل أو بحسب حاجتهم للمعلومات، فيما كانّ الإقبال على الأوقات الأخرى ضعيفاً، لإنشغال المبحوثين بالوظائف والدراسة والأعمال.ولابدّ من الإشارة إلى أنّ هذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة أحمد السوداني [*]فيما يخصّ تفضيل الجمهور الساعات المسائية مع الاختلاف في المضمون الذي يتعرض له المبحوثون في هذه المدة، فدراستنا ترتبط بالمضمون الديمقراطي، بينما دراسة أحمد ترتبط بالمضمون الأمني.

[*] أحمد عبد الحسين، دور التلفزيون في بناء الوعي الامني لدى الجمهور، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية،2015، ص253.

14- نمط مشاهدة البرامج ذات المضامين الديمقراطية

توزّعت أنماط مشاهدة الجمهور للبرامج التي تحمل مضامين ديمقراطية على عدد من الفئات وكما يأتي: بلغ عدد المبحوثين الذين يفضلون مشاهدة البرامج التي تحمل مضامين ديمقراطية مع أفراد الأسرة (537) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (44.6%)، وبذلك حلت بالمرتبة الأولى، وجاءت بعدها فئة نمط المشاهدة للمبحوثين بمفردهم بالمرتبة الثانية، وقد بلغت تكراراتها (374) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (31.0 %)، فيما جاءت فئة نمط المشاهدة مع الأقارب بالمرتبة الثالثة بتكرار (159) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (13.2 %)، وحصل نمط المشاهدة مع الاصدقاء على المرتبة الرابعة بتكرار (80) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (6.6%)، وجاءت بالمرتبة الخامسة والأخيرة فئة نمط المشاهدة مع الزملاء في العمل، إذ بلغ تكرارها(55) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (4.6%). أنظر جدول (15) في أدناه.

جدول (15) يبيّن نمط مشاهدة البرامج التي تحمل مضامين ديمقراطية

ت	نمط المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية
1	مع أفراد الأسرة	537	% 44.6
2	بمفردك	374	% 31.0
3	مع الأقارب	159	% 13.2
4	مع الأصدقاء	80	% 6.6
5	مع الزملاء في العمل	55	% 4.6
	المجموع	1205*	% 100

وتبيّن النتائج في الجدول أعلاه أنّ أغلب أفراد العينة يتعرضون إلى البرامج ذات المضامين الديمقراطية مع أفراد الأسرة، وربما يعود السبب في ذلك إلى أنّ التلفزيون يجمع أفراد الأسرة، وقد يؤدي ذلك إلى نقاشات وحوارات هادفة تفيد الأفراد، وتتفق

* المجموع غير مطابق مع حجم العينة بسبب أنّ السؤال أعطى الحرية للمبحوث أن يختار أكثر من بديل.

هذه النتيجة مع النتيجة السابقة في جدول رقم (13) الخاصة بمدد التعرض، إذ جاءت متطابقة من حيث تفضيل المبحوثين لساعات المساء التي يجتمع فيها أفراد الأسرة في المنزل وبهذا الوقت. وتقترب هذه النتيجة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة ومنها دراسة عمر عناد [2]

ذلك فيما يخصّ تصدّر نمط المشاهدة مع أفراد الأسرة بالمرتبة الأولى، ولابد من الإشارة إلى أنّ من خلال نتائج الجدول في أعلاه نستطيع أنّ نحدد الأماكن التي يتعرض فيها المبحوثون للفضائيات العراقية، حيث جاء مكان المنزل بالمرتبة الأولى.

ونستشف ممّا تم ذكره أنّ تعزيز قضايا الديمقراطية من جرّاء التعرض للفضائيات العراقية لا يحدث بمعزل عن الوسط الاجتماعي العائلي أو عن صحبة الأصدقاء والزملاء، وإنما هم كأفراد يتأثرون بهذا الوسط ويؤثرون فيه. كما أنّ المشاهدة في أكثر من نمط و مكان تجعل الفرد يشارك أكثر من مجموعة في أفكارهم و اتجاهاتهم والتأثر بها، وهذا من شأنّه أنّ يعزّز قضايا الديمقراطية لدى الجمهور بصورة أفضل.

15- مدى مناقشة قضايا الديمقراطية مع الاخرين

تظلّ مسألة الاتصال والتفاعل الاجتماعي أهم النقاط التي تحقّقها مناقشة قضايا الديمقراطية مع الآخرين من جرّاء التعرض لهذا النوع من البرامج، وقد أظهرت النتائج أنّ (294) مبحوثاً بلغت نسبتهم المئوية (39.5 %) هم (أحياناً) يناقشون قضايا الديمقراطية التي تطرحها الفضائيات العراقية, وقد حصلوا على المرتبة الأولى، فيما أشار (287) مبحوثاً بلغت نسبتهم المئوية (38.5%) إلى أنهم يناقشونها في أغلب الاوقات , وجاءوا بالمرتبة الثانية، فيما أشار (129) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (17.3%) إلى أنهم نادراً ما يناقشون القضايا مع الآخرين، إذ جاءوا بالمرتبة الثالثة، وجاء بالمرتبة الرابعة والأخيرة المبحوثون الذين لا يناقشون قضايا الديمقراطية مع الآخرين بواقع (35) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (4.7%). أنظر جدول (16) في أدناه.

([2]) عمر عناد, معايير النخبة الأكاديمية في التعرض للتلفزيون وحدود الإشاعات المتحققة، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية، 2014، ص210.

جدول (16) يبيّن مدى مناقشة المبحوثين لقضايا الديمقراطية مع الآخرين

ت	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	أحياناً	294	% 39.5
2	غالباً	287	% 38.5
3	نادراً	129	% 17.3
4	لا أناقش	35	% 4.7
	المجموع	745	%100

ويتضح من تحليل إجابات المبحوثين في الجدول أعلاه أنّ هنالك دافعاً جيداً للمبحوثين في مناقشة قضايا الديمقراطية مع بعضهم بعضاً، فهم مهتمون بذلك إذ كانت فئة المناقشة (غالباً وأحياناً) متقاربة في عدد تكراراتها، فهنالك أناس يتفقون معهم في الآراء أو يختلفون في ذلك ممّا يؤدي إلى النقاش، وهو عامل إيجابي يحقّق الفائدة عن طريق الاستزادة من المعلومات، فهي تتيح فرصة المشاركة في مناقشة القضايا سواء مع الأسرة أم الأصدقاء وزملاء العمل، وفي ذلك تشجيع للمشاركة من أجل زيادة المعرفة، وقد تكون زيادة المناقشة سبباً في زيادة المتابعة لتهيئة مادة تصلح للنقاش مع الآخرين والإلمام بالموضوع أكثر. أمّا الأشخاص الذين لا يناقشون ما يشاهدونه من قضايا مع الآخرين فقد جاءت نسبتهم قليلة جداً، وذلك قد يعود إلى محدودية ثقافتهم أو قلة مهاراتهم في إدارة الحوار، وإلى البناء النفسي عموماً.

16- الفضائيات العراقية المفضلة لدى المبحوثين في متابعة قضايا الديمقراطية

أظهرت النتائج حصول قناة العراقية على المرتبة الأولى في التفضيل بمجموع تكرارات وصل إلى (408) تكراراً ونسبتهم المئوية بلغت (20.1%)، فيما احتلت قناة الشرقية المرتبة الثانية بواقع تكرارات بلغ (284) تكراراً ونسبة مئوية بلغت (14.0%)، وحصلت قناة البغدادية على المرتبة الثالثة بواقع (273) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (13.4%), وجاءت قناة السومرية

بالمرتبة الرابعة بواقع (176) تكراراً ونسبة مئوية بلغت (8.7%)، وفي المرتبة الخامسة جاءت قناة العهد بواقع (123) تكراراً ونسبة مئوية بلغت (6.1 %)، وفي المرتبة السادسة جاءت قناة الرشيد بتكرار بلغ (100) ونسبة مئوية بلغت (4.9 %)، في حين جاءت بعدها قناة آفاق بالمرتبة السابعة بتكرار (80) وبنسبة مئوية بلغت (3.9 %)، تلتها بالمرتبة الثامنة قناة الاتجاه بتكرار (79) وبنسبة مئوية بلغت (3.9%)، ثم قناة دجلة بالمرتبة التاسعة بتكرار (73) وبنسبة (3.5%)، أمّا المرتبة العاشرة فقد حصلت عليها قناة الفرات بتكرار (65) وبنسبة مئوية بلغت (3.2%)، أمّا قناة هنا بغداد فقد حظيت بالمرتبة الحادية عشرة وبلغ تكرارها (62) وبنسبة مئوية بلغت (3.0%)، أمّا المرتبة الثانية عشرة فقد حصلت عليها قناة المسار بتكرار (61) ونسبة مئوية بلغت (3.0 %)، ونالت قناة الفيحاء على المرتبة الثالثة عشر بتكرار (58) وبنسبة مئوية بلغت (2.9%)، فيما جاءت بقية القنوات بتسلسلات مختلفة أقل من ذلك. أنظر جدول (17) في أدناه.

جدول (17) يبيّن الفضائيات العراقية المفضلة في متابعة قضايا الديمقراطية

ت	الفضائيات	التكرار	النسبة المئوية
1	العراقية	408	% 20.1
2	الشرقية	284	% 14.0
3	البغدادية	273	% 13.4
4	السومرية	176	% 8.7
5	العهد	123	% 6.1
6	الرشيد	100	% 4.9
7	آفاق	80	% 3.9
8	الاتجاه	79	% 3.9
9	دجلة	73	%3.5
10	الفرات	65	% 3.2

11	هنا بغداد	62	%3.0
12	المسار	61	% 3.0
13	الفيحاء	58	% 2.9
14	بلادي	27	% 1.3
15	الأنّوار	18	% 0.9
16	كربلاء	18	% 0.9
17	الغدير	15	%0.7
18	البابلية	14	% 0.7
19	السلام	13	%0.6
20	بغداد	12	% 0.6
21	الديار	9	%0.4
22	الأنّوار2	8	% 0.4
23	سامراء	8	% 0.4
24	التغيير	7	% 0.3
25	الأنّبار	7	%0.3
26	آسيا	7	% 0.3
27	صلاح الدين	6	% 0.3
28	الحرية	6	% 0.3
29	العقيلة	6	% 0.3
30	الإشراق	4	%0.1
31	اشور	3	% 0.1
	المجموع	2030**	% 100

** المجموع غير مطابق مع حجم العينة بسبب أنّ السؤال أعطى الحرية للمبحوث أن يختار أكثر من بديل.

ومن ذلك يتضح أنّ قناة العراقية احتلت المرتبة الأولى وبفارق كبير عن القنوات المفضلة لدى المبحوثين، ويتوافق ذلك مع نتائج العديد من الدراسات السابقة كدراسة أحمد عبد الحسين، ودراسة معد عاصي*، ويمكن تعليل ذلك، بأنها الفضائية شبه الرسمية التي يتعرّف من خلالها المبحوثين على أبرز القرارات والإجراءات المتعلقة بالشؤون العامة للبلد، وتقدّم الموضوعات والبرامج التلفزيونية الخاصة بقضايا الديمقراطية التي تفضّلها العينة، كما أظهرت النتائج تفضيل نسبة كبيرة من المبحوثين الفضائيات العراقية المستقلة، كقناة البغدادية، والشرقية، والسومرية، اللاتي حصلنَ على نسب مشاهدة عالية، إذ يُلاحظ أنّ أفراد العينة كانوا يحملون انطباعات إيجابية عن هذه الفضائيات، ومن ذلك يرى الباحث أنها قادرة على إشباع حاجاتهم ورغباتهم بشكل جعلها تتفوق على باقي الفضائيات الأخرى، وأنها تتصف بالنقل الجيد لآخر الأخبار والمستجدات، وتتناول القضايا والموضوعات بشكل مغاير لبقية الفضائيات.

17- أبرز المضامين التي يشاهدها المبحوثين وتحتوي على قضايا الديمقراطية

حصلت فئة (المضامين الإخبارية) على المرتبة الأولى من بين المضامين التي يشاهدها المبحوثون في البرامج التلفزيونية، وتحتوي على قضايا ديمقراطية بواقع مشاهدة (597) مبحوثاً، وبنسبة مئوية بلغت(31.3%)، وحلّت في المرتبة الثانية فئة (المضامين السياسية) بواقع مشاهدة (549) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (28.8%)، وجاءت فئة (المضامين الثقافية) في المرتبة الثالثة بواقع مشاهدة (386) مبحوثا وبنسبة بلغت(20.2%)، وحصلت فئة (المضامين الدينية) على المرتبة الرابعة من بين المضامين التي تحتوي على قضايا ديمقراطية بواقع مشاهدة (256) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (13.4%)، وجاءت بالمرتبة الأخيرة فئة (المضامين الترفيهية المتعلقة بالمسلسلات) بواقع مشاهدة (119) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (6.2%). أنظر جدول (18) في أدناه.

* أحمد عبد الحسين، أطروحة دكتوراه، مصدر سابق، ص255 – معد عاصي، أطروحة دكتوراه، مصدر سابق، ص 200.

جدول (18) يبيّن أبرز المضامين التي يشاهدها المبحوثون وتحتوي على قضايا ديمقراطية

ت	المضامين	التكرار	النسبة المئوية
1	الاخبارية	597	% 31.3
2	السياسية	549	%28.8
3	الثقافية	386	% 20.2
4	الدينية	256	% 13.4
5	الترفيهية (مسلسلات)	119	% 6.2
	المجموع	1907*	% 100

يتبّين من خلال بيانات الجدول في أعلاه أنّ المضامين جميعها تقوم بتعزيز قضايا الديمقراطية لدى الجمهور، لكن المضامين الأكثر تفضيلاً لدى العينة هي (المضامين الإخبارية والسياسية)، والتي حصلت على أعلى التكرارات مقارنة بالمضامين الأخرى، ونستنتج أنّ هذه المضامين تعّد المصدر الرئيس للأخبار والمعلومات للجمهور، حيث يطّلع أفراد الجمهور من خلالها على الأوضاع المحيطة بهم، ومعرفة التطورات الحاصلة في مجال قضايا الديمقراطية.

وهي أي المضامين الإخبارية والسياسية تتيح لأفراد العينة الاطّلاع على وجهات نظر مختلفة حول قضايا الديمقراطية، وتتيح نوعاً من المشاركة في برامجها لإبداء الرأي بشأن الموضوع المطروح للنقاش، فكثير من القنوات التلفزيونية تفتح خطوط اتصال مع مشاهديها للمشاركة في برامجها السياسية. كما أنّ الجمهور لا يتابع هذه المضامين فقط، بل من الممكن أنّ يتابع مضامين أخرى تتناول الشأن الديمقراطي، كما في المضامين الدينية والثقافية التي تتناول قضية الحقوق والحريات، وغيرها من قضايا الديمقراطية.

18- أسماء البرامج التي يشاهد عبرها المبحوثون قضايا الديمقراطية

أظهرت النتائج أنّ برنامج ستوديو التاسعة في قناة البغدادية الفضائية قد احتل المرتبة الأولى من ضمن اهتمامات المبحوثين بشأن أبرز البرامج التلفزيونية التي يشاهد المبحوثون

* المجموع غير مطابق مع حجم العينة بسبب أنّ السؤال أعطى الحرية للمبحوث أن يختار أكثر من بديل.

عبرها قضايا الديمقراطية، إذ حصل على (120) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (6،1%)، ومن ثمَّ جاء بالمرتبة الثانية برنامج حبر أبيض في قناة العراقية ب (78) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (5%)، ثم حصل على المرتبة الثالثة برنامج المشهد الأخير في قناة الرشيد الفضائية ب (72) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (3،6%)، ومن ثمَّ جاء بالمرتبة الرابعة برنامجا الحصاد في قناة الشرقية الفضائية وكلام وجيه في قناة العهد الفضائية ب (71) تكراراً لكل منهما، وبالنسبة المئوية نفسها التي بلغت (3،4 %)، فيما جاء بالمرتبة الخامسة برنامج الخلاصة في قناة الشرقية ب (68) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (3،4%)، وحصل برنامج في قبضة القانون في قناة العراقية على المرتبة السابعة ب (67) تكراراً ونسبة مئوية بلغت (3،4%)، ثم حصل برنامج خط أحمر في قناة السومرية على المرتبة الثامنة، تلاه في المرتبة التاسعة برنامج دائرة الخبر في قناة العراقية الفضائية، وجاء برنامج كرسي الحكم في قناة هنا بغداد الفضائية بالمرتبة العاشرة ب (45) تكراراً ونسبة مئوية بلغت (2،3%)، فيما جاءت بقية أسماء البرامج التلفزيونية بتسلسلات مختلفة. أنظر جدول (19) في أدناه.

جدول (19) يبيّن أسماء البرامج التي يشاهد عبرها المبحوثون قضايا الديمقراطية

ت	اسم البرنامج	اسم القناة	التكرار	النسبة	ت	اسم البرنامج	اسم القناة	التكرار	النسبة
1	ستوديو التاسعة	البغدادية	120	%6.15	55	اراء حرة	السومرية	10	%0.51
2	حبر أبيض	العراقية	78	%4	56	الخطوط الأمّامية	العراقية	9	%0.46
3	المشهد الأخير	الرشيد	72	%3.69	57	بلا تزييف	دجلة	9	%0.46
4	الحصاد	الشرقية	71	%3.64	58	المنبر	العراقية نيوز	9	%0.46
5	كلام وجيه	العهد	70	%3.58	59	ساحة التحرير ومطالب التغيير	دجلة	9	%0.46
6	الخلاصة	الشرقية	68	%3.48	60	الهو ألك	السومرية	9	%0.46
7	في قبضة القانون	العراقية	67	%3.43	61	زرق ورق	العراقية	9	%0.46
8	خط أحمر	السومرية	56	%2.87	62	حوار السمر	اسيا	9	%0.46
9	دائرة الخبر	الاتجاه	55	%2.82	63	مراسلون	الاتجاه	8	%0.41
10	كرسي الحكم	هنا بغداد	45	%2.30	64	صباح السومرية	السومرية	8	%0.41
11	حوار عراقي	الفيحاء	44	%2.25	65	خطبة الجمعة	الأنّوار	8	%0.41
12	احاديث ساخنة	الشرقية	42	%2.15	66	الشيخة	السومرية	8	%0.41

13	خطبة الجمعة	كربلاء	40	%2.05	67	حصاد افاق	افاق	8	%0.41
14	مقابلة خاصة	العراقية	38	%1.94	68	اهل المدينة	الشرقية	8	%0.41
15	أغلبية صامتة	الشرقية	35	%1.79	69	نشرة الأخبار المسائية	البغدادية	8	%0.41
16	بتوقيت بغداد	العراقية	34	%1.74	70	الخط الساخن	افاق	8	%0.41
17	تغطية خاصة	العراقية	34	%1.74	71	قبل التاسعة	العراقية	7	%0.35
18	من الاخر وبصراحة	دجلة	34	%1.74	72	صبحة	افاق	7	%0.35
19	الصورة كاملة	العراقية	32	%1.64	73	اخر خبر	الفرات	7	%0.35
20	غير متوقع	السومرية	31	%1.58	74	قضية ورأي	الفيحاء	7	%0.35
21	نشرة الاخبار	العراقية	29	%1.48	75	الارض الحرام	دجلة	7	%0.35
22	ساعة حوار	الشرقية	29	%1.48	76	حوار عراقي	البغدادية	7	%0.35
23	اكثر من حديث	السومرية	27	%1.38	77	خطبة الجمعة	الفرات	6	%0.30
24	اخر الاسبوع	البغدادية	26	%1.33	78	للأصلاح	بلادي	6	%0.30
25	الايام السبعة	الشرقية	25	%1.28	79	الملحق	الفيحاء	6	%0.30
26	لقاء خاص	دجلة	24	%1.23	80	صباح الخير	البغدادية	6	%0.30
27	الموجز	العهد	22	%1.12	81	اراء	بلادي	6	%0.30
28	بصراحة	دجلة	22	%1.12	82	الصحافة الدولية	المسار	6	%0.30
29	قضية راي عام	البغدادية	21	%1.07	83	الأنّ	الاتجاه	6	%0.30
30	حديث الاصلاح	البغدادية	20	%1.02	84	نشرة اخبار	الفرات	5	%0.25
31	صدى الاحداث	افاق	20	%1.02	85	برج مراقبة	العهد	5	%0.25
32	حديث اليوم	الاتجاه	19	%0.97	86	الاسبوع رأيكم	المسار	5	%0.25
33	اطراف الحديث	الشرقية	19	%0.97	87	شباب وبنات	السومرية	5	%0.25
34	مناظرة	الشرقية	17	%0.87	88	قضايا الساعة	الديار	5	%0.25
35	منتصف النهار	الشرقية	16	%0.82	89	نشرة اخبار السومرية	السومرية	5	%0.25
36	دولاب الدنيا	العراقية	16	%0.82	90	نشرة اخبار	سامراء	5	%0.25
37	ساعة ونص	البغدادية	16	%0.82	91	نشرة اخبار	بابلية	5	%0.25
38	حوار	الفرات	15	%0.76	92	اراء على الهواء	البابلية	5	%0.25
39	حوار خاص	السومرية	15	%0.76	93	كلام الخير	اسيا	4	%0.20
40	الصندوق الاسود	السومرية	15	%0.76	94	لقاء خاص	الرشيد	4	%0.20
41	ولاية بطيخ	هنا بغداد	13	%0.66	95	نشرة اخبار	السلام	4	%0.20
42	تاشيرة دخول	العهد	13	%0.66	96	نشرة اخبار	هنا بغداد	4	%0.20
43	الشاخص	الاتجاه	13	%0.66	97	المختصر	صلاح الدين	4	%0.20
44	للحديث بقية	العراقية	11	%0.56	98	نشرة اخبار	دجلة	3	%0.15

45	دولة الخلافة	هنا بغداد	11	%0.56	99	نشرة اخبار	الطيف	3	%0.15
46	حوار التاسعة	هنا بغداد	11	%0.56	100	خاضع للمدأولة	الاشراق	3	%0.15
47	وجه لوجه	المسار	11	%0.56	101	نشرة اخبار المساء	صلاح الدين	3	%0.15
48	غرفة الاخبار	الرشيد	11	%0.56	102	برلمان التحرير	الرافدين	3	%0.15
49	أنت	الفرات	11	%0.56	103	خطبة الجمعة	العقيلة	3	%0.15
50	صانعو الحدث	الأنوار	10	%0.51	104	تغطية خاصة	السلام	3	%0.15
51	مجلس عراقي	افاق	10	%0.51	105	الشارع العراقي	التغيير	3	%0.15
52	مع الحدث	الأنبار	10	%0.51	106	تغطية خاصة	الأنوار	3	%0.15
53	بانوراما	العهد	10	%0.51	107	نشرة اخبار	الغدير	3	%0.15
54	الفيحاء هذا المساء	الفيحاء	10	%0.51		المجموع		*1950	% 100

تنوعت البرامج التي يشاهد المبحوثون عبرها قضايا الديمقراطية في الفضائيات العراقية، ويعد برنامج ستديو التاسعة الأكثر مشاهدة من قبل المبحوثين، ويعلّل الباحث ذلك بسبب الجرأة التي يتمّيز بها هذا البرنامج، وطرحه لقضايا جدلية تثير النقاش حول وثائق مُهمة تتعلق بالفساد الإداري والمالي الذي تتعرض له مؤسسات الدولة، فهو يتحدث في كلّ حلقة من حلقات البرنامج عن قضية مُهمة من قضايا الديمقراطية بالنسبة إلى المواطن مع الاستعانة بالشواهد والأدلة والوثائق.

جاء بعده وبنسب متقاربة برنامجا (حبر أبيض والمشهد الأخير)، لأنّ هذين البرنامجين نابعان من واقع المجتمع وطبيعته ولاسّيما أنهما ينقلان لنا معاناة المجتمع بصورة طبيعية، فضلاً عن تغطيتهما الجيدة ونقدهما لآخر الأحداث والمستجدات على الساحة العراقية

ولابد من الإشارة إلى أنّ هذا التنوع والتباين في تفضيل المبحوثين لهذه البرامج يعكس تنوع الخيارات لدى جمهور مدينة بغداد، ومن ثمّ اتجاهاته ومواقفه المؤيدة أو المعارضة لبرامج الفضائيات العراقية التي تطرح القضايا الديمقراطية، ويعود السبب في اهتمام المبحوثين بتلك البرامج المتنوعة , لأنّها تقدّم معلومات مُهمة عن الشؤون الديمقراطية وبشكل مُفصّل ومستمر، وتسعى إلى تعزيز المعلومات التي يمتلكها الجمهور ودعمها.

* المجموع غير مطابق مع حجم العينة بسبب أنّ السؤال حدد للمستجيب أن يختار أكثر من بديل.

19- القضايا الأكثر متابعة في الفضائيات العراقية

اتضح من نتائج تحليل اجابات المبحوثين بشأن أنواع القضايا الديمقراطية الأكثر متابعة منهم في الفضائيات العراقية، بأنّ أعلى نسبة متابعة حصلت عليها قضية (التظاهرات والاعتصامات) بواقع (642) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (34.4 %) من مجموع القضايا الأخرى، وحلّت بذلك في المرتبة الأولى، وجاءت قضية (الحقوق والحريات) في المرتبة الثانية بواقع (497) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (26.6 %)، فيما جاءت في المرتبة الثالثة قضية (التعددية السياسية) بواقع (319) تكرار وبنسبة بلغت (17.1%)، وحصلت قضية (الدستور)على المرتبة الرابعة بواقع (219) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (11.8%)، وجاءت قضية (التداول السلمي للسلطة) في المرتبة الخامسة بواقع (110) تكرارات وبنسبة مئوية بلغت (5.9%)، إمّا قضية الانتخابات فحلّت بالمرتبة السادسة والأخيرة بواقع (79) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (4.2%). أنظر جدول رقم(20) في أدناه.

جدول (20) يبيّن أبرز القضايا التي يحرص المبحوثون على متابعتها:

ت	القضايا	التكرار	النسبة المئوية
1	قضية التظاهرات والاعتصامات	642	% 34.4
2	قضية الحقوق والحريات	497	% 26.6
3	قضية التعددية السياسية	319	% 17.1
4	قضية الدستور	219	% 11.8
5	قضية التداول السلمي للسلطة	110	% 5.9
6	قضية الانتخابات	79	% 4.2
	المجموع	1866*	%100

نستنتج من ذلك أنّ كلّ القضايا التي أظهرتها نتائج الاستبيان كانت متداولة في الفضائيات العراقية، لكنّ هنالك تبايناً في الاهتمام والمتابعة لدى المبحوثين بشأن كلًّ منها، فقد جاءت بالمرتبة الأولى قضية التظاهرات والاعتصامات، حيث شكّلت اهتماماً كبيراً لدى المبحوثين بوصفها إحدى القضايا المُهمة والتي أصبحت موضوع الساعة وأخذت حيّزاً واسعاً

* المجموع غير مطابق مع حجم العينة بسب أن السؤال أعطى الحرية للمبحوث في أن يختار أكثر من بديل.

وصدىً كبيراً في الفضائيات العراقية، لمَا لها من أثر كبير في التعبير عن الرأي العام ورأي الجمهور في السياسات الحكومية، وأداء الوزراء فيها، والجمود البرلماني وعجزه عن اتخاذ القرارات، وقد تزامن توزيع الاستبانة والمقياس مع ذروة تلك التظاهرات والاعتصامات، لذلك احتلت مرتبة عالية بالمقارنة مع القضايا الأخرى على العكس من قضية الانتخابات التي حصلت على المرتبة الأخيرة، لأنّ الوقت هو غير ملائم وليس وقت إجراء انتخابات، وهذا لا يعني عدم وجود حاجة ماسة لها لتغيير الشخصيات الحاكمة، بل أنها أخذت حّيزاً قليلاً في الفضائيات العراقية.

20- حاجة المبحوثين للمعلومات عن القضايا الديمقراطية

ذكر(366) مبحوثاً أنّ حاجتهم للمعلومات عن قضايا الديمقراطية هي متوسطة وبنسبة مئوية بلغت (49.1 %) من مجموع العينة، وبذلك احتلت المرتبة الأولى، أمّا المبحوثون الذين أكدوا على أنّ حاجتهم كبيرة للمعلومات عن قضايا الديمقراطية فهم (242) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (32.5%) من مجموع العينة، وقد جاءوا بالمرتبة الثانية، فيما بلغ عدد المبحوثين الذين أكدوا على أنّ حاجتهم قليلة للمعلومات عن هذه القضايا فبلغ عددهم نحو (137) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (18.4 %) من مجموع العينة، وقد جاءوا بالمرتبة الثالثة والأخيرة. أنظر جدول (21) في أدناه.

جدول (21) يبيّن حاجة المبحوثين للمعلومات عن قضايا الديمقراطية

ت	الفئة	التكرار	النسبة
1	كبيرة	242	%32.5
2	متوسطة	366	% 49.1
3	قليلة	137	% 18.4
	المجموع	745	%100

ومن النتائج في أعلاه يتضح أنّ حجم اهتمام الجمهور كبير بهذه القضايا وسعيه إلى التعرض الكثيف لتحقيق ذلك الغرض، للحصول على كلّ ما هو جديد من معلومات عن قضايا الديمقراطية، لكي يزداد معرفة بها ومن ثمّ يناقشها مع الآخرين، ولا يُفهم من ذلك بأنّ الجمهور لا يمتلك معلومات مسبقة عن هذه القضايا التي تطرحها الفضائيات، بل أنّه

يتابعها لمعرفة التطورات فيها وفهم بعض آليات تحقيقها، ومن شأن ذلك تعزيز مفاهيمه واتجاهاته عنها، لذلك جاءت نسبة إجاباتهم تحت فئة (متوسطة) أكبر. أمّا الذين أجابوا بأنّ حاجتهم للمعلومات عن قضايا الديمقراطية قليلة فهم ربّما يعتمدون على مصادر أخرى في أنتقاء المعلومات الخاصة بذلك، مثل الإذاعة، والصحيفة، والأنترنت، والأصدقاء.

21- أسباب متابعة المبحوثين لقضايا الديمقراطية

تبيّن من إجابات المبحوثين أنّ السبب الذي دفع أفراد العينة إلى متابعة القضايا المتعلقة بالديمقراطية هو (تزويدهم بمعلومات عن القضية المطروحة)، وقد جاءت إجابات المبحوثين تحت هذه الفئة بالمرتبة الأولى وبواقع (484) تكراراً ونسبة مئوية بلغت (37.3%), فيما احتلّ سبب (تحاورهم مع الأصدقاء بشأنّ قضايا الديمقراطية) المرتبة الثانية وبواقع (398) تكراراً ونسبة مئوية بلغت (30.7%), وفي المرتبة الثالثة جاء السبب (لأنّها تساعدهم على اتخاذ القرارات الصائبة في أثناء الممارسات الديمقراطية) بواقع (274) تكراراً ونسبة مئوية بلغت (21.1%)، وجاء بعدها بالمرتبة الرابعة سبب (الفضول والتفرج ليس إلّا) بواقع (142) مبحوثاً ونسبة مئوية بلغت (10.9%). أنّظر جدول (22) في أدناه.

جدول (22) يبيّن أسباب متابعة المبحوثين لقضايا الديمقراطية

ت	الأسباب المؤدية إلى متابعة قضايا الديمقراطية	التكرار	النسبة المئوية
1	لأنّها تزودني بمعلومات عن القضية المطروحة	484	%37.3
2	تمنحني القدرة على التحاور مع الآخرين بشأنّ قضايا الديمقراطية المطروحة	398	% 30.7
3	تساعدني على اتخاذ القرارات الصائبة في أثناء الممارسات الديمقراطية	274	% 21.1
4	الفضول والتفرج ليس إلّا	142	% 10.9
	المجموع	1298*	% 100

نلاحظ من النتائج في أعلاه أنّ السبب وراء متابعة المبحوثين لقضايا الديمقراطية هو، (لأنها تزودهم بمعلومات عن القضية المطروحة)، وقد حصل هذا السبب على المرتبة الأولى، وبذلك يرى الباحث أنّ كلّ قضية تهمّ الجمهور، يسعى دائماً إلى أنّ يحصل على معلومات تتعلّق بها، لذلك تسعى الفضائيات إلى تزويده بكلّ ما يشبع حاجته وفضوله منها، سواء ما يتعلّق بالجانب الإعلامي الإخباري أم التحليل أم وظائف الإعلام الأخرى من ثقافة، وترفيه، وارشاد... إلخ.

المحور الثالث: الأسئلة الخاصة بالتعزيز الديمقراطي

22- المشاعر التي تنتاب المبحوثين في نهاية مشاهدة البرنامج ذات المضمون الديمقراطي

بهدف التعرّف على مشاعر المبحوثين وانطباعاتهم عند الانتهاء من مشاهدة البرامج ذات الطابع الديمقراطي في الفضائيات العراقية وضعنا ثلاثة خيارات (متفائل – متشائم – شعور غير واضح (اعتيادي)، ومن النتائج جاء شعور(متفائل) بالمرتبة الأولى بتكرار (356) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (47.8%) من مجموع المبحوثين، وجاء بالمرتبة الثانية شعور (اعتيادي) بتكرار (301) مبحوث وبنسبة مئوية بلغت (40.4%) من مجموع المبحوثين، أمّا شعور (متشائم) فقد جاء بالمرتبة الثالثة والأخيرة بتكرار بلغ (88) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (11.8%) من مجموع المبحوثين. أنظر جدول (23) في أدناه.

جدول (23) يبيّن مشاعر المبحوثين عند انتهاء مشاهدتهم البرامج التي تتناول الشأنّ الديمقراطي

ت	المشاعر	التكرار	النسبة المئوية
1	متفائل	356	%47.8
2	شعور اعتيادي	301	%40.4
3	متشائم	88	% 11.8
	المجموع	745	%100

دلت النتائج على أنّ مشاهدة الجمهور للبرامج ذات الطابع الديمقراطي في الفضائيات العراقية تسهم بالدرجة الأساس في تحقيق آثار وجدانية عبر ما تنقله تلك اابرامج من

معلومات مُهمة عن قضايا الديمقراطية، كما تسهم في زيادة المعرفة بها ومن ثمّ ينتج عنها لدى الجمهور مشاعر تعّبر عن ارتياح وتفاؤل أو عدم رضا وغضب أو مشاعر اعتيادية أو غير واضحة، ومن تحليل إجابات المبحوثين ظهر أنّ أعلى نسبة متحققة هي فئة التفاؤل، تتبعها بالمرتبة الثانية فئة مشاعر اعتيادية، وهذا مؤشر إيجابي يدلّ على قدرة هذه البرامج على تحقيق قدر من الاستقرار النفسي والرغبة لدى الجمهور في اكتساب المعلومات والاستفادة منها.

23- **اتجاهات القنوات الفضائية التي يشاهد فيها المبحوثون البرامج ذات الطابع الديمقراطي**

أظهرت النتائج أنّ أتجاه الفضائيات العراقية التي يشاهد من خلالها المبحوثون قضايا الديمقراطية هو في الغالب الاتجاه الإيجابي المساند للعملية الديمقراطية الجارية، وقد جاء هذا الاتجاه بالمرتبة الأولى بواقع(423) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (56.8 %)، أمّا الاتجاه غير المعروف (محايد) فقد جاء بالمرتبة الثانية بواقع (241) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (32.3%)، في حين حدّد المبحوثون الاتجاه السلبي للفضائيات العراقية المعارض للعملية الديمقراطية الجارية بالمرتبة الثالثة والأخيرة بواقع (81) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (10.9%). أنظر جدول (24) في أدناه.

جدول (24) يبيّن اتجاهات الفضائيات العراقية التي يشاهد فيها المبحوثون البرامج ذات الطابع الديمقراطي

ت	الاتجاه	التكرار	النسبة
1	اتجاه إيجابي مساند للعملية الديمقراطية الجارية	423	% 56.8
2	اتجاه غير معروف (محايد)	241	% 32.3
3	اتجاه سلبي معارض للعملية الديمقراطية الجارية	81	% 10.9
	المجموع	745	% 100

نستنتج من الجدول في أعلاه أنّ رأي الجمهور الغالب كان مع الاتجاه الإيجـابي للقنـوات الفـضائية إزاء العملية الديمقراطية الجارية، وهذا يدلّ على اهتمامهـا وسـعيها إلى تقـديم معلومـات عـن قـضايا الديمقراطية المختلفة ومناقشتها، وتوعية المواطن بما يجري حوله من خلال عرضها للندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تخصّ الأحداث السياسية والثقافية والاجتماعية، إذ باتت الديمقراطية وسيلة أو أداة تعتمدها الفضائيات لكسب ثقة الجمهور بالقناة من خلال المطالبة بحقوق الفرد وحرياته سـعياً منهـا إلى إرضاء رغبات الجمهور واشباعها وتزويدهم بكلّ ما يحتاجونه من أخبـار ومعلومـات بهـذا الـشأن، فيما حدد الجمهور أيضاً وبنسبة أقـل اتجاهـات الفـضائيات الـسلبية أو غـير الواضـحة تجـاه العمليـة الديمقراطية.

24- الاتجاهات التي تميل إليها غالباً الشخصيات التي تستضيفها الفـضائيات في الـبرامج المتعلقـة بالشأن الديمقراطي.

أبدى المبحوثون آراءهم حول الاتجاهات التـي تميـل إليهـا الشخـصيات المُهمـة في المجتمـع التـي تستضيفها الفضائيات العراقية عندما تقدّم برامج ذات مضامين ديمقراطية، وتوزّعت الإجابات بحـسب متابعة المبحوثين ورصدهم لذلك كما يأتي:

اتجاهات الشخصيات الدينية: جاءت فئة (مؤيد وداعـم للعمليـة الديمقراطيـة الجاريـة) بالمرتبـة الأولى بتكـرار (499) وبنـسبة مئويـة بلغـت (67.0%)، أمّـا فئـة (محايـد لا رأي لـه) إزاء العمليـة الديمقراطية الجارية، فقد جاءت بالمرتبة الثانيـة بتكـرار (192) وبنـسبة مئويـة بلغـت (25.8 %)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (معارض للعملية الديمقراطية) بتكرار (54) وبنسبة مئويـة بلغـت (%7.2).

اتجاهـات الشخـصيات البرلمانيـة: جـاءت فئـة (مؤيـد وداعـم للعمليـة الديمقراطيـة) بالمرتبـة الأولى بتكـرار (481) وبنـسبة مئوية بلغـت (64.6 %)، أمّـا فئـة (محايـد لا رأي لـه ازاء العمليـة الديمقراطية الجارية) فقد جاءت بالمرتبة الثانيـة بتكـرار (170) وبنـسبة مئويـة بلغـت (22.8%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (معارض للعمليـة الديمقراطيـة) بتكـرار (94) وبنـسبة مئويـة بلغـت (%12.6).

اتجاهات الشخصيات الاجتماعية[•] : جاءت فئة (مؤيد وداعم للعملية الديمقراطية) بالمرتبة الأولى بتكرار (430) وبنسبة مئوية بلغت (57.7%)، أمّا فئة (محايد لا رأي له ازاء العملية الديمقراطية الجارية) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (280) وبنسبة مئوية بلغت (37.6%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (معارض للعملية الديمقراطية) بتكرار (35) وبنسبة مئوية بلغت (4.7%).

اتجاهات الشخصيات الاكاديمية: جاءت فئة (مؤيد وداعم للعملية الديمقراطية) بالمرتبة الأولى بتكرار (421) وبنسبة مئوية بلغت (56.5%)، أمّا فئة (محايد لا رأي له ازاء العملية الديمقراطية الجارية) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (277)، وبنسبة مئوية بلغت (37.2%) في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (معارض للعملية الديمقراطية) بتكرار (47) وبنسبة مئوية بلغت (6.3%). أنظر جدول (25) في أدناه.

جدول (25)اتجاهات الشخصيات التي تستضيفها الفضائيات بحسب رأي المبحوثين

ت	نوع الشخصيات	مؤيد وداعم للعملية الديمقراطية		محايد لا رأي له		معارض للعملية الديمقراطية		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	ت	%
1	الشخصيات الدينية	499	67.0	192	25.8	54	7.2	745	%100
2	الشخصيات البرلمانية	481	% 64.6	170	%22.8	94	%12.6	745	%100
3	الشخصيات الاجتماعية	430	% 57.7	280	37.6	35	4.7	745	%100
4	الشخصيات الأكاديمية	421	56.5	277	37.2	47	6.3	745	%100

نلاحظ من الجدول في أعلاه أنّ غالبية المبحوثين اتفقوا على أنّ الشخصيات البارزة في المجتمع والتي تستضيفها الفضائيات في برامجها التي تحمل مضموناً ديمقراطياً هي شخصيات تميل غالباً إلى الاتجاهات الداعمة والمؤيدة للعملية الديمقراطية، باعتبارهم قادة رأي في المجتمع فهم يحاولون بكل جهودهم ترسيخها كلاً بحسب عمله.

[•] الشخصيات الاجتماعية: يقصد بها الباحث وجهاء وشيوخ العشائر والنشطاء في مؤسسات المجتمع المدني.

25- صورة الشخصيات الداعمة للعملية الديمقراطية كما تظهرها الفضائيات العراقية في برامجها

أظهرت النتائج أنّ غالبية المبحوثين بل اكثر من نصفهم يرون أنّ الفضائيات العراقية ترسم صورة جيدة وداعمة لأفكار ومواقف الشخصيات الداعمة للعملية الديمقراطية، وقد حصل ذلك على المرتبة الأولى بتكرار(458) وبنسبة مئوية بلغت (61.5%)، أمّا الصورة غير الواضحة وغير المفهومة بين المبحوثين، وبين الشخصيات الداعمة للعملية الديمقراطية، فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (221) وبنسبة مئوية بلغت (29.7%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة الصورة الضعيفة والمشككة لأفكار الشخصيات الداعمة للعملية الديمقراطية ومواقفها، بتكرار (66) وبنسبة مئوية بلغت (8.9%). أنظر جدول (26) في أدناه

جدول (26) يبيّن الصورة التي ترسمها الفضائيات العراقية للشخصيات الداعمة للعملية الديمقراطية

ت	الصورة التي ترسمها الفضائيات العراقية	التكرار	النسبة المئوية
1	صوره جيده وداعمه لأفكارهم ومواقفهم	458	% 61.5
2	صوره غير واضحه وغير مفهومه	221	% 29.7
3	صوره ضعيفه ومشككه لأفكارهم ومواقفهم	66	% 8.9
	المجموع	745	% 100

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أنّ الفضائيات العراقية ترسم صورة جيدة وداعمه لأفكار الشخصيات الداعمة للعملية الديمقراطية من خلال برامجها، إذ تصفهم بعبارات المحللين الاستراتيجيين والخبراء الامنيين وتقدم لهم بعبارات الإطراء على شخصياتهم والثناء على خبراتهم، ويؤكد ذلك بأنّ توجهات المؤسسة بكل كادرها للسعي إلى كسب ثقة ضيوفها، وتأييدهم في توصيل الفكرة للجمهور، لذلك تتكرر اللقاءات مع الإشخاص الداعمين للعملية الديمقراطية في البلد.

26- اتجاهات الفضائيات العراقية إزاء قضايا الديمقراطية بحسب رأي المبحوثين وفق المحاور الآتية:

أولاً: في الفضائيات العراقية شبه الرسمية

1- **قضية الدستور:** جاءت فئة (داعمة) لهذه القضية بالمرتبة الأولى بتكرار (377) وبنسبة مئوية بلغت (50.6%)، أمّا فئة (محايدة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (307) وبنسبة مئوية بلغت (41.2%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (61) وبنسبة مئوية بلغت (8.2%).

2- **قضية الحقوق والحريات العامة:** جاءت فئة (محايدة) لهذه القضية بالمرتبة الأولى بتكرار (303) وبنسبة مئوية بلغت (40.7%)، أمّا فئة (داعمة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (279) وبنسبة مئوية بلغت (37.4%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (163) وبنسبة مئوية بلغت (21.9%).

3- **قضية التعددية السياسية:** جاءت فئة (داعمة) لهذه القضية بالمرتبة الأولى بتكرار (371) وبنسبة مئوية بلغت (49.8)، أمّا فئة (محايدة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (317) وبنسبة مئوية بلغت (42.5%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (57) وبنسبة مئوية بلغت (6.3%).

4- **قضية التداول السلمي للسلطة:** جاءت فئة (داعمة) بالمرتبة الأولى بتكرار (382) وبنسبة مئوية بلغت (51،3%)، أمّا فئة (محايدة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (308) وبنسبة مئوية بلغت (41،3%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار(55) وبنسبة مئوية بلغت (7.4%).

5- **قضية التظاهرات والاعتصامات:** جاءت فئة (محايدة) بالمرتبة الأولى بتكرار (357) وبنسبة مئوية بلغت (47،9%)، أمّا فئة (داعمة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (317) وبنسبة بلغت (42.6%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (71) وبنسبة مئوية بلغت(9.5%).

6- **قضية الأنتخابات:** جاءت فئة (داعمة) بالمرتبة الأولى بتكرار (344) وبنسبة مئوية بلغت (46.2%)، أمّا فئة (محايدة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (263) وبنسبة مئوية بلغت (35.3%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (138) وبنسبة مئوية بلغت (18.5%).أنظر جدول (27) في أدناه

جدول (27) يبيّن آراء المبحوثين حول اتجاهات الفضائيات العراقية شبه الرسمية إزاء قضايا الديمقراطية

ت	قضايا الديمقراطية في الفضائيات شبه الرسمية	داعمة		محايدة		غير داعمة		المجموع الكلي	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	للتكرارات	للنسبة المئوية
1	الدستور	377	%50.6	307	%41.2	61	%8.2	745	%100
2	الحقوق والحريات العامة	279	%37.4	303	%40.7	163	%21.9	745	%100
3	التعددية السياسية	371	%49.8	317	%42.5	57	%7.7	745	%100
4	التداول السلمي للسلطة	382	%51.3	308	%41.3	55	%7.4	745	%100
5	التظاهرات والاعتصامات	317	%42.6	357	%47.9	71	%9.5	745	%100
6	الانتخابات	344	%46.2	263	%35.3	138	%18.5	745	%100

يتضح من الجدول في أعلاه أنّ الفضائيات العراقية شبه الرسمية المتمثلة بقناة العراقية ونظيراتها في شبكة الإعلام العراقي تدعم قضايا الدستور والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة والانتخابات من خلال برامجها وبنسب متباينة، فضلاً عن مراعاتها للقوانين، وفقرات الدستور، وضرورة مشاركة الجميع في صنع القرار، وعدم تهميش أي جهة سياسية في هذه العملية وبحسب قواعد العملية الديمقراطية، ومن ثَمَّ فإنّ هذه القنوات تمثل رأي الحكومة في الداخل والخارج، وتعطي فكرة أنّ الحكومة العراقية تمثل أنموذجاً متميزاً للدول الديمقراطية بمحافظتها وإلتزامها بمبادئ العملية الديمقراطية كالدستور والتداول السلمي والانتخابات وحقّ أي شخص في تمثيل البلد وفقاً لاختيار واتفاق الشعب عليه بما يضمن مراعاة فقرات الدستور، بينما أكد المبحوثون على

الحيـاد إزاء قـضيتي الحقـوق والحريـات، والتظـاهرات والاعتـصامات، لأنّ الفـضائيات العراقيـة شـبه الرسمية تغطي هذه القضايا بشكل محايد بحسب التوجهات الداعمة للحكومة، ولـكي لا تُظهـر هـذه القنوات أن الحكومة لا تلبي حقوق الشعب ومطالبه المشروعة في أبسط الخدمات، مـمّا لجـأت هـذه القنوات في مضامينها إلى غضّ النظر عن بعض التظاهرات والاعتصامات ضدّ الحكومة، واقتـصرت عـلى مضمون بسيط وسطحي في تغطيتها لها حتى لا يشعر المـواطن المتعـرض لهـذه القنـوات أنّ الحكومـة مقصرة في جانب معين اتجاه حقوقه، فهي لا تريد التركيز عليها حتى لا تكون قضية رأي عام خـصوصاً إذا كانت تمسّ الدولة وتتعارض مع توجهاتها.

ثانياً: في الفضائيات العراقية الحزبية

1- **قـضية الدسـتور**: جـاءت فئـة (داعمـة) بالمرتبـة الأولى بتكـرار(354) وبنـسبة مئويـة بلغت (47.5%)، أمّا فئة (محايدة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (269) وبنسبة مئوية بلغـت (36.1%)، في حين جـاءت بالمرتبـة الثالثـة فئـة (غـير داعمـة) بتكـرار (122) وبنـسبة مئويـة بلغـت (16.4%).

2- **قضية الحقوق والحريات العامة**: جاءت فئة (محايد) بالمرتبة الأولى بتكرار (319) وبنسبة مئوية بلغت (42،8%)، أمّا فئة (داعمة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكـرار (287) وبنـسبة مئويـة بلغت(38،5%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (139) وبنسبة مئوية بلغـت (18،7%).

3- **قـضية التعدديـة الـسياسية**: جـاءت فئـة (داعمـة) بالمرتبـة الأولى بتكـرار (411) وبنـسبة مئوية بلغت (55،2%)، أمّا فئة (محايدة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (235) وبنسبة مئويـة بلغت (31،5%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (99) وبنـسبة مئويـة بلغـت (13.3%).

4- **قـضية التـداول الـسلمي للـسلطة**: جـاءت فئـة (داعمـة) بالمرتبـة الأولى بتكـرار (297) وبنسبة مئوية بلغـت (39،7%)، أمّـا فئـة (محايـدة) فقـد جـاءت بالمرتبـة الثانيـة

بتكرار (287) وبنسبة مئوية بلغت (38،5%) في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (161) وبنسبة مئوية بلغت (21،6%).

5- **قضية التظاهرات والاعتصامات:** جاءت فئة (داعمة) بالمرتبة الأولى بتكرار (359) وبنسبة مئوية بلغت (48،2%)، أمّا فئة (محايدة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (259) وبنسبة مئوية بلغت (34،8%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (127) وبنسبة مئوية بلغت (17،0%).

6- **قضية الانتخابات:** جاءت فئة (داعمة) بالمرتبة الأولى بتكرار (391) وبنسبة مئوية بلغت (52،5%)، أمّا فئة (محايدة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (234) وبنسبة مئوية بلغت (31،4%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (120) وبنسبة مئوية بلغت (16.1%). أنظر جدول (28) في أدناه.

جدول (28) يبيّن آراء المبحوثين حول اتجاهات الفضائيات العراقية الحزبية إزاء قضايا الديمقراطية

ت	قضايا الديمقراطية في الفضائيات الحزبية	داعمة		محايدة		غير داعمة		المجموع الكلي	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	للتكرارات	للنسب
1	الدستور	354	%47.5	269	%36.1	122	%16.4	745	%100
2	الحقوق والحريات العامة	287	%38.5	319	%42.8	139	%18.7	745	%100
3	التعددية السياسية	411	%55.2	235	%31.5	99	%13.3	745	%100
4	التداول السلمي للسلطة	297	%39.9	287	%38.5	161	%21.6	745	%100
5	التظاهرات والاعتصامات	359	%48.2	259	%34.8	127	%17.0	745	%100
6	الانتخابات	391	%52.5	234	%31.4	120	%16.1	745	%100

يتضح من الجدول في أعلاه أنّ الفضائيات العراقية الحزبية تدعم جميع قضايا الديمقراطية، لأنها لا تتعارض مع أهدافها وسياستها المعلنة، إضافةً إلى توصيل صورة جيدة للجمهور من خلال مضامينها التي تدعم توجهات الجمهور في دعم قضايا

الديمقراطية والحصول على حقوقه، بهدف كسب ثقته في الانضمام إلى جمهور القناة، ومن ثمَّ تعزّز أفكاراً موجودة سابقة، وتضيف له أفكاراً جديدة، وبالمحصلة النهائية فإنها تكسبه تجاه الحزب أو الجهة الذي تموّل هذه القنوات، وبعض الأحيان تكسبه من دون أن يشعر بأنّ القناة تسيّره لها، ممّا يزيد من رصيد الجهة أو الحزب في كسب الجمهور تجاه أفكاره ومبادئه، بينما أكد المبحوثون على الحياد إزاء قضية الحقوق والحريات، فهي مرةً تدعمها ومرة أخرى لا تدعمها بحسب التوجهات واقتضاء المصلحة، ففي وقت الانتخابات تجدها تطالب بالحقوق والحريات، وبعد انتهائها لا تعطيها أي أهمية، كذلك سعيها الدائم في التركيز على تحقيق أهدافها ومصالحها، وترك الحقوق العامة أو حقوق الآخرين.

ثالثاً: في الفضائيات العراقية الخاصة

1- **قضية الدستور**: جاءت فئة (محايدة) بالمرتبة الأولى بتكرار (343) وبنسبة مئوية بلغت (46.0%)، أمّا فئة (داعمة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (279) وبنسبة مئوية بلغت (37.5%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (123) وبنسبة مئوية بلغت (16.5%).

2- **قضية الحقوق والحريات العامة**: جاءت فئة (داعمة) بالمرتبة الأولى بتكرار (328) وبنسبة مئوية بلغت (44.0%)، أمّا فئة (محايدة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (321) وبنسبة مئوية بلغت (43،1%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (96) وبنسبة مئوية بلغت (12.9%).

3- **قضية التعددية السياسية**: جاءت فئة (داعمة) بالمرتبة الأولى بتكرار (375) وبنسبة مئوية بلغت (50.3%)، أمّا فئة (محايدة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (263) وبنسبة مئوية بلغت (35.3%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (107) وبنسبة مئوية بلغت (14.4%).

4- **قضية التداول السلمي للسلطة**: جاءت فئة (داعمة) بالمرتبة الأولى بتكرار (304) وبنسبة مئوية بلغت (40.8%)، أمّا فئة (محايدة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (289) وبنسبة مئوية بلغت (38.8%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (152) وبنسبة مئوية بلغت (20،4%).

5- **قضية التظاهرات والاعتصامات**: جاءت فئة (داعمة) بالمرتبة الأولى بتكرار (479) وبنسبة مئوية بلغت (64.3%)، أمّا فئة (محايدة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (208) وبنسبة مئوية بلغت (27.9%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (58) وبنسبة مئوية بلغت (7،8%).

6- **قضية الانتخابات**: جاءت فئة (داعمة) بالمرتبة الأولى بتكرار (384) وبنسبة مئوية بلغت (51،6%)، أمّا فئة (محايدة) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (261) وبنسبة مئوية بلغت (35.0%)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة فئة (غير داعمة) بتكرار (100) وبنسبة بلغت (13.4%). أنظر جدول (29) ادناه

جدول (29) يبيّن آراء المبحوثين حول اتجاهات الفضائيات العراقية الخاصة إزاء قضايا الديمقراطية

ت	قضايا الديمقراطية في الفضائيات الخاصة	داعمة		محايدة		غير داعمة		المجموع الكلي	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	للتكرارات	للنسب
1	الدستور	279	%37.5	343	%46.0	123	%16.5	745	%100
2	الحقوق والحريات العامة	328	%44.0	321	%43.1	96	%12.9	745	%100
3	التعددية السياسية	375	%50.3	263	%35.3	107	%14.4	745	%100
4	التداول السلمي للسلطة	304	%40.8	289	%38.8	152	%20.4	745	%100
5	التظاهرات و الاعتصامات	479	%64.3	208	%27.9	58	%7.8	745	%100
6	الانتخابات	384	%51.6	261	%35.0	100	%13.4	745	%100

يتضح من نتائج الجدول في أعلاه تأكيد المبحوثين على أنّ الفضائيات العراقية الخاصة تدعم قضايا الديمقراطية، ويمثل ذلك مؤشراً إيجابياً لصالح هذه القنوات، لأنها تقدّم كلّ ما هو جديد من المعلومات المتعلقة بقضايا الديمقراطية، بينما تكون محايدة إزاء قضية الدستور، لأنها قضية معقّدة بطبيعتها وصعبة الفهم على عامة الناس، وفي بعض البرامج الحوارية التي تظهر على شاشة هذه القنوات يُفضّل الحديث عن بعض مواد الدستور وفقراته، وتوحي بالحياد تجاهها إلّا أنها في الوقت ذاته تعدّ بمثابة منبّه أو محفّز لدى الجمهور على بقية القضايا عندما يتمّ التطرق لقضية معينة والتحدث عنها من خلال استضافة شخصيات سياسية وخبراء في مجال القانون، لذا يكون أهتمامها أكبر بالقضايا الأخرى.

ويُلاحظ الباحث أنّ سبب نجاح هذا النوع من الفضائيات يكمن في مساحة الحرية التي تمتلكها عندما تتطرق إلى مختلف المواضيع التي تهمّ الشارع العراقي، وعدم ارتباطها بجهة تلزمها باتّباع سياسات ما، والخبرات المهنية والكفاءات الإعلامية التي تجعلها تعّبر عن هموم المواطنين والقضايا العامة التي تهمهم باعتبارها جزءاً منهم، ولاسيّما قضايا الديمقراطية التي تعدّ عنصراً فعّالاً يلامس حياة المواطن.

المحور الرابع: المقيـــاس

سيتم في هذا المحور عرض النتائج التي توصل إليها الباحث، وذلك بعرض النسب والتكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات التي حصلت عليها كلّ فقرة من فقرات المقياس وتفسيرها على وفق أهداف البحث. وفيما يأتي عرض مفصّل لإجابات المبحوثين على كل فقرة من فقرات المقياس.

الفرض الأول: يسهم تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في إكسابهم معارف وغرس ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم.

فقرة 1 (تزيد من معرفتي بالأحزاب والشخصيات المشاركة في الانتخابات المقبلة وتوجهاتها الوطنية والسياسية)

أ. أوافق: وافق (465) مبحوثاً وبنسبة مئوية مقدارها (62.4%) على أنّ الفضائيات العراقية تزيد من معرفتهم بالأحزاب والشخصيات المشاركة في الانتخابات المقبلة وتوجهاتها

الوطنية والسياسية، وبذلك جاء هذا الموقف في المرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده مقدار الوسط الحسابي* الذي حصل عليه هذا الموقف، إذ بلغ (2.34) ويعني ذلك أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الموافقة.

ب. لا أوافق: لم يوافق(211) مبحوثاً ونسبتهم المئوية مقدارها (28.3%) على أنّ الفضائيات العراقية تزيد من معرفتهم بالأحزاب والشخصيات المشاركة في الانتخابات المقبلة.

ت. محايد: لم يُشر (69) مبحوثاً ونسبتهم المئوية مقدارها (9.3%) سواء بالموافقة أم عدمها على أنّ الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف، وهذا العدد القليل الذي لم يُشر الى القبول أو المعارضة يدلّ على أنّ الاتجاه العام يميل لصالح الموافقة أو الإيجابية في الدور الذي تؤديه الفضائيات العراقية في زيادة المعرفة بالأحزاب والشخصيات المشاركة في الانتخابات المقبلة.

ويرى الباحث حصول هذا الموقف على القبول يأتي بالدرجة الأساس لأنّ غالبية الفضائيات العراقية تقوم قبل بدء مرحلة الانتخابات بتقديم برامج خاصة بالأحزاب والشخصيات المشاركة في الانتخابات من أجل الترويج لها من خلال الدعايات الانتخابية، إذ يؤدي ذلك إلى تشكيل المعرفة التامة لدى المبحوثين إزاء الأحزاب والشخصيات المشاركة في الانتخابات المقبلة، وممكن ان يسهم في حسن الاختيار.

فقرة2(تسهم الفضائيات العراقية في غرس أفكار محدّدة خاصة بمبدأ التداول السلمي للسلطة).

أ. أوافق: وافق (362) مبحوثاً ونسبتهم المئوية مقدارها (48.6%) على تحقّق موقف إسهام الفضائيات العراقية في غرس أفكار محدّدة خاصة بمبدأ التداول السلمي للسلطة، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2.35)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. محايد: لم يُشر(283) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (38.0%) على الفقرة سواء بالموافقة أم عدم الموافقة على أنّ الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف.

---

* كلما كانت قيم الوسط الحسابي أكثر من (2) عدد صحيح يعني أنّ اجابات المبحوثين تتجه نحو التأييد، وكلما كانت أقل من ذلك يعني الاتجاه نحو عدم التأييد.

ت. لا أوافق: لم يوافق (100) مبحوثٍ ونسبتهم المئوية بلغت (13.4%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات العراقية تسهم في غرس أفكار محدّدة خاصة بمبدأ التداول السلمي للسلطة.

ويرى الباحث حصول (أوافق) على هذه المرتبة يأتي بالدرجة الأساس لأنّ غالبية الفضائيات العراقية ومن خلال برامجها تقدّم معلومات ومؤشرات مُهمة تدعم من خلالها الديمقراطية، وتؤكد على إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة النزيهة، وذلك من شأنّه أن يغرس هذه الأفكار المحددة بهذا المبدأ.

فقرة 3 (تجعلني الفضائيات أشارك في حوارات ونقاشات مع أصدقائي وزملائي بالعمل ومع أسرتي بشأن العملية الديمقراطية و السياسية الجارية).

أ. **أوافق**: وافق (489) من المبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (65.6%) على أنّ الفضائيات تجعلهم يشاركون في حوارات ونقاشات مع الأصدقاء وزملاء العمل ومع الأسرة بشأن العملية الديمقراطية و السياسية الجارية، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2.42)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (172) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (23.1%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات تجعلهم يشاركون في حوارات ونقاشات مع الأصدقاء وزملاء العمل ومع الأسرة بشأن العملية الديمقراطية والسياسية الجارية.

ت. محايد: لم يُشر(84) مبحوثاً ونسبتهم المئوية مقدارها (11.3%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات العراقية تسهم في تحقيق هذا الموقف.

ويرى الباحث حصول هذا الموقف على هذه المرتبة يأتي بالدرجة الأساس لأنّ البرامج التي تقدّمها الفضائيات العراقية قد أسهمت في إثارة المتلقي، وخلق الوعي لديه إزاء العملية الديمقراطية، ممّا يدفعه ذلك إلى النقاش وتبادل المعلومات والآراء مع الآخرين بهدف الفضول أو زيادة المعلومات عن ما يجري من تطورات بشأنّ العملية الديمقراطية و السياسية الجارية.

فقرة 4 (تفتقد البرامج التي تتناول قضايا الديمقراطية في الفضائيات العراقية إلى مراقبة الأحـزاب الحاكمة وانتقادها حين تسيء استخدام السلطة).

أ. أوافق: وافق (383) من المبحوثين وبنسبة مئوية بلغـت (51.4%)عـلى أنّ الـبرامج ذات الطـابع الديمقراطي في الفضائيات العراقية تفتقد إلى مراقبة الأحزاب الحاكمة وانتقادها حين تـسيئ اسـتخدام السلطة، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هـذه الفقـرة، وهـذا مـا يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2.16)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (260) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (34.6%) على تحقّق هـذا الموقـف، إذ لم يوافقوا على أنّ البرامج ذات الطابع الديمقراطي في الفضائيات العراقية تفتقد الى مراقبة الأحـزاب الحاكمة وانتقادها حين تسيء استخدام السلطة.

ت. محايد: لم يُـشر (102) مـن المبحـوثين ونـسبتهم المئويـة بلغـت (13.7%) سـواء بالموافقـة أم المعارضة إلى أنّ البرامج ذات الطابع الديمقراطي في الفضائيات العراقية تسهم في تحقيق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ اتفاق المبحوثين مع هذه الفقـرة وبهـذه النـسبة يرجـع بالدرجـة الأسـاس إلى أنّ هنالك فضائيات تنتمي إلى الأحزاب، وفضائيات أخرى رّبما تبتعد عن سلطة الأحزاب وتعسفها، وكـذلك الإخفاقات التي وقعت فيها الأحزاب السياسية، وعدم قدرتها على تحقيق مصالح المجتمع مـما أدى إلى عدم قناعة المبحوثين بما تقدّمه الفضائيات العراقية من برامج، إذ يعتبر كلّ مـا يقـدّم مـن بـرامج غـير ناقدة أو مراقبة لعمل الأحزاب.

فقرة 5 (تسهم الفضائيات العراقية التـي يتابعهـا المبحوثـون بـشكل مـستمر في نـشر المعلومـات المتعلقة بالأحزاب المشاركة في العملية السياسية).

أ. أوافق: وافق (385) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (51.7%) عـلى أنّ الفـضائيات العراقيـة التـي يتابعها المبحوثون بشكل مستمر تسهم في نشر المعلومات المتعلقـة بـالأحزاب المـشاركة في الانتخابـات والعملية السياسية, وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقـرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2.15)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحـو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق(268) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (36.0%) على تحقق هـذا الموقـف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات العراقية التي يتابعها المبحوثون بشكل مستمر تسهم في نـشر المعلومـات المتعلقة بالأحزاب المشاركة في الانتخابات والعملية السياسية.

ت. محايد: لم يحدّد (92) مبحوثـاً وبنـسبة مئويـة بلغـت (12.3%) مـوقفهم سـواء بالموافقـة أم المعارضة على أنّ برامج الفضائيات العراقية تسهم في تحقيق هذا الموقف.

ويرى الباحث حصول هذه النسبة من الاتفاق لـدى المبحـوثين يعـود إلى أنّ المعلومـات والمعـارف التي حصلوا عليها من خلال الفضائيات العراقية التي يتابعونها أدت إلى مساعدتهم في تشكيل فكرة أو ثقافة عن الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية.

فقـرة 6 (فـشلت الموضـوعات المطروحـة في الـبرامج التلفزيونيـة للفـضائيات العراقيـة في تعزيـز معرفتي بالدستور العراقي وشرح مبادئه وتفصيلاته)

أ. لا أوافق: لم يوافق (322) مبحوثاً وبنسبة مئوية مقدارها(43.2%) على تحقّق هذا الموقـف، إذ لم يوافقوا على أنه لا تعزز الموضوعات المطروحة في الفـضائيات العراقيـة معرفتـي بالدسـتور العراقـي وشرح مبادئه وتفصيلاته، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقـف المبحـوثين تجـاه هـذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (1.92)، والـذي يعنـي أنّ إجابـات المبحـوثين كانـت تتجه نحو عدم الاتفاق.

ب. أوافق: وافق(268) مبحوثاً وبنسبة مئوية مقدارها (36.0%) عـلى أنّ(الموضـوعات المطروحـة في الـبرامج التلفزيونيـة للفـضائيات العراقيـة لا تعـزز معرفتـي بالدسـتور العراقـي وشرح مبادئـه وتفصيلاته).

ت. محايد: لم يحدد (155) مبحوثاً وبنسبة مئويـة بلغـت (20.8%) مـوقفهم سـواء بالموافقـة أم المعارضة على أنّ برامج الفضائيات العراقية تسهم في تحقيق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ عدم اتفاق هذه النسبة من المبحوثين على هذا الموقف يرجـع بالدرجـة الرئيسة إلى أنّ الدسـتور هـو معيـار تعتمـده الفـضائيات لقيـاس مـدى شرعيـة وقانونيـة أي حكومة، وكلّ قضايا الديمقراطية ترتبط به، وأي مشكلة تحصل يتم حلّها من خلال اللجـوء إلى مـا يـنصّ عليـه الدسـتور، لـذلك فهـي تـسعى جاهـدة إلى شرح مبادئـه وتفـصيلاته لكـسب الجمهور، وهنالك نسبة غير قليلة مـن المبحـوثين أجـابوا بـأنّ الفـضائيات لا تـسهم في تعزيـز المعرفة بالدستور، ومن ذلك نستطيع القول أنّ ظهور هـذه النـسبة تـشير إلى وجـود خلـل في

عدد من الفضائيات العراقية التي لا تهتم بشرح المفاهيم الدستورية، التي تعدّ معيار الحياة السياسية في النظم الديمقراطية.

فقرة 7 (تسهم الفضائيات العراقية في تنمية الوعي لدى الجمهور بالتعددية الحزبية كمعيار للمحافظة على العملية الديمقراطية الجارية في العراق)

أ. أوافق: وافق (399) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (53.6%) على أنّ لفضائيات العراقية تسهم في تنمية الوعي لديهم بالتعددية الحزبية كمعيار للمحافظة على العملية الديمقراطية الجارية في العراق، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2.26)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (202) من المبحوثين ونسبتهم المئوية مقدارها (27.0%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات العراقية قد أسهمت في تنمية الوعي لديهم بالتعددية الحزبية كمعيار للمحافظة على العملية الديمقراطية الجارية في العراق.

ت. محايد: لم يُشر (144) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (19.3%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ برامج الفضائيات العراقية تسهم في تحقيق هذا الموقف.

يرى الباحث أنّ اتفاق العينة على هذا الموقف جاء بسبب إسهام الفضائيات العراقية في ذلك، لأن التعددية الحزبية هي أساس العملية الديمقراطية، ووجود التنوع في الأحزاب يوفر مناخات ديمقراطية ملائمة للجمهور شرط أن يعمل المنتمون إلى الأحزاب على تحقيق مصالح الشعب، وعدم الإساءة بالسلطة.

فقرة8 (تدفعني الفضائيات العراقية إلى عدم المشاركة الفاعلة في المظاهرات والاحتجاجات والتعبير عن الرأي واشاعة ثقافة التعددية واختلاف وجهات النظر)

أ. محايد: لم يحدد (307) مبحوثين وبنسبة مئوية مقدارها (41.2%) موقفهم سواء بالموافقة أم المعارضة على أنّ الفضائيات العراقية تدفعهم إلى عدم المشاركة الفاعلة في المظاهرات والاحتجاجات والتعبير عن الرأي وإشاعة ثقافة تعددية واختلاف وجهات النظر، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة.

ب. أوافق: وافق (260) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت (34.9%) على أنّ الفضائيات العراقية تدفعهم إلى عدم المشاركة الفاعلة في المظاهرات والاحتجاجات والتعبير عن الرأي

وإشاعة ثقافة تعددية واختلاف وجهات النظر، وحصل هذا الموقف على المرتبة الثانية ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2.11)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ت. لا أوافق: لم يوافق (178) مبحوثاً وبنسبة مئوية مقدارها(23.9%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات العراقية تدفعهم إلى عدم المشاركة الفاعلة في المظاهرات والاحتجاجات والتعبير عن الرأي وإشاعة ثقافة تعددية واختلاف وجهات النظر.

يستنتج الباحث من إجابات المبحوثين المحايدة أنّ هنالك فضائيات تدفع المواطن للخروج بالمظاهرات للتعبير عن رأيه كجزء من ممارسة ديمقراطية يكفلها الدستور له، وفضائيات اخرى تدفع المواطن للبقاء في منزله وعدم الخروج لهذه المظاهرات، إذ تركز هذه القنوات في مضامينها على أنّ التظاهرات غير مرخصة أو وجود جماعات مندسة لتحريف سير التظاهرات، ممّا دفع المواطن إلى اتخاذ موقف الحياد تجاه هذا الجانب.

فقرة 9 (لا تعزز الفضائيات العراقية وعي الجمهور بالعملية الديمقراطية ولا تدفعه للمشاركة في الانتخابات المقبلة)

أ. محايد: لم يُشر (328) مبحوثاً ونسبتهم المئوية مقدارها (44.0%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات العراقية لا تعزز وعيهم بالعملية الديمقراطية ولا تدفعهم للمشاركة في الانتخابات المقبلة، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة.

ب. أوافق: وافق (272) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (36،5%) على أنّ الفضائيات العراقية لا تعزز وعيهم بالعملية الديمقراطية ولا تدفعهم للمشاركة في الانتخابات المقبلة.

ت. لا أوافق: لم يوافق (145) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (19،5%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنه الفضائيات العراقية لا تعزز وعيهم بالعملية الديمقراطية ولا تدفعهم للمشاركة في الانتخابات المقبلة.

ويرى الباحث أنّ بعض الفضائيات العراقية تعرض معلومات مُهمة عن العملية الديمقراطية وضرورة المشاركة في الانتخابات القادمة، بينما بعض الفضائيات الأخرى تقوم بعرض معلومات غير صحيحة ومضلّلة تتعارض مع العملية الديمقراطية، وتوحي بعدم

التفاؤل وعدم إجراء تغيير في حالة إجراء انتخابات جديدة، وذلك سيخلق لدى الجمهور إرباكاً وتـشتتاً يجعله يفضّل الحياد إزاء هذا الموقف.

فقرة 10(تُشيع الفضائيات العراقية عبر برامجها ثقافة حقوق الإنسان التي كفلها الدستور)

أ. أوافق: وافق (436) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (58،5%) على أنّ الفـضائيات العراقيـة تـشيع عبر برامجها ثقافة حقوق الإنسان التي كفلها الدستور)، وعن طريق نسبة الموافقين نستنتج أنّ إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة، وهذا ما أشار إليه الوسط الحسابي الذي بلغ (2،30)، والذي يـشير إلى أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق(210) من المبحوثين وبنـسبة مئويـة مقـدارها (28،2%) عـلى تحقّـق هـذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات العراقية تسهم في تحقيق هذا الموقف.

ت. محايد: لم يحدّد (99) مبحوثـاً وبنـسبة مئويـة بلغـت (13،3%) مـوقفهم سـواء بالموافقـة أم المعارضة من أنّ الفضائيات العراقية تشيع عبر برامجها ثقافة حقوق الإنسان التي كفلها الدستور, إذ لم يحسم المبحوثون هنا الموقف سواء بالاعتراض أم الموافقة، ولم يعطوا موقفهم الواضح.

ويرى الباحث أنّ اتفاق المبحوثين جاء بسبب شعور الجمهور بالانسجام والتوافـق مـع الفـضائيات العراقية التي تسعى باستمرار إلى تقديم معلومات عن أحـوال المـواطن العراقـي وحقوقـه المـشروعة، ورصد أي إساءة تتعرض لها هذه الحقوق، بهدف كسب ثقته، ومن ثمَّ تدفعه للاطمئنـان إلى أنّ هـذه الفضائيات تحقّق مطالبه واتجاهاته، وتعمل بالتعبير عنها.

فقرة 11 (تتجاهل بعـض الفـضائيات العراقيـة ثقافـة إشراك جميـع مكونـات الـشعب العراقـي وأطيافه في صنع القرارات)

أ. أوافق: وافق (324) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (43،5%) على أنّ الفضائيات العراقية تتجاهل ثقافة إشراك جميع مكونات الشعب العراقي وأطيافـه في صـنع القـرارات، وبـذلك جـاء هـذا الموقـف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكـده الوسـط الحـسابي الـذي بلـغ (2،09)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (251) من المبحوثين ونسبتهم المئوية بلغت (33،7%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات العراقية تتجاهل ثقافة إشراك جميع مكونات الشعب العراقي وأطيافه في صنع القرارات.

ت. محايد: لم يُشر(170) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (22،8 %) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ حصول هذه الفقرة على الموافقة يعود إلى أنّ بعض الفضائيات العراقية ذات توجهات وانتماءات مختلفة، فكل واحدة تميل إلى مكّون معين، وتسعى إلى أن يكون هو صانعاً للقرارات، لذلك فهي تسلّط الضوء عليه أكثر من خلال برامجها، وتسعى إلى مصالح بعيدة عن الانتماء الوطني، ويبدو ذلك واضحاً عندما تستضيف شخصيات للجهة التي تنتمي إليها وتموّل منها، ولاسّيما عندما يصوّت على قانون يخدم الشعب العراقي ويحافظ على نسيجه الاجتماعي فنرى الفضائيات تتسابق لاستضافة الشخصيات البرلمانية التي تنتمي إلى جهة معينة، لكي توصل رسالة أنّ هؤلاء يسعون إلى خدمة الوطن، ولم تشرك شخصيات من جميع المكونات على الرغم من أنّ العمل واحد ومشاركة الجميع، ممّا يوحي للمشاهد أنّ هذه القناة تتجاهل بقية المكونات.

فقرة 12 (توفر برامج الفضائيات العراقية أرضية مناسبة من المناقشات والحوارات بين جميع أطراف الحكومة بهدف تقويم العملية الديمقراطية في العراق)

أ. أوافق: وافق (424) مبحوثاً وبنسبة مئوية مقدارها (56،9%) على أنّ برامج الفضائيات العراقية توفر أرضية مناسبة من المناقشات والحوارات بين الحكومة وفئات الشعب كافة، وقد حصل هذا الموقف على المرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة, ويؤكد ذلك مقدار الوسط الحسابي الذي حصل عليه هذا الموقف، والذي بلغ (2،26)، مّما يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الموافقة.

ب. لا أوافق: لم يوافق (229) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (30،7%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ برامج الفضائيات العراقية توفر أرضية مناسبة من المناقشات والحوارات بين الحكومة وفئات الشعب كافة بهدف تقويم العملية الديمقراطية في العراق.

ت. محايد: لم يُشر (92) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (12،3%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ اتفاق المبحوثين بهذا الشأن يرجع بالدرجة الأساس إلى أنّ واحدة من مميزات الديمقراطية هي إعطاء الحرية والمجال للطرف المقابل بإبداء رأيه، ولاسيّما إذا كان مسؤولاً معيناً، وتوضيح سبب اصدار قرار معيّن أو اتخاذ قرار لمشكلة سبّبت لغطاً كبيراً في الشارع من خلال ما تناقلته مضامين القنوات الفضائية، فأصبح المبحوثون يرون أنّ هذه القنوات تمثل أرضية ووسيلة لتقارب الرؤى وحلّ المشاكل من خلال توصيل رسالة المسؤول للحكومة، ومعرفتها بخطط الحكومة وأولوياتها، ومن جانب آخر سّهلت للمسؤول معرفة مشاكل مواطنيه، على أن يكون عمل القنوات الفضائية مبني على النقد البّناء وليس الهدّام.

فقرة 13 (ما تطرحه الفضائيات من نقاشات وحوارات بشأن بعض الخلافات حول المواد الدستورية يزيد من معرفتي بالمواد ذات الطبيعة الخلافية بين الكتل السياسية)

أ. أوافق: وافق (432) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (58،0%) على أنّ ما تطرحه الفضائيات من نقاشات وحوارات بشأن بعض الخلافات حول المواد الدستورية يزيد من معرفتهم بالمواد ذات الطبيعة الخلافية بين الكتل السياسية، وقد جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،26)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (232) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (31،1%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ ما تطرحه الفضائيات من نقاشات وحوارات بشأن بعض الخلافات حول المواد الدستورية يزيد من معرفتهم بالمواد ذات الطبيعة الخلافية بين الكتل السياسية.

ت. محايد: لم يُشر (81) مبحوثاً ونسبتهم المئوية مقدارها (10،9%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ اتفاق المبحوثين بهذا الشأن يرجع بالدرجة الأساس إلى أنّ الجمهور دائماً يسعى إلى معرفة المزيد من المعلومات حول الدستور ومواده الخلافية حتى يقارن المشاكل والخلافات الحاصلة بين الحكومة، ويبحث عن مبرّرات إن وُجدت، وبذلك يتعّرف على تفاصيل أكثر عن الدستور، ويمكن أن تحقّق ذلك الفضائيات العراقية، فضلاً عن وظيفة هذه الوسائل الإعلامية في تقديم المعرفة للجمهور وإطلاعه على ما يدور من حوله

ولاسّـيما الدسـتور الـذي يعـدّ ركيـزة أساسـية للعمليـة الديمقراطيـة، مـما يتطلـب المعرفـة لمبادئـه ومواده.

فقرة 14 (تُشيع البرامج التي تتناول الشأن الديمقراطي في الفـضائيات العراقيـة للجمهـور ثقافـة التعددية في الآراء واحترام وجهات النظر المخالفة)

أ. أوافق: وافق (456) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (61،2%) على أنّ البرامج التـي تتنـاول الـشأن الديمقراطي في الفضائيات العراقية تشيع لهم ثقافة التعددية في الآراء واحترام وجهات النظر المخالفـة، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحـوثين تجـاه هـذه الفقـرة، وهـذا مـا يؤكـده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،32)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (215) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (28،9%) على تحقّق هـذا الموقـف، إذ لم يوافقوا على أنّ البرامج التي تتناول الشأن الديمقراطي في الفـضائيات العراقيـة تُـشيع لهـم ثقافـة التعددية في الآراء واحترام وجهات النظر المخالفة.

ت. محايد: لم يُشر(74) مبحوثاً ونسبتهم المئوية مقدارها (9،9%) سواء بالموافقة أم المعارضـة إلى أنّ البرامج التي تتناول الشأن الديمقراطي في الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث حصول هذا الموقف على الاتفـاق سـببه انـه كلـما تـابع المبحوثـون بـرامج متعـددة ومتنوعة سيؤدي الى زيادة المعلومات لديهم، فتتعدد الآراء لديهم وتعرفهم على وجهات نظر متعددة، حتى وإن كانت مخالفة فهي تمكّنهم من النقاشات والحوارات في القضايا المختلفة ومن عدة زوايا.

فقرة 15 (تعمل الفضائيات على إشاعه ثقافة احترام حرية المعتقد بين أوساط الجمهور العراقـي بوصفها حقاً من حقوق الإنسان التي كفلها الدستور العراقي)

أ. أوافق: وافق (562) مبحوثاً وبنسبة مئوية مقـدارها (75،4%) عـلى أنّ الفـضائيات تعمـل عـلى إشاعة ثقافة احترام حرية المعتقد بين أوساط الجمهور العراقي بوصفها حقاً من حقـوق الإنـسان التـي كفلها الدستور العراقي، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبـة الأولى ضـمن مواقـف المبحـوثين تجـاه هـذه الفقرة، وهذا ما يؤكده مقدار الوسط الحسابي الـذي حـصل عليـه هـذا الموقـف والـذي بلـغ (2،57)، ويعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافـق: لم يوافـق (134) مبحوثـاً ونـسبتهم المئويـة مقـدارها (18،0%) عـلى تحقّـق هـذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات العراقية تعمل على إشاعة ثقافـة احـترام حريـة المعتقـد بـين أوساط الجمهور العراقي بوصفها حقاً من حقوق الإنسان التي كفلها الدستور العراقي.

ت. محايد: لم يحدّد (49) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (6،6%) سواء بالموافقة أم المعارضة مـن أنّ الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف.

إن نسبة الاتفاق في هذا الموقف عاليـة جـداً، ويـرى الباحـث بـأنّ ذلـك مـؤشر إيجـابي يعكـس أنّ الفضائيات العراقية التي يشاهدها أفراد العينة تهـتم بحريـة المعتقـد رغـم الظـروف والأوضـاع التـي يعيشها البلد، ويتحقّق من ذلك نبذ للعنف، وقبول الآخر، والانسجام التام، والاهـتمام بحريـة الإنـسان وعقيدته كإحدى الحقوق التي كفلتها مواثيق حقوق الإنسان، وذلـك يعكـس ايـضاً وجـود فهـم لـدى القنوات العراقية بضرورة عدم المساس بمعتقدات الآخرين، باعتبار التعدي عليها هو سبب من أسـباب انتشار العنف في العراق.

فقرة 16 (تُعّرف البرامج ذات المضمون الديمقراطي في الفضائيات العراقية الجمهور بأن الحقـوق والحريات مكفولة في الدستور لجميع الطبقات والشرائح)

أ. أوافق: وافـق (436) مبحوثـاً وبنـسبة مئويـة بلغـت (58،5%) عـلى أنّ الـبرامج ذات المـضمون الديمقراطي في الفضائيات العراقية تُعّرف الجمهور بأنّ الحريات والحقوق مكفولة في الدسـتور لجميـع الطبقات والشرائح، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هـذه الفقـرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،29)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجـه نحـو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (214) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (12، 8%) على تحقّق هذا الموقـف، إذ لم يتفقوا على أنّ البرامج ذات المـضمون الـديمقراطي في الفـضائيات العراقيـة تُعّـرف الجمهـور بـأنّ الحريات والحقوق مكفولة في الدستور لجميع الطبقات والشرائح.

ت. محايد: لم يُشر (95) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (7،8%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ البرامج ذات المضمون الديمقراطي في الفضائيات العراقية تحقق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ حصول الموافقة يرجع بالدرجة الأساس إلى أنّ الكثير من الفضائيات تقوم من خلال برامجها بالتأكيد على الحقوق والحريات التي كفلها الدستور، حتى لا تزعم فئة أو شريحة معينة بأنّ ذلك خاص بها، وهذا ما اتفق عليه أكثر من نصف المبحوثين من أنّ غالبية الفضائيات العراقية تسعى إلى تحقيق ذلك.

فقرة 17 (تغرس الفضائيات ثقافة النقد البنّاء لدى الجمهور وتحفّزهم على المشاركة في التظاهرات والاحتجاجات ضدّ الفساد الإداري والمالي المستشري في مؤسسات الدولة).

أ. أوافق: وافق (486) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (65،2%) على أنّ الفضائيات العراقية تغرس ثقافة النقد البنّاء لدى الجمهور وتحفّزهم على المشاركة في االتظاهرات والاحتجاجات ضدّ الفساد الإداري والمالي المستشري في مؤسسات الدولة، وقد جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهو ما أكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،39)، والذي أكد على أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (195) مبحوثاً وبنسبة مئوية مقدارها(26،2%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات العراقية تغرس ثقافة النقد البنّاء لدى الجمهور وتحفّزهم على المشاركة في التظاهرات والاحتجاجات ضدّ الفساد الإداري والمالي المستشري في مؤسسات الدولة.

ت. محايد: لم يحدّد (64) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت (8،6%) موقفهم سواء بالموافقة أم المعارضة من أنّ الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ الفضائيات العراقية تستطيع تحفيز أفراد العينة على المشاركة في المسيرات التي تعّد نوعاً من أنواع المشاركة السياسية للتعبير عن الرفض لقضية أو حدث معيّن، وذلك من خلال تغطية الفضائيات للمظاهرات وبثّ برامج توعية للجمهور والتعريف بأسبابها وأماكن حدوثها وأوقاتها وإعطاء النتائج المترتبة على ذلك، وأيضاً مدى سلامتها وعدم إلحاق الضرر بالمشاركين، وهذا يعطي دافعاً للجمهور للانخراط فيها.

ويتضح لنا ممّا تقدّم أنّ قيم الانحراف المعياري قد تراوحت بين (0.70) أدنى قيمة و(0.92) أعلى قيمة، وهذا يدلّ على أنّ إجابات المبحوثين كانت متجانسة*، ويتبين ان الغالبية العظمى متفقين على تحقيق هذا الفرض. أنظر الجدول (30) في أدناه.

جدول (30) يسهم تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في إكسابهم معارف وغرس ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم.

ت	الموقف	أوافق		محايد		لا أوافق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	تزيد من معرفتي بالأحزاب والشخصيات المشاركة في الانتخابات المقبلة وتوجهاتها الوطنية والسياسية.	465	%62.4	69	%9.3	211	%28.3	2.34	0.89
2	تسهم الفضائيات العراقية في غرس أفكار محددة خاصة بمبدأ التداول السلمي للسلطة.	362	%48.6	283	%38.0	100	%13.4	2.35	0.70
3	تجعلني أشارك في حوارات ونقاشات مع أصدقائي وزملائي بالعمل ومع أسرتي بشأن العملية الديمقراطية و السياسية الجارية.	489	%65.6	84	%11.3	172	%23.1	2.42	0.84

* كلما كانت قيم الانحراف المعياري أقلّ من الوسط الحسابي يعني أنّ إجابات المبحوثين كأنّت تميل نحو التجانس والعكس صحيح، وكلما اتجهت نحو (الصفر المئوي) كانت الإجابات أكثر تجانساً.

4	تفتقد البرامج ذات الطابع الديمقراطي في الفضائيات العراقية بشكل واضح الى مراقبة الأحزاب الحاكمة وانتقادها حين تسيء استخدام السلطة.	383	%51.4	102	%13.7	260	%34.9	2.16	0.91
5	تسهم برامج الفضائيات العراقية التي أتابعها بشكل مستمر في نشر المعلومات المتعلقة بالأحزاب المشاركة في العملية السياسية.	385	%51.7	92	%12.3	268	%36.0	2.15	0.92
6	فشلت الموضوعات المطروحة في البرامج التلفزيونية للفضائيات العراقية في تعزيز معرفتي بالدستور العراقي وشرح مبادئه وتفصيلاته.	268	%36.0	155	%20.8	322	%43.2	1.92	0.88
7	أسهمت برامج الفضائيات العراقية في تنمية الوعي لدى الجمهور بالتعددية الحزبية كمعيار للمحافظة على العملية الديمقراطية الجارية في العراق	399	%53.6	144	%19.3	202	%27.1	2.26	0.85
8	تدفعني الفضائيات العراقية إلى عدم المشاركة الفاعلة في المظاهرات والاحتجاجات والتعبير عن الرأي وإشاعة ثقافة تعددية واختلاف وجهات النظر.	260	%34.9	307	%41.2	178	%23.9	2.11	0.75

9	لا تعزز الفضائيات العراقية وعي الجمهور بالعملية الديمقراطية ولا تدفعه للمشاركة في الانتخابات المقبلة.	272	%36.5	328	%44.0	145	%19.5	2.17	0.72
10	تُشيع الفضائيات العراقية عبر برامجها ثقافة حقوق الإنسان التي كفلها الدستور.	436	%58.5	99	%13.3	210	%28.2	2.30	0.88
11	تتجاهل الفضائيات العراقية ثقافة إشراك جميع مكونات الشعب العراقي وأطيافه في صنع القرارات.	324	%43.5	170	%22.8	251	%33.7	2.09	0.87
12	توفر برامج الفضائيات العراقية أرضية مناسبة من المناقشات والحوارات بين جميع أطراف الحكومة بهدف تقويم العملية الديمقراطية في العراق.	424	%56.9	92	%12.3	229	%30.7	2.26	0.89
13	ما تطرحه الفضائيات من نقاشات وحوارات بشأنّ بعض الخلافات حول المواد الدستورية يزيد من معرفتي بالمواد ذات الطبيعة الخلافية بين الكتل السياسية	432	%58.0	81	%10.9	232	%31.1	2.26	0.90
14	تُشيع البرامج التي تتناول الشأنّ الديمقراطي في الفضائيات العراقية للجمهور ثقافة التعددية في الآراء واحترام وجهات النظر المخالفة	456	%61.2	74	%9.9	215	%28.9	2.32	0.89

15	تعمل الفضائيات على إشاعة ثقافة احترام حرية المعتقد بين أوساط الجمهور العراقي بوصفها حقاً من حقوق الإنسان التي كفلها الدستور العراقي.	562	%75.4	49	%6.6	134	%18.0	2.57	0.77
16	تُعرِّف البرامج ذات المضمون الديمقراطي في الفضائيات العراقية الجمهور بأنّ الحريات والحقوق مكفولة في الدستور لجميع الطبقات والشرائح.	436	%58.5	95	%12.8	214	%28.7	2.29	0.88
17	تغرس الفضائيات ثقافة النقد البنّاء لدى الجمهور وتحفّزهم على المشاركة في التظاهرات والاحتجاجات ضد الفساد الإداري والمالي المستشري في مؤسسات الدولة.	486	%65.2	64	%8.6	195	%26.2	2.39	0.87

الفـــرض الثاني

يسهم التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة لدى الجمهور إزاء قضايا الديمقراطية.

فقرة رقم 1(تدفعني الفضائيات العراقية للمشاركة في الانتخابات القادمة بهدف التغيير نحو الأفضل)

أ. أوافق: وافق (468) مبحوثاً ونسبتهم المئوية مقدارها (62،8%) على أنّ الفضائيات العراقية تدفعهم للمشاركة في الانتخابات القادمة بهدف التغيير نحو الأفضل، وقد جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2.37)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافـق: لم يوافـق (192) مبحوثـاً ونـسبتهم المئويـة بلغـت (25،8%) عـلى تحقيـق هـذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات العراقيـة تـدفعهم للمـشاركة في الانتخابـات القادمـة بهـدف التغيير نحو الأفضل.

ت. محايد: لم يُشر(85) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (11،4%) سواء بالموافقـة أم المعارضـة إلى أنّ الفضائيات العراقية تُسهم في تحقيق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ تصدّر هذا الموقف بهذه المرتبة يرجع بالدرجة الأساس إلى ما تقدّمـه الفـضائيات من معلومات تحثّ من خلالها على المشاركة في الانتخابات والتأكيد على أنها وسيلة ديمقراطيـة مهمـة للتغيير والخلاص من مظاهر سوء استخدام السلطة و الفـساد المـالي والإداري المستـشري في مؤسـسات الدولة، فتردي الوضع الأمني والاقتصادي أدى بهم إلى أن يبحثوا عن وسيلة للخلاص من هذه المـشاكل المتفاقمة، كلّ ذلك له دور في تشكيل التوجهات إزاء الانتخابات، ويـدفع أفـراد الجمهـور للمـشاركة في الانتخابات القادمة بهدف التغيير.

فقرة 2 (ما تطرحه الفضائيات العراقية من برامج لا يعـزز اتجاهـاتي الرافـضة للعمليـة الـسياسية الجارية)

أ. محايد: لم يُشر (332) مبحوثاً وبنسبة مئوية شكلت (44،6%) سواء بالموافقة أم بعدمها على أنّ ما تطرحه الفضائيات العراقيـة مـن بـرامج لا يعـزز اتجاهـاتهم الرافـضة للعمليـة الـسياسية الجاريـة، وبذلك حصل هذا الموقف على المرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة.

ب. أوافق: وافق (234) مبحوثاً وبنسبة مئويـة شـكلت (31،4%)عـلى أنّ مـا تطرحـه الفـضائيات العراقية من برامج لا يعزز الاتجاهات الرافضة للعملية الـسياسية الجاريـة، وهـذا مـا يؤكـده الوسـط الحسابي الذي بلغ (2.07)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين تتجه نحو الاتفاق والتجانس.

ت. لا أوافق: لم يوافق (179) مبحوثاً وبنسبة مئوية شكلت (24،0%) على تحقق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ ضبابية الرؤية التي كونتها الفضائيات العراقية حـول العمليـة الـسياسية جعلـت المبحوثين يتخذون موقف الحياد بين من يرى بأنّها تعزز اتجاهاته الرافضة للعملية السياسية، وبين من يرى العكس من ذلك، أي أنها لا تعزز ذلك. ولابد من الإشـارة بأننـا لا نـستطيع أن نحكـم بـأنّ جميـع الفضائيات العراقية لا تعمل على تعزيز الاتجاهات الرافـضة للعمليـة الـسياسية الجاريـة، بـل هنالـك تباين في ذلك بحسب التوجهات والانتماءات.

فقرة 3 (تُسهم الفضائيات العراقية في تعديل اتجاهاتي وتصوراتي بشأن الدستور في العراق)

أ. أوافق: وافق (367) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (49،3%) على أنّ الفضائيات العراقية تسهم في تعديل اتجاهاتهم وتصوراتهم بشأن الدستور في العراق، وقد جاء هذا الموقف بالمرتبـة الأولى ضـمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2.12)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافـق: لم يوافـق (276) مبحوثـاً ونـسبتهم المئويـة بلغـت (37،0%) عـلى تحقيـق هـذا الموقـف، إذ لم يوافقـوا عـلى أنّ الفـضائيات العراقيـة تـسهم في تعـديل اتجاهـاتهم وتـصوراتهم بـشأن الدستور في العراق.

ت. محايد: لم يُشر (102) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغـت (13،7%) سـواء بالموافقـة أم المعارضـة إلى أنّ البرامج ذات المضمون الديمقراطي تُسهم في تحقيق هذا الموقف.

ويرى الباحث حصول هذا الموقف على هذه المرتبة يرجع بالدرجة الأساس إلى كون المبحوثين ليس لديهم المعلومات الكافية عن الدستور، فهم بحاجة إلى زيادة المعلومات أو تعزيز وتدعيم ما يمتلكونـه من معلومات، وكلّ ما تقدّمه الفضائيات العراقية من برامج بهذا الشأن سيؤدي الى تعديل الاتجاهـات والتصورات إزاء الدستور العراقي سلباً أو إيجاباً.

فقـرة 4 (تجعلنـي الفـضائيات متفـائلاً بـشأن مـا تنقلـه مـن مـشاركات واسـعة للمـواطنين في الاعتصامات والتظاهرات).

أ.أوافـق: وافـق (379) مبحوثـاً ونـسبتهم المئويـة بلغـت (50،9%) عـلى أنّ الفـضائيات العراقيـة تجعلهم متفائلين بشأنّ ما تنقله من مشاركات واسعة للمواطنين في الاعتصامات والتظـاهرات, وبـذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجـاه هـذه الفقـرة، وهـذا مـا يؤكـده الوسـط الحسابي الذي بلغ (2.14)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كأنّت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (272) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (36،5%) على تحقيق هذا الموقـف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفـضائيات العراقيـة تجعلهـم متفـائلين بـشأن مـا تنقلـه مـن مـشاركات واسـعة للمواطنين في الاعتصامات والتظاهرات.

ت. محايد: لم يُشر (94) مبحوثاً ونسبتهم المئوية شكلت (12،6%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ البرامج ذات المضمون الديمقراطي تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ حصول هذا التوافق لدى المبحوثين سببه أنّ الكثير من الفضائيات تقـوم بـالتركيز والاهتمام على قضية الاعتصامات والتظاهرات باعتبارها تحقّق للجمهـور الخـلاص مـن الواقـع الـسيئ وتحلّ مشاكله وهمومه، ممّا يجعله متفائلاً بأنّ ذلك يؤدي إلى التغيير لواقع أفضل.

فقرة 5 (المعلومات التي استقيها من الفضائيات بـشأن الحقـوق والحريـات العامـة عـدّلت مـن قناعاتي وتصوراتي السابقة إزاء حقوقي وواجباتي)

أ. أوافق: وافق (382) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (51،3%) على أنّ المعلومات التي يحـصلون عليها من الفضائيات بشأن الحقوق والحريات العامة عـدّلت مـن قناعـاتهم وتـصوراتهم الـسابقة إزاء حقوقهم وواجباتهم، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،17)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجـه نحـو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (255) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (34،2%) على تحقيق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ المعلومات التي يحصلون عليها من الفضائيات بشأن الحقوق والحريات العامة عدّلت من قناعاتهم وتصوراتهم السابقة إزاء حقوقهم وواجباتهم.

ت. محايد: لم يُشر (108) من المبحوثين ونسبتهم المئوية بلغت (14،5%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات تُسهم في تحقيق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ حصول هذه الفقرة على الموافقة يرجع بالدرجة الأساس إلى أنّ الفضائيات كثيراً ما تسعى إلى تسليط الضوء على الحقوق والحريات العامة والاهتمام بها، وتُفرد لها برامج خاصة ذات مضامين تنسجم مع ميول الجمهور واتجاهاته، لذلك تؤدي إلى تعديل القناعات والتصورات لديه من خلال الإدراك والفهم الواضح لها ولابد من الاشارة الى نماذج من اسماء البرامج التي تشير لذلك مثل برنامج ستديو التاسعة وقضية رأي عام على قناة البغدادية وبرنامجحبر ابيض على قناة العراقية.

فقرة6 (تغّير المضامين التي تعرضها الفضائيات مواقفي السابقة عن التظاهرات والاحتجاجات عبر ما تطرحه من نقاشات وحوارات)

أ. لا أوافق: لم يوافق (325) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (43،6%) على تحقيق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ المضامين التي تعرضها الفضائيات تغّير مواقفهم السابقة عن التظاهرات والاحتجاجات عبر ما تطرحه من نقاشات وحوارات، وقد جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (1،98)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو عدم الاتفاق.

ب. أوافق: وافق (316) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (42،4%) على أنّ المضامين التي تعرضها الفضائيات تغّير مواقفهم السابقة عن التظاهرات والاحتجاجات عبر ما تطرحه من نقاشات وحوارات، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الثانية ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة.

ت. محايد: لم يُشر(104) مبحوثين ونسبتهم المئوية بلغت (14،0%) سـواء بالموافقـة أم المعارضـة إلى أنّ المضامين التي تعرضها الفضائيات تُسهم في تحقيق هذا الموقف.

ويرى الباحث حصول هذا الموقف على عدم الموافقة يرجع بالدرجة الأساس إلى أنّ تغيـير المواقـف السابقة لدى الجمهور تجاه حقوقه ليس بـالأمر الـسهل، حيـث لا تـستطيع الفـضائيات إحـداث هـذا التغيير سلباً أو إيجاباً بوقت قصير أو من خلال برنامج واحد، بـل تحتـاج إلى مـدة زمنيـة طويلـة، وإلى نقاشات وحوارات تعتمد على الأدلة والبراهـين الواضـحة، إضـافةً إلى أنّ المـواطن العراقـي اصبح أكـثر أنفتاحاً على العالم ويتلقى معلومات من مصادر متعـددة للتعـرف عـلى مـا يـدور حولـه مـن أحـداث ومواقف، وأنّ أمر تغيير قناعاته ليس بالأمر السهل.

فقرة7 (شكلت الفـضائيات لـدي مواقـف وتوجهـات إيجابيـة إزاء بعـض الأحـزاب والتـشكيلات السياسية وشجعتني على ضرورة الانتماء إليها)

أ. أوافق: وافـق (412) مبحوثـاً ونـسبتهم المئويـة بلغـت (55،3%) عـلى أنّ الفـضائيات العراقيـة تشكل لديهم مواقف وتوجهات إيجابية ازاء بعـض الأحـزاب والتـشكيلات الـسياسية وتـشجعهم عـلى ضرورة الانتماء إليها، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،23)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحـو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (234) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (31،4%) على تحقيق هذا الموقف، إذ لم يوافقـوا عـلى أنّ الفـضائيات تـشكّل لـديهم مواقـف وتوجهـات إيجابيـة إزاء بعـض الأحـزاب والتشكيلات السياسية وتشجعهم على ضرورة الانتماء إليها.

ت. محايد: لم يُشر (99) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (13،3%) سواء بالموافقة أم المعارضـة إلى أنّ الفضائيات تُسهم في تحقيق هذا الموقف.

ويرى الباحث حـصول هـذا الموقـف عـلى القبـول يرجـع بالدرجـة الأسـاس إلى أنّ أغلـب الأحزاب والتـشكيلات الـسياسية تمتلـك مؤسـسات إعلاميـة كبـيرة ومتنوعـة، ومـا تنقلـه مـن معلومات إيجابية عن نـشاطاتها وأهـدافها الـسامية سـيؤدي إلى تـشكيل مواقـف وتوجهـات إيجابية إزاءهم، ويشجّعهم أيضاً على ضرورة الانتماء إليهـا أو الأيمـان بمـا تطرحـه مـن أفكـار

فضلاً عمّا يلمسه المواطنون من عدم توفير الدولة لحقوقهم المشروعة، ممّا يضطر إلى اللجوء للأحزاب من أجل تلبية رغباته واحتياجه مما أصبحت في بعض الأحيان أكثر قوة في الحصول على حقوق المواطن الذي يؤمن بأفكارها، إذ تسعى الى كسب جمهور عريض لها في المستقبل.

فقرة 8 (النقاشات العلنية التي تنقلها الفضائيات لمجلس النواب بشأن القرارات والقوانين تشكّل اتجاهات سلبية لديّ بشأن العملية السياسية)

أ. محايد: لم يُشر (329) مبحوثاً وبنسبة مئوية شكلت (44،2%) سواء بالموافقة أم عدم الموافقة على أنّ النقاشات العلنية التي تنقلها الفضائيات لمجلس النواب بشأن القرارات والقوانين تشكّل اتجاهات سلبية لديهم بشأن العملية السياسية، وبذلك حصل هذا الموقف على المرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة.

ب. أوافق: وافق (244) مبحوثاً وبنسبة مئوية شكلت (32،8%) على أنّ النقاشات العلنية التي تنقلها الفضائيات لمجلس النواب بشأن القرارات والقوانين تشكّل اتجاهات سلبية لديهم بشأن العملية السياسية، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،09)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين تتجه نحو الموافقة والتجانس.

ت.لا أوافق: لم يوافق (172) مبحوثاً وبنسبة مئوية شكلت (23،1%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ النقاشات العلنية التي تنقلها الفضائيات لمجلس النواب بشأن القرارات والقوانين لا تشكل هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ ما تنقله الفضائيات العراقية من نقاشات وحوارات غير هادفة تجعل الجمهور مشوشاً، ويشعر بأنّ مستقبله مجهول فلا يوجد تغيير للواقع السيئ أو اقتراح حلول معينة، ممّا يؤدي الى الغموض لدى المبحوثين الذين اتخذوا جانب الحياد وعدم الإفصاح عن الموافقة أو الاعتراض.

فقرة 9 (تقوم الفضائيات بتعزيـز أو تغيـير توجهـاتي أو مـواقفي الـسابقة عـن الكتـل والأحـزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية الجارية).

أ. أوافق: وافق (449) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت(60،3%) على أنّ الفضائيات تقوم بتعزيز أو تعديل أو تغيير توجهاتهم أو مواقفهم السابقة عـن الكتـل والاحـزاب الـسياسية المـشاركة في العمليـة السياسية الجارية، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هـذه الفقـرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،33)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجـه نحـو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (200) مبحوثٍ ونـسبتهم المئويـة مقـدارها (26،8%) عـلى تحقيـق هـذا الموقف، إذ لم يوافقـوا عـلى أنّ الفـضائيات تقـوم بتعزيـز أو تعـديل أو تغيـير توجهـاتهم أو مـواقفهم السابقة عن الكتل والأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية الجارية.

ت. محايد: لم يُشر(96) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (12،9%) سواء بالموافقـة أم المعارضـة إلى أنّ الفضائيات العراقية تُسهم في تحقيق هذا الموقف.

ولعلّ حصول هذا الموقف على المرتبة تلك يرجع- كـما نـرى- إلى مـساهمة الفـضائيات في تـسليط الضوء على نشاطات الأحزاب والترويج لـسياساتهم وعـلى مـدار اليـوم، مـمّا يـؤدي إلى زيـادة المعرفـة والإدراك لدى الجمهور لعمل الكتل والأحزاب المشاركة في العملية السياسية سلبياً أو ايجابياً ومن شأن ذلك أن يغّير أو يعزّز التوجهات والمواقف السابقة لدى المبحوثين.

فقرة 10 (تسهم الفضائيات العراقية بشكل كبير في تـشجيع المـواطنين عـلى التعبـير عـن آرائهـم ومواقفهم إزاء القضايا الديمقراطية).

أ. أوافـق: وافـق (371) مبحوثـاً ونـسبتهم المئويـة بلغـت (49،8%) عـلى أنّ الفـضائيات العراقية لا تسهم بشكل كبير في تـشجيع المـواطنين عـلى التعبـير عـن آرائهـم ومـواقفهم إزاء

القضايا الديمقراطية، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،22)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحـو الاتفاق.

ب. لا أوافـق: لم يوافـق (200) مبحـوثٍ ونـسبتهم المئويـة بلغـت (26،8%) عـلى تحقيـق هـذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات العراقية لا تسهم بشكل كبير في تشجيع المواطنين على التعبير عن آرائهم ومواقفهم إزاء القضايا الديمقراطية.

ت. محايد: لم يُشر (174) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغـت (23،4%) سـواء بالموافقـة أم المعارضـة إلى أنّ الفضائيات العراقية تُسهم في تحقيق هذا الموقف.

ويرى الباحث بأن الفضائيات تشجع دائماً على زيادة المعرفة وطرح وجهـات نظـر مختلفـة بـشأنّ القضية المطروحة، ممّا يتيح للجمهور اكتساب معرفة شاملة حول موضوع القـضية، ويمكّنـه ذلـك مـن التعبير عن رأيه وموقفه إزاء القضية المطروحة مع الآخرين.

فقرة 11 (لا تسهم الفضائيات في تعزيز اتجاهات ومواقف مؤيـدة أو محايـدة أو رافـضة لـبعض الشخصيات المشاركة في الانتخابات البرلمانية)

أ. أوافق: وافق (402) من المبحوثين ونسبتهم المئوية بلغت (54،0%) على أنّ الفضائيات لا تسهم في تعزيز اتجاهات ومواقف مؤيدة أو محايدة أو رافـضة لـبعض الشخـصيات المـشاركة في الانتخابـات البرلمانية، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقـرة، وهـذا مـا يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،27)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافـق: لم يوافـق (199) مبحوثـاً ونـسبتهم المئويـة بلغـت (26،7%) عـلى تحقيـق هـذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات لا تسهم في تعزيز اتجاهـات ومواقـف مؤيـدة أو محايـدة أو رافضة لبعض الشخصيات المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

ت. محايد: لم يُشر(144) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (19،3%) سواء بالموافقة أم المعارضـة إلى أنّ الفضائيات العراقية تُسهم في تحقيق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ حصول الاتفاق على هذا الموقف من قبل المبحوثين رّبما جاء بسبب امتلاك المبحوثين قراراً ثابتاً وإيماناً مطلقاً في اختيار شخصية معّينة، إذ يرون بأنها هي الأصلح والأنجح، فهم مصرّون على اختيارها، لذلك لا تستطيع الفضائيات من خلال برامجها دعم الاتجاهات سواء بالتأييد أم الحياد أم الرفض لبعض الشخصيات المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

فقرة 12 (رسّخت المضامين التي تُعرض في الفضائيات رؤية أنّ ما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته سيؤدي إلى مستقبل مجهول)

أ. محايد: لم يُشر (304) من المبحوثين وبنسبة مئوية شكلت (40،8%) سواء بالموافقة أم عدم الموافقة على أنّ المضامين التي تُعرض في الفضائيات ترسّخ رؤية أنّ ما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته سيؤدي إلى مستقبل مجهول، وبذلك حصل هذا الموقف على المرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة.

ب. أوافق: وافق (278) مبحوثاً وبنسبة مئوية شكلت (37،3%)على أنّ المضامين التي تُعرض في الفضائيات ترسّخ رؤية أنّ ما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته سيؤدي إلى مستقبل مجهول، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،15)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين تتجه نحو الموافقة والتجانس.

ت. لا أوافق: لم يوافق (163) مبحوثاً وبنسبة مئوية شكلت (21،9%) على أنَّ المضامين التي تعرض في الفضائيات تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث حصول هذا الموقف على الحياد يرجع بالدرجة الأساس إلى أنّ هؤلاء لديهم حالة من التردد وعدم التأكد من أنّ الفضائيات تقوم بهذا الموقف، لذلك التزموا جانب الحياد ولم يُفصحوا عن رأيهم الصريح وربّما يعود ذلك إلى عدم توصلهم إلى ما يريدون من معلومات أو وجود غموض بسبب الشك في المعلومة أو حصل لديهم تشتت وإرباك، لأنّ هناك فضائيات عراقية تعرض مضامين عن انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته، وأخرى لا تعطيها أيّ أهمية.

فقرة 13 (كشفت الفضائيات سوء عمل بعض النواب السابقين ومن ثمّ دعمت موقفي بعدم اختيارهم في الانتخابات القادمة)

أ. أوافق: وافق (430) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (57،7%) على أنّ الفضائيات تكشف سوء عمل بعض النواب السابقين ومن ثمّ دعمت موقفهم بعدم اختيارهم في الانتخابات القادمة، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2.24)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كأنّت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (251) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (33،7%) على تحقيق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات تكشف سوء عمل بعض النواب السابقين ومن ثم تدعم موقف المبحوثين بعدم اختيارهم في الانتخابات القادمة.

ت. محايد: لم يُشر (64) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (8،6%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات تُسهم في تحقيق هذا الموقف.

ويرى الباحث حصول هذا الموقف على المرتبة تلك يرجع بالدرجة الأساس إلى تسليط الضوء من قبل الفضائيات العراقية وكشفها حجم الفساد والاساءة التي ارتكبها بعض النواب وعدم تحقيقهم لمطالب الشعب وطموحاته، ممّا حقّق اطّلاعاً كاملاً لدى الجمهور على ذلك، وجعله يتبنّى مواقف ثابتة بعدم اختيار هؤلاء في الانتخابات القادمة.

فقرة 14 (تزيد الفضائيات من قناعاتي بشأنّ ضرورة التعددية السياسية والحزبية للمحافظة على استمرار العملية الديمقراطية الجارية في العراق)

أ. أوافق: وافق (449) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (60،3%) على أنّ الفضائيات تزيد من قناعاتهم بشأنّ ضرورة التعددية السياسية والحزبية للمحافظة على استمرار العملية الديمقراطية الجارية في العراق، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،29)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (227) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (30،5%) على تحقيق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات تزيد من قناعاتهم بشأن ضرورة التعددية السياسية والحزبية للمحافظة على استمرار العملية الديمقراطية الجارية في العراق.

ت. محايد: لم يُشر (69) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (9،3%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات تُسهم في تحقيق هذا الموقف.

اتفاق المبحوثين بهذا الشأن يرجعه الباحث إلى التركيز والاهتمام من قبل الفضائيات العراقية بأنّ التعددية هادفة تلبّي الطموح وتحقّق مطاليب الجمهور، ممّا أدى ذلك إلى زيادة قناعة المبحوثين وجعلهم أكثر فهماً وإدراكاً لضرورة وجود قضية التعددية السياسية والحزبية لاسّيما وأنّ أغلب الفضائيات العراقية هي ذات توجهات حزبية وسياسية، فهي تروّج لذلك.

فقرة 15(دعّمت الفضائيات لديّ موقفاً قوياً بضرورة نقد الفساد المالي والإداري الذي يُمارس في مؤسسات الحكومة وبشكل علني)

أ. أوافق: وافق (563) مبحوثاً ونسبتهم المئوية (75،6%) على أنّ الفضائيات دعّمت لديهم موقفاً قوياً بضرورة نقد الفساد المالي والإداري الذي يُمارس في مؤسسات الحكومة وبشكل علني، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،55)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كأنّت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (150) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (20،1%) على تحقيق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات دعّمت لديهم موقفاً قوياً بضرورة نقد الفساد المالي والإداري الذي يُمارس في مؤسسات الحكومة وبشكل علني.

ت. محايد: لم يُشر(32) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (4،3%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات تُسهم في تحقيق هذا الموقف.

ويرى الباحث أن حصول هذا الموقف على اتفاق أكثر من نصف المبحوثين ناتج عن المعرفة التي شكلتها بعض الفضائيات من خلال الأدلة والشواهد المقنعة، وهذا دليل لمراقبتها للأداء الحكومي وكشف الفساد المالي والإداري الحاصل في مؤسسات الدولة، وعدم وجود خوف أو خشية منهم، ممّا جعل بعض الفضائيات تحظى بمصداقية وقبول عاليين لدى المبحوثين، وتتمتع بالحرية الكافية مع شرط وجود أدلة تثبت، ذلك وليس بهدف التشهير والتسقيط.

يتضح لنا ممّا تقدّم أنّ قيم الانحراف المعياري قد تراوحت بين (0.74) أدنى قيمة و(0.92) أعلى قيمة، وهذا يدلّ على أنّ إجابات المبحوثين كانت متجانسة*، ويتبين ان الغالبية العظمى متفقين على تحقيق هذا الفرض. أنظر الجدول (31) في أدناه.

جدول (31) يسهم التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة لدى الجمهور إزاء قضايا الديمقراطية.

ت	الموقف	أوافق		محايد		لا أوافق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	تدفعني الفضائيات العراقية للمشاركة في الانتخابات القادمة بهدف التغيير نحو الأفضل.	468	%62.8	85	%11.4	192	%25.8	2.37	0.86
2	ما تطرحه الفضائيات العراقية من برامج لا يعزز اتجاهاتي الرافضة للعملية السياسية الجارية.	234	%31.4	332	%44.6	179	%24.0	2.07	0.74
3	تسهم الفضائيات العراقية في تعديل اتجاهاتي وتصوراتي بشأن الدستور في العراق	367	%49.3	102	%13.7	276	%37.0	2.12	0.92
4	تجعلني الفضائيات متفائلاً بشأن ما تنقله من مشاركات واسعة للمواطنين في	379	%50.9	94	%12.6	272	%36.5	2.14	0.92

* كلما كانت قيم الانحراف المعياري أقل من الوسط الحسابي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تميل نحو التجانس والعكس صحيح، وكلما اتجهت نحو (الصفر المئوي) كانت الإجابات أكثر تجانسا.

	الاعتصامات والتظاهرات								
5	المعلومات التي استقيها من الفضائيات بشأنّ الحقوق والحريات العامة عدلت من قناعاتي وتصوراتي السابقة ازاء حقوقي وواجباتي.	382	%51.3	108	%14.5	255	%34.2	2.17	0.90
6	تغّير المضامين التي تعرضها الفضائيات مواقفي السابقة عن التظاهرات والاحتجاجات عبر ما تطرحه من نقاشات وحوارات.	316	%42.4	104	%14.0	325	%43.6	1.98	0.92
7	شكلت الفضائيات لديّ مواقف وتوجهات إيجابية إزاء بعض الأحزاب والتشكيلات السياسية وشجعتني على ضرورة الانتماء إليها.	412	%55.3	99	%13.3	234	%31.4	2.23	0.90
8	النقاشات العلنية التي تنقلها الفضائيات لمجلس النواب بشأنّ القرارات والقوانين تشكل اتجاهات سلبية بشأنّ العملية السياسية.	244	%32.8	329	%44.2	172	%23.1	2.09	0.74
9	تقوم الفضائيات بتعزيز أو تغيير توجهاتي أو مواقفي السابقة عن الكتل والأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية الجارية.	449	%60.3	96	%12.9	200	%26.8	2.33	0.87
10	تسهم الفضائيات العراقية بشكل كبير في تشجيع المواطنين على التعبير عن ارائهم ومواقفهم إزاء القضايا الديمقراطية.	371	%49.8	174	%23.4	200	%26.8	2.22	0.84

11	لا تسهم الفضائيات في تعزيز اتجاهات ومواقف مؤيدة أو محايدة أو رافضة لبعض الشخصيات المشاركة في الانتخابات البرلمانية.	402	%54.0	144	%19.3	199	%26.7	2.27	0.85
12	رسخت المضامين التي تُعرض في الفضائيات رؤية أنّ ما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته سيؤدي إلى مستقبل مجهول.	278	%37.3	304	%40.8	163	%21.9	2.15	0.75
13	كشفت الفضائيات سوء عمل بعض النواب السابقين ومن ثم دعّمت موقفي بعدم اختيارهم في الانتخابات القادمة.	430	%57.7	64	%8.6	251	%33.7	2.24	0.92
14	تزيد الفضائيات من قناعاتي بشأنّ ضرورة التعددية السياسية والحزبية للمحافظة على استمرار العملية الديمقراطية الجارية في العراق	449	%60.3	69	%9.3	227	%30.5	2.29	0.90
15	دعّمت الفضائيات لديّ موقفاً قوياً بضرورة نقد الفساد المالي والإداري الذي يُمارس في مؤسسات الحكومة وبشكل علني.	563	%75.6	32	%4.3	150	%20.1	2.55	0.80

الفرض الثالث: ترسم الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية مجموعة من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه المجتمع.

فقرة 1 (تسهم الفضائيات العراقية في رسم صور متعددة ومتنوعة عن العملية السياسية والديمقراطية الجارية في العراق)

أ- **أوافق:** وافق (446) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (%59،5) على أنّ الفضائيات العراقية تسهم في رسم صور متعددة ومتنوعة عن العملية السياسية والديمقراطية الجارية في العراق، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين اتجاه هذه

الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،29)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب- **لا أوافق:** لم يوافق (226) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (30،3%) على تحقق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات العراقية تسهم في رسم صور متعددة ومتنوعة عن العملية السياسية والديمقراطية الجارية في العراق.

ت-محايد: لم يُشر (73) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (9،8%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ اتفاق المبحوثين بهذا الشأنّ يرجع بالدرجة الأساس إلى أنّ ما تقّدمه الفضائيات من معلومات عن العملية السياسية والديمقراطية الجارية في العراق وما يجري فيها من تطورات يؤدي إلى رفع درجة الفهم والإدراك، ممّا ينعكس ذلك على رسم صور متنوعة ومتعددة عن العملية الديمقراطية لدى الجمهور، وهي لا تختلف عن الواقع السياسي الذي يعيشه المجتمع، واما الذين لم يتفقوا مع هذا الرأي يرون أنّ الفضائيات كلّ منها يعمل على رسم صورة من زاوية رؤية أحادية عن العملية السياسية والديمقراطية الجارية في العراق.

فقرة 2 (ما تنقله الفضائيات العراقية بشأن الخلافات بين الطبقة السياسية الحاكمة يعكس صوراً سلبية لدى الجمهور عن مستقبل العملية الديمقراطية)

أ. أوافق: وافق (348) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (46،7%) على أنّ ما تنقله الفضائيات العراقية بشأنّ الخلافات بين الطبقة السياسية الحاكمة يعكس صوراً سلبية لدى الجمهور عن مستقبل العملية الديمقراطية، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،09)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (275) من المبحوثين ونسبتهم المئوية بلغت (36،9%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ ما تنقله الفضائيات العراقية بشأن الخلافات بين الطبقة السياسية الحاكمة يعكس صوراً سلبية لدى الجمهور عن مستقبل العملية الديمقراطية.

ت. محايد: لم يُشر (122) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (16،4%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ اتفاق المبحوثين بهذا الشأن سببهُ التشاؤم الحاصل لدى الجمهور من العملية السياسية من خلال نقل الفضائيات العراقية لتفاصيل الخلافات بين الأطراف المتنازعة على السلطة، وبذلك فهي ترسم صورة متنوعة عن سياسات الدولة وعن العملية الديمقراطية، وينعكس ذلك على النظرة المستقبلية للعملية الديمقراطية.

فقرة 3 (ترسم الفضائيات صوراً إيجابية عن المظاهرات والاعتصامات المتعلقة بالفساد المستشري في أجهزة الحكومة وتجعلني مشاركاً فيها)

أ. أوافق: وافق (453) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (60،8%) على أنّ الفضائيات تعرض صور إيجابية عن المظاهرات والاعتصامات المتعلقة بالفساد المستشري في أجهزة الحكومة وتجعلهم مشاركين فيها، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،31)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (215) من المبحوثين ونسبتهم المئوية بلغت (28،9%) على تحقق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات تعرض صوراً إيجابية عن المظاهرات والاعتصامات المتعلقة بالفساد المستشري في أجهزة الحكومة وتجعلهم مشاركين فيها.

ت. محايد: لم يُشر(77) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (10،3%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ اتفاق المبحوثين بهذا الشأن يعود إلى أنّ بعض الفضائيات دائما ما تقدّم معلومات وتؤكد على أنّ الاعتصامات والاحتجاجات هي من أجل التغيير نحو الأفضل، لتلبي مطالب الجمهور واهتماماته وحاجاته، وتسعى إلى الحدّ أو التقليل من الفساد باعتبارها تشكل ورقة ضغط على الجهات التي تقوم بالفساد أو تدعمه، وبذلك تكون الصورة التي ترسمها إيجابية واضحة لدى هذه النسبة من المبحوثين بخلاف النسبة التي لا تتفق مع هذا الرأي.

فقرة 4 (لا تسهم الحوارات والنقاشات عبر البرامج التي تعرضها الفضائيات بشأنّ الدستور في بناء صورة ذهنية للجمهور عن صعوبة الاستمرار به لتحقيق التوافق السياسي)

أ. محايد: لم يُشر (292) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (39،2%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الحوارات والنقاشات عبر البرامج التي تعرضها الفضائيات بشأن الدستور لا

تسهم في بناء صورة ذهنية للجمهور عن صعوبة الاستمرار به لتحقيق التوافق السياسي، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة.

ب. أوافق: وافق (282) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (37،9%) على أنه لا تسهم الحوارات والنقاشات عبر البرامج التي تعرضها الفضائيات بشأن الدستور في بناء صورة ذهنية للجمهور عن صعوبة الاستمرار به لتحقيق التوافق السياسي، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الثانية ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،14)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ت. لا أوافق: لم يوافق (171) من المبحوثين ونسبتهم المئوية (23،0%) على أنّ الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ هنالك تقارباً كبيراً في إجابات المبحوثين بشأن الحياد والموافقة، ويرجح الباحث ذلك بسبب اهمال تفعيل بعض الفضائيات العراقية للحوارات والنقاشات المتعلقة بقضية الدستور، وبالمقابل خلقَ تركيز فضائيات عراقية أخرى على قضية الدستور لدى المبحوثين حالة من الإرباك والتشتت والغموض، ممّا انعكس ذلك على الإجابة.

فقرة 5 (تفتقد البرامج التي تحمل مضامين ذات طابع ديمقراطي القدرة على رسم صورة سلبية عن أداء الحكومة)

أ. محايد: لم يُشر (306) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (41،1%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ البرامج التي تحمل مضامين ذات طابع ديمقراطي لا تجعلهم يرسمون صورة سلبية عن أداء الحكومة، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة.

ب. أوافق: وافق (267) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (35،8%) على أنّ البرامج التي تحمل مضامين ذات طابع ديمقراطي لا تجعلهم يرسمون صورة سلبية عن أداء الحكومة، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الثانية ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2.12) حيث يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ت. لا أوافق: لم يوافق (172) من المبحوثين ونسبتهم المئوية بلغت (23،1%) على تحقّق هذا الموقف.

ويتضح أنّ غالبية المبحوثين أجابوا بمحايد، لكون أكثر الفضائيات العراقية لم تستطع تقديم معلومات تفصيلية كافية عن الإحداث والقضايا وما يجري من تطورات عن أداء الحكومة، ممّا أدى ذلك إلى حصول الغموض لدى المبحوثين، مما انعكس ذلك على اتخاذ موقف الحياد لديهم.

فقرة 6 (المناقشات والحوارات بين السياسيين عبر البرامج الفضائية تؤدي إلى تعديل بعض التصورات السابقة بشأنّ الشخصيات السياسية وقادة الكتل سواء بالسلب أم الايجاب وتشكيل صورة جديدة عنهم)

أ. أوافق: وافق (412) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (55،3%) على أنّ المناقشات والحوارات بين السياسيين عبر البرامج الفضائية تقوم بتعديل بعض تصوراتهم السابقة بشأن الشخصيات السياسية وقادة الكتل سواء بالسلب أم الايجاب وتشكيل صورة جديدة عنهم، **و**بذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،22)، إذ يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (245) مبحوثاً ونسبتهم المئوية (32،9%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ المناقشات والحوارات بين السياسيين عبر البرامج الفضائية تقوم بتعديل بعض تصوراتهم السابقة بشأنّ الشخصيات السياسية وقادة الكتل سواء بالسلب أم الإيجاب وتشكيل صورة جديدة عنهم.

ت. محايد: لم يُشر (88) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (11،8%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ البرامج الفضائية تحقّق هذا الموقف.

ويتضح أنّ ما تعرضه الفضائيات العراقية من مناقشات وحوارات بين ممثلي النخبة السياسية المتصدرة للمشهد السياسي إزاء قضية معينة سيؤدي إلى زيادة المعرفة والإدراك لدى المبحوثين عن هذه الشخصيات، وعن القضية المطروحة، وبذلك تتشكّل صورة عن ذلك بالسلب أم الإيجاب تختلف عن الصورة السابقة.

فقرة 7 (تقوم الفضائيات بتشكيل صورة غير موضوعية عن واقع الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية التي تبحث عن مصالحها الفئوية وليس مصالح الشعب)

أ. محايد: لم يُشر(295) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (39،6%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات تقوم بتشكيل صورة غير موضوعية عن واقع الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية التي تبحث عن مصالحها الفئوية وليس مصالح الشعب.

ب. أوافق: وافق (267) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (35،8%) على أنّ الفضائيات تقوم بتشكيل صورة غير موضوعية عن واقع الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية التي تبحث عن مصالحها الفئوية وليس مصالح الشعب، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الثانية ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،11)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ت. لا أوافق: لم يوافق (183) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (24،6%) على تحقّق هذا الموقف.

تباينت إجابات المبحوثين ذلك لأن الفضائيات تقوم بتشكيل صورة غير موضوعية عن واقع الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية، فتارة تقوم الفضائيات بدورها الرقابي إزاء الأحزاب، وما تقوم به من خروقات، وتارة أخرى تُظهر الأعمال الإيجابية التي تقوم بها وتحجب معلومات أخرى أكثر أهمية، ممّا أدى ذلك إلى وجود غموض لدى المبحوثين، وعدم توصلهم إلى الحقيقة التي يبحثون عنها، ومن ثمَّ جعل العينة تتحفظ بالإجابة، وتتخذ جانب الحياد بين الاتفاق وعدمه.

فقرة 8 (التجاذبات والنقاشات الحادة في البرلمان العراقي التي تعرض في الفضائيات ترسم صوراً متعددة لدى الجماهير عن حجم الاختلافات بين تلك الكتل).

أ. أوافق: وافق (431) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (57،9%) على أنّ التجاذبات والنقاشات الحادة في البرلمان العراقي التي تعرض في الفضائيات ترسم صوراً متعددة لديهم عن حجم الاختلافات بين تلك الكتل، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف

المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،28)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الموافقة.

ب. لا أوافق: لم يوافق (219) من المبحوثين ونسبتهم المئوية بلغت (29،4%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ التجاذبات والنقاشات الحادة في البرلمان العراقي التي تعرض في الفضائيات ترسم صوراً متعددة لديهم عن حجم الاختلافات بين تلك الكتل.

ت. محايد: لم يُشر(95) مبحوثا ونسبتهم المئوية بلغت (12،8%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ اتفاق المبحوثين بهذا الشأن ناتج عن إسهام الفضائيات العراقية في زيادة المعرفة والإدراك لطبيعة ما يجري في العراق وتحديداً تحت قبة البرلمان من صراعات سياسية، وهو انعكاس لواقع الفساد المالي والإداري المستشري بأجهزة الدولة، وعدم الاهتمام بمصلحة البلد.

فقرة 9 (البرامج التي تقدّمها الفضائيات العراقية تدعم صورة ثقافة الحوار الديمقراطي بين طبقات المجتمع وشرائحه وتعززها).

أ. أوافق: وافق (449) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (60،3%) على أنّ البرامج التي تقدمها الفضائيات العراقية تدعم صورة ثقافة الحوار الديمقراطي بين طبقات المجتمع وشرائحه وتعززها، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،32)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (210) من المبحوثين ونسبتهم المئوية بلغت (28،2%) على تحقق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ البرامج التي تقدّمها الفضائيات العراقية تدعم صورة ثقافة الحوار الديمقراطي بين طبقات المجتمع وشرائحه وتعززها.

ت. محايد: لم يُشر (86) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (11،5%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ البرامج التي تقدّمها الفضائيات العراقية تحقق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ اتفاق المبحوثين بهذا الخصوص من شأنه دفع الجمهور للمشاركة في صنع القرار، ممّا يؤدي ذلك إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية من خلال الحوار والتعبير عن الرأي، ويتم انتقاد الحكومة بحرية تامة عبر الفضائيات التي مكنت الجمهور أن يبدي أو يعطي رأيه بدون أي خوف، وذلك كلّه يندرج ضمن مفهوم ديمقراطية الإعلام والاتصال.

فقرة 10 (ترسم الفضائيات صوراً إيجابية لدى الجمهور بشأن قانون الأحزاب والانتخابات وتزيد من اهتمامه بتلك القوانين)

أ. أوافق: وافق (358) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (48،1%) على أنّ الفضائيات ترسم صوراً إيجابية لديهم بشأنّ قانون الأحزاب والانتخابات وتزيد من اهتمامهم بتلك القوانين، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،22)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الموافقة.

ب. محايد: لم يُشر (196) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (26،3%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات تحقّق هذا الموقف.

ت. لا أوافق: لم يوافق (191) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (25،6%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات ترسم صوراً إيجابية لديهم بشأن قانون الأحزاب والانتخابات وتزيد من اهتمامهم بتلك القوانين.

ويرى الباحث أنّ سبب اتفاق المبحوثين على هذا الموقف يعود الى شعور الجمهور بأنّ الفضائيات تحقّق وظيفتها كسلطة رابعة، إذ تعمل رقيباً على تصرفات الحكومة وأعمالها، وكلّ ما توفره من معلومات تفصيلية عن القوانين المهمة المرتبطة بالاحزاب والانتخابات، وسيؤدي إلى معرفة أكثر لدى الجمهور، ويؤدي إلى مزيد من الاهتمام من قبل الجمهور بالفضائيات العراقية.

فقرة 11 (أخفقت بعض الفضائيات في رسم صورة إيجابية لدى الجمهور بشأن إشاعة ثقافة الاحتكام إلى الدستور في أثناء الحوارات التلفزيونية)

أ.أوافق: وافق (307) من المبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (41،2%) على أنه لا تسهم بعض الفضائيات في رسم صورة إيجابية لديهم بشأن إشاعة ثقافة الحوار الديمقراطي في أثناء الحوارات التلفزيونية، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2.11)، حيث يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الموافقة.

ب. لا أوافق: لم يوافق (223) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (29،9%) على تحقّق هـذا الموقـف، إذ لم يوافقوا على عدم إسهام بعض الفضائيات في رسم صورة إيجابية لديهم بشأن إشاعة ثقافة الحـوار الديمقراطي في أثناء الحوارات التلفزيونية.

ت. محايد: لم يُشر (215) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغـت (28،9%) سـواء بالموافقـة أم المعارضـة على أنّ الفضائيات تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ الموافقة من قبل المبحوثين جاءت، لأن غالبية الفضائيات العراقية غير قادرة عـلى تقديم برامج تتناول كـلّ مـا يتعلّـق بالدسـتور، وعـزوف الشخـصيات التـي تسـتـضيفها الفـضائيات في برامجها عن التطرق إلى ذلـك أيـضاً، ربّمـا يعـود ذلـك لعـدم معرفتهـا ببنـود الدسـتور أو عـدم توافـق سياساتها مع بنوده.

فقرة 12 (تعزّز الفضائيات لدى الأفراد صورة المواطنة الـصالحة التـي تتطلـب مـنهم المـشاركة في المسيرات والاعتصامات والاحتجاجات المناهضة للفساد المستشري).

أ. أوافق: وافق (358) مبحوثاً وبنسبة مئويـة بلغـت (48،1%) عـلى أنّ الفـضائيات تعـزّز لـديهم صورة المواطنة الصالحة التي تتطلب منهم المشاركة في المسيرات والاعتصامات والاحتجاجات المناهـضة للفساد المستشري، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجـاه هـذه الفقـرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،21)، ممّا يعني أنّ إجابات المبحـوثين كانـت تتجـه نحـو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (196) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (26،3%) على تحقّق هـذا الموقـف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات تعزز لديهم صورة المواطنة الصالحة التـي تتطلـب مـنهم المـشاركة في المسيرات والاعتصامات والاحتجاجات المناهضة للفساد المستشري.

ت. محايد: لم يُشر (191) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (25،6%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات تحقّق هذا الموقف.

يرى الباحث أنّ حصول الموافقة على ذلـك يعـود إلى مـا تعرضـه الفـضائيات العراقيـة مـن بـرامج ولقاءات تلفزيونية تغطي من خلالها المظاهرات بصورة مكثفـة، وتوعيـة الجمهـور بـضرورة سـلميتها، ومشاركة الجمهور بكلّ أطيافه فيها من أجل المطالبة بالإصلاح، مّما يخلق روح المشاركة من أجل حـب الوطن والانتماء إليه، والإحساس بالمواطنة من خلال الشعور بالمسؤولية اتجاهه، والحفاظ على سمعته والارتقاء به.

فقرة 13(تدعم الفضائيات صورة الحكم الرشيد الذي لا يكتمل إلّا بالتداول السلمي للسلطة بعد إجراء الانتخابات).

أ. أوافق: وافق (286) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (38،4%) على أنّ الفضائيات تدعم صورة الحكم الرشيد الذي لا يكتمل إلّا بالتداول السلمي للسلطة بعد إجراء الانتخابات، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،21)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. محايد: لم يُشر(265) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (35،6%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ الفضائيات تحقّق هذا الموقف.

ت. لا أوافق: لم يوافق (194) مبحوثاً ونسبتهم المئوية (26،0%) على تحقق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات تدعم صورة الحكم الرشيد الذي لا يكتمل إلّا بالتداول السلمي للسلطة بعد إجراء الانتخابات.

ويرى الباحث حصول الموافقة على ذلك يعود إلى أن هذا الدعم سيؤدي إلى إعطاء صورة إيجابية عن الوضع السياسي للمجتمع، ومدى أهمية إشراك جميع الأطراف في العملية السياسية، لما يحقّق ذلك من استقرار للبلد، والاتجاه نحو الديمقراطية، والمشاركة في الحكم بطريقة سلمية بعيداً عن التسلط أو احتكار السلطة لمدة طويلة.

فقرة 14 (ترسم الفضائيات العراقية صوراً إيجابية عن ضرورة المشاركة بالمظاهرات التي تطالب بحقوق الجمهور وحرياته المنتهكة)

أ. أوافق: وافق (421) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (56،5%) على أنّ الفضائيات العراقية تشكل صوراً إيجابية عن حقوق الجمهور وحرياتهم بطريقة تقوي الرغبة في مشاركتهم في المظاهرات التي تطالب بتلك الحقوق والحريات، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،23)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (246) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (23،0%) على تحقّق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ الفضائيات العراقية تشكل صوراً إيجابية عن حقوق

الجمهور وحرياتـه بطريقـة تقـوي الرغبـة في مـشاركتهم في المظـاهرات التـي تطالـب بتلـك الحقـوق والحريات.

ت. محايد: لم يُشر(78) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (10،5%) سواء بالموافقـة أم المعارضـة إلى أنّ الفضائيات العراقية تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحـث أنّ اتفـاق المبحـوثين بهـذا الـشأن جـاء لمـا تقدّمـه الفـضائيات مـن بـرامج تتنـاول المظاهرات، والتي استطاعت أن تلاقي اهتماماً لدى الجمهور، ممّا رسـم لديـه صـوراً إيجابيـة بـضرورة الخروج للمشاركة بهـذه المظـاهرات التـي أصـبحت مطلبـاً جماهيريـاً للمطالبـة بـالحقوق والحريـات المنتهكة.

فقرة 15 (شكّل الخطاب المعتدل والوسطي لبعض الشخصيات السياسية والحزبيـة الـذي تتبنـاه بعض الفضائيات لدى الجمهور صورة إيجابية وجيدة لضرورة اختيارهم في الانتخابات المقبلة).

أ. أوافق: وافق (429) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (57،6%) على أنّ الخطاب المعتدل والوسـطي لبعض الشخصيات السياسية والحزبية الـذي تتبنـاه بعـض الفـضائيات يـشكل لـديهم صـورة إيجابيـة وجيدة لضرورة اختيارهم في الانتخابات المقبلة، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضـمن مواقـف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،23)، حيث يعني أنّ إجابـات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (255) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (34،2%) على تحقق هـذا الموقـف، إذ لم يوافقوا على أنّ الخطاب المعتدل والوسطي لبعض الشخـصيات الـسياسية والحزبيـة الـذي تتبنـاه بعض الفضائيات يشكّل لديهم صورة إيجابية وجيدة لضرورة اختيارهم في الانتخابات المقبلة.

ت. محايد: لم يُشر (61) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (8،2%) سـواء بالموافقـة أم المعارضـة إلى أنّ الفضائيات تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ اتفاق المبحوثين بهذا الشأن يأتي من الفهم لـدى الجمهـور، والإيمـان الكبير بأنّ الخطاب المعتدل والوسطي سـيحقّق أكـبر قـدر مـن التفـاهم والانـسجام بـين الشخصيات السياسية والحزبية، وعدم ميلهم لجهة دون غيرها، وذلك سـيمكّن الجمهـور

بضرورة اختيارهم في الانتخابات المقبلة لكونهم يطالبون بجميع مصالح البلد بعيداً عن التحزب والمصالح الضيّقة.

فقرة 16 (فشلت الفضائيات العراقية في تعزيز صور الازدهار الذي تحقّقه التعددية الحزبية والسياسية بهدف عدم سيطرة فئة متنفذة على السلطة)

أ. أوافق: وافق (386) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (51،8%) على أنّ البرامج التلفزيونية لا تعزّز صور الازدهار الذي تحقّقه التعددية الحزبية والسياسية بهدف عدم سيطرة فئة متنفذة على السلطة، وبذلك جاء هذا الموقف بالمرتبة الأولى ضمن مواقف المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغ (2،22)، والذي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تتجه نحو الاتفاق.

ب. لا أوافق: لم يوافق (221) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (29،7%) على تحقق هذا الموقف، إذ لم يوافقوا على أنّ البرامج التلفزيونية لا تعزز صور الازدهار الذي تحققه التعددية الحزبية والسياسية بهدف عدم سيطرة فئة متنفذة على السلطة.

ت. محايد: لم يُشر(138) مبحوثاً ونسبتهم المئوية بلغت (18،5%) سواء بالموافقة أم المعارضة إلى أنّ البرامج التلفزيونية التي تعرضها الفضائيات تحقّق هذا الموقف.

ويرى الباحث أنّ اتفاق المبحوثين بهذا الشأن ربمّا ينعكس على رؤية المبحوثين بأنّ ما تعرضه الفضائيات من برامج خاصة بالتعددية الحزبية والسياسية لا يلبي اهتماماتهم، لأن ذلك هو ترويج لبعض الشخصيات الحزبية التي تريد الفوز بالانتخابات بهدف الوصول للسلطة أو لأنهم يريدون تفاصيل أكثر دقة عن ذلك.

ويتضح لنا ممّا تقدم أنّ قيم الانحراف المعياري قد تراوحت بين (0،75) أدنى قيمة و(0،92) أعلى قيمة وهذا يدل على أنّ إجابات المبحوثين كانت متجانسة[4]، نستنتج من ذلك بأن موقف المبحوثين يتجه نحو الاتفاق على تحقيق هذا الفرض. أنظر الجدول (32) في أدناه.

[4] كلما كانت قيم الانحراف المعياري أقل من الوسط الحسابي يعني أنّ إجابات المبحوثين كانت تميل نحو التجانس والعكس صحيح، وكلما اتجهت نحو (الصفر المئوي) كانت الإجابات أكثر تجانساً.

جدول (32) ترسم الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية مجموعة من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه المجتمع

ت	الموقف	أوافق		محايد		لا أوافق		الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	تسهم الفضائيات العراقية في رسم صور متعددة ومتنوعة عن العملية السياسية والديمقراطية الجارية في العراق.	446	59.9	73	9.8	226	30.3	2.29	0.90
2	ما تنقله الفضائيات العراقية بشأنّ الخلافات بين الطبقة السياسية الحاكمة يعكس صوراً سلبية لدى الجمهور عن مستقبل العملية السياسية.	348	46.7	122	16.4	275	36.9	2.09	0.90
3	ترسم الفضائيات صوراً إيجابية عن المظاهرات والاعتصامات المتعلقة بالفساد المستشري في أجهزة الحكومة وتجعلني مشاركاً فيها.	453	60.8	77	10.3	215	28.9	2.31	0.89
4	لا تسهم الحوارات والنقاشات عبر البرامج التي تعرضها الفضائيات بشأنّ الدستور في بناء صورة ذهنية للجمهور عن صعوبة الاستمرار به لتحقيق التوافق السياسي	282	37.9	292	39.2	171	23.0	2.14	0.76
5	تفتقد البرامج التي تحمل مضامين ذات طابع ديمقراطي القدرة على رسم صورة سلبية عن أداء الحكومة.	267	35.8	306	41.1	172	23.1	2.12	0.75
6	المناقشات والحوارات بين السياسيين عبر البرامج	412	55.3	88	11.8	245	32.9	2.22	0.91

	الفضائية تؤدي الى تعديل بعض التصورات السابقة بشأن الشخصيات السياسية وقادة الكتل سواء بالسلب أم الايجاب وتشكيل صورة جديدة عنهم.								
7	تقوم الفضائيات بتشكيل صورة غير موضوعية عن واقع الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية التي تبحث عن مصالحها الفئوية وليس مصالح الشعب.	267	35.8	295	39.6	183	24.6	2.11	0.76
8	التجاذبات والنقاشات الحادة في البرلمان العراقي التي تعرض في الفضائيات ترسم صوراً متعددة لدى الجماهير عن حجم الاختلافات بين تلك الكتل.	431	57.9	95	12.8	219	29.4	2.28	0.89
9	البرامج التي تقدمها الفضائيات العراقية تدعم صورة ثقافة الحوار الديمقراطي بين طبقات المجتمع وشرائحه وتعززها.	449	60.3	86	11.5	210	28.2	2.32	0.88
10	ترسم الفضائيات صوراً إيجابية لدى الجمهور بشأنّ قانون الأحزاب والانتخابات وتزيد من اهتمامه بتلك القوانين.	358	48.1	196	26.3	191	25.6	2.22	0.82
11	أخفقت بعض الفضائيات في رسم صورة إيجابية لدى الجمهور بشأن اشاعة ثقافة الاحتكام الى الدستور في أثناء الحوارات التلفزيونية	307	41.2	215	28.9	223	29.9	2.11	0.83

12	تعزّز الفضائيات لدى الأفراد صورة المواطنة الصالحة التي تتطلب منهم المشاركة في المسيرات والاعتصامات والاحتجاجات المناهضة للفساد المستشري.	358	48.1	191	25.6	196	26.3	2.21	0.83
13	تدعم الفضائيات صورة الحكم الرشيد الذي لا يكتمل إلّا بالتداول السلمي للسلطة بعد إجراء الانتخابات.	286	38.4	265	35.6	194	26.0	2.21	0.79
14	ترسم الفضائيات العراقية صوراً إيجابية عن ضرورة المشاركة بالمظاهرات التي تطالب بحقوق الجمهور وحرياته المنتهكة	421	56.5	78	10.5	246	33.0	2.23	0.91
15	شكل الخطاب المعتدل والوسطي لبعض الشخصيات السياسية والحزبية الذي تتبناه بعض الفضائيات لدى الجمهور صورة إيجابية وجيدة لضرورة اختيارهم في الانتخابات المقبلة.	429	57.6	61	8.2	255	34.2	2.23	0.92
16	فشلت الفضائيات العراقية في تعزيز صور الازدهار الذي تحققه التعددية الحزبية والسياسية بهدف عدم سيطرة فئة متنفذة على السلطة.	386	51.8	138	18.5	221	29.7	2.22	0.87

المبحث الثاني: اختبار الفروض والعلاقات الارتباطية والفروقات

اولاً: اختبار الفروض (الاختبار التائي لعينة واحدة)

للتحقق من صحة فرضيات الدراسة استخدم الباحث الاختبار التائي لعينة واحدة بين أفراد العينـة، وبعدها تمت مقارنة الوسط الحسابي مع الوسط الفرضي، فإذا كان الوسـط الحـسابي أكبر مـن الوسـط الفرضي هذا يعني أن المعنويـة لـصالح الوسـط الحـسابي، أي المعنويـة بالاتجـاه الإيجـابي، أمّـا إذا كـان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي فهذا يعني أن المعنويـة لـصالح الوسـط الفـرضي، أي المعنويـة بالاتجاه السلبي، وسوف نختبر الفرضيات الآتية:

1- الاختبـار التـائي لعينـة واحـدة للفــرض الأول: (يــسهم تعـرض الجمهـور بـشكل مقـصود للـبرامج التلفزيونيـة التـي تتنـاول الموضـوعات الديمقراطيـة في اكتـسابهم معـارف وغـرس مـضامين ثقافـة قـضايا الديمقراطية لديهم).

بلغت القيمة التائية المحسوبة (21.79)، وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية عند مستوى دلالـة (0.05) ودرجة حرية (744) والبالغة (1.96)، وهذا يعني أن هنـاك فروقـات ذات دلالـة معنويـة بـين أفراد العينة بشأن الفرض الأول، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (38.43)، وهو أكـبر مـن قيمة الوسط الفرضي والبـالغ (34)، أي أنّ المعنويـة لـصالح الوسـط الحـسابي، وهـذا يعنـي أنّ تعـرض الجمهـور بـشكل مقـصود للـبرامج التلفزيونيـة التـي تتنـاول الموضـوعات الديمقراطيـة قـد سـاهم في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لـديهم، وبـذلك تـمّ اثبـات صـحة الفرضـية وقبولها. وكما موضح في جدول رقم (33)

جدول (33) يبيّن الاختبار التائي لعينة واحدة للفرض الأول

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	الوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)	الدلالة
38.43	**5.55**	**21.79**	**34**	**744**	**1.96**	**دال**

2- الاختبار التائي لعينة واحدة للفرض الثاني: (يسهم التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة لدى الجمهور إزاء قضايا الديمقراطية)

بلغت القيمة التائية المحسوبة (16.44)، وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (744) والبالغة (1.96)، وهذا يعني أنّ هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين أفراد العينة بشأن الفرض الثاني، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (33.29)، وهو أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (30)، أي أنّ المعنوية لصالح الوسط الحسابي، وهذا يعني أنّ التعرض للبرامج التلفزيونية قد ساهم في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة لدى الجمهور إزاء قضايا الديمقراطية، وبذلك تم إثبات صحة الفرضية وقبولها، وكما موضح في جدول رقم (34)

جدول (34) يبّين الاختبار التائي لعينة واحدة للفرض الثاني

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	الوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)	الدلالة
33.29	**5.46**	**16.44**	**30**	**744**	**1.96**	**دال**

3- الاختبار التائي لعينة واحدة للفرض للفرض الثالث: (ترسم الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية مجموعة من الصور (الذهنية، الإعلامية،

النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه المجتمع).

بلغت القيمة التائية المحسوبة (15.33)، وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (744) والبالغة (1.96)، وهذا يعني أنّ هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين أفراد العينة بشأن الفرض الثالث، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (35.30)، وهو أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (32)، أي أنّ المعنوية لصالح الوسط الحسابي، وهذا يدل أنّ الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية رسمت مجموعة من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه المجتمع، وبذلك تم إثبات صحة الفرضية وقبولها، وكما موضح في جدول رقم (35)

جدول (35) يبيّن الاختبار التائي لعينة واحدة للفرض الثالث

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	الوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)	الدلالة
35.30	5.88	15.33	32	744	1.96	دال

ثانياً / اختبار مربع كاي للعلاقات الارتباطية

لمعرفة علاقات الارتباط لكلّ فرض من فروض الدراسة مع المتغيرات الديمغرافية للمبحوثين، ولأنه سيكون لدينا متغيران وصفيان، وكلّ متغير يحتوي على مستويات مختلفة عن مستويات المتغير الآخر، لذا استخدمنا جداول التوافق (MxN) مع اختبار مربع كاي

وبغية التعرف على وجود علاقة ذات دلالة معنوية من عدم وجودها بين الخصائص الديموغرافية وفروض الدراسة فقد جاءت النتائج كما يأتي:

أولاً: الاختبار لمتغير النوع:

قام الباحث باختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الرابعة التي تنصّ على (وجود علاقة ارتباط بين فروض الدراسة والنوع)، وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الأول والنوع.

2- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثاني والنوع.

3- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثالث والنوع.

1- العلاقة الارتباطية بين الفرض الأول والنوع: ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (0.68)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (2) والبالغة (5.99)، وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة أرتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الأول ونوع المبحوثين، بمعنى أنّ متغير النوع لا يؤثر في إسهام تعرّض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم.

2- العلاقة الارتباطية بين الفرض الثاني والنوع: ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (2.45)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (2) والبالغة (5.99)، وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثاني ونوع المبحوثين، بمعنى أنّ متغير النوع لا يؤثر في إسهام التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة لدى الجمهور إزاء قضايا الديمقراطية.

4- **العلاقة الارتباطية بين الفرض الثالث والنوع:** ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (2.04)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (2) والبالغة (5.99)، وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثالث ونوع المبحوثين، بمعنى أنّ متغير النوع لا يؤثر فيما ترسمه الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه المجتمع. أنظر جدول رقم (36).

جدول (36) يبيّن اختبار فروض الدراسة مع النوع

المحور	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي الجدولية	الدلالة
الفرض الاول مع النوع	0.68	2	5.99	غير دال
الفرض الثاني مع النوع	2.45	2	5.99	غير دال
الفرض الثالث مع النوع	2.04	2	5.99	غير دال

ثانياً: الاختبار لمتغير العمر:

قام الباحث باختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الخامسة التي تنصّ على (وجود علاقة ارتباط بين فروض الدراسة والعمر)، وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الأول والعمر.

2- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثاني والعمر.

3- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثالث والعمر.

1- العلاقة الارتباطية بين الفرض الأول والعمر: ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (8.37)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (8) والبالغة (15.51)، وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الأول وأعمار المبحوثين، بمعنى أنّ متغير العمر لا يؤثر في إسهام تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم.

2- العلاقة الارتباطية بين الفرض الثاني والعمر: ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (9.48)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (8) والبالغة (15.51)، وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثاني وأعمار المبحوثين، بمعنى أنّ متغير العمر لا يؤثر في إسهام التعرض للبرامج

التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة لدى الجمهور إزاء قضايا الديمقراطية

3-العلاقة الارتباطية بين الفرض الثالث والعمر: ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (14.92)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (8) والبالغة (15.51)، وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثالث واعمار المبحوثين، بمعنى أنّ متغير العمر لا يؤثر فيما ترسمه الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه المجتمع. أنظر جدول رقم (37).

جدول (37) يبّين اختبار فروض الدراسة مع العمر

المحور	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي الجدولية	الدلالة
الفرض الاول مع العمر	**8.37**	**8**	**15.51**	**غير دال**
الفرض الثاني مع العمر	**9.48**	**8**	**15.51**	**غير دال**
الفرض الثالث مع العمر	**14.92**	**8**	**15.51**	**غير دال**

ثالثاً: الاختبار لمتغير المستوى التعليمي:

قام الباحث باختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية السادسة والتي تنصّ على (وجود علاقة ارتباط بين فروض الدراسة والمستوى التعليمي) وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الأول والمستوى التعليمي

2- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثاني والمستوى التعليمي

3- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثالث والمستوى التعليمي

1- العلاقة الارتباطية بين الفرض الأول والمستوى التعليمي: ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (13.54)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (12) والبالغة (21.03)، وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الأول والمستوى التعليمي للمبحوثين، بمعنى أنّ متغير المستوى التعليمي لا يؤثر في إسهام تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية.

2- العلاقة الارتباطية بين الفرض الثاني والمستوى التعليمي: ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (13.13)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (12) والبالغة (21.03)، وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثاني والمستوى التعليمي للمبحوثين، بمعنى أنّ متغير المستوى التعليمي لا يؤثر في إسهام التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة لدى الجمهور إزاء قضايا الديمقراطية.

3- العلاقة الارتباطية بين الفرض الثالث والمستوى التعليمي: ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (16.95)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (12) والبالغة (21.03)، وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثالث والمستوى التعليمي للمبحوثين، بمعنى أنّ متغير المستوى التعليمي لا يؤثر فيما ترسمه الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه المجتمع. أنظر جدول رقم (38)

جدول (38) يبّين اختبار فروض الدراسة مع المستوى التعليمي

المحور	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي الجدولية	الدلالة
الفرض الأول مع المستوى التعليمي	13.54	12	21.03	غير دال
الفرض الثاني مع المستوى التعليمي	13.13	12	21.03	غير دال
الفرض الثالث مع المستوى التعليمي	16.95	12	21.03	غير دال

رابعاً: الاختبار لمتغير المهنة:

سنختبر الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية السابعة التي تنص على (وجود علاقة ارتباط بين فروض الدراسة والمهنة) وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الأول والمهنة.

2- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثاني والمهنة.

3- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثالث والمهنة.

1- العلاقة الارتباطية بين الفرض الأول والمهنة: ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (15.74)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (12) والبالغة (21.03)، وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الأول ومهنة المبحوثين، بمعنى أنّ متغير المهنة لا يؤثر في إسهام تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم.

2- **العلاقة الارتباطية بين الفرض الثاني والمهنة:** ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (14.43)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (12)

والبالغة (21.03)، وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثاني ومهنة المبحوثين، بمعنى ان متغير المهنة لا يؤثر في إسهام التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة لدى الجمهور إزاء قضايا الديمقراطية.

3- **العلاقة الارتباطية بين الفرض الثالث والمهنة:** ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (11.96)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (12) والبالغة (21.03)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثالث ومهنة المبحوثين، بمعنى أنّ متغير المهنة لا يؤثر فيما ترسمه الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه المجتمع. أنظر جدول رقم (39)

جدول (39) يبّين اختبار فروض الدراسة مع المهنة

المحور	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي الجدولية	الدلالة
الفرض الأول مع المهنة	15.74	12	21.03	غير دال
الفرض الثاني مع المهنة	14.43	12	21.03	غير دال
الفرض الثالث مع المهنة	11.96	12	21.03	غير دال

خامساً: الاختبار لمتغير الدخل:

قام الباحث باختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الثامنة التي تنص على (وجود علاقة ارتباط بين فروض الدراسة والدخل) وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الأول والدخل.

2- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثاني والدخل.

3- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثالث والدخل.

1- **العلاقة الارتباطية بين الفرض الأول والدخل:** ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (5.77)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (6) والبالغة (12.59)، وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الأول والدخل الشهري للمبحوثين، بمعنى أنّ متغير الدخل لا يؤثر في إسهام تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم.

2- **العلاقة الارتباطية بين الفرض الثاني والدخل:** ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (11.23)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (6) والبالغة (12.59) وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثاني والدخل الشهري للمبحوثين، بمعنى ان متغير الدخل لا يؤثر في إسهام التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة لدى الجمهور إزاء قضايا الديمقراطية.

4- **العلاقة الارتباطية بين الفرض الثالث والدخل:** ظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (3.68)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (6) والبالغة (12.59)، وهذا يدلّ على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفرض الثالث والدخل الشهري للمبحوثين، بمعنى أنّ متغير الدخل لا يؤثر فيما ترسمه الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه المجتمع. أنظر جدول رقم (40)

جدول (40) يبّين اختبار فروض الدراسة مع الدخل

المحور	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي الجدولية	الدلالة
الفرض الأول مع الدخل	5.77	6	12.59	غير دال
الفرض الثاني مع الدخل	11.23	6	12.59	غير دال
الفرض الثالث مع الدخل	3.68	6	12.59	غير دال

ثالثاً / اختبار الفروقات بين المتغيرات الديموغرافية وفروض الدراسة

يعطينا هذا الاختبار صورة عن وجود علاقة فروق تشمل مستويات المتغير نحو فروض الدراسة على وفق نسق معين، بمعنى أن نقول بوجود فروقات أو عدم وجودها بين مستويات متغير ديمغرافي ما، وفرض معين من فروض البحث.

ولمعرفة واستخراج الفروق لمستويات المتغيرات الديموغرافية سنستخدم الاختبار التائي لعينتين مستقلتين للمتغير الذي يحتوي على مقياس للخصائص الديمغرافية المكونة من مستويين، أمّا الخصائص الديمغرافية المكونة من أكثر من مستويين فنستخدم لها اختبار جدول تحليل التباين (ANOVA Test) مع متغير المقياس، وكانت النتائج كما يأتي:

أولاً: الاختبار لمتغير النوع:

1- **النوع مع الفرض الأول:** لاختبار الفرض القائل: (هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين الذكور والإناث للفرض الأول (**يسهم تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم**).

جدول (41) يبيّن الاختبار التائي لعينتين مستقلتين بين النوع والفرض الاول

النوع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة
ذكور	2.25	0.33	1،26	1،96	غير دال
اناث	2.28	0.32			

من خلال الجدول (41) يتبين أنّ القيمة التائية المحسوبة بلغت (1.26)، وهـي أصغر مـن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حريـة (743) والبالغـة (1.96)، وهـذا يعنـي عـدم وجـود فروقات ذات دلالة معنوية بين الذكور والإناث بشأن تعرضهم بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التـي تتناول الموضوعات الديمقراطية والإسهام في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطيـة لديهم.

2- النوع مع الفرض الثاني: لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بـين الـذكور والاناث بشأن (**إسهام التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجـودة وتعـديلها أو تـشكيل اتجاهات جديدة إزاء قضايا الديمقراطية**):

جدول (42) يبيّن الاختبار التائي لعينتين مستقلتين بين النوع والفرض الثاني

النوع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة
ذكور	2.23	0.35	1،18	1،96	غير دال
اناث	2.20	0.38			

من خلال الجدول (42) نجد أنّ القيمة التائية المحسوبة بلغت (1.18)، وهـي أصغر مـن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حريـة (743) والبالغـة (1.96)، وهـذا يعنـي عـدم وجـود فروقات ذات دلالة معنوية بين الذكور والإنـاث بـشأن إسـهام التعـرض للـبرامج التلفزيونيـة في تعزيـز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة إزاء قضايا الديمقراطية.

2- **النوع مع الفرض الثالث:** لاختبار الفرض القائل: (هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين الذكور والإناث للفرض الثالث (**ترسم الفضائيات العراقية عـبر مجموعـة الرسـائل ذات المـضامين الديمقراطيـة مجموعـة مـن الـصور (الذهنيـة، الإعلاميـة،**

النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه ذلك المجتمع):

جدول (43) يبيّن الاختبار التائي لعينتين مستقلتين بين النوع والفرض الثالث

النوع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة
ذكور	2.21	0.36	0،38	1،96	غير دال
اناث	2.20	0.38			

من خلال الجدول (43) يتبّين أنّ القيمة التائية المحسوبة بلغت (0.38)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (743) والبالغة (1.96)، وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين الذكور والإناث بشأن ما ترسمه الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية مجموعة من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه ذلك المجتمع.

ثانياً: الاختبار لمتغّير العمر:

1- العمر مع الفرض الأول: لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين الفئات العمرية للفرض الأول (**يسهم تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم):**

جدول (44) يبّين الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين العمر والفرض الاول

الفئة العمرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة
27-18	2،27	0،29	2،04	1،96	عدم وجود فروقات
37-28	2،30	0،32			
47-38	2،22	0،36			
57-48	2،23	0،33			
58 فاكثر	2،20	0،29			

من خلال الجدول (44) يتبّن أنّ القيمة الفائية المحسوبة بلغت (2.04)، وهـي أصـغر مـن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (740،4) والبالغة (1.96)، وهذا يعنـي عـدم وجـود فروقات ذات دلالة معنوية بين الفئات العمرية للمبحوثين وإسـهام تعـرض الجمهـور بـشكل مقـصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتـسابهم معـارف وغـرس مـضامين ثقافـة قضايا الديمقراطية لديهم.

2- العمر مع الفرض الثاني: لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين الفئـات العمرية للفرض الثاني(**يسهم التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيـز اتجاهـات موجـودة وتعـديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة إزاء قضايا الديمقراطية**):

جدول (45) يبّين الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين العمر والفرض الثاني

الفئة العمرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
27-18	2،21	0،37	1،21	1،96	عدم وجود فروقات
37-28	2،25	0،36			
47-38	2،16	0،38			
57-48	2،22	0،35			
58 فاكثر	2،19	0،31			

من خلال الجدول رقم (45) نجد أنّ القيمـة الفائيـة المحـسوبة بلغـت (1،21)، وهـي أصـغر مـن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0،05) ودرجة حرية (740،4) والبالغة (1،96)، وهـذا يعنـي عـدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين الفئات العمرية للمبحوثين وإسهام التعرض للـبرامج التلفزيونيـة في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة إزاء قضايا الديمقراطية.

3-العمر مع الفرض الثالث: لاختبار الفرض القائـل: هنـاك فروقـات ذات دلالـة معنوية بين الفئات العمرية للفرض الثالث **(ترسم الفضائيات العراقية عـبر مجموعـة الرسـائل ذات المـضامين الديمقراطيـة مجموعـة مـن الـصور (الذهنيـة، الإعلاميـة،**

النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه ذلك المجتمع):

جدول (46) يبيّن الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين العمر والفرض الثالث

الفئة العمرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
27-18	2،25	0،36	2،79	1،96	وجود فروقات
37-28	2،23	0،36			
47-38	2،13	0،40			
57-48	2،16	0،33			
58 فاكثر	2،22	0،33			

من خلال الجدول (46) يتبّين أنّ القيمة الفائية المحسوبة بلغت (2.79)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (740،4) والبالغة (1.96)، وهذا يعني وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين الفئات العمرية للمبحوثين وماترسمه الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية مجموعة من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه ذلك المجتمع.

ثالثاً: الاختبار لمتغّير التحصيل الدراسي:

1- التحصيل الدراسي مع الفرض الأول: لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين التحصيل الدراسي للمبحوثين والفرض الأول (**يسهم تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم**):

جدول (47) يبّين الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين التحصيل الدراسي والفرض الأول

التحصيل الدراسي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
لايقرأ ولايكتب	2،21	0،37	1،32	1،96	عدم وجود فروقات
ابتدائية	2،21	0،31			
متوسطة	2،28	0،33			
اعدادية	2،26	0،33			
بكالوريوس	2،30	0،30			
دبلوم	2،23	0،27			
شهادات عليا	2،33	0،31			

من خلال الجدول (47) يتبّين أن القيمة الفائية المحسوبة بلغت (1.32)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (738،6) والبالغة (1،96)، وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين التحصيل الدراسي وإسهام تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم.

2- التحصيل الدراسي مع الفرض الثاني: لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين التحصيل الدراسي للمبحوثين والفرض الثاني (**يسهم التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة إزاء قضايا الديمقراطية**):

جدول (48) يبّين الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين التحصيل الدراسي والفرض الثاني

التحصيل الدراسي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
لايقرأ ولايكتب	2،18	0،36	1،10	1،96	عدم وجود فروقات
ابتدائية	2،15	0،37			
متوسطة	2،23	0،36			
اعدادية	2،23	0،36			
بكالوريوس	2،25	0،36			
دبلوم	2،20	0،30			
شهادات عليا	2،23	0،51			

من خلال الجدول (48) نجد أنّ القيمة الفائية المحسوبة بلغت (1.10)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (738،6) والبالغة (1،96)، وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين التحصيل الدراسي للمبحوثين واسهام التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة إزاء قضايا الديمقراطية.

3- التحصيل الدراسي مع الفرض الثالث: لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين التحصيل الدراسي للمبحوثين والفرض الثالث (**ترسم الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية مجموعة من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه ذلك المجتمع**):

جدول (49) يبيّن الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين التحصيل الدراسي والفرض الثالث

التحصيل الدراسي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
لا يقرأ ولايكتب	2،14	0،34	2.64	1،96	وجود فروقات
ابتدائية	2،12	0،35			
متوسطة	2،25	0،36			
اعدادية	2،19	0،38			
بكالوريوس	2،23	0،38			
دبلوم	2،20	0،32			
شهادات عليا	2،39	0،35			

من خلال الجدول رقم (49) يتبين أنّ القيمة الفائية المحسوبة بلغت (2.64)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (6،738) والبالغة (1،96)، وهذا يعني وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين التحصيل الدراسي للمبحوثين وما ترسمه الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية مجموعة من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه ذلك المجتمع.

رابعاً: الاختبار لمتغّير المهنة:

1- **المهنة مع الفرض الأول:** لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين المهنة للمبحوثين والفرض الأول (**يسهم تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم**)

جدول (50) يبّين الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين المهنة والفرض الاول

المهنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
موظف	2،30	0،31	3.48	1،96	وجود فروقات
طالب	2،18	0،26			
متقاعد	2،21	0،31			
كاسب	2،29	0،32			
عامل	2،06	0،38			
لا يعمل	2،16	0،36			
ربة بيت	2،25	0،33			

من خلال الجدول (50) يتبين أنّ القيمة الفائية المحسوبة بلغت (3.48)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (6،738) والبالغة (1،96)، وهذا يعني وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين مهنة المبحوثين وإسهام تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم.

2- **المهنة مع الفرض الثاني:** لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين المهنة للمبحوثين للفرض الثاني(**يسهم التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة إزاء قضايا الديمقراطية**):

جدول (51) يبّين الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين المهنة والفرض الثاني

المهنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
موظف	2،24	0،34	2.73	1،96	وجود فروقات
طالب	2،16	0،36			
متقاعد	2،23	0،34			
كاسب	2،27	0،35			
عامل	2،03	0،37			
لا يعمل	2،13	0،42			
ربة بيت	19،2	0،37			

من خلال الجدول (51) نجد أنّ القيمة الفائية المحسوبة بلغت (2.73)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (738،6) والبالغة (1،96)، وهذا يعني وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين المهنة للمبحوثين وإسهام التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة إزاء قضايا الديمقراطية.

2- **المهنة مع الفرض الثالث:** لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين المهنة للفرض الثالث (**ترسم الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية مجموعة من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه ذلك المجتمع**):

جدول (52) يبّين الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين المهنة والفرض الثالث

المهنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
موظف	2،23	0،36	3.00	1،96	وجود فروقات
طالب	2،19	0،30			
متقاعد	2،20	0،37			
كاسب	2،24	0،34			
عامل	1،95	0،41			
لا يعمل	2،14	0،46			
ربة بيت	2،18	0،36			

من خلال الجدول (52) يتبين أنّ القيمة الفائية المحسوبة بلغت (3.00)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (738،6) والبالغة (1،96)، وهذا يعني وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين المهنة للمبحوثين وما ترسمه الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية مجموعة من الصور (الذهنية،

الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه ذلك المجتمع.

خامساً: الاختبار لمتغّير الحالة الاجتماعية:

1-الحالة الاجتماعية مع الفرض الأول: لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين والفرض الأول (**يسهم تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم**):

جدول (53) يبّين الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين الحالة الاجتماعية والفرض الاول

الحالة الاجتماعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
اعزب	2،24	0،31	1.25	1،96	عدم وجود فروقات
متزوج	2،27	0،32			
مطلق	2،24	0،37			
ارمل	2،16	0،36			
منفصل	2،06	0،21			

من خلال الجدول (53) يتبين أنّ القيمة الفائية المحسوبة بلغت (1.25)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (740،4) والبالغة (1،96)، وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين وإسهام تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم.

1- **الحالة الاجتماعية مع الفرض الثاني:** لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين والفرض الثاني (**يسهم التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة إزاء قضايا الديمقراطية**):

جدول (54) يبّين الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين الحالة الاجتماعية والفرض الثاني

الحالة الاجتماعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
اعزب	2،19	0،39	0.67	1،96	عدم وجود فروقات
متزوج	2،22	0،35			
مطلق	2،16	0،40			
ارمل	2،15	0،39			
منفصل	2،15	0،29			

من خلال الجدول (54) تبين أنّ القيمة الفائية المحسوبة بلغت (0.67)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،740) والبالغة (1،96)، وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين وإسهام التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة إزاء قضايا الديمقراطية.

3- الحالة الاجتماعية مع الفرض الثالث: لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين والفرض الثالث (**ترسم الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية مجموعة من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه ذلك المجتمع**):

جدول (55) يبّين الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين الحالة الاجتماعية والفرض الثالث

الحالة الاجتماعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
اعزب	2،22	0،38	1.03	1،96	عدم وجود فروقات
متزوج	2،21	0،36			
مطلق	2،13	0،29			
ارمل	2،17	0،34			
منفصل	1،96	0،26			

من خلال الجدول (55) نجد أنّ القيمة الفائية المحسوبة بلغت (1.03)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (740،4) والبالغة (1،96)، وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين وما ترسمه الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية مجموعة من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه ذلك المجتمع.

سادساً: الاختبار لمتغّير الدخل:

1- الدخل الشهري مع الفرض الأول: لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين الدخل للمبحوثين والفرض الأول (**يسهم تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم**):

جدول (56) يبّين الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين الدخل الشهري والفرض الاول

الدخل الشهري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
متوسط	2،15	0،32	3.02	1،96	وجود فروقات
منخفض	2،27	0،32			
منخفض جدا	2،27	0،31			
مرتفع	2،28	0،37			
مرتفع جداً	2،27	0،31			

من خلال الجدول (56) يتبين أنّ القيمة الفائية المحسوبة بلغت (3.02)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (741،3) والبالغة (1،96)، وهذا يعني وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين الدخل الشهري للمبحوثين وإسهام تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتسابهم معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم.

2- **الدخل الشهري مع الفرض الثاني:** لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين الدخل الشهري للمبحوثين والفرض الثاني (**يسهم التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة إزاء قضايا الديمقراطية)**

جدول (57) يبّين الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين الدخل الشهري والفرض الثاني

الدخل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
متوسط	2،10	0،38	2،48	1،96	عدم وجود فروقات
منخفض	2،22	0،37			
منخفض جدا	2،22	0،33			
مرتفع	2،24	0،39			
مرتفع جداً	2،10	0،38			

من خلال الجدول (57) يتبيّن أن القيمة الفائية المحسوبة بلغت (2.48)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (3،741) والبالغة (1،96)، وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين الدخل الشهري للمبحوثين وإسهام التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة إزاء قضايا الديمقراطية.

3- **الدخل الشهري مع الفرض الثالث:** لاختبار الفرض القائل: هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين الدخل الشهري للمبحوثين والفرض الثالث (**ترسم الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية مجموعة من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه ذلك المجتمع)**

جدول (58) يبّين الاختبار الفائي (ANOVA Test) بين الدخل الشهري والفرض الثالث

الدخل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	الدلالة
متوسط	2،15	0،33	0،87	1،96	عدم وجود فروقات
منخفض	2،22	0،36			
منخفض جدا	2،19	0،37			
مرتفع	2،22	0،38			
مرتفع جداً	2،19	37،0			

من خلال الجدول (58) نجد أنّ القيمة الفائية المحسوبة بلغت (0،87)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (741،3) والبالغة (1،96)، وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين الدخل الشهري للمبحوثين وما ترسمه الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية مجموعة من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه ذلك المجتمع.

الاستنتاجات

بناءً على نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث بشأن دور القنوات الفضائية العراقية في تعزيز قضايا الديمقراطية لدى الجمهور تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

1- يتابع المبحوثون الفضائيات العراقية بشكل منتظم، وآخرون يتابعونها من دون انتظام، ويعود ذلك إلى انشغالهم بأعمال أخرى أو أنهم يستغنون عنها لصالح مشاهدة قنوات عربية أو أجنبية أو متابعة وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت وغيرها، ويبيّن ذلك حجم المتابعة الكبير والأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه الفضائيات لدى المبحوثين

2- أن الجمهور لا يهتم بالسياسة والانتماء للقناة في اكتساب المعلومات وإنما يهتم بما تقدّمه من مضامين تلبي رغباته وحاجاته المتنوعة، لذلك فقد جاءت النسبة الأعلى لمشاهدة جميع أنواع الفضائيات العراقية(شبه الرسمية، الخاصة، الحزبية) من دون استثناء.

3- إنّ الجمهور متابع جيد للبرامج التي تحمل مضامين قضايا الديمقراطية، وهنالك رغبة في الحصول على المعلومات ومتابعة كلّ تفاصيل البرامج منذ بدايتها حتى انتهائها، وهذا مؤشر جيد يدلّ على كثافة المشاهدة واهتمام المبحوثين بمضامين هذه البرامج.

4- تتعرض نسبة كبيرة من المبحوثين للبرامج التي تحمل مضامين ديمقراطية بواقع ساعتين في اليوم الواحد، وقد حازت هذه الفئة على تكرار ونسبة أعلى في ساعات التعرض، أذن: هي تشغل حيزاً مناسباً من وقت المشاهدين ومتابعتهم.

5- إنّ المدة الزمنية الأكثر تفضيلاً لدى المبحوثين في متابعة قضايا الديمقراطية هي الساعات المسائية، وقد جاءت بالمرتبة الأولى، لا نها الأوقات المتاحة لهم، وأوقات وجود المبحوثين في المنزل واجتماع الأسرة في هذا الوقت.

6- إن أغلب المبحوثين يتعرضون إلى البرامج التي تتناول قضايا الديمقراطية مع أفراد الأسرة، وربّما يعود السبب في ذلك إلى تواجدهم في المنزل وقت اجتماع الاسرة في فترة المساء، وقد يؤدي ذلك إلى نقاشات وحوارات هادفة تفيد المبحوثين.

7- هنالك دافع جيد للمبحوثين لمناقشة قضايا الديمقراطية مع بعضهم بعضاً، فهم مهتمون بذلك، إذ كانت فئة المناقشة (غالباً وأحياناً) متقاربة في عدد تكراراتها، فهنالك أناس يتفقون معهم في الآراء أو يختلفون في ذلك، ممّا يؤدي إلى النقاش وهو عامل إيجابي يحقّق الفائدة عن طريق الاستزادة من المعلومات حول القضية المطروحة.

8- احتلت قناة العراقية المرتبة الأولى وبفارق كبير عن القنوات المفضلة الأخرى، ويمكن تعليل ذلك بأنها الفضائية التي تعبّر عن الجانب الرسمي، والتي يتعرّف من خلالها المبحوثون على أبرز القرارات والإجراءات المتعلقة بالشؤون العامة للبلد.

9- يستنتج الباحث ان (المضامين الأخبارية والسياسية) هي المصدر الرئيس للأخبار والمعلومات للجمهور، حيث يطلّع أفراد الجمهور من خلالها على الأوضاع المحيطة بهم، ومعرفة التطورات في مجال قضايا الديمقراطية لذلك جاءت بالمرتبة الاولى ضمن اهتمامات المبحوثين.

12 – أستنتج الباحث أن أفضل البرامج التي تميزت بالجرأة والشجاعة والمسؤولية تمثلت ببرامج (ستوديو التاسعة) الذي يُعرض في قناة البغدادية، وبرنامج (حبر أبيض) الذي يُعرض في قناة العراقية، وبرنامج (المشهد الأخير) الذي يُعرض في قناة الرشيد لأنها ركزت في كلّ حلقة من حلقاتها على قضية تتعلق بالديمقراطية كانت تمثل نبض الرأي العام وأهتمامه.

13- نالت قضية التظاهرات والاعتصامات اهتماماً كبيراً من قبل المبحوثين بوصفها إحدى القضايا المهمة التي أصبحت موضوع الساعة، وأخذت حيزاً واسعاً وصدى كبيراً في الفضائيات العراقية، لما لها من أهمية كبيرة في التعبير عن الواقع العراقي السيئ.

14- إنّ حجم اهتمام الجمهور بقضايا الديمقراطية كبير، إذ يسعى إلى التعرض الكثيف لتحقيق ذلك الغرض للحصول على كلّ ما هو جديد من معلومات عن قضايا الديمقراطية، لكي يزداد معرفة بها، ومن ثم يناقشها مع الآخرين.

15- إنّ أهم أسباب متابعة المبحوثين لقضايا الديمقراطية هو (أنها تزّودهم بمعلومات عن القضية المطروحة)، والذي حصل على المرتبة الأولى باعتبار أنّ كل قضية تهمّ الجمهور يسعى دائماً إلى أن يحصل على معلومات تتعلّق بها.

16- إنّ المبحوثين يتفاءلون عند مشاهدتهم قضايا الديمقراطية، وهذا مؤشر إيجابي يدلّ على قدرة هذه البرامج على تحقيق الاستقرار النفسي والرغبة لدى الجمهور في اكتساب المعلومات والاستفادة منها.

17- إنّ رأي الجمهور جاء متوافقاً مع الاتجاه الإيجابي للقنوات الفضائية إزاء العملية الديمقراطية الجارية، وهذا يدلّ على اهتمامها وسعيها إلى تقديم معلومات عن قضايا الديمقراطية المختلفة.

18- غالبية المبحوثين اتفقوا على أنّ الشخصيات البارزة في المجتمع التي تستضيفها الفضائيات في برامجها هي شخصيات تميل غالباً إلى الاتجاهات الداعمة والمؤيدة للعملية الديمقراطية باعتبارهم قادة رأي في المجتمع، فهم يحاولون بكلّ جهودهم ترسيخها كلاً حسب عمله.

19- إنّ الفضائيات العراقية ترسم صورة جيدة وداعمة لأفكار الشخصيات الداعمة للعملية الديمقراطية من خلال برامجها، إذ أنّ توجهات المؤسسة بكلّ ملاكها للسعي إلى كسب ثقة ضيوفها وتأييدهم في توصيل الفكرة للجمهور، وتتكرر اللقاءات مع الأشخاص الداعمين للعملية الديمقراطية في البلد.

20- إنّ الفضائيات العراقية شبه الرسمية والحزبية والخاصة تدعم قضايا الدستور والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة والانتخابات من خلال برامجها وبنسب متباينة، واتجاهاتها محايدة إزاء قضايا الديمقراطية الأخرى.

21- نستنتج بأن المقياس بمجموع فروضه (دال) احصائياً، وهو ما يحقق الهدف الرئيس للدراسة بان القنوات الفضائية العراقية تلعب دوراً في تعزيز قضايا الديمقراطية لدى الجمهور لاسيما جمهور مدينة بغداد.

22-عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين والفرض الأول، بمعنى أنّ المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين (النوع، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل) لا تؤثر في إسهام تعرض الجمهور بشكل مقصود للبرامج التلفزيونية التي تتناول الموضوعات الديمقراطية في اكتساب المبحوثين معارف وغرس مضامين ثقافة قضايا الديمقراطية لديهم.

23- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين والفرض الثاني، بمعنى أنّ المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين (النوع، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل) لا تؤثر في إسهام التعرض للبرامج التلفزيونية في تعزيز اتجاهات موجودة وتعديلها أو تشكيل اتجاهات جديدة لدى الجمهور إزاء قضايا الديمقراطية.

24-عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين والفرض الثالث، بمعنى أنّ المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين (النوع، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل) لا تؤثر فيما ترسمه الفضائيات العراقية عبر مجموعة الرسائل ذات المضامين الديمقراطية من الصور (الذهنية، الإعلامية، النمطية) للمجتمع الذي تنتمي إليه مشابهة أو مرتبطة مع الواقع السياسي الحقيقي الذي يعيشه المجتمع.

المصادر والمراجع

اولاً: المعاجم والموسوعات العربية.

1- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 2004م.

2- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1982م.

3- كرم شلبي, معجم المصطلحات الإعلامية، بيروت, دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع , 1994م.

4- محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003م.

5- معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، سلسلة وثائق ودراسات التنمية الاجتماعية، الأمانة العامة، القاهرة، جامعة الدول العربية، 1983م.

ثانياً: الكتب العربية:

1- إبراهيم إمام، دراسات في الفن الصحفي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1972م.

2- إبراهيم خضير لطيف، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2006م.

3- أبو النجا العمري، الاتصال في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986م.

4- أحمد بدر، الاتصال بالجماهير والدعاية الدولية، الكويت، دار القلم، 1974م.

5- أحمد حسين الرفاعي , مناهج البحث العلمي, عمان، دار الوائل, 1998م.

6- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م.

7- أحمد محمد مبارك الكندي، علم النفس الاجتماعي والحياة المعاصرة، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر، 1992م.

8- أديب خضور، الإعلام المتخصص، ط2، دمشق، المكتبة الإعلامية، 2005م.

9- إقبال محمد رشيد صالح، اتجاهات الطلاب نحو المدرسة، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010 م.

10- أمال أحمد يعقوب، علم النفس الاجتماعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، 1989 م.

11- امال سعد المتولي، مبادئ الاتصال بالجماهير ونظرياته، القاهرة، دار الإسراء للنشر والتوزيع، 2007م.

12- بركات عبد العزيز , مناهج البحث الاعلامي , القاهرة , دار الكتاب الحديث , 2012م.

13- برهان غليون وآخرون، الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م.

14- بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام البرلماني والسياسي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010م.

15- بسيوني إبراهيم حمادة، دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام، القاهرة، عالم الكتب، 2008م.

16- --------، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م.

17- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية عن اليمن وبلاد أخرى، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004 م.

18- تامر سليمان محمد، الديمقراطية الغربية بين مثالية الفكر وأزمة التطبيق، الإسكندرية، بستان المعرفة للنشر والتوزيع، 2010 م.

19- تيسير أبو عرجه، دراسات في الصحافة والإعلام، الأردن، دار مجدلاوي للنشر، 2000م.

20- ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م.

21- جليل وادي، الإعلام في البيئات المتأزمة (العراق أنموذجاً)، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2013م.

22- جعفر حسن عتريسي، الديمقراطيات الغربية في مواجهة الانتشار الاسلامي، بيروت، دار الهادي للطباعة وللنشر والتوزيع، 2005م.

23-جمال محمد أبو شنب، الإعلام الدولي والعولمة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2014م.

23- جواد العطار، البعد السياسي في قانون الأحزاب العراقي، بغداد، مطبعة الفرح، 2011م.

24- جورجي شفيق ساري , النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا, القاهرة، دار النهضة العربية،2001 م.

25- جيهان أحمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الاعلام، القاهرة، دار الفكر الجامعي، 1987م.

26- ---------- الإعلام ونظرياته في العصر الحديث، القاهرة، دار الفكر العربي، 1971م.

27- حسن عماد مكاوي، سامي الشريف، نظريات الإعلام، القاهرة، 2000م.

28- حسن السيد عز الدين بحر العلوم، جدلية الثيوقراطية والديمقراطية، لندن، دار الرافدين، 2006م.

29- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيّد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط10، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2012م.

30- حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، بغداد، مركز العراق للدراسات، 2013م.

31- حسني الجبالي، علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الآنجلو مصرية، 2003م.

32- حسني محمد نصر، نظريات الإعلام، لبنان، دار الكتاب الجامعي، 2015 م.

33- حسنين شفيق، نظريات الإعلام وتطبيقاتها في دراسات الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي، القاهرة، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، 2013م.

34- حسين علي إبراهيم الفلاحي، الديمقراطية والإعلام والاتصال، عمان، دار غيدان للنشر والتوزيع، 2013م.

35- ------------، قضايا الديمقراطية في الصحافة العربية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013م.

36- حميد جاعد الدليمي, أساسيات البحث المنهجي, بغداد, شركة الحضارة للطباعة والنشر 2004م.

37- حميد موحان عكوش، إياد خلف محمد، الديمقراطية والحريات العامة، بغداد، مكتبة السنهوري، 2013م.

38- حميدة سميسم، نظرية الرأي العام، بغداد، كلية الآداب، قسم الإعلام، 1992م.

39- خالد زكي، الصحافة والتمهيد للثورات، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2015 م.

40- خلدون عبدالله، الإعلام وعلم النفس، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع،.201 م.

41- خليل زامل الجليحاوي، الديمقراطية ما لها وما عليها، بيروت، دار الرسول الأكرم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م

42- ذوقان عبيدات وآخرون, البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه , ط11, عمان، دار الفكر ,2009م.

43- رعد جاسم الكعبي، تقنيات البحث الاعلامي المعاصر،بغداد، دار ميزوبوتاميا،2015،ص62.

44- راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001م.

45- رجاء محمود أبو علام , مناهج البحث العلمي في العلوم النفسية والتربوية , ط4, القاهرة , دار النشر للجامعات ,2004 م.

46- رحيمة الطيب عيساني، مدخل إلى الإعلام والاتصال، عمان، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2008م.

47- رضا عكاشة، تأثيرات وسائل الإعلام من الاتصال الذاتي الى الوسائط الرقمية المتعددة، القاهرة، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع، 2006م.

48- رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق، دراسة الواقع والتأملات في المستقبل، بغداد، 2005م.

49- -------------، الديمقراطية دراسة في تطورها مفاهيمها أبعادها، بغداد، مطبعة الغفران، 2008م.

50- زكي إسماعيل، الانثروبولوجيا والفكر الإنساني، جدة، مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع،1982م.

51- زكي لطيف، الديمقراطية في ظل التشريع، بيروت، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م.

52- زهير عبد اللطيف عابد، أحمد العبد أبو السعيد، الإعلام والبيئة بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2014م.

53- زين العابدين درويش، علم النفس الاجتماعي أسسه وتطبيقاته، القاهرة، دار الفكر العربي، 2005م.

54- سامي طايع, مقدمة في مناهج البحث, برنامج بكالوريوس الإعلام , مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح , 2004م.

55- سامي محسن الختاتنة، فاطمة عبد الرحيم النوايسة، علم النفس الاجتماعي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011م.

56- -------------، أحمد عبد اللطيف أبو سعد، علم النفس الإعلامي، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2010م.

57-سعاد جبر سعيد، سيكولوجية الاتصال الجماهيري، عمان، عالم الكتب الحديث، 2008 م.

58- سعد آل سعود، الاتصال والإعلام السياسي، الرياض، دار الكتاب الحديث، 2010م.

59- سعد لبيب، دراسات في العمل التلفزيوني، بغداد، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، 1984م.

60-سعدي محمد الخطيب، التنظيم القانوني لحرية الإعلام المرئي والمسموع، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009م.

61- سليمان صالح، الإعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة، الأردن، دار الحنين للنشر والتوزيع، 2009.

62- سليمان عبد الواحد يوسف ابراهيم، علم النفس التعليمي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013م.

63- سمير محمد حسين، الاعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، ط2، جامعة القاهرة، كلية الاعلام، عالم الكتب، 1993م.

64- سهير جاد، البرامج التلفزيونية والإعلام الثقافي، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1987م.

65- سوزان القلني، الاتصال ووسائله ونظرياته، مصر، دار النهضة العربية، 2007م.

66- -------------، علم النفس الإعلامي, المداخل النفسية للإعلام، القاهرة، دار النهضة العربية ,2003م.

67- شدوان علي شيبة، الإعلان المدخل والنظرية،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005 م.

68- شفيق رضوان، علم النفس الاجتماعي، ط2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008م.

69- صالح خليل أبو إصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة،ط2، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2006م.

70- -------------، الاتصال الجماهيري، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999م.

71- صالح خليل الصقور، الإعلام والتنشئة الاجتماعية، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011 م.

72- صالح محمد أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010م.

73- عاطف عدلي العبد, الرأي العام وطرق قياسه: الأسس النظرية والجوانب المنهجية, القاهرة, دار الفكر العربي, 2000م.

74- -------------، مدخل إلى الاتصال والرأي العام الأسس والنظرية العلمية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1999 م.

75- عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، بيروت، الدار البيضاء، 2001م.

76- عبد الجبار أحمد عبدالله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2010م.

77- عبد الرحمن عزي، حسن مظفر الرزو وآخرون، ثورة الصورة المشهد الاعلامي وفضاء الواقع، سلسلة كتب المستقبل العربي (57)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م.

78- عبد الحافظ سلامة، علم النفس الاجتماعي، عمان، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع،، 2007م.

79- عبد الرحمن منيف،الديمقراطية أولاً / الديمقراطية أبداً، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992م.

80- عبد الرزاق محمد الدليمي، عولمة التلفزيون، عمان، دار جرير للنشر، 2004م.

81- -------------، الخبر في وسائل الإعلام، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012 م.

82- عبد المنعم المراكبي، الدساتير المصرية وآثارها في دعم الديمقراطية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008م.

83- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، بغداد، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، 2011 م.

84- عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي، الدولة، الحكومة، الحقوق والحريات العامة، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984م.

85- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، سوريا، دار المدى، 2003م.

86- عزيزة عبدة، الاعلام السياسي والرأي العام دراسة في ترتيب الأولويات، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004 م.

87- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989م.

88- عقيلة عبد الحسين الدهان، مفهوم الديمقراطية وتطبيقاتها في العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2013 م.

89- علي بسيوني، الإعلام السياسي وتكوين الأحزاب السياسية وتأثيره في الحياة السياسية المعاصرة، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2012 م.

90- علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009م.

91- علي كنعان، المجتمع المدني والإعلام، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع،2015 م.

92- علي وتوت، الديمقراطية وحقوق الإنسان – منظور اجتماعي، بغداد، دار المدينة الفاضلة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013 م.

93- عمر جمعة عمران العبيدي، العولمة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، بغداد، دار الفراهيدي للنشر،2012 م.

94- عيسى الشماس، المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008م.

95- عيسى عبد الباقي، وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي، القاهرة، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، 2015م.

96- غالب الفريجات، على طريق التنمية السياسية،عمان، دار أزمنة للنشر والتوزيع، 2005م.

97- غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مطبعة وزارة التعليم العالي، 1988م.

98- فارس عطوان، الفضائيات العربية ودورها الإعلامي، عمان، دار أسامة للنشر، 2008م.

99- فاروق أبو زيد، الإعلام والديمقراطية، القاهرة، عالم الكتب، 2010م.

100- -------------، مقدمة في علم الصحافة، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز التعليم المفتوح، 1999م.

101- فتحي حسين عامر، علم النفس الإعلامي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2012م.

102- فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9نيسان 2003م , بيروت لبنان (العراق – النجف الأشرف)، العارف للمطبوعات، 2013م.

103- فضيل دليو، التكنلوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010م.

104- فواز منصور الحكيم، سيسيولوجيا الإعلام الجماهيري، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011م.

105- قدري علي عبد المجيد، الاعلام وحقوق الانسان، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2010.

106- كامل القيم , مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية , بيروت, بيسان للنشر والتوزيع والإعلام, 2012م.

107- -------------، مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الانسانية, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل, 2007.

108- كامل خورشيد مراد، الاتصال الجماهيري والإعلام، ط2، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2014م.

109- كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، القاهرة، دار الحكمة، 2000.

110- ماجد فاضل الزبون، الإعلام وثقافة التفكيك، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع،2013 م.

111- ماهر صبري كاظم، حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات العامة، ط2، بغداد، مطبعة الكتاب، 2010 م.

112- متولي علي المتولي، وسائل الإعلام والتنمية المجتمعية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010م.

113- مجد الهاشمي، الإعلام الدولي والصحافة عبر الأقمار الصناعية، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2001م.

114- -------------، الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005 م.

115- محسن باقر الموسوي، الشورى والديمقراطية، بيروت، دار الهادي للنشر والتوزيع، 2003م.

116- محسن جلوب الكناني، الإعلام الفضائي والجنس، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2012م.

117- محمد حسن العامري، عبد السلام محمد السعدي، الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2010م.

118- -------------، سيكولوجيا الاتصال الاعلاني، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013م

119- محمد أحمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012م.

120- محمد فلحي, صناعة العقل في عصر الشاشة, عمان, الدار الثقافية للنشر والتوزيع, 2002م.

121- محمد جاسم محمد، المدخل إلى علم النفس العام، عمان، دار الثقافة والنشر، 2004م.

122- محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2010 م.

123- محمد شريف بسيوني، الديمقراطية والحريات العامة، المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة ديبول، شيكاغو، 2005م.

124- محمد الحسيني الشيرازي، الرأي العام والإعلام، بيروت، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006م.

125- محمد عابد الجابري، نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م.

126- محمد عبد الحميد، دراسة الجمهور في الإعلام، القاهرة، عالم الكتب، 1993 م.

127- -------------، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط3، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2004 م.

128- -------------، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية, القاهرة, عالم الكتب, 2000م.

129- محمد عبد القادر، ديمقراطية الإعلام والاتصال، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996 م.

130- محمد فخري راضي، الديمقراطية مشاركة المواطن في أتخاذ القرارات، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014م.

131- محمد معوض، الخبر في وسائل الإعلام، القاهرة، دار الفكر العربي، 1994م.

132- محمد منير حجاب, أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية, ط3, القاهرة, دار الفجر للنشر والتوزيع, 2006م.

133- -------------، نظريات الاتصال، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م.

134- محمود حسن إسماعيل, مناهج البحث الإعلامي, القاهرة, دار الفكر العربي, 2011م.

135- -------------، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2003 م.

136- محمود يوسف السماسيري، فلسفات الإعلام المعاصرة في ضوء المنظور الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي – هرندن – فرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكية، 2008م.

137- مرفت الطرابيشي وعبد العزيز السيّد، نظريات الاتصال، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006م.

138- مصطفى يوسف كافي، الرأي العام ونظريات الاتصال، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015م.

139- ممدوح الكناني وآخرون، المدخل إلى علم النفس، الإمارات، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1994 م.

140- منال هلال المزاهرة، نظريات الاتصال، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2011 م.

141- منذر صالح الزبيدي، دور وسائل الاعلام في صنع القـرار الـسياسي، عـمان، دار مكتبـة الحامـد للنشر والتوزيع، 2013م.

142- منى سعيد الحديدي وسلوى إمام علي، الإعلام والمجتمع، ط3، القاهرة، الدار المصرية اللبنانيـة، 2010م.

143- مي العبد الـلـه، الاتصال والديمقراطية، بيروت، دار النهضة العربية، 2005 م.

144- -------------، البحث في علوم الإعلام والاتصال، بيروت، دار النهضة العربية، 2011م.

145- ناجي علوش، الديمقراطية والإشكالات، عمان، المؤسسة العربية للنشر، 1994م.

146- نبيلة عبد الكريم الشربجي، علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015م.

147- نزار طالب وكامل الويس، علم النفس الرياضي، العراق، جامعة بغداد، كليـة التربيـة الرياضـية، 2000م.

148- نضال فلاح الضلاعين ومصطفى يوسـف كـافي وآخـرون، نظريـات الاتـصال والإعـلام الجماهـيري، عمان، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014 م.

149- هادي نعمان الهيتي، الاتصال الجماهيري، المنظور الجديد، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1968 م.

150- -------------، تعددية وسائل الاعلام وحرية الـرأي والتعبـير، في كتـاب الاعـلام العراقـي وحريـة التعبير والوصول الى المعلومة، هيئة الاعلام والاتصالات، 2010م.

151- هاشم مرتضى، الديمقراطية وجهات نظر إسلامية، بغداد، دار الغدير للنشر والتوزيع، 2012م.

152- هـزوان الـوز، الإعـلام أدوار وامبراطوريـات، دمـشق- وزارة الثقافـة، منـشورات الهيئـة العامـة السورية للكتاب، 2012 م.

153- وسيم حرب ومشاركة ساسين عساف وآخرين، إشكاليات الديمقراطية في المنطقة العربية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010 م.

154- ياسين البكري وهالة كريم تركي، التنشئة السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2013 م.

155- يسرى أحمد غرباوي، العملية السياسية في العراق في ظل الاحتلال، الشارقة، دار الخليج للطباعة والنشر، 2008 م.

156- يسرى خالد إبراهيم وفاطمة عبد الكاظم حمد، نظريات الاتصال، بغداد، دار النهـرين للتوزيـع والإعلان والنشر، 2010 م.

ثالثاً: الكتب المترجمة:

1- أحمد الواعظي، الدولة الدينية، تأملات في الفكر السياسي الإسلامي، ترجمة: حيـدر رجـب اللــه، بيروت، دار الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م.

2- أرمان وميشال ماتيلار، تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة: نصر الدين العياضي والـصادق رابـح، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 م.

3- ب، أ. فتيان , معجم التعابير الأجنبية في اللغة الإنكليزية , ترجمة سمير عبد الرحيم , بغـداد, دار المؤمون للترجمة والنشر,1987م.

4- ديفيد بيتهام وكيفن بويلي، مدخل الى الديمقراطية، ترجمـة: أحمـد رمـو، دمـشق، وزارة الثقافـة، 1997 م.

5- رانجيت سينغ مالهي، وروبرت دبليو ريزير، تعزيز تقدير الذات، الرياض، ترجمة: مكتبة جرير للنشر والتوزيع، 2005م.

6- صامويل هنتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخـر القـرن العـشرين، ترجمـة: عبـد الوهاب العلوي، القاهرة، دار الصباح، 1993م.

7- فيليب غرين، الديمقراطية، ترجمة: محمد درويش، بغداد، دار المؤمون للترجمة والنشر، 2007 م.

8- ملفين – ل- دفلير وساند را بول. روكيتش، نظريات وسائل الإعلام، ترجمـة: كـمال عبـد الـرؤوف، ط2، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999م.

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1- ابتسام إسماعيل قادر، قضايا الديمقراطية في البرامج الحوارية – دراسة تحليلية للبرامج الحوارية في قناة كورد سات الفـضائية / للمـدة مـن 10/1 /2007م / ولغايـة 12/31/ 2007م، رسـالة ماجـستير، جامعة السليمانية، كلية العلوم الإنسانية، 2008م.

2-أحمد شحاذه محمد علي، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الديمقراطية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008 م.

3-أحمد عبد الحسين، دور التلفزيون في بناء الوعي الأمني لدى الجمهور، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية،2015م.

4-أحمد عبد الستار، أطر تغطية قضايا الديمقراطية في البرامج الحوارية للقنوات الفضائية الوافدة باللغة العربية دراسة تحليلية لبرنامجي عين على الديمقراطية في قناة الحرة و أجندة مفتوحة في قناة BBC، رسالة ماجستير، جامعة الجنان، كلية الإعلام، 2012 م.

5-أحمد فاضل جاسم داود، مستقبل التجربة الديمقراطية في بلدان المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، فرع النظم السياسية والسياسات العامة، 2010م.

6-بشرى داود السنجري، التعرض لبرامج قناة العراق الفضائية، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2003م.

7-حارث حيدر غربي الحديثي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، 2011 م.

8-حافظ علي حافظ أبو عياش، دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية نابلس – فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2008 م.

9- حسين علي نور الموسوي، الدعوات السياسية في القنوات التلفزيونية المحلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاعلام، 2008م.

10- حسين الفلاحي، قضايا الديمقراطية في الصحافة العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الاعلام، 2007م.

11- حيدر محمود محسن الخزرجي , دور القنوات الفضائية العراقية في ترتيب أولويات الجمهور العراقي إزاء انتخابات مجالس المحافظات العراقية , أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإعلام 2010م.

12- سعد معن الموسوي، دور التلفزيـون في إشـاعه ثقافـة حقـوق الإنـسان، دراسـة مـسحية عـلى النزلاء في السجون العراقية، أطروحة دكتوراه، جامعـة بغـداد، كليـة الإعـلام، قـسم الـصحافة الإذاعيـة والتلفزيونية، 2011 م.

13- ---------، المراقبة الاعلامية والتحول الديمقراطي في العراق، دراسة تقييمـه لـبرامج المراقبـة الاعلامية في الانتخابات النيابية للفترة مـن 14 /11/ 2015 الى 25 /12 / 2005، رسـالة ماجـستير، كليـة الإعلام، جامعة بغداد، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية، 2007.

14- شريف سعيد، اعتماد الجمهور على نشرات الأخبار في القنوات الفضائية والآثار المتحققة عنـه، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية، 2013م.

15- عادل حميد مكيطـف، التحـولات الديمقراطيـة في الـوطن العـربي الـدوافع والمـستقبل، رسـالة ماجستير جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية، 2006م.

16- عبد القادر معروف الحديثي، دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام لـدى سـكان مدينة بغداد إزاء الانتخابات النيابيـة العراقيـة 2010، أطروحـة دكتـوراه غـير منـشورة، كليـة الاعـلام، جامعة بغداد، 2011م.

17- فؤاد علي أحمد، دور وسائل الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية في إقليم كردسـتان العـراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية العلوم الإنسانية، قسم الإعلام، 2011م.

18- فراس سعدون إبراهيم، دور الفضائيات العراقية في ترتيـب أولويـات قـضايا الـسياسية لـدى أعضاء مجلس النواب، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2011م.

19- فاروق علي عمر، وسائل الاتصال الحديثة والرأي العام، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعـة بغداد، كلية الإعلام، 2004م.

20- فتحي محمد شمس الدين، معالجة القضايا السياسية في الأفلام السينمائية العربية المقدمة على الفضائيات المتخصصة وإدراك الشباب المصري لمفهوم الديمقراطية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، 2014 م.

21- قاسم علوان سعيد الزبيدي، التحول الـديمقراطي في الـوطن العـربي بحـث في إمكانيـة تـداول السلطة سلمياً، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2009 م.

22- مثنى محمد فيحان، دور الفضائيات العراقية في تشكيل صورة الحكومة العراقية لدى جمهور مدينة بغداد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية، 2011م.

23- معد عاصي، دور التلفزيون في تشكيل الأطر الأخبارية للجمهور، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية، 2014 م.

خامساً: البحوث والمجلات العلمية والمؤتمرات:

1- ابراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق، مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب، منشورات الزمن، سلسلة شرفات (5)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001 م.

2-أحمد عبد اللـه ناهي، المشهد الديمقراطي بعد التغيير -جدل التأصيل والممارسة، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثالث، العدد (1)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006 م.

3-أحمد عبد المجيد، أزمة التمويل في الصحافة العراقية، مجلة الآداب, العدد (73), جامعة بغداد، 2006م.

4-باسم علي خريسان، سعد علي حسين وأخرون، آليات التحول الديمقراطي في العراق، بحوث ومناقشات الورشة العلمية التي أقامها مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية – القسم السياسي للفترة من 15-5 إلى 15 – 8 – 2014م، العراق، كربلاء المقدسة.

5-جاسم حمد أحمد، الديمقراطية وإشكالية التداول السلمي للسلطة، بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي، العدد (10)، جامعة تكريت، كلية الآداب، 2012 م.

6-حسن السوداني، الاعلام والتحول الديمقراطي، دراسة آراء الناخب السويدي من أصول عربية في استخدام وسائل الاتصال كمصدر رئيسي للمعلومات الانتخابية، بحث منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، 2011 م.

7-حسنين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في العراق ما بعد صدام، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2005م.

8-حسين إبراهيم الفلاحي، مسؤولية الصحافة العراقية في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع، بحث منشور في مجلة الباحث الإعلامي، العدد (20)، جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2013 م.

9-حسين علي ابراهيم الفلاحي، ديمقراطية صحافة الانترنت، وقائع المؤتمر العلمي لكلية الاعلام – الجامعة العراقية، للمدة 4-5/ 2013 م.

10- حسين علوان البيج،التحول الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (4)، جامعة بغداد- مركز الدراسات الدولية، 2009 م.

11- حسين علي نور الموسوي، دور القنوات الفضائية المحلية في تحديد اتجاهات الجمهور نحو الديمقراطية في العراق، كلية الإعلام – جامعة بغداد، الإعلام وحقوق الإنسان، بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع، 28 / 29 / أيلول 2010م.

12- خميس دحام حميد، النظام السياسي العراقي وموقفه من المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية، العدد (36)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008 م.

13- ديدي ولد السالك، الممارسة الديمقراطية مدخل الى تنمية عربية مستدامة، مجلة المستقبل العربي، العدد (356)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول – 2008م.

14- راضي رشيد الجبوري، وسائل الاعلام وأهميتها في بناء وتعزيز القيم الاجتماعية السليمة، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الاول لكلية الاعلام، الجامعة العراقية، عمان، دار امجد للنشر والتوزيع، 2013 م.

15- سعدي كريم سلمان، الدستور والديمقراطية - إعادة تأسيس الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد (33)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006 م.

16- شكرية السراج، تقويم النخبة العراقية للتغطية الاعلامية لأحداث التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السادس، جامعة بغداد، كلية الإعلام، 16- 15، 2012.

17- عبد الجبار أحمد عبد الله، الانتخابات والتحوّل الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد(32)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006.

18- عبد الله بن محمد الرفاعي، اتجاهات القائم بالاتصال العربي نحو قضية الديمقراطية – دراسة وصفية تحليلية لعينة شاملة في ثلاث دول عربية، بحث قدم في المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر (الاعلام وتحديث المجتمعات العربية)، جامعة القاهرة، كلية الاعلام، 2006م.

19- عبد النبي خزعل، الحرية والمسؤولية المهنية كما يفهمها الاعلاميون العراقيون، بحث منشور في كتاب الاعلام العراقي وحرية التعبير والوصول الى المعلومة، بغداد، هيئة الاتصالات والاعلام، الهيئة (1) 2010 م.

20- ----------، تجزئة الجمهور الوطني في ظل تعدد الفضائيات العراقية في المجتمع، بحث منشور في مجلة الباحث الاعلامي، العدد (15)، جامعة بغداد، كلية الاعلام، 2012م.

21- علي حسن الفواز، النظام الاعلامي العراقي: القوانين والتشريعات، نشرة راصد، العدد(1)، بغداد، هيئة الاعلام والاتصالات، 2011 م.

22- علي خليفة الكواري، ماهية الديمقراطية المنشودة في الوطن العربي، دراسة مقدمة لمجلة قضايا استراتيجية، العدد (6)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، حزيران 2001 م.

23- علي دريول محمد، إعادة تشكيل الهوية الوطنية مقدمة لبناء عراق ديمقراطي، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، العدد (36)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، السنة 19 كانون الثاني – حزيران 2008م.

24- عيسى عيال مجيد، قصايا الديمقراطية في الصحافة اليزيدية، بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي، العدد (15)، جامعة تكريت، حزيران 2013 م.

25- محمد حسن العامري، دور وسائل الاعلام في نشر وتعزيز الثقافة الانتخابية، بحث منشور في مجلة تواصل، العدد 56، بغداد، هيئة الاعلام والاتصالات، السنة السادسة / نيسان – ايار 2013م.

26- محمد عبود مهدي، مشكلات السياسة الاتصالية في العراق بعد احداث 9/ 4 /2003، بحث منشور في مجلة الباحث الاعلامي، العدد(19)، جامعة بغداد، كلية الاعلام، 2013م.

27- مرتضى أحمد خضر، الانتخابات ووسائل تولي السلطة في ظل تجربة التحول الديمقراطي للعراق، مجلة آداب الفراهيدي، العدد (18)،جامعة تكريت، 2014م.

28- المركز العربي للبحوث، خصائص وعادات الجمهور العربي في التعرض للإذاعة، بغداد، أتحاد إذاعات الدول العربية، بلا سنة نشر.

29- معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الدخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد (326)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2006م.

30- ميادة عبد اللـه الحجامي، دراسة نظم الحكم وشكل الدولة في الدستور العراقي الدائم، مجلة المستقبل العربي، العدد (9)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، اذار 2007م.

31- مجموعة رصد الديمقراطية، التحول الديمقراطي في العراق- التقرير الاول، 2009 -2010 – المعهد العراقي – تموز / يوليو 2011.

32- نصير نوري، الديمقراطية والتكامل الوطني:مقاربة موضوعية، مجلة دراسات عراقية، العدد(3)، جامعة بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2005م.

33- وائل عزت البكري، تشريعات الصحافة في العراق، مجلة الباحث الإعلامي، العدد (2)، جامعة بغداد، كلية الاعلام،حزيران2006م.

34- يامين بودهان، وسائل الاتصال وعلاقتها بعملية الاتصال السياسي، بحث منشور في مجلة الاذاعات العربية، العدد (3)، تونس، 2009.

سادساً: المواقع الالكترونية:

1-موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق / http://wwwiheciq.

2-سعيد خمري، الاعلام والديمقراطية المحلية بالمغرب، موقع الحوار المتمدن، العدد 1824، 12/ 2/ 2007، ص1 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88483

3- https://ar.wikipedia.org/wiki.

4-https://en.wikipedia.org/wiki/George_Gerbner

5-http://www.marefa.org

6-http://www.ektab.co.

7- دستور جمهورية العراق لسنة 2005م، الفقرة (ج)، المادة رقم (2).

سابعاً: الصحف

1-احمد عبداللـه ناهي، دراسة منشورة في جريدة الصباح، بغداد، العدد (821)، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، 29 نيسان / 2006 م.

2-نص البيان الصحفي في جريدة الصباح بغداد، العدد 118 في 16 تشرين الثاني، 2003م.

ثامناً: المصادر الاجنبية:

1- dwin Emery, introduction to mass communication, new york, 1970,

2- Goabral A. Almond and Brigham. G. Powell , Comparative Politics , System , Process and policy 2nd , Boston , 1978

3- Published by Mc Graw-Hill, University of San Diego, 2003,

المؤلف في سطور

الدكتور حيدر شلال متعب الكَريطي

مواليد بغداد 1981

حاصل على درجة الدكتوراه (فلسفة) في الاعلام /جامعة بغداد

التخصص: الصحافة الاذاعية والتلفزيونية

تدريسي في جامعة كربلاء - كلية العلوم الاسلامية

عضو نقابة الصحفيين العراقيين

عضو اتحاد الصحفيين العرب

عضو اتحاد الاذاعيين والتلفزيونين

عضو جمعية العلاقات العامة

كاتب ومحرر في العديد من الصحف العراقية

لديه العديد من البحوث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة

مشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات داخل وخارج القطر

عمل محاضر خارجي في الجامعات الاهلية